

أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
0194951

أوروبا الجديدة

حاضرها ومستقبلها

بقلم

جورج ليختنر

ترجمة

محمود حسن إبراهيم



١٩٦٦

هذا الكتاب



كتاب قدمه صاحبه للنشر في نوفمبر سنة ١٩٦٢ بعد أن نشره في مجلة أمريكية ، تحدث عن الماضي التاريخي لأوروبا في يومها وفي غدها موازنا بين ارتباط الدول الأوروبية بالحضارة في مجملها العام ، وبين الارتباط الاقليمي المستند الى كيان جغرافي غير منفصل هو قارة أوروبا التي هي أصلا بمثابة شبه جزيرة لقارة آسية العظيمة ، ومتحدثا عن حركات الانتقال التي مرت بها الامبراطوريات التي قامت في أوروبا ، حتى يصل بالقارئ الى أوروبا التي تعيش اليوم في خضم تيارات الأطلنطي المتقاطعة .

وصدر الكتاب ضمن مطبوعات شركة فردريك بريجر للنشر بنيويورك سنة ١٩٦٣ ، ومع هذا فإن الكتاب على ما حاول مؤلفه ينصرف بالحديث الى بعض سنوات قادمة مستندا في هذا الى الاستقرار والاستنباط لواقعية الحوادث التي تمر بها « أوروبا اليوم » .

والواقع أن الثورة السلمية التي اجتاحت غرب أوروبا في سنوات ما بعد الحرب لواحدة من أهم التطورات التي جاءت في القرن العشرين .

على أن المؤلف في الحقيقة ، بالرغم من الطابع الواسع المدى الذي للعنوان الذي وسم به كتابه ، انما يقدم لنا دراسة موجزة للتكامل الاقتصادي والسياسي لأوروبا في طابع جديد ، وذلك مقابل ماضيها التاريخي انذى قام مستندا الى الانقسام والتقسيم ، والى وجود دول ذات سيادة تعنى أهم ما تعنى بالمسائل القومية بدرجة غير محدودة .

وقد حاول المؤلف أن يحلل كلا الاتجاهين وخرج من تحليله الى هذا التشكيل الذي يقوم في غرب أوروبا متساميا على الروح القومية هادفا الى تكامل المجموعة كلها . . والذي يقوم أيضا في مناطق أخرى داخل نطاق مجتمع حلف الاطلنطي .

ولما كانت السوق المشتركة هي في الواقع لب أوروبا الجديدة وجوهرها فقد أعطاها المؤلف جانبا كبيرا من الاهتمام ، وبحث عملها ونظامها وان كانت عنايته لم

تقل عن هذا عند حديثه عن البناء الاقتصادي لأوروبا الغربية وعند حديثه عن المشكلات التي أثارها مسألة انضمام بريطانيا إلى تلك السوق .

والواقع أن هذه الدراسة ولو أنها ليست منحاظة لأي مدرسة من مدارس الفكر السياسي إلا أنها تعكس اتجاهات أولئك الذين يعيشون في غرب أوروبا ويقفون إلى جانب عقيدة الاغفال التدريجي للمشاعر القومية الخاصة في سبيل التكامل بين عدة دول في مصلحة مشتركة تتجاوز حدود كل منها ، ثم هي في نفس الوقت تقدم بعض الانعكاسات للتضمينات التي للمجتمع الاقتصادي الأوروبي الذي يبدو أن سياسته التخطيطية تثب من فوق حواجز وحدود الحرية القديمة ، وتشكل تحديا ليس فقط للكتلة السوفييتية بل إلى حد ما تشكل تحديا في هذا المجال لمخلفات وبقايا عقيدة عدم التدخل التي كانت يوما ما تسود آراء الناس في الولايات المتحدة .

والواقع أن المؤلفات التي تعرض لمناقشة القومية والاقليمية والتكامل في مجموعات على أساس التضحية بالمصالح القومية الخاصة ليست بالقليلة . . وقد خرجت في شتى المجالات وخاصة المجال السياسي ، ولكن المؤلف يناقش هذا الاتجاه اليوم في مجال الاقتصاد وإن كان لم يغفل الاغفال كله السياسة والتاريخ ؟

والمؤلف جورج ليختهم الماني المولد والتعلیم له كتاب آخر بعنوان « الماركسية : دراسة نقدية » ويسهم في عدد كثير من الدوريات العلمية الدراسية في بريطانيا والولايات المتحدة ، ويعيش في بريطانيا منذ سنوات .

ولقد اتصل المؤلف منذ سنوات طوال بمختلف التيارات السياسية والثقافية في القارة ، وكان ولا زال يعتقد أن هذه التيارات تدل على الاختفاء التدريجي للنزاع بين الطبقات واضمحلال صورة الثورات الاجتماعية ، كما يعتقد أن السياسات الأوروبية تعكس مشكلات جديدة للتنظيم الاقتصادي الاجتماعي الجديد الذي وقف له الفصل الختامي من كتابه .

على أن للكتاب أهمية خاصة في الواقع من ناحية عرض التيارات الجدلية المتضادة حول مستقبل « الاقتصاد المختلط » وحول مشكلة نمو الاقتصاد في ظل الرأسمالية وفي ظل الاشتراكية .

ومن هذه النواحي كان هذا الكتاب كتابا يستحق أن يقرأ .

مقدمة

في سنة ١٩٤٥ عندما انقشع غبار المعارك ، اتضح أن المركز الهام السابق الذي كان لأوروبا في شئون العالم كان من بين خسائر الحرب العالمية الثانية . وبدلاً من « انسجام القوى » المألوف تواجد قطبان للجاذبية يتنافسان ؛ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، مع مجموعة من الدول القارية المتوسطة الأحجام بالإضافة إلى الامبراطورية البريطانية التي اهتزت بدرجة عميقة وحولت نفسها بسرعة إلى كومنولث مكون من أعضاء ذوي سيادة ذاتية ، ومنذ ذلك الوقت برزت الصين والهند كدولتين كبيرتين متنافستين في آسية وإن لم تكونا متعادلتين ، وجاء كذلك تحرير أفريقية فأكد اتجاهها كان واضحاً في سنة ١٩٤٥ للمراقبين المفكرين ، ولقد كان « الجديد » في الحقبة الأخيرة من السنين التحركات المضادة للوصول إلى قيام أوروبا المتكاملة في مكان النظام القديم للتكتلات المتبادلة العداء ، ولما كان الأمر سيناقش فيما يلي على أساس أن هذه التطورات الحديثة ضرورية فضلاً عن أنها موضع الترحيب ومن ثم فإنه لا ضرر أن نسأل إلى أي مدى يتمشى هذا مع ما كان عادة يظن بأنه الطابع المميز للحضارة ، على أنه حتى إذا اتضح أنه لا بد من دفع ثمن باهظ لدفن المنافسات الأوروبية الحالية التي لا مبرر لها ، فليس هناك ما يدعو للجزن على هذه الصفة . ومهما كان ما يطلب من الأوروبيين بما فيهم البريطانيون - أن يتخلوا عنه فمن الواضح أنه لا يستأهل حرباً عظمية يعانيتها كل جيل . فما هو إذن ما سيميز أوروبا المتكاملة المستقبلية عن سابقتها ؟

ونعم أنه توجد طرق مختلفة لمعالجة هذا التساؤل لو فكر الإنسان في المسرح العالمي ، وأهمية أوروبا المتناقصة فيه ، إلا أنه على ما يبدو ليس هناك إلا جواب معقول واحد إذا نظرنا من ناحية ماضي القارة القريب الخاص . أن أوروبا الجديدة لن تكون مجموعة دول ذات سيادة . فإن السيادة تجد تعبيرها النهائي في القدرة على شن الحرب ، وإذا كان الأعضاء المنتظرون للانحاد الأوروبي الغربي سيتخلون عن حقهم في شن الحرب على بعضهم بعضاً ، فإنهم إنما يبطلون سيادتهم إلى هذا الحد . واحتمال أن يتم هذا في الفترة من الآن لغاية سنة ١٩٧٠ ، هو الأمر الذي يميز بصفة رئيسية الوعي الأوروبي اليوم عن وعي الجيل السابق الذي كان لا يزال يرى السيادة التامة للدول هي كل شيء . كما أن ذلك الجيل كان بالطبع يرى أن أوروبا تكون كلاً واحداً ، وأن الدول الخاضعة للحكم السوفيتي جزء منه .

وعندما فكر الساسة ومستشاروهم في متاعب المستقبل المحتملة ، فكروا بطريقة تبدو اليوم عتيقة ، ولو أن بعض المعالم المألوفة ما زالت ماثلة للعيان . كان من المتوقع أن تنشأ الأخطار من ضعف تسوية « فرساي » في سنة ١٩١٨ وبالأخص من الاطماع والاعتراضات الألمانية المعروفة . ولذلك فانه في سنة ١٩٢٥ عندما حذر مستشار وزارة الخارجية البريطانية سير جيمس هيدلام - مورلي وزير الخارجية سير أوستن تشيمبرلين في مذكرته المعروفة ، من المنازعات القادمة بين ألمانيا وجاراتها ، لاحظ أن « نقطة الخطر في أوروبا » لم تكن على (الراين) بل كانت على (الفستيو لا) تم استطراد متسائلا :

« هل حاول أحسد أن يتبين ماذا يمكن أن يحدث لو حصل تقسيم جديد لبولندا ، أو اذا قطعت أوصال دولة تشيكوسلوفاكيا بحيث تختفى من خريطة القارة الأوروبية ؟ أن أوروبا بأسرها ستعمرها الفوضى . ولن يبقى أى مبدأ أو معنى للترتيبات الإقليمية للقارة X »

والسبب في أن هذا النوع من الأسلوب يبدو متعلقا بالماضي - ولو أنه بالماضي القريب - هو أن الانسان لم يعد يفكر بعد في نظام سياسي أوروبي على أنه مستقل بذاته . فان هذا النظام أصبحت تحكمه اليوم ردود الفعل من جانب القوتين الكبيرتين . وما تعنيه هذه الحقيقة بالنسبة للأوروبيين ليس من السهل أن يستوعبه المراقبون الخارجيون . انها حقيقة ترجع الى جذور المفهوم القديم لأوروبا على أنها المسرح الذي كانت تمثل فوقه الدول الوطنية ذوات السيادة منافساتها التاريخية . أما اليوم فيمكن أن نعتبر أن هذه المرحلة قد انتهت ، والواقع أنه لا حاجة الى الاسف على أن ألمانيا لم تعد قادرة على أن تلعب بالشرق ضد الغرب (كما كانت لا تزال تفعل ، مما كانت له عواقب وخيمة ، خلال المدة التي بين الحربين من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩) . ومن المحقق أن هذا التحول قد سار الى أبعد مما كان يظنه الناس في سنة ١٩٤٥ . فقد كانت الامبراطورية البريطانية في تلك الايام لا تزال تعد احدى الدول الثلاث الكبرى ، وكان يبدو من المحتمل أن ألمانيا ، على الرغم من هزيمتها ، قد تنهض مرة أخرى وتصبح القوة المسيطرة على القارة . ولم يكن من المتوقع في نظر السياسيين الذين اجتمعوا في بوتسدام لتسوية مصير ألمانيا أن أوروبا الوسطى القديمة التاريخية ستتلاشي الى الأبد ، وأن بريطانيا قد تقرر الدخول في اتحاد فيدرالى لأوروبا الغربية (الذى كان يبدو اذ ذاك مخيفا وراء مجرد اتحاد جمركي) .

والآن اذا كانت طريقة أوروبا التقليدية في الحياة قد قامت على أساس تعايش كثرة من الوحدات السياسية ذوات السيادة ، فماذا يكون مستقبلها في عالم تحتفظ فيه الدول المتفوقة ذريا وحدها بما اعتادت على تسميته بالسيادة ؟

(X) جيمس هيد لام - مورلي (دراسات في التاريخ الدبلوماسي) لندن ١٩٢٩ صفحات ١٨٢-١٨٤ (الانهيار السياسى لأوروبا) نيويورك ١٩٥١ صفحات ١٢٨ - ١٢٩ .

وهذا التساؤل لا يمكن استبعاده على أنه سؤال أكاديمي ، بل أنه لواقعي بدرجة كبيرة ، كما أنه يبرر حقيقة أن كثيرا من الاوروبيين البارزين ما زالوا غير متحمسين لكل فكرة التكامل أو الفيدرالية .

كان للدولة الوطنية فيما مضى أهميتها بالنسبة للأوروبيين لأنها كانت تبدو لهم أنها قد استعادت بعض الفضائل والمزايا الخاصة بالدولة الكلاسيكية ، وكان هذا الشعور قويا بصفة خاصة في أواخر القرن التاسع عشر ، عندما غير المذهب التحرري (الليبرالي) العلاقة بين الدولة وبين المواطنين . فقد اتضح عندئذ أنه من الممكن أن تتفوق الأمة على الاصول العنصرية من جهة السياسة المطلقة للأسر الحاكمة وتصبح مجتمعا أصيلا . ونحن جميعا نعلم ماذا حدث لهذه الأحلام . ولكن من المهم أن نتبين أنها في العصر المتحرر قد أتاحت الدليل العقلي على الشعور بأن ذلك لم يكن مجرد تملق ذاتي أو كراهية للأجنبي . ولا نزال حتى اليوم نجد مثل هذه الوطنية موجودة في إنجلترا وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا ، وتتغذى الدول الأوروبية على بقايا تعلق الانسان ببلاده على أنها وطنه الروحي . المكان الذي يتقاسم فيه الجميع أعماق القيم ، وحيث يستطيع الرجال والنساء أن يتقابلوا وأن يتكلموا نفس اللغة ، وحيث يمكن مناقشة الشئون العامة بروح من التفاهم المتبادل ، وحيث لا يعتبر من غير المعقول الاستشهاد بخطبة (بركليس) لأهل أثينا . ولكن الالماني لم يشاركوا أبدا في هذه المشاعر ، وبالأخص لأن التحررية الألمانية لم تنجح في احراز القوة . ومعظم الأوروبيين الشرقيين الى يومنا هذا لا يكادون يعرفون كيف تكون الحياة في دولة لا تكون فيها الحكومة قوة غريبة معادية وبعيدة عن اشراف المواطنين . أما في أوروبا الغربية ، اذا طرحنا أسبانيا والبرتغال جانبا ، فان روح المجتمع كانت قائمة ، وجعلت من الميسور للشعب أن يفكر في دولة ليست بالفول المخيف بل المنبعثة عن آمانيهم وأفكارهم الجماعية . وفي الدول الصغيرة في أوروبا الغربية التي اكتسحتها الالماني في سنة ١٩٤٠ ثم كافحت بعد ذلك من أجل التحرر ، فان هذه المشاعر ربما تكون قد نمت بدرجة أقوى ، لأن الديمقراطية والوطنية قد اجتازتا معا الاختبار بنجاح في نفس الوقت . ولذلك فان من الشواهد الباعثة على الامل ، أن نجد أكثر هذه الدول استقرارا ، وهي هولندا في طليعة الفيدرالية الأوروبية ، وقد يكون هذا شاهدا على أن الولاء الوطني القديم لا يتناقض مع الروح الأوروبية الجديدة .

وبالرغم من ذلك فانه يجب أن نعترف أن الأوروبيين سيتحملون مجهودا ضخما للتخلص من ماضيهم. فلقد ارتبطت الروح العامة والاحترام الذاتي حتى ذلك الوقت بالوطنية القومية الخالصة . ومن السخف وصف هذه المشاعر بأنها « غير معقولة » . وعلى أي حال فانه ليس من طبيعة مشاعر الولاء الاولى أن تكون

معقولة بصفة كلية. كما أنه ليس منطقيا إطلاقا نبذها باعتبارها عقبات غير ملائمة في طريق الوصول الى هدف التكامل الأوروبي ، لأن خصوم الفيدرالية قد يرون أن السكيان الأوروبي الموحد يقتضى أن يبني على التضحية بكل ما كان يعطي للحياة الأوروبية معناها في الماضي . والحياة المماثلة المعروفة للمدن الإيطالية تنطبق على هذه النقطة . ولا يرغب أحد في العودة الى الوراء للوحدة الإيطالية ، ولكن لا يمكن أن ننكر أن البندقية وفلورنسا و نابولي قد تدهورت طويلا وأصبحت اقليمية . فهل يقدر أن تعاني لندن وباريس وروما نفس هذا المصير ؟ وإذا قدر لها ذلك فهل سيظل مواطنوها يشعرون بأنهم يعيشون حياة لها معناها ؟

وسنحاول فيما يلي الرد على بعض هذه الأسئلة . على أننا في الغالب سنهتم بالامور الأكثر واقعية ، ومن أهمها التنظيم الاقتصادي لأوروبا الجديدة الذي أخذ يظهر الآن أمام ناظرينا . ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يكون هناك فاصل صلب بين الإطار المادي الذي يقتضى أن تتخذ في داخله القرارات السياسية وبين تلك القرارات ذاتها ، لأن ما يعمل بواسطة الأشخاص الذين يتولون الحكم يكون هاما للغاية في تكييف الجو الذي يقتضى أن يعيش فيه الناس وأن يعملوا . ويعتبر الى حد كبير تاريخ حركة الاتحاد الأوروبي منذ سنة ١٩٤٥ عبارة عن قصة الفرص التي انتهزها أو أضاعها الزعماء الوطنيون - بما فيهم المبرزون المثقفون - في مختلف الدول الأوروبية التي وجدت نفسها غداة الحرب العالمية الثانية معرضة لتهديد مزدوج في شكل الانشقاق بين الشرق والغرب ، والعصر الذري . ولم يكن هناك دافع مادي ساحق ، سواء أكان عسكريا أم اقتصاديا ، يمكن أن يقال أنه حدد مسلك حكومات وشعوب بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا، كانت هناك على الأصح ضغوط متعارضة ، أتاحت بدورها قيام ردود فعل مختلفة، وأحيانا متناقضة . وإذا كان قد ساد في النهاية حل معين - الحل الأوروبي - فإنه يجب ألا يقودنا هذا الظن بأن المصير قد تحدد ، أو الى التقليل من شأن القوى المعارضة . وبصفة خاصة يجب ألا تخفى الحقيقة أن البريطانيين كانوا غير مبالين الى أقصى حد في التحول نحو « الأوروبية » ، وأنهم لولا ضغط الالحاح الأمريكي المتواصل لنجحوا في إبطاء سرعة حركة التكامل الى أن تنعدم الحركة الأصلية تلقاء نفسها . وفي الدراسة الواقعية لا يعزى لوم الى أحد ، وخاصة عندما تكون المسألة مسألة تقدير التكلفة الروحية للتخلي عن الامجاد السابقة . وسنسجل هذه التأثيرات فقط من بين العناصر الأخرى للأساليب الأوروبية ونحاول فيما عدا ذلك رسم إطار خارجي للمجتمع الجديد الذي يسمو هدفه الى ما وراء المشاعر الوطنية ، والذي يأخذ الآن مكان أوروبا في الطابع القديم لمجتمع من دول وطنية ذات سيادة تعنى بالفكرة القومية وحدها .

الفصل الأول

أصل تاريخي

القارة أم الحضارة ؟

يمكن التفكير في أوروبا من عدة طرق .. وربما كان أبسطها هو التفكير فيها من النواحي الجغرافية ، باعتبارها شبه جزيرة لآسيا ، وفي هذه الحالة يبدو خط التقسيم التاريخي الذي يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، بطبيعة الحال في غير محله .. وكانت هذه هي وجهة نظر عالم جغرافي فرنسي كان يكتب للأمريكيين ، وكان منذ بضع سنوات مضت قد رسم حدود القارة بحيث كانت تضم منطقة الأراضي الوسطى العظمى التي تسمى عادة «روسيا الأوروبية» :

« بين المساحات الأرضية الهائلة لآسية وأفريقية ، يقع نوع محير من أراضٍ وبحار يختلط بعضها ببعض تسمى أوروبا .. فبين المحيط المتجمد الشمالي ، وشمال الأطلنطي والبحر المتوسط ، وغابات وأدغال آسيا السوفييتية ، تتكون الأراضي الأوروبية من مناطق برزخية وأشباه جزر ، بالإضافة إلى مجموعة من الجزر المتناثرة حولها وهي لا تكاد تستحق أن تسمى قارة . ومع ذلك فإنها كانت ولا تزال دائما جزءا من الكرة الأرضية متزايدة الأهمية (١) » .

وتبعا لهذا الوصف تكون روسيا الواقعة غربى سلسلة جبال أورال جزءا من أوروبا ، وهي حقيقة أكدها هذا الكاتب :

« يمتد الحد الشرقي تقليديا (خط الأورال) إلى قمة سلسلة جبال أورال من السواحل القطبية إلى الجنوب ، ثم يتبع مجرى نهر أورال الذي يصب في بحر

(١) جان جوتمان في كتابه جغرافية أوروبا طبعه نيويورك ١٩٥٤ ص ١ .

قزوين .. ثم يعبر بحر قزوين في اتجاه جنوبي ، ثم ينحرف مرتدا الى البحر الاسود في اتجاه غربي على امتداد سلسلة جبال القوقاز (٢) » .

ان ما يمكن أن يقال بالنسبة لهذا التعريف الاصطلاحي ، انه في الحقيقة تعريف « تقليدي » وعلاوة على ذلك فانه يضع في تقديره أيضا حقيقة أن روسيا الأوروبية تسكنها بصفة أساسية الشعوب السلافية ، التي لا مجال للشك في علاقتها الطويلة مع الشعوب الأوروبية الأخرى . على أن السكان والثقافة يبرزان معيارا مختلفا أو بالأحرى اثنين . فإذا أمكن القول أن جميع الشعوب السلافية تكون كلا تاريخيا فاننا نصل بذلك إلى حد جغرافي ثقافي ولغوي يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ويسير كثيرا أو قليلا مع امتداد خط الحدود السياسية الحالي بين الشرق والغرب .. ان هذا التقسيم قد يبدو جائرا ، ولكنه يعكس حالة ترجع إلى الوداء إلى عهد بعيد ، حالة لا تتعلق بشئون سياسية : التمييز بين سهل أوروبا الشرقية العظيم وبين الأراضي الساحلية التي تحف بالاطلنطي والمتوسط .. ويرى من هذه الزاوية ، الاختلاف الهام القائم بين قسمي أوروبا الفارسي والبحري ، وتجرى الحدود الفاصلة بينهما عبر أواسط ألمانيا : وهو تقسيم يتمشى مع الانقسام الواضح بين طرازين محددين من الحضارة .. فعندما نذكر أن الاكتشافات العظمى والرحلات البحرية التي وقعت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر التي أدت إلى نشوء العالم الجديد وانتشار النفوذ الأوروبي في أفريقيا وآسيا ، كانت مقترنة بصفة رئيسية بدول الساحل الاطلنطي ، فانه لن يبدو تعسفيا أن يمتد خط الحدود التاريخي عبر المنطقة التي تسمى عادة بأوروبا الوسطى : حيث تقع هامبورج وتريستا على جانبيها الغربي ، وتقع إلى الشرق الأراضي المتصلة بروسيا الأوروبية وتكون كل كلاً قائما بذاته .. ان المؤرخ قد يصف هذه الصورة بتركيزه حيناً على وحدة كل الأرض الأوروبية وحيناً على التوتر الخلاق بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية .. ولكن بالرغم من أن مسألة ما إذا كانت روسيا تتبع أوروبا أم لا تتبعها فانه يجب أن نتوقف على كيفية نظر الروس أنفسهم للمشكلة ، الا أنه على الأقل يمكن القول أنه كيفما وضعت أوروبا فانها مكونة من نصفين قائمين بذاتهما ، ولكل منهما خواصه المميزة .. والجدل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يرجع في قدمه على الأقل إلى الوقت

(٢) نفس المرجع ص ٨ ، انظر أيضا مرجعيت رايد شاكلتون (أوروبا) الطبعة الرابعة ١٩٥٠

ص ٤ : « ان أوروبا تنقسم غالبا إلى اقليمين طبيعيين عظيمين شرقي وغربي - وحتى من أي أطلس صغير يمكن ان نتبين الفارق بين السهل الرتيب العظيم في الشرق ، والظواهر المتنوعة في باقي القارة » .

اللى سميت الحضارة الغربية فيه تقليديا: بالاوروبية. واذا كنا سنركز اهتمامنا فيها سيلي على الجزء البحرى من القارة ، فانه يجدر بنا أن نضع فى الذاكرة أن السهل الشرقى العظيم تسكنه شعوب كان تاريخها منذ أوائل العصور الوسطى يتشابه بكيفية لا فكاك منها بتاريخ شعوب أوروبا الغربية .

ان مثل هذه الذكريات قد تكون غير ملائمة بالنسبة للاخصائى الجغرافى . فالجغرافية الاقتصادية لها معاييرها المتعلقة بها ومن بينها كثافة السكان وهى ليست أقلها أهمية . وأوروبا كما عرفناها سابقا ، أى بما فيها روسيا الاوروبية، هى أكثر القارات كثافة للسكان وهى كذلك أصغر القارات ، فهى أقل من نصف مساحة أمريكا الشمالية ، وربع مساحة آسيا ، وبالرغم من أن مساحتها لا تبلغ ٨٪ من مساحة أرض العالم ، فان عدد سكانها يبلغ ٥٥٠ مليوناً من البشر أو أكثر من خمس سكان العالم . وهذا يجعل كثافة سكانها تبلغ حوالى ١٤٠ شخصا لكل ميل مربع . أى ضعف الكثافة فى آسيا وثلاثة أمثالها فى الولايات المتحدة وعشرة أمثالها فى أفريقيا . وهنا يكون من نتيجة ادخال روسيا الأوروبية ارتباك هذه الصورة . وباستبعاد الاتحاد السوفييتى ودول أوروبا الشرقية التى تدور فى فلكه ، مع اضافة تركيا الى الجانب الآخر نصل الى مجموع يبلغ ٣٠٠ مليون نسمة ، يشترك ممثلوهم الدبلوماسيون فى المنشآت الغربية العامة ، وبالاخص الاجتماعات البرلمانية المختلفة فى دورة انعقاد مستمرة غالبا فى ستراسبورج منذ سنة ١٩٤٩ (٣) .

ومن الواضح اذن أنه فى سياق بحثنا هذا ينبغى أن يقدم الجغرافى مكانا للمؤرخ . وسنهتم لاغراض عملية بالنصف الغربى من القارة أى بأوروبا الغربية التاريخية ، يضاف الى ذلك ، من ناحية ، تلك الاجزاء من أوروبا الوسطى التى لم تقع بعد سنة ١٩٥٠ تحت السيطرة السوفييتية (وبالاخص ألمانيا الغربية) . ومن ناحية أخرى أراضى البحر المتوسط مثل أسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا (٤) أما يوغسلافيا فتقع على خط الحدود بين المنطقتين كما هى حال فنلندا

(٣) ماكس بيلوف فى كتاب « أوروبا والاوروبيين » . هو عبارة عن تقرير وضعه بناء على طلب المجلس الاوروبى (١٩٥٧) ص ٣ .

(٤) وبعد ذلك قبرص ولبنان واسرائيل ، وليس مصر ولا الأراضى التى كانت تكون سابقا شمال أفريقيا الفرنسى ، الا اذا قررت السعى الى روابط مستديمة مع أوروبا الغربية . على أنه حتى فى هذه الحالة فانه قلما يمكن اعتبارهم اعضاء فى التحالف الفيدرالى لغرب أوروبا . ويمكن القول بالطبع ان تركيا ايضا لا يمكن ان توصف بذلك .

مع التفاوت ، والواقع انه من المتعذر القول بالضبط أى ناحية تتبعان ، لان مفهوم « أوروبا الغربية » انما يحدد جزئيا بواسطة الجغرافيا . ولكى نأخذ أكثر الامثلة وضوحا : فحتى اذا رفضت بريطانيا فى النهاية الانضمام الى اتحاد سياسى مع غرب أوروبا ، الا أن الجزر البريطانية ما زالت تكون جزءا من حضارة أوروبا الغربية التى ينتمون اليها تقليديا . وعلى العكس يمكن القول أنه كيفما كان الشكل السياسى فان حدود امتداد « أوروبا الغربية » لتتجاوز كل الحدود الثقافية التى رسمها التاريخ .

وقد لمس هذه الصعوبات مؤتمر مائدة مستديرة أوروبى عقد فى أوروبا سنة ١٩٥٣ عندما سئل بعض كبار السياسة والمفكرين عن آرائهم فى الموضوع . ومع أن البروفسور أرنولد توينبى - قد لا يكون أكثرهم أهمية ولكنه من أكثر المعروفين بينهم - قال فى ذلك :

« ان أوروبا التى يعنينا أمرها ليست بقارة جغرافى التقليدية . . . فعندما نتكلم عن « الأوروبيين » فأننا نعنى فعلا ، على ما اعتقد ، أولئك السكان فى شبه الجزيرة الشمالية الغربية من العالم القديم والجزر المجاورة لها وهم اما رعايا رومانيون ، أو رعايا سابقون لبطيركية روما ، وبعبارة أخرى أننا نقصد المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت الذين يعيشون فى الركن الشمالى الغربى من العالم القديم (٥) » .

وفى البحث التالى وجد البروفسور توينبى أن الامر يقتضى افساح مكان لشعوب أخرى « ومن بين الآخرين: الصرب واليونانيون والبلغاريون والرومانيون والاتراك » . وبذلك أثار الشكوك حول جدوى نظريته . . . لان استبعاد الروس وادخال الاتراك يعتبر على أى حال اجراء مشرا للشك بالنسبة لمؤرخ يعلق مثل هذه الاهمية على العقيدة الدينية(٦) وفى النهاية فان كل التفكير التاريخى يعتبر الى حد ما غير قانونى ، ويتوقف على التعريف الذاتى . ولكن بقدر ما يمكن الاسترشاد بالسوابق نجد أنه كان لكل شعوب أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية نقطة بداية مشتركة فى الحضارة الكلاسيكية أو حضارة البحر المتوسط ، واذا كان خط التقسيم اليوم يفصل اراضى السلاف عن الغرب ، فلا يستتبع ذلك أن هذا التقسيم الخاص يرجع الى الازمنة الغابرة . . . وحتى مثل هذا السبب الهام

(٥) ييلوف ص ٧

(٦) وهذا أشار اليه ايضا بروفسور ييلوف (انظر أوروبا والأوروبيون ص ١١) الذى أبدى « ان روسيا هى عضو رئيسى فى عائلة الشعوب الأوروبية . وعن طريق ميراثها البيزنطى يمكن أن تعتبر انها ليست اقل اقترابا من عالم البحر المتوسط اليونانى الرومانى من دول شمال غرب أوروبا » .

كالوحدة الأوروبية لا يغول للمؤرخ أن يرجع باهتمامه الى الماضي (٧) . . وهكذا فان التقسيم الحائى لاوروبا الى قسمين يتميزان بأنظمة اجتماعية سياسية متناقضة يتخذ عدة مظاهر مختلفة تتوقف على وجهة نظر الرائي . . فقد يمكن للانسان أن يقر الوحدة الأساسية للحضارة الأوروبية، ثم يعتقد مع ذلك بأن الفاصل السياسى يسير تبعا لحدود ثقافية قديمة .

ومسألة اخرى غير مرتبطة بهذه المشكلة ، هي ما اذا كان كل « العصر الأوروبى لم يصل الى نهاية خلال نصف القرن الماضى » . . وهنا يتفق كتساب المدرستين على أنه قد انتهى فعلا . وأننا منذ سنة ١٩١٤ كنا نشهد نهاية التفوق الأوروبى فى العالم ، وبداية ظهور نظام عالمى جديد ، تسيطر عليه قوتان غير أوروبيتين . . والمؤرخون الغربيون سواء الأوروبيون أو الأمريكيون يتجهون الى الكلام عن العصر « الاطلنطى » ، أما بالنسبة للروس فان الامر يختلف ، حتى لو تغيرت المبادئ السياسية السوفييتية . . ولكننا نستطيع هنا تجاهل وجهة النظر الروسية مؤقتا وأن نتحرى أى معنى يمكننا من أن نقول - فى العالم الغربى على أى حال - أن عصرا أوروبيا قد تلاه عصر أطلنطى . اذا بحثت هذه البيانات من ناحية ما تتضمنه بالنسبة للحضارة وطريقة الحياة ، فسيبين أنها لا تشير الى علاقات القوة . . ان ما تعنيه هو أنه لم يعد الشكل المعين من التنظيم السياسى المرتكن على نظام الدولة الشعبية هو الطراز المسيطر على شئون العالم . لان التاريخ الأوروبى منذ أواخر العصور الوسطى على الاقل كان تاريخ دول شعبية متنازعة ومتنافسة ، كما كان تاريخ البحر المتوسط سجلا لتاريخ مدن متنافسة . والقول بأن العصر الأوروبى قد انتهى هو اقرار بأن الدول الشعبية لم تعد بعد الشكل السياسى السائد (٨) .

(٧) انظر اوسكار هاليكى « حدود واقسام التاريخ الأوروبى » لندن ١٩٥٠ نيويورك ١٩٥٢ - والبروفسور هاليكى كمؤرخ بولندى يمكن أن يكون فى وضع افضل من البروفسور توينبى لتقدير مساهمات شعوب أوروبا الشرقية فى اصطناع الحضارة الأوروبية من الفوضى التى سادت أوائل العصور الوسطى وفى مصطلحاته الفنية أن العهد السابق للعهد الأوروبى ، هو عصر البحر المتوسط وليس العصر الكلاسيكى .

(٨) فى هذا الصدد وما بعده مما سيلي انظر بصفة خاصة جوفرى باراكلو « التاريخ فى عالم متغير » لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ١٣٥ ماكس بيلوف (الدول العظمى) لندن ونيويورك ١٩٥٥ ص ٢٤ - لودويج وهيو (ألمانيا وسياسات العالم فى القرن العشرين) نيويورك ١٩٥٩ - ألفريد ويدر (الوارد للتاريخ الأوروبى) لندن ١٩٤٧ - ستيوارت هيوز (أوروبا المعاصرة كمبريدج ١٩٦١ - جورج موسى) ثقافة أوروبا الغربية - شيكاغو ١٩٦١ ، وكلمة الدولة الشعبية تعنى الدولة التى تقوم على شعب واحد متطور يعيم فى منطقة محددة .

وقبل الرجوع الى هذه النقطة يجدر بنا أن نتأمل ما يعنيه البيان المؤلف أن توازن القوى الاوروبى التقليدى قد توقف عن العمل . هذه مسألة أخرى مختلفة عن فقدان أوروبا لسيادتها العالمية السابقة ، ولو أن المسألتين يرتبط بعضهما ببعض . ولنبدأ بالتوازن الأوروبى الداخلى : فهذا يمكن اعتباره بمثابة جهاز آلى ظهر الى الوجود عندما بدأت الدول الحديثة تتكون ، والواقع أنه كان ينظر بصفة عامة على هذا الاعتبار بواسطة المؤرخين . . . ومنذ وضع ليوبولد فون رانك الفكرة فى مقدمته لمؤلفه تاريخ الامم اللاتينية والتوتونية (١٨٢٤) أخذ مؤرخو الفارة - وتبعهم بسرعة البريطانيون - يتجاوبون مع فكرة « الوحدة بالتباين » لأوروبا الغربية التى قامت على العلاقات المتبادلة للامم الست الكبرى للعالم الرومانى والجرمانى وهى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وألمانيا وإنجلترا واسكندناوه . وكان السلافيون خارج هذا التكوين ولكن أدخلت فيه روسيا عن طريق توازن القوى . وقد وصف رانك نفسه فى كتاباته بعد ذلك كيف أدخلت روسيا فى عهد بطرس الأكبر فى القرن الثامن عشر تدريجيا فى المجتمع الاوروبى - الى حد ما كوسيلة لتوازن سيادة فرنسا فى الغرب . وكانت روسيا لذلك دولة شبه أوروبية فقط ، خلافا لبولندا التى كان المؤرخون الفرنسيون يعتبرونها عضوا هاما فى العائلة الاوروبية . وما زالت هذه النظرة التقليدية هى وجهة نظر ماركس كما يمكن للقارىء أن يتحقق ذلك من أبحاثه ضد دبلوماسية القياصرة فى السنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر .

والآن تعرض امام الرجل الاوروبى فى القرن التاسع عشر الذى ألف هذه الصورة ، مشكلة ما اذا كانت الدول غير الاوروبية ستجذب بصفة مستديمة الى دوامة الشئون الاوروبية وتطبيق قواعد سلوكها الخاصة . ان رانك نفسه قد أرخ تبلور « توازن القوى » الاوروبى الحديث من سنوات ١٤٩٤ - ١٥١٤ عندما بدأت فرنسا وأسبانيا معركتهما الطويلة من أجل الزعامة فى ايطاليا . . . ولما اجتذبت الدول الاخرى ببطء الى لعبة الاطماع المتشابهة هذه ، كانت الدائرة تتسع بالتدريج لكى تستوعب قادمين جدد مثل روسيا والسويد ، بينما فى نفس الوقت حول اكتشاف الأمريكتين المنافسات الفرنسية - الاسبانية والانجليزية - الفرنسية نحو « العالم الجديد » . وفى القرن الثامن عشر أصبح توازن القوى الاصلى اطلنطيقيا . وفى القرن التاسع عشر أصبح عالميا واختلط بحركة تصنيع آسيا وأفريقيا لتكوين نظام عالمى كانت أوروبا ما تزال هى مركزه . ولغاية سنة ١٩١٤ كان يمكن القول أن كل ما حدث فى الاربعة القرون المذكورة لم يكن الا مجرد توسيع تدريجى للدائرة الاصلية وأن روسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية واليابان والصين كانت الأعضاء الجدد التى انضمت الى اللعبة التى كانت قد تعلمت فى

النهاية قواعدها الخاصة بها - وبالأخص القاعدة التي تقول : أنه ينبغي ألا يسمح لدولة واحدة أن تتسلط وأن تسيطر ، وأن الحروب تشن من أجل الفائدة ، وأنها تخدم عندما يبدو أن الزمام يكاد يفلت ، ولكن حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ زعزعت هذه الافتراضات ، وحرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ هدمتها كلية . ومنذ هذا الوقت أخذ الناس يعتادون تدريجيا فكرة أن « العهد الاوروبى » قد انتهى ، لكى يتلوه عهد أطلنطى - ومن المحتمل عهد باسفيكى ، كما حلت أوروبا نفسها وقتا ما محل حضارة البحر المتوسط القديمة . وفي الواقع أنه قد بدأ يبدو هذا الرأى محدودا للغاية وإن علينا أن نتعلم التفكير بطريقة عالمية .

وتعتبر مقتضيات هذا التغير من وجهة النظر الاوروبية ثورية . وإذا اتبع الانسان المظهر التقليدى ، لأمكن القول أن العهد الاوروبى لسياسات العالم قد استمر من سنة ١٤٩٤ الى سنة ١٩١٤ . وقبل سنتين من بداية هذا العهد كان كولومبس قد اكتشف أمريكا عرضا وبذلك أتاح نقطة مقاومة ملائمة . أما بزوغ نجم روسيا فانه لا يمكن تحديده بنفس الدقة ، ولكن (مسكوفى) القرن السادس عشر كانوا قد تخلصوا من السيطرة التتارية وأخذوا يمتدون ، بينما خف فى نفس الوقت التهديد التركى للدول المسيحية مما سهل على الدول الاوروبية أن تستبدل ما كان موضع مشغوليتها فى العصور الوسطى بالدفاع عن الايمان ضد غير المؤمنين . . . والقصة التالية لذلك قد صار تلخيصها باختصار ، وإذا كان كل هذا الفصل التاريخى المعروف يكمن خلفنا ، فالى أى شىء يعزى ذلك ؟ من الواضح أنه يعزى الى الحقيقة أنه فى النهاية أصبحت لعبة المنافسات تهزم نفسها بنفسها وأدت الى حالة حررت فيها كل من أمريكا وروسيا أنفسهما من الروابط الاوروبية . وهذا هو الظرف الذى يكمن وراء العبارة المألوفة القائلة أن أوروبا قد انتحرت فى حربين عالميتين . ان أوروبا فى الحقيقة لم تنتحر . ان الذى حدث هو أن منازعاتها الداخلية لم يعد من الممكن تسويتها بواسطة جهودها الخاصة . وكان من الضرورى استدعاء الدول الجانبية - أمريكا وروسيا - وكان وزنهما المتفوق هو الذى حسم المشكلة فى سنة ١٩١٨ وفى سنة ١٩٤٥ ، ولو أنه فى المناسبة الاولى عمل الالمان على هزيمة روسيا قبل أن تكتسح بلادهم ، وبذلك ظل الوهم بأن التوازن القديم المعروف لم يختف فى الحقيقة . واقتضى الامر نشوب حرب ثانية لتتویرهم .

وهناك مظهر آخر جدير بالذكر، مظهر الحالة التي كان فيها التوازن الاوروبى تحت سيطرة السياسة البريطانية من أجل منع سيادة أى دولة معينة من دول القارة . ولكن البريطانيون لم يسيطروا فقط على النظام الاوروبى ، بل كانوا

ايضا بمثابة الرابطة بين هذا النظام وبين العالم الخارجى . كانت هناك دائرتان : الأوروبية والعالية ، وكانت انجلترا تنتمى الى كل منهما . . . وقد تداخلت الدائرتان ونظرا لان انجلترا كانت فى نقطة التقاطع، استطاع الساسة البريطانيون أن يتوسطوا بين العالم القديم والعالم الجديد . . . وسنحت الفرصة فى القرن الثامن عشر ووصلت الى ذروتها فى القرن التاسع عشر ، ثم ضاعت فى العشرين ، ولو أن الكيفية التى ضاعت بها لم تحقق توقعات تلك الحكومات الأوروبية التى كانت تأمل فى أن « توازن » أمريكا بإزاء بريطانيا . . . وفى خلال الحرب العالمية الاولى ، قام الألمان بمثل هذه المحاولة ولكنهم لم يوفقوا . . . وبعد سنة ١٩١٧ قضت الحكومة السوفيتية والشيوعية الدولية عشرين عاما فى انتظار ما كانت تعتبره تصادما لا مناص منه بين أمريكا وبريطانيا . . . ولكن ذلك لم يتحقق أبدا . . . وكانت الحقيقة هى أن « التوازن » الأوروبي لم يتحقق فعلا خارج أوروبا . . . وقد استنفدت قواعد اللعبة بواسطة أنظمة الحكم المطلقة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ولم يخف منتظنها الخاص مسلك الدول الاطنطيقية الجديدة . . . وهكذا حتى قبل انهيار « النظام » الأوروبي للمنافسة الدائمة والتوازن ، قد أظهر عجزه عن جر أمريكا فى صحبته . . . وقد فضل الأمريكيون - على خلاف الروس - أن يبقوا فى الخارج الى أن يتمكنوا من أن يصبحوا ورثة أوروبا . . . والآن بطبيعة الحال انتهت « العزلة » الأمريكية كما سبق أن انتهى مركز روسيا القديم على تخوم النظام الأوروبي ، وتولت « القوتان الجانبيتان » السيطرة على الجهاز المركزى .

وإذا كان هذا هو أحد المفاهيم التى تستنتج من سياق الأحداث اثناء عهد السيادة الأوروبية ، فهناك أيضا استنتاج آخر يتعلق بالتباين بين التكامل خارج أوروبا وبين التفكك أو التحلل الاقليمى فى داخلها . . . وقد أشير بحق الى أن « كل حرب أوروبية قد أدت الى انقسام أعظم على حين أن كل حرب استعمارية أدت الى تماسك أعظم » وقد احتفظ عمل النظام الأوروبي بالدول الوطنية العديدة فى حالة من التوازن ، بالابقاء عليها جميعا محدودة الحجم نسبيا . . . وفى نفس الوقت انتشرت الدول غير الأوروبية وغطت مساحات فسيحة حتى بلغت الحد اللازم لتحجب الدول الأوروبية التى كانت فى وقت ما مرشدة لها . . . ان « حريات أوروبا » قد دفع ثمنها بواسطة التفكك أو التجزئة . . . لانه بسبب أنه لم يسمح لدولة واحدة أن تسيطر، فقد بدت القارة فى النهاية فى صورة مجموعة من وحدات ذات سيادة أضعف من أن يكون لها وزن على المستوى العالمى . . . وقد حل هذا المصير بهولندا فى القرن الثامن عشر . . . وحل بفرنسا وألمانيا وبريطانيا فى القرن العشرين . . . ومنذ هذا الوقت لاح للمفكرين فى أوروبا أن متابعة « توازن القوى » عملية تجلب الهزيمة على نفسها . . . وكانت الفيدرالية هى رد الفعل أو نتيجة هذا الاكتشاف . . . فهل كانت

هى رد الفعل الوحيد ؟ ان الاوروبيين أكثر ادراكا من غيرهم فى خارج القارة بما كبدهم فوضاهم التقليدية من خسارة كما أنهم يدركون أن مدنيتهم قد ترعرعت مع قيام الدولة الوطنية ، ومن المحتمل كثيرا ألا تعيش بعدها . وهذه فكرة مزعجة ثم هى فكرة غير مألوفة بالنسبة لغير الاوروبيين . وقد تكون متشائمة دون مبرر ، ولكن لا يمكن تجاهلها وسنضطر للرجوع اليها . على أن ما يهمنا فى الوقت الحاضر هو هذه المتاعب المتزايدة التى فى اعطاف « الأوروبية القارية » بل أنه هو تكيف البريطانيين لانفسهم بالنسبة لدورهم الجديد على حافة النظام الاوروبى .

امبراطورية فى مرحلة تحول وانتقال :

فى سنة ١٩١٤ كانت الحكومة البريطانية تسيطر على مصائر ربع الجنس البشرى وعلى علاقات مع معظم الباقي . ولم يكن للامبراطورية البريطانية نظير بين الدول ، كما لم يكن للبحرية الملكية منافس جدى بين كل القوى البحرية فى العالم . وكان أقرب منافس لها هو الاسطول الالماني ، الذى كانت قوته تبلغ بالكاد نصف قوتها ، وكانت بريطانيا فى عزلة عن القارة الاوروبية ، وكانت تنافس روسيا فى آسيا . وقد استخدمت فرنسا كثقل مضاد ضد ألمانيا ، كما استخدمت اليابان كتهديد دائم لروسيا . أما لسائر الدول الاخرى فلم تعط الا اهتماما قليلا سواء كانت دولا موالية أو معادية وكانت على علاقات ودية مع الولايات المتحدة ولكنها علاقات بعيدة . وكانت (الدولتان الانجلو ساكسون) - اذا استعملنا التعبير الاصطلاحي فى ذلك العهد - تنتهجان طريقين متوازيين ، ولو أن الشدائد الخطيرة كانت تقربهما بعضهما الى بعض . وكانت الامبراطورية البريطانية بالطبع هى أعظم الاثنتين وكذلك أقدمهما . والواقع أنه حتى سنة ١٩١٧ لم يكن من المحقق بعد ما اذا كانت الولايات المتحدة تعنى حقا بأن تلعب بحال ما دور القوة العالمية .

قد اقتضى مرور أقل من نصف قرن لهدم هذا البنيان ولكن بذور التغيير كانت تعمل عملها من قبل الحرب العالمية الاولى ، فقد كانت القواعد الاقليمية البريطانية ضيقة للغاية ، وكانت القوة البحرية على وشك أن تحجبها القوة الجوية ، وحرية التجارة كانت آخذة فى التضاؤل ، وبدأت الامبراطورية الاستعمارية تهتز . وفى الداخل كانت الديمقراطية - التى طالت المحافظة عليها داخل نطاق الانظمة البرلمانية التى تسيطر عليها أحزاب المحافظين والاحرار - قد قامت بالتعدى أو الاغارة على الاقلية المستأثرة بالحكم . كل هذه المؤثرات التى كانت تعمل معا ، بالاضافة الى حربين عالميتين ونهضة الروح الوطنية بين المستوطنين البيض فى دول الدومنيون - كندا واستراليا ونيوزيلاند وجنوب أفريقيا قد حولت الامبراطورية بالتدريج الى كومنولث يتكون من دول ذوات سيادة ، لم تعد

تتماسك معا بواسطة المركز الامبريالى السابق . وذهبت مع الريح تلك الأرصدة من القوة البحرية ، الامبراطورية ، القلة المختارة المستأثرة بالحكم ، الجنية الاسترلىنى الذى لا يمكن تحديه . وحل محلها الوعى الجزرى ، الديمقراطية ، رقاهية الدولة ، والايمان بالمنظمات الدولية . وكان القرار الاخير يطلب العضوية فى اتحاد فيدرالى أوروبى مكون من دول ذات سيادة الى حد ما - الذى يستتر حاليا وراء شكل اتحاد جمركى - كان بمثابة التصديق على تطور توقعه المراقبون البعيدو النظر منذ أوائل هذا القرن . وبالنسبة لهذا التضامن من الواضح للكومنولث الذى غالب الحياة وبالنسبة للروابط الدائمة من اللغة والتقاليد ، فان سجل نصف القرن الاخير يبدو بمثابة تفهقر طويل على طريق يسير للخلف متنقلا من امبراطورية عالمية الى دولة جزيرية(٩) .

كان التحول سريعا وتاما - وربما كان من الخطأ استعمال كلمة التدهور - الى حد أنه كان يبدو من غير المحتمل حتى لغاية سنة ١٩٤٥ عندما كانت بريطانيا تعتبر احدى الدول الثلاث الكبرى ، وكان زعماءها ما زالوا يجتمعون بزملائهم الامريكان والسوفييت على قدم المساواة فى مؤتمر بوتسدام - على أنه يتبين من احداث الماضى انهم كانوا مدينين بهذا الدور بدرجة كبيرة الى شخصية ونستون تشرشل المتسلطة وعلاقته الشخصية بالرئيس روزفلت ، وقد تأكد التضامن الانجليزى الامريكى طوال الحرب بواسطة الشريك الانجليزى أكثر من أن يكون بواسطة الامريكى ، الذى كان قد أخذ يفكر على أساس ان مكانة بريطانيا ستتنخفض بعد الحرب . وكما ظهر خلاف بين مصالحهما ، كان البريطانيون بصفة عامة هم الذين يسلمون فى أمور جوهرية ، مع قيام وزارة الخارجية باتخاذ اجراء احتياطى ضد تصميم رئيس الوزراء بأنه لا يسمح بأى شىء من شأنه أن يسيء الى الروابط الشخصية التى أقامها مع الرئيس . وكانت هذه العلاقة السريعة الزوال تخفى تحولا حقيقيا ، وان كان صامتا للقوة ، وحالت دون أن يدرك الشعب البريطانى مدى خطورة ما صار اليه مركز بلادهم العالمى فى سنة ١٩٤٥ والى أى حد أصبح

(٩) كانت المدرسة الامبريالية فى المانيا الولهلمية تعمل لهذا الحدث منذ سنة ١٩٠٠ وما بعدها ولكنها بطبيعة الحال كانت تتوقع ان تكون المانيا هى المستفيدة الرئيسية على أن تيودور روزفلت من ناحية اخرى ، ولو انه كان يشعر بشىء من الارتياح فى استمرار قدرة بريطانيا على حكم بلاد مثل مصر (حيث كانت الروح الوطنية بلدات بشورة حتى قبل سنة ١٩١٤) لم يكن يسعه الا الاعجاب بما وصفه بالدور الحضارى للامبراطورية البريطانية واهتم بالتعبير عن هذه المشاعر علنا اثناء زيارته لانجلترا فى مايو - يونيه سنة ١٩١٠ - انظر (بيلوف) « الدول العظمى » ص ٢١٥ .

يتوقف على حسن نية أمريكا (١٠) . وفي الأمور ذات الأهمية القصوى (مثل استعداد روزفلت لعقد صفقة مع ستالين على حساب التقسيم الدائم لأوروبا الوسطى) لم تكن المعارضة البريطانية بذات جدوى . واستمرت القصة مع انتهاء حكومة ترومان لقانون الاعارة والتأجير فجأة في أغسطس ١٩٤٥ ، وهو إجراء كان له أثره القوي في منع حكومة العمال التي كانت قد انتخبت حديثا من القيام بتحول منظم للعودة الى ظروف وقت السلم .

ويعزى الكثير من سرعة ضعف النفوذ البريطاني الى نقص تصور الهوايت هول وتشبثها بعناد بسياسات بالية ، ولكن برود واشنطن الاء بريطانيا التي انتخبت حكومة شبه اشتراكية قد لعب دوره (١١) وكذلك كان عدم التناسب الأساسي بين القدرة المالية والاعباء السياسية من الأمور التي لا يتحمل الأمريكيون مسئوليتها . وكما فعلت فرنسا في سنة ١٩١٨ أحرزت بريطانيا في سنة ١٩٤٥ نصرا عسكريا فارغا ، أخفى حقيقة تدهورها من مركزها الاول كدولة عظمى ، ومن الأمور التي لها مغزاها أن أول تفجير لقنبلة ذرية في أغسطس ١٩٤٥ قد حدث بعد أيام قليلة من انتهاء مؤتمر الثلاثة الكبار في بوتسدام .

وفي السنوات الأخيرة كشف الظهور التدريجي للمذكرات والتراجم الشخصية عن مدى الصعوبة التي واجهت الحكومات البريطانية بعد الحرب - وبالأخص حكومة تشرشل - ايدن من سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٥٥ ، وحكومة ايدن المشئومة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ لتكييف نفسها طبقا لعالم متغير . ومن وقت لآخر كنا نجد الوزارة سواء برئاسة آتلي أو تشرشل أو ايدن ، ولو بدرجة أقل برئاسة ماكملان ، غير راغبة في أن تجعل ثوبها السياسي العسكري متناسبا مع قماشها الاقتصادي . واذا تركنا جانبا الحل العقل الذي أدى الى القيام بحملة السويس سنة ١٩٥٦ ، نجد قرار حكومة العمال المثير في سنة ١٩٥١ تحت ضغط الحرب الكورية ، الخاص بتنفيذ برنامج تسليح كسح عاجز بقصد التأثير على الرأي العام

(١٠) للرجوع الى تفصيلات اوفى انظر لويلن وودوارد سياسة بريطانيا الخارجية في الحرب العالمية الثانية (لندن ١٩٦٢) - وكذلك عرض هذا المؤلف في ملحق التاميس الادبي بتاريخ ١٦ مارس ١٩٦٢ -

(١١) انظر خاصة ر.ف. هارود « حياة جون ماينارد كينيس لندن ١٩٥٢ ص ٥٨٦ - والقصة التي تحكى كيف استطاعت حكومة ترومان أن ترزعزع مركز حكومة العمال وهي لا تزال في اسبوعها الاول في الحكم ، في المجلد الثالث من مذكرات هوج دالتون المد العالي وما بعده ، (لندن ١٩٥٢) - وكان دالتون وزير الخزانة من ١٩٤٥ - ١٩٤٧ وكان عليه أن يواجه العواقب الوخيمة للسياسة الأمريكية في تلك الفترة .

الامريكي . وقد اُضيف هذا الاستخدام السيء للموارد الضئيلة القليل الى قوة الغرب العسكرية . ولكن كان تأثيره أنه قصم ظهر حكومة آتلي وعجل بأزمة مالية أطاحت بها عن الحكم في أكتوبر ١٩٥١ في ظروف لا تختلف كثيرا عن ظروف انهيار حكومة مكدونالد قبل ذلك بعشرين عاما . على أنه منذ المفاوضات بشأن الفرض الأمريكي لبريطانيا ١٩٤٥/١٩٤٦ كان من الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن تميل الى تدعيم الاقتصاد البريطاني الى أبعد من الحد الأدنى الضروري لمنع كارثة شاملة ، والتحول الفعال لبريطانيا الى دولة محايدة مسالمة منزوعة السلاح . ولقد كان هذا التعلق العنيد بأوهام الدولة العظمى ، التي ينقصها الاساس الاقتصادي يكون نصف تاريخ ما بعد الحرب . أما النصف الآخر فيتكون من القصة المعروفة لعلاقات الحكومة البريطانية بأوروبا القارية .

ولما كانت المشاركة الانجليزية الامريكية على أسس متعادلة تقريبا تعتبر وهما (كما كانت خرافة الثلاثة الكبار) ، كان من الممكن أن يظن أن الواحد أو الآخر من الطرفين السياسيين الرئيسيين قد يعتنق فكرة الوحدة الاوروبية لكي يعطى بريطانيا دورا قياديا في نظام أوروبى يستطيع أن يحتفظ بكيانه في عالم من جبايرة الوطنية المتطرفة . وفي الواقع لا المحافظون ولا العمال حاولوا ذلك في الوقت الملائم ، ولو أن كلا منهم كان يحاول أن يبدو « أوروبيا » عندما يكون في المعارضة . وكانت النتيجة ترك القارة تعتقد اعتقادا وثيقا بأن البريطانيين - باستثناء هيئة صغيرة نسبيا من الاحرار - كانوا يسدون اما غير مكترئين ، واما معادين فعلا للتكامل الاوروبى . ومن الناحية الظاهرية تبدو مثل هذه النظرة الضيقة شاذة ، وعلى أى الاحوال، في حالة الاشتراكيين الذين لم يشاركوا المحافظين اطلاقا في ايمانهم بالامبراطورية . ولا يمكن أن يكون لهذا علاقة بالولاء للكومنولث، لان هذا في حد ذاته لا يمنع الناس من الاعتقاد بأن بريطانيا كانت جزءا من أوروبا الغربية دون مناص . والفرنسيون كذلك كانوا ورثة ماضى امبراطورى ومع ذلك فقد لوحظ بحق أنهم لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أقرب الى أهل غرب أفريقيا منهم الى الهولنديين . والحقيقة هي أنه بين سنتي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ كان معظم الشعب البريطانى من جميع الاحزاب ما زال يميل الى الاعتقاد في امكانية المشاركة الانجليزية الامريكية المطلقة التي يمكن أن تصبح محور نظام أطلنطى . ان التخلي التدريجى عن هذا الحلم - أولا من جانب الاحرار ثم من عناصر داخل الحزبين الكبيرين - جعل من المستحيل على الحكومة البريطانية في سنة ١٩٦٢ أن تبدو بالاحرى أكثر اقتناعا بشأن موضوع « التوحيد الاوروبى » . ولكن لغاية النصف الاول من العام المذكور كان السلوك السياسى السائد يوضع طبقا للتأكيد العقائدى بأن الاولوية يجب أن تكون للكومنولث عندما يكون الامر الاختيار بينه وبين

أوروبا • وهذا يمكن أن يعتبر انتصارا للعقيدة على الحقيقة المجردة ، أو بمعنى آخر كمنفذ للهروب نحو الاتحاد الاطلمطى المفترض حصوله فى السنوات السبعينيات .

ويعتبر سجل الاجتماعات البرلمانية غير الرسمية فى ستراسبورج اختبارا جيدا للمشاعر والنوايا البريطانية خلال هذه المدة ، لأنها خلافا لاتفاقية السوق المشتركة التى تلت ذلك ، ظهرت نتيجة للمشاركة الرسمية ولو لم تكن حماسية، للكونمولث البريطانى (١٢) •

ان الدستور الذى قام عليه المجلس الأوروبى فى ستراسبورج قد وقعه يوم ٥ من مايو ١٩٤٩ فى لندن مندوبون عن حكومات البلجيكي والداغرك وفرنسا وايرلندا وايطاليا ولكسمبورج وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة ، ودخل حيز التنفيذ يوم ٣ أغسطس من نفس العام (١٣) • وقد سبقته حملة غير رسمية بإشراف بعض الرجال ذوى النفوذ من جميع الأحزاب ، ونال تأييدا رسميا الى حد ما من جميع حكومات أوروبا الغربية التى يهملها الامر • ويمكن الرجوع الى بعض تصريحات ونستون تشرشل المثيرة وقت الحرب ، وكان وقتها فى أوج قوته (١٤) ثم بعد ذلك الى الوقت الذى قد تستطيع فيه ألمانيا الغربية الانضمام الى الدائرة • وفى المدة التى تلت الحرب مباشرة سادت بعض الشكوك الدور الذى يمكن أن تريد بريطانيا القيام به ، ولكن تشرشل - ولم يكن وقتها فى الحكم - قبل رئاسة (حركة أوروبا المتحدة فى بريطانيا) وفى ١٩ سبتمبر ١٩٤٦ فى خطاب عام فى زيوريخ أكد مرة أخرى : « يجب علينا أن نقيم نوعا من الولايات

(١٢) وصف دالتون فى الجزء الثالث من مذكراته الموقع الشديد الذى كان لحضور الوفد البريطانى اجتماع المجلس الأوروبى فى ستراسبورج ١٩٤٩ على دول القارة ، وكان تشرشل وقتها فى المعارضة ، وكان يزعم حكومة العمال بموقفه الموالى للأوروبية ولذلك بدا لحكومة العمال أن تصب ماء باردا على رأس الوفد البريطانى ، وساعدهم على ذلك أن الزعيم العمال فى البرلمان وليم هوايتلى لم يكن قد عبر أبدا القنال الانجليزى وكان المعروف عنه أنه لا يوثق به من جميع الأجانب كما أنه يجهل لغاتهم - وقد رشحه زملاؤه كرئيس للمجلس الأوروبى - انظر كرسنوفر لايتون « العمال وأوروبا » النشرة السياسية ربع السنوية (لندن) يناير - مارس سنة ١٩٦٢ •

(١٣) انظر روبرتسون « المجلس الأوروبى » لندن نيويورك سنة ١٩٦١ ص ١ •

(١٤) على سبيل المثال رسالته التالية الى وزارة الحرب فى أكتوبر ١٩٤٢ : « انها لكارثة هائلة لو أن البربرية الروسية غطت على ثقافة واستغلال الدول القديمة الأوروبية .. ومن الصعب القول الآن ولكنى واثق أن العائلة الأوروبية يمكن أن تعمل متحدة كشخص واحد تحت المجلس الأوروبى .. وانى اطلع الى الامام نحو دول متحدة أوروبية وآمل أن أرى مجلسا ربما من عشر وحدات تشمل الدول العظمى السابقة فرنسا وألمانيا ، دون بريطانيا ، التى كان يعتبر أنها لا زالت دولة عظمى •

المتحدة الأوروبية (١٥) « وردد أقواله وزير الخارجية أرنست بيغن الذي صرح في مجلس العموم يوم ٢٢ من يناير ١٩٤٨ بقوله « أعتقد أن الوقت قد حان لتضامن أوروبا الغربية » وأيده بحرص رئيس الوزراء عندئذ مستر آتلي (الذي كان قد صرح في سنة ١٩٣٩ بأن أوروبا إما أن تتضامن وإما أن تهلك) (١٦) وأبدى تأييده كل من مسيو سباك رئيس وزراء بلجيكا وقتئذ، ووزيرا الخارجية الفرنسي والإيطالي مسيو بيدو وكونت سفورزا ، وفي (المؤتمر الأوروبي) الذي دعت إلى عقده اللجنة الدولية لحركات الوحدة الأوروبية والذي عقد في لاهاي من ٨ إلى ١٠ من مايو ١٩٤٨ وحضره ٧١٣ مندوبا من ١٦ دولة شعروا كما لو كانوا محمولين فوق تيار ظافر (١٧) . وأمكنهم أن يشعروا بالأمل ، لأنه في يوم ١٧ من مارس ١٩٤٨ كانت حكومات بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسمبرج قد وقعت اتفاقية بروكسل التي نصت على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والدفاع الجماعي ، وعلى إنشاء المجلس الاستشاري لوزراء الخارجية ، ثم وقع في باريس يوم ١٦ من أبريل ١٩٤٨ اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الذي يربط مع الدول الست عشرة التي استجابت لمشروع مارشال الأمريكي . على أنه في يولية عندما قدم وزير الخارجية الفرنسي على ما يبدو أول اقتراح رسمي لإنشاء البرلمان الأوروبي، تقدم البريطانيون فوراً باقتراح مضاد لإنشاء جهاز حكومي بحث للمشاورة ، وبذلك أتاحوا للأوروبيين القاريين أول بادرة لهم للتلميح عن أحجام لندن عن قبول أي ارتباطات ملزمة . وأخيراً تم التغلب على الصعوبة عندما وافق البريطانيون ، وقد تبينوا قوة شعور القارة ، على الاشتراك في جمعية أوروبية عامة ، ويجدر بالذكر أن الاتفاق على إنشاء لجنة من الوزراء وجمعية استشارية عامة تكونان مع المجلس الأوروبي جاء متفقاً في الغالب مع توقيع اتفاقية شمال الأطلس في ٤ من أبريل ١٩٤٩ - ومن الواضح أن البريطانيين قد سلموا لأن الأمريكيين (طبقاً لتصريح وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في يولية ١٩٤٨) يجذبون بقوة ازدياد

(١٥) انظر اندرو وفرنسيس بويد (الاتحاد الغربي) لندن وواشنطن ١٩٤٩ الملحق ب .

(١٦) روبرتسون ص ٢ - ٣

(١٧) كان مستر تشرشل رئيس الشرف في هذه المناسبة ، وكان رؤساء اللجان الثلاثة الرئيسية مسيو راماديه الزعيم الاشتراكي الفرنسي ، والسياسي البلجيكي فان زيلاند والبروفسور سالفادور دي مادريجا عن الأحرار الأسبانيين في المنفى - وقامت بعد ذلك اللجنة الدولية للحركة الأوروبية يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٤٨ وتولى رياستها الشرفية مستر تشرشل - مسيو ليون بلوم مسيو هنري سباك - سنيور جاسيري .

تضامن الشعوب الحرة فى أوروبا الغربية (١٨) ولكنهم ظلوا يعتبرون أنفسهم الحلقة التى تربط أوروبا بالولايات المتحدة وهو اتجاه بدا واضحا من المندوبين البريطانيين من جميع الاحزاب فى الاجتماعات التالية للجمعية الأوروبية فى ستراسبورج . ولما كانت هذه الجمعية ، خلافا لمجلس الوزراء ، عبارة عن هيئة برلمانية تتكون من أعضاء من مختلف الهيئات التشريعية الوطنية يعملون بصفقتهم الفردية ، فإن تلك التعبيرات عن مشاعرهم كانت لها دلالة اضافية على أنهم يدلون بها من تلقاء أنفسهم وأنهم يصرحون بها دون تدبير سابق (١٩) .

وليس هنا مجال الاقاضة فى القصة المعقدة للمفاوضات الخاصة بالوحدة الأوروبية ، وكثرة الهيئات الرسمية وشبه الرسمية التى ظهرت نتيجة لهذه الجهود الطويلة الامة . وسيرد فى الفصل التالى بيان مختصر عن هذا الموضوع . وما يهمنا هنا هو الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية ، والاحزاب والشخصيات السياسية الهامة ، طوال المدة التى كان فيها الأوروبيون القاريون يبذلون أولى جهودهم العظمى للتغلب على انقسامات الماضى التاريخية .

وكانت الخمسة عشر عاما التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنسبة لبريطانيا فترة للتكيف مع عصر بدأت الامبراطورية البريطانية تتفكك فيه تدريجيا (مثل الامبراطورية الفرنسية ، ولكن على عكس الامبراطورية الروسية التى امتدت الى جميع الجهات تحت اسمها الجديد وتحت ستار مذهب جديد) . وسواء أكان هذا يرجع الى انتصار الديمقراطية ، وإلى أثر الاحرار والعمال فى السياسة البريطانية ، أم الى عدم اكتراث الشعب البريطانى وإلى مشاعر الكراهية الذاتية التى أصابت الصفوة الاجتماعية الممتازة التى انهكتها حربان أهليتان أوروبيتان (٢٠) ، وعلى أى حال فإن هذا أقل أهمية من ادراك الفكرة التى تقول ان الشعب البريطانى لم يستطع أن يتنبأ من فوره بالمدى الذى يمكن أن تصل اليه هذه العملية . كانت هناك محطات وسطى على الطريق ، حتى بعد أن أحرزت الهند استقلالها الذاتى فى سنة ١٩٤٧ ، حينما كان يبدو أن الشرق الاوسط يمكن الاحتفاظ به كمنطقة تحت النفوذ البريطانى . وعندما تبين أن القومية العربية ، فى شكلها العربى الجماعى والعدوانى الجديد لم يعد يمكن السيطرة عليها ، تحولت تلك الآمال جزئيا

(١٨) روبرتسون ص ٥ - ٦ .

(١٩) عندما أخلت الجمعية فى اقرار أول قانون أساسى أوروبى - وهو تصريح حقوق الانسان - تميز الوفد العمالى البريطانى بالامتناع ، بل انه حشد جبهة لمعارضته (انظر لايتون ص ٤١) .

(٢٠) هيوج سيتون واطسون « السياسى الجديد » لندن - ١٦ مارس ١٩٦٢ .

الى افريقية ، هناك أيضا أرغم ظهور الوطنية السوداء ومقاومة المستوطن الابيض الحكومة البريطانية الى اجراء الاختيار التعيس ، الذى كانت دلالة أن أخرجت جنوب افريقية نفسها من الكومنولث فى مارس سنة ١٩٦١ . وفى كل مكان كان الشعور الامبريالى القديم قد استرد قواه داخل حزب المحافظين ، بينما تذبذبت معارضة العمال والاحرار بين « الأوروبية » المستترة ، وبين الأمل فى أن يتخذ الكومنولث شخصيته الدائمة الخاصة به بعد اعطاء تسهيلات كافية للوطنية الهندية والعربية والافريقية . وفى الواقع جاء الكومنولث لى يعنى بالنسبة لكثير من الاحرار والاشتراكيين على وجه التحديد هذا الحكم الخاص بالوطنية المتطرفة الجديدة ، واخوة العناصر المتعددة الاجناس . وكان المحافظون يأملون بطبيعة الحال أن يفلتوا بواسطة تسهيلات مبسطة للوطنية والديمقراطية (غالبا من نوع رمزى) بينما يحتفظون بجوهر المركز الاستعماري القديم وبكيان قوة عالمية تستطيع مواجهة أمريكا وروسيا ، وفى هذا الجو لم يكن ممكنا الارتباط ارتباطا حقيقيا بالتكامل الاوروبى الذى يمكن أن يدل على التقبل الضمنى الى وضع جديد تماما فى العالم . وكان الالتجاء الى الناحيين أقل احتمالا اذ أن الكومنولث فى نظر الرجل العادى كان يعنى دولا مثل استراليا ونيوزيلانده وكندا وجنوب أفريقيا وروديسيا حيث استوطنها ملايين من الشعب البريطانى وأقاموا فيها . والقول بأن علاقات بريطانيا المشتركة بهؤلاء « أعضاء العائلة » أقل من علاقاتها المشتركة مع دول اوروبية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا كان يبدو فى نظر بعض الناس ليس فقط مثيرا للسخط بل سخيفا وغير معقول . والواقع أنه يحسن القول أن الشعور العام فى هذه النقطة لم يغير حقيقة وقد لا يتغير لجيل آخر مهما كانت الاجراءات الرسمية التى تتخذ لتسهيل التحول التدريجى نحو « الأوروبية » .

واذا كانت هذه مجرد أوهام ، فقد دعمتها اتجاهات قوية ، وسلسلة من التصرفات السياسية فى فترة ما بعد الحرب ، وبعض التمويه القانونى البارع ، وقدر ما من الخداع الذاتى (٢١) كما دعمها أيضا عنصر ، نادرا ما يذكر ، وان كان يجب النظر اليه بأهمية بالغة : الا وهو الحلم بالمشاركة الاطلنطية حيث

(٢١) ذكر سيتون واطسون . ان الكيفية التى انتهت بها الامبراطورية البريطانية أكثر كياسة من نهاية الامبراطورية (العثمانية ، او النمساوية او الفرنسية) ولو أنه يحسن أن نبالغ فى ذلك . وكانت ماو ماو وقبرص والملايو مسائل متواضعة اذا قورنت بفيتنام والجزائر . ولكنها لم تكن سارة كثيرا للمختصين بها ولا زالت هناك أيضا مسألة الكونجو . وقد تكون حقيقة أن اجمالى قتل البلقان فى ثورات القرن التاسع عشر وفى الحروب التى شنت ضد تركيا أكبر من عدد المسلمين والهنود الذين قتلوا فى الهند سنة ١٩٤٧ موضوعا هاما جديرا بالبحث .

تتقاسم بريطانيا السيطرة مع أمريكا • ان الاتحاد الاطلمنى يعنى أشياء مختلفة بالنسبة لمختلف الأشخاص • فهو قد صار يعنى حديثا بالنسبة للولايات المتحدة المشاركة مع أوروبا الغربية الموحدة والفيدرالية • أما رأى البريطانى فيمكن أن يقبل هذا الهدف ، ولكن ليس هناك ما يخفى حقيقة أن السياسة البريطانية كانت حتى الآن تهدف الى شيء آخر •

تيارات الأطلمنى المتعارضة :

منذ سنة ١٩٤٥ كان حركة الاتجاه نحو تحقيق الاتحاد الاوروبى شبيهة بمقابل فى محاولة تعميم فكرة اتحاد الأطلمنى • وأخيرا فى الواقع أصبح من المؤلف معاملة الفكرتين كأنهما يتم بعضهما البعض ، ولكن لم تكن الحالة دائما كذلك • وفى أوائل الفترة التالية للحرب ، وغالبا طوال سنوات الخمسينيات كان ينظر الى التحالف العسكرى الذى أمكن تحقيقه بواسطة منظمة حلف شمال الأطلمنى (الناتو) على أنه نظام عالمى يحتضن التجمعات الثلاثة الكبرى : أمريكا الشمالية ، الكومنولث البريطانى (مع كندا أو بدونها ، وهذا يتعلق بكيفية دورها) ثم دول أوروبا القارية ، وظهر مثل طيب على هذا الاتجاه من التقرير الذى أصدرته فى سنة ١٩٥٢ جماعة من كبار الرجال ذوى النفوذ فى لندن ، عزت فيه هذه الجماعة تكوين (الناتو) الى الحقيقة التى تقول أن أوروبا الغربية وبريطانيا وحدهما لا تستطيعان تنظيم قوة كافية لمنع محاولات العدوان ضد أوروبا الحرة • وكانت الجدة الجوهرية لهذا فى سنة ١٩٤٩ تكمن فى حقيقة تقريب قارة أمريكا الشمالية - الولايات المتحدة وكندا - للاتحاد بدرجة وثيقة مع بريطانيا وأوروبا الغربية ، ليس فقط من أجل الدفاع بل من أجل جميع الجهود التى تدخل فى تخطيط العوامل الرادعة ضد الحرب الشاملة (٢٢) وبالنسبة لوضع الوثيقة الذين من بينهم بعض الممثلين البارزين « للعناصر » العسكرية والديبلوماسية ، كان التمييز بين « بريطانيا » و « أوروبا الغربية » يبدو واضحا من تلقاء نفسه بحيث لا يحتاج الى توضيح آخر واستطرد التقرير موضحا أن بريطانيا ، بالرغم من كونها عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية التى تكونت بمقتضى اتفاقية بروكسل لسنة ١٩٤٨ فانها قوة عالمية لها مصالح حيوية خارج أوروبا تحول دون اندماجها الكامل مع جاراتها الاوروبيات ، كما أنها تحدد

(٢٢) المعهد الملكى للشئون الدولية (حلف الأطلمنى) ، تقرير بواسطة (جماعة البحث فى

شاتهام هاوس) لندن ونيويورك ١٩٥٢ ص ١ •

ما تستطيع أن تفعله من أجل أوروبا الغربية (٢٣) • أما بالنسبة لأوروبا الغربية في الواقع فإن مسئوليات بريطانيا ينبغي ألا تكون أهم من - أو أعظم بقليل من - المسئوليات التي قبلتها الولايات المتحدة (٢٤) •

وإذا كان لانسان أن يدهش اليوم لكيفية تمسك أشخاص من ذوى النفوذ بمثل هذه الآراء من عشر سنوات مضت ، فإن جزءا من الرد على هذا التساؤل يوجد في هذه الملاحظة ، وهي أن بريطانيا ، كما في الأزمات الشديدة الأخرى ، كانت الحلقة الرئيسية بين نصفي الكرة الأرضية ، وكانت المحافظة على التوازن بين مصالحها في أوروبا ومصلحتها في الخارج إحدى المشكلات الهامة في السياسة البريطانية • ولولا وجود (الناتو) لكان الاحتفاظ بهذا التوازن أشد صعوبة (٢٥) . فكان (الناتو) يعتبر بمثابة وسيلة ملائمة تمكن الحكومة البريطانية من مواصلة دورها التقليدي في التوسط بين أوروبا وأمريكا كما لو لم تكن الجزر البريطانية هي نفسها جزءا من أوروبا الغربية ، وكما لم يكن مصيرها في العصر الذي لا يرتبط هذا الارتباط الشديد بمصير القارة • على أن هذا التصور الغريب كان فقط مظهرا واحدا لعقيدة شبه رسمية تقول : أن بريطانيا قد أصبحت تحت « نقطة تقاطع ثلاث دوائر » : أوروبا ، والكومنولث بالإضافة إلى الدول الحديثة التحرر في آسيا وأفريقيا ، وأمريكا الشمالية ، مع النتيجة المترتبة على ذلك وهي الإهابة بالسياسة البريطانية للتوسط بين الدوائر الثلاث وأصبح هذا الاعتقاد الذي كانت تعتنقه وزارة الخارجية البريطانية على الأقل ، واضحا عندما أصبح الوجه الرئيسى لسياسة بريطانيا الخارجية في تلك المدة السير أنطوني ايدن رئيسا للوزراء في سنة ١٩٥٥ • وقد اتبعت لقراء مذكراته الفرصة ليبركوا كيف خدع سوء التقدير القائل لما كان يسمى « بالتحالف الانجلو أمريكى » ايدن وجره إلى طريقة في التصرف تفاقت في النهاية إلى كارثة قناة السويس سنة ١٩٥٦ (٢٦) •

وقد يبدو أنه منذ سنة ١٩٥٧ لم تكن هناك حاجة للاهتمام بموضوع أن المشاركة الانجلو أمريكية بهذا المفهوم كانت وهما وخيالا ، ومع ذلك فقد استمرت

(٢٣) نفس المرجع ص ٢ •

(٢٤) نفس المرجع السابق •

(٢٥) نفس المرجع ص ٣ •

(٢٦) « الدائرة الكاملة » - مذكرات السير أنطوني ايدن (لندن وبوسطن ١٩٦٠) وللتعليق التعليمى على هذا المؤلف راجع عرض الكتاب فى ملحق التاييس الادبى بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٠ •

قوة الجاذبية الغربية لهذا السراب فدفعت سياسة بريطانيا الى الانحراف حتى بعد أن أسفرت هزيمة السويس عن طبيعتها الواهية . وكانت تلك هي السنوات التي بدأ فيها اتحاد في القارة تحت ستار السوق المشتركة ومعاهدة روما لسنة ١٩٥٧ - وجاء في دراسة حديثة لهذا الموضوع .

« كانت تتاح من حين لآخر لبريطانيا فرصة لزعامة أوروبا الغربية والمساعدة في تشكيلها ، ولكنها كانت في كل مرة ترفض هذا الدور الذي كانت تدفع اليه تقريبا ولا عجب اذا كانت القارة قد تحولت الى الارتياح في توددها اليها ، والجهود التي تبذل اليوم للوصول الى تسوية تجارية وسياسية مع الدول الست مصيرها الحيبة وعدم التوفيق ان لم تدخل في حساباتها تماما القرائن التاريخية والمذهبية التي بدأت تلك الدول تبني مجتمعاتها الجديد . والروح الذي يلهم السياسيين والموظفين المدنيين الذين يقودونها (٢٧) » .

وعندما يتحرى الانسان الاتجاهات التي تكمن وراء هذا التغاؤل الغريب ، يصل الى مجموعة من المشاعر المعقدة لايمكن أن تؤخذ على محمل الانعزالية او التقليدية . فقد اختلطت فيها الآراء « الأوروبية » و « الأطلنطية » . ان المؤلف الذي لا يخامره شك في ضرورة وحدة أوروبا ، بما فيها الجزر البريطانية ، يرى نفسه مضطرا لأن يؤكد أن بريطانيا تقع عند نقطة تلاقي عالمين مختلفين . ففي سنة ١٩٥٧ أكد أحد المؤرخين أن فكرة الرابطة الأطلنطية تبدو في نظر كثير من الناس أكثر موافقة لحقائق الحياة الدولية من رابطة مركزة على « أوروبا » (٢٨) وقبل ذلك بصفحات قليلة لفت نفس الكاتب النظر الى الاصرار على وجود الغاط ثقافية أوروبية خاصة تسخف المزاعم الوطنية المنادية للوحدة « وهكذا ففي أيرلندا نجد أن الاحذية المستخدمة في صيد البط مشابهة للمستعملة في اسكندنياوه . وقد أصيب الوطنيون النرويجيون بصدمة عندما علموا أن ملابسهم « المحلية » أصلها من فرنسا ، وأن رمزهم الوطني وهو القلنسوة الحمراء هي نفسها القبعة التي كانت تلبس وقت الثورة الفرنسية » (٢٩) . وان الانسان ليعجب لماذا يقال للقاريء بعد هذا انه « اذا سئلت بريطانيا أو النرويج لكي تختار

(٢٧) كيتزنجر - « تحدى السوق المشتركة » (اكسفورد ١٩٦١) ص ١ .

(٢٨) بيلوف « أوروبا والاوروبيين » ص ٢٥ .

(٢٩) نفس المرجع ١٧ - ١٨ .

رابطة الأطلنطي أو أوروبا ؟ فانهما سيختاران رابطة الأطلنطي (٣٠) فلماذا هذا الاختيار غير الحقيقي ؟ وماذا عن فرنسا وهولندا وكلاهما يحفان بشواطئ الأطلنطي ؟ يبدو في بعض الاوقات أن المؤرخين حتى ذوى العقلية المتحررة يجدون صعوبة في الاعتراف بأنه بالنسبة للمراقب عبر الأطلنطي فإن جميع دول أوروبا الغربية تبدو متشابهة بدرجة ملحوظة .

فما الذي يعنيه اذن القول الذي يسمع غالبا بأن الحل الحقيقي لبريطانيا - والولايات المتحدة أيضا - يكمن في تنمية رابطة الأطلنطي التي تضم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والكومنولث البريطاني ؟ ان هذا السؤال يجب أن يكون موضع التأمل قبل الدخول في مناقشة الشئون الأوروبية البحتة . لأنه على هذه الاجابة يتوقف المظهر الذي يمكن للانسان من خلاله أن يرى حركة الوحدة الأوروبية . فاذا كان الاتجاه « الأطلنطي » ينطوي على معنى أكثر من أن يكون موضع التفاهم المشترك على أن معظم الدول المختصة تتجمع حول طرق تجارة الأطلنطي ، (٣١) فلا بد أن تكون له أهمية بالنسبة للدوائر الثلاث. والا فلماذا يوجد غالبا أنصار « الأطلنطية » ، سواء في الولايات المتحدة أو بريطانيا ، من بين الناس الذين كانوا الى عهد قريب يرجون فكرة المشاركة المطلقة الانجلو أمريكية ؟ .

وقد تساعد نظرة فاحصة الى الماضي القريب على وضع الأمور في نصابها . ان معارك الحرب العالمية الثانية قد جرت - الى حد ما بريطانيا - ووضعها تحت علم المقاومة الانجلو أمريكية للطغيان في القارة . وقامت الدول البحرية مرة أخرى بممارسة دورها التاريخي ، وكانت ستواصله في فترة ما بعد الحرب لو أن الخطر الروسي قد أعقب التهديد الألماني ، ونجد التكوين الكلاسيكي لهذه العقيدة في المجلدات الستة لسمير ونستون تشرشل عن دوره في الحرب ، ولكن كتاب (الحرب العالمية الثانية) هو الوثيقة الوحيدة الأكثر أهمية ، النابعة من بريطانيا ، والتي يتركز فيها الاهتمام على المشاركة الانجلو أمريكية والاتحاد في الوقوف ضد جميع المعتدين ، ولما كان سيل المطبوعات فيما بعد الحرب يتدفق من الجانب الأمريكي ، فقد كان يتضح تدريجيا ، بأن الموضوع كان ينظر اليه

(٣٠) نفس المرجع ص ٢٥ .

(٣١) وهذا بطبيعة الحال ليس صحيحا فيما يتعلق بدول الكومنولث البريطاني مثل استراليا ونيوزيلاند اذا لم نذكر الهند . . ولكن في هذه الحالة فإن الافتراض الضمني يبدو في أن روابطهم بالعالم الانجلو أمريكى أو العالم المتحدث بالانجليزية يسبغ عليهم كيانا أطلنطيا شرقيا .

بكيفية أخرى فى واشنطن حيث كان الرئيس ومن حوله أكثر اهتماما باقامة علاقات مقبولة بعد الحرب مع روسيا ، والاحتفاظ بقبضة أمريكا على الصين ، عن ارضاء الرغبات البريطانية فى اقامة صداقة انجلو أمريكية دائمة (٣٢) . وعندما يستنكر أنصار « حلف الاطلنطى » اليوم فكرة دخول بريطانيا فى نطاق «ضيق» على حساب نطاق أطلنطى « أوسع » فانما يحترمون تقليدا . والسؤال الوحيد هو ما اذا كانوا لا يخدعون أنفسهم بتصورهم أنه من الممكن لبريطانيا أن يكون نصفها فى أوروبا ونصفها خارجها ، بينما ترأس فى نفس الوقت مجموعة كومنولث داخل نطاق « اتحاد عضوى » يشمل ما يسمى بالعالم الغربى بأكمله (٣٣) .

ان ما يمكن أن يقال عن هذه المقترحات هو أنها يمكن أن تتيح للولايات المتحدة فرصة لتنسيق سياسات التحالف ، فانها قلما تمكن بريطانيا من أن تملص من الاختيار بين : الاتجاه الأوروبى أو الانجلو أمريكى . وعندما يقال للانسان أن التحالف الغربى يمكن أن يعتبر ثلاثى القوائم - أى يشمل أوروبا الغربية والكومنولث والولايات المتحدة (٣٤) يكون من الواضح أن هذا النص الصريح يتملص من مسألة ما اذا كانت بريطانيا عضوا فى مجموعة أوروبا الغربية . ومن وجهة نظر أولئك الذين يستمرون فى تأييد آراء تشرشل بشأن المشاركة الانجلو أمريكية فى السيطرة على العالم - أو على أى حال العالم « الحر » - فان هذا يعتبر بالضبط مزية المشروع . أما ما اذا كان يحوز كثيرا من القبول

(٣٢) انظر وودوارد . . والحديث فى هذا الموضوع لا نهاية له ولكن ربما يمكن على سبيل التلخيص أنه عند المقارنة يتبين أن المشاركة الانجلو أمريكية كانت مفهوما بريطانيا قبله الأمريكيون بشئ من الاحجام وبعض التحفظات غير القليلة وترجع هذه الاوضاع الى نصف قرن سبق الفترة حول سنة ١٩٠٠ عندما وضعت الحكومة البريطانية أول قرار لاقامة علاقة وثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة .

(٣٣) للاطلاع على شرح لهذا الرأى انظر مقال بروفسور جورج كاتين وموضوعه « وضع الاتحاد الاطلنطى أولا » فى صحيفة الدايلى تلغراف بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٦٢ حيث أشار الى تصريحات بعض المتحدثين الأمريكين مثل السناتور فولبرايت ، ولتر ليبمان ويندل ويلكى ، وجميعهم يجندون مثل هذا الاتحاد . وكان هذا بالطبع قبل أن يدخل الرئيس كينيدي الى المسرح .

(٣٤) كاتين ، نفس المرجع ، ان الانسان ليعجب كيف أن أمريكا اللاتينية والهند واليابان تصلح ضمن هذا التكوين الثلاثى . . الأرجح أنهم يجلبونه مكانا غير مريح بالنسبة لهم ، بالرغم من تأكيد المؤلف أن طلبهم العضوية بعد ذلك سيبحث بروح التساهل دون مشاعر العنصرية .

لدى الأمريكين ، فان هذا موضوع آخر ، وقد أخذ الكتاب الذين يعطفون على الفكرة العامة للرابطة الاطلنطية ينظرون اليه اخرا بالارتياح (٣٥) .

وستبحث مسألة اقتصاديات حلف الاطلنطي في فصل قادم مع تحليل للسوق الأوروبية المشتركة . ويبقى أن نقول هنا أن المذهب الذي يؤيده كانت له نتيجة سيئة هي تضليل المتحدثين البريطانيين عن التصميم الواضح للغاية لثلاثة حكومات أمريكية متوالية على انجاح الاتحاد الاوروبي ، ولغاية سنة ١٩٦١ كان من المعتقد في هوايتهول أن بريطانيا تستطيع البقاء خارج السوق المشتركة، لأن واشنطن قد ترددت في النهاية عن العمل على انشاء كتلة قوية اقتصاديا من جميع دول أوروبا الغربية التي يمكن أن تتحامل ضد الولايات المتحدة . ان التفكير المقترن بالتمنى لابد من أن يكون له نصيب كبير في رسوخ مثل هذه التخيلات الوهمية ، كما كان له دور على الأرجح في المحاولات الملحة للحط من قدر الدول القارية الكبيرة في أعين الجمهور الأمريكي (٣٦) .

كان لهذه الاتجاهات أثرها المقابل في الجانب الآخر من القنال الانجليزي . وليس هناك شيء يمكن ايضاحه على أساس شخصي فقط ، ولكن معاملة الملائمة التي لاقتها أوروبا الغربية ، وبالاخص فرنسا ، من الانجليز والأمريكين المنتصرين في سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ لا يمكن تجاهل أهميتها في تحليل للقصة التالية . في المجلد الثاني من مذكرات الجنرال ديغول ، روى الجنرال المقابلة الغربية له مع تشرشل في يونية ١٩٤٤ عندما ألح عليه رئيس الوزراء لزيارة واشنطن والحصول على تصديق روزفلت لكي يعمل كممثل لفرنسا . فقد حدث أثناء هذه الجلسة الصاخبة أن تشرشل ، في حضور ايدن وبيفن ، صرخ قائلا « هنا شيء يجب أن تعلمه . فكلما كان علينا أن نختار اما أوروبا واما البحر المكشوف ؟ فاننا سنختار دائما البحر المكشوف . وكلما كان علي أن أختار اما أنت واما روزفلت فسأختار روزفلت دائما (٣٧) » ولما كان روزفلت من جانبه ينوي استبعاد فرنسا من الاشتراك في تسوية ما بعد الحرب ، فان هذا التصريح المثير كان بمثابة بيان

(٣٥) مقال بروفيسور بيلوف عن الاتحاد الاطلنطي في صحيفة التايمس بتاريخ ٢ فبراير ١٩٦٢ .

(٣٦) قال معلق بريطاني هام « كان من الامور المطمئنة ان نسمع مستر مكملان يعلن في ربيع ١٩٦١ انه اكتشف ان الحكومة الامريكية لا تعارض فكرة توسيع السوق الاوروبية المشتركة بادخال بريطانيا فيها . (اندرو شونفيلد) « مناقشات الاطلنطي » مجلة اتكاوتتر لندن مارس ١٩٦٢ .

(٣٧) شارل ديغول « مذكراته عن الحرب » المجلد الثاني (لندن ونيويورك ١٩٥٩) ص ٢٢٧ - مع تعريف قليل في نص هذه الترجمة .

واضح أن تشرشل كان يفضل كيانا ثانويا داخل نطاق المشاركة الانجلو أمريكية، على دور المدافع عن مصالح أوروبا (٣٨) . وعلى أثر ذلك حصل دييجول على ايضاح لوجهة النظر الامريكية شرحها له في واشنطن روزفلت نفسه (٣٩) . وكان مضمونها ان عالم ما بعدالحرب ستحكمه هيئة رباعية تتكون من: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي ، وبريطانيا العظمى ، والصين مع برلمان من الدول الأصغر - وهي الأمم المتحدة المستقلة - التي تعمل بمثابة (كوراس) لتعطي مظهرا ديمقراطيا لادارة «الأربعة اكبار» وقد عملت واشنطن على أن تكسب الصين وتضمها الى صفها ، حتى يمكن عزل الاتحاد السوفييتي والتغلب عليه . أما بالنسبة لباقي الدول فستكون هناك قواعد أمريكية في سائر أنحاء العالم ، بعضها على الارض الفرنسية . ان السلام القادم سيكون سلاما أمريكيا ، وسيدخل العالم في القرن الامريكي وكل ذلك باسم الديمقراطية بطبيعة الحال . ولذلك لا ندهش عندما نرى أن دييجول ، بعد أن سمع هذه الآراء اتجه الى موسكو لتوقيع تحالف قصير لمدة الحرب ، زوده بشقل متوازن ازاء موقف روزفلت الخائق تجاهه . وكانت حقيقة اتجاهه قد تحددت قبل ذلك بوقت قصير أثناء زيارة قام بها الى روما حيث بحث موضوع اتحاد بعد الحرب بين دول أوروبا الغربية - ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا والبرتغال - وليس من العجيب أن تجرى هذه المباحثات في الفاتيكان (٤٠) .

ومن المفيد أن نعي هذا الأساس في الذاكرة عند بحث القصة المعقدة للجهود الأوروبية بعد الحرب من أجل التكامل السياسي . كان العامل الشخصي يتدخل في كل تدبير ، ولكنه كان يفعل ذلك بكيفية فعالة فقط عندما كان يستطيع توجيه القوى المجهولة ، غير الشخصية ، التي تنتظر القيادة . وفي أوروبا الغربية ، بعد سنة ١٩٤٥ ، جمعت هذه القوى نفسها حول محور حركات المقاومة أثناء الحرب

(٣٨) في هذه النقطة لم يكن يؤيده جميع زملائه في الوزارة ، ولا وزارة الخارجية ولكن أثناء الفترة الحرجة الحاسمة كان نفوذه هو السائد . ومن هنا كان تأييده لحركات الاتحاد الاوروبى بعد الحرب مما اثار بعض الشكوك في القارة ، كلما كانوا يذكرون دوره في وقت الحرب .

(٣٩) انظر (مذكرات الحرب) المجلد الثاني ص ٢٣٩ - ٢٤٤ ويجب القول ان دييجول كان بالاحرى كريما ازاء ما اظهره روزفلت نحوه من خسة وحقد .

(٤٠) دييجول ص ٢٣٨ - وبعد ١٨ سنة ، و ٤ سنوات من توليه السلطة في سنة ١٩٥٨ ما زال الرئيس دييجول يفكر في الاتحاد الاوروبى في شكل اتحاد فيدرالى مرن بين الدول ، ولو ان اسبانيا والبرتغال اختفيا من كشف هذه الدول ، لتحل محلها هولندا وربما انجلترا (ولو اظهرت روحا اوروبية) انظر ملاحظاته في مؤتمر صحفي في باريس يوم ١٥ من مايو ١٩٦٢ .

وهي حركات ديمقراطية وطنية ، ولو أن الشيوعيين حاولوا التأثير عليهم وأمكنهم أن ينجحوا في أماكن متفرقة من الاستيلاء على بعض الجماعات ، وعندما ضعفت قبضة الشيوعيين بعد انقلاب براغ سنة ١٩٤٨ وانتصار الديمقراطيين المسيحيين في الانتخابات الإيطالية في ربيع العام المذكور ، سرعان ما ظهر أن الاتحاد الأوروبي لجأ إلى مجموعة متسعة من القوى السياسية تمتد من الاشتراكيين إلى الأحزاب الكاثوليكية المعتدلة ، مستبعدا كلا من اليمين المتطرف وأتباع موسكو . أما التاريخ التالي للحركات الحكومية الهادفة إلى التكامل الاقتصادي ، والسياسي نهائيا ، فترجع أصوله إلى ذلك الخليط من الولاء الشخصي والسياسي ، وليس أقلها أن كثيرا من الشخصيات البارزة من أنصار الاتحاد الأوروبي كانوا قد تعارفوا في السجون ومعسكرات الاعتقال وقت الحرب . وكان من بينهم المان وفرنسيون وغيرهم من الدول التي كان يحتتها الألمان . وهكذا خرجت الحركة إلى بداية تختلف كلية عن الظروف الاعتيادية التي تنتظر الاندماجات السياسية أو الاقتصادية . وليس من المبالغة القول أن ما جعلها تستمر في حركتها هو ذلك الدافع الأصلي ، الذي ربما يمكن تلخيصه في هذه العبارة أنه من أجل أن تتجنب أوروبا نكبة في النهاية - أو على أي حال أوروبا الغربية - فمن الواجب أن تتحد فيدراليا . وإذا كان هذا ينطوي على انتهاء السيادة الوطنية في شكلها التاريخي ، فإن الزعماء « الأوروبيين » - ولو لم يكونوا تقليديين مثل ديغول بالرغم من عقيدته في شكل ما من أشكال التوحيد الأوروبي - كانوا على استعداد للوصول إلى هذه النتيجة . والشئ الذي كان ناقصا هو استعداد مماثل من الجانب البريطاني للاستفتاء عن مبهمة الاططنطى والكومنولث التي لم يعد لها علاقة كبيرة بالواقع السياسي الحالي . ولم يكن هناك استعداد في لندن للتخلي عن الحلقة التي تربطها مع واشنطن ، والأهم من ذلك - حتى من ناحية الشعور العام - موقفها كدولة عظمى منتصرة ذات التزامات عالمية واسعة . وأما باقي الدول الأوروبية فكان ينظر إليها كضحايا سيئة الحظ لكارثة أمكن لبريطانيا أن تنجو منها لحسن حظها (٤١) .

وكان الجهد الذي بذل في التحول التالي إلى وجهة نظر أكثر واقعية بعدم التنافس المتزايد بين الموارد الاقتصادية والاهداف العسكرية السياسية موضعاً

(٤١) انظر المناقشة بين راييموند أرون واندرو شونفيلد التي نشرت في صحيفة ليسنر لندن عدد ٨ فبراير ١٩٦٢ خاصة ملاحظة شونفيلد « حقيقي أن بريطانيا ولنقلها بصراحة قد حذفت من حسابها قارة أوروبا في سنة ١٩٤٥ » والاكثر صراحة أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد حطمتا ادعاءات بريطانيا بأنها دولة عظمى - وقد ألقت اولاهما اول قبيلة ذرية لاثبات هذه الحقيقة . على أن هذا الامر اقتضى وقتا لكي يدركه الشعب البريطاني .

للنزاع ، ولكن فى بريطانيا على الاقل كان مما يجدر ذكره أنه فى كل عام ، وفى كل ميزانية سنوية ، كانت هناك زيادة فى عدد ونفوذ الناس الذين كانوا يشعرون بأن الدول الصغرى يجب ابعادها من سباق التسلح الذرى : ليس فقط لاسباب معنوية أو حتى سياسية ، بل فقط لان امكانياتها المالية لا تمكنها من مواجهة تكاليفها ، أما بالنسبة لبريطانيا فكان السبب أن القوة الذرية المستقلة لبريطانيا لم تكن تمكنها أن تساهم الا مساهمة ضئيلة فى قوة الغرب ، وفى هذا الصدد كان هناك تغيير ملحوظ فى الموقف منذ أوائل الخمسينيات ، عندما كانت الاستراتيجية الانجلو أمريكية ولا تزال تبحث على أسس تقليدية ، كما لو كانت مسألة قوة بحرية ازاء قوة برية . وفى سنة ١٩٦٠ كان خصوم فكرة دخول بريطانيا فى اتحاد فيدرالى أوروبى مستعدين لتحديد الاعتماد على « المظلة » الذرية الأمريكية ، بدلا من انشاء قوة ذرية مستقلة ، سواء كانت وطنية أو عن طريق حلف الاطلنطى (الناتو) . وكانوا قد بدأوا يشعرون بأنه طالما بقى التوازن بين أمريكا وروسيا قائما ، فإن الدول الأوروبية بما فيها بريطانيا تستطيع أن تستغنى عن جهود انشاء قواتها الضاربة الخاصة بها ، ان مثل هذا التقدير قد سهل بشكل واضح الاتجاه من جديد نحو مشكلة الوحدة الأوروبية ، ولو أنه لم يكن جميع أولئك الذين يتمسكون بالواقعية فى السياسة العسكرية يرغبون فى التمسك بالأمور الى حد تحييد « الانفمار » فى أوروبا . كانوا يستطيعون بطبيعة الحال أن يشيروا الى الحقيقة أن بعض كبار الأوروبيين البارزين - وعلى رأسهم الجنرال ديغول - كانوا مصممين على أن يقرنوا التكامل الاقتصادى بانشاء قوات ذرية تحت رقابة وطنية (٤٢) .

كانت بذور هذا الشك تكمن فى وعود حلف شمال الاطلنطى سنة ١٩٤٩ الذى اقترن بانشاء المجلس الأوروبى ، وأولى الخطوات نحو وحدة قارية أعظم . وفى المادة الخامسة اتفقت الدول الموقعة على أن أى اعتداء مسلح ضد واحدة أو أكثر منها يعتبر اعتداء ضدها جميعا . ولما كان العمل الثأرى يجب أن يكون فوريا ، فقد اتفقت أيضا على أن تضع بعض قواتها الوطنية تحت قيادة مشتركة، الى المدى الذى يحدد أو يلغى سلطتها الوطنية ، الى قيادة مركزية تكون فى الواقع قيادة أمريكية . وكان هذا الاجراء مقبولا من معظم الأوروبيين فى الفترة التالية للحرب

(٤٢) انظر ديس هيل « السباق ضد القنبلة الذرية » (سلسلة ابحاث فايان) رقم ٣٢٢ مارس ١٩٦٠ خاصة ص ٦ : كان الخوف من أن يفقد الرادع الذرى الأمريكى صلاحيته للحلف هو السبب الاساسى فى أن الدول الأوروبية بقيادة بريطانيا وفرنسا ، بدأت تنتج أسلحة ذرية استراتيجية لنفسها . ولو أن فكرة « المكانة » أو « الهيبة » لا تقل أهمية .

مباشرة طالما أنهم كانوا يشعرون أنهم في أمان بحال معقولة تحت حماية « المظلة » الذرية الامريكية . ثم أصبح الامان أقل اقناعا أو كفاية مع ازدياد الشك حول ما اذا كانت الولايات المتحدة تقدم أو تستطيع أن تستخدم قوتها الذرية لمساعدة حليفة أوروبية بعد أن أنشأ الاتحاد السوفييتي قوته الضاربة الخاصة به ، بدرجة تكاد تكون مساوية للقوة الامريكية . وبدون محاولة الدخول في الموضوع المعقد لاهلية أو معقولية الطاقة الذرية، يمكن القول أنه مع مرور الزمن اكتشف الشركاء الاوروبيون في (الناتو) أسبابا لانشاء قوتهم الرادعة الخاصة بهم . وقد عزز تصميمهم على ذلك التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الامريكية وقتئذ مستر كرستيان هيرتر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ يوم ٢١ أبريل ١٩٥٩ :

« لا أستطيع أن أتصور أن يقدم أى رئيس على الاشتباك في حرب ذرية شاملة الا اذا كنا نحن أنفسنا معرضين لخطر التدمير الشامل » .

وبالرغم من أنه ما من دولة من الدول الاوروبية المختلفة كانت تأمل جديا في أن تبني قوة استراتيجية تكون في حد ذاتها من القوة بحيث تكفى لان تكون قوة رادعة للاتحاد السوفييتي ، فان الدول المذكورة يمكن أن تزداد اقترابا من هذا الهدف بواسطة تجميع قواتها معا . ومن ناحية أخرى يمكن القول أنها لو فعلت ذلك فأنها قد تعجل باليوم الذي قد تقرر فيه الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لأن تركز جهودها على شؤونها الاقرب لوطنها . وقد ذكر كاتب يعتبر حجة في هذه الشؤون : « أنه اذا كانت لامريكا عندئذ قوة ضاربة معينة خاصة بها ، فقد تفضل أن تلغى جميع التزاماتها الاستراتيجية في أوروبا بدلا من أن تضع نفسها تحت رحمة حلفاء هوائيين ؟ » (٤٣) وربما لا يكون من الضروري افتراض أن الحلفاء قد يكونون في الحقيقة هوائيين ، فقد يكونون مسالمين أو حتى محايدين ، وعلى أى حال فان حيازة قوة ذرية رادعة معتدلة (بالإضافة الى قوة انتاجية هائلة وحضارة صناعية) قد تعطي الحلفاء قدرة على المساومة وسببا معقولا للتخلص من المشكلات أو التعقيدات العالمية .

وليس هنا مجال الدخول في مشكلات سباق التسلح ، كما أن مؤلف هذا الكتاب ليس أهلا لان يفعل ذلك . ان المسألة التي تهمنا هنا هي في وقت واحد

(٤٣) هيل ص ٨ - وفي مقال للتايمس بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٢ فصلت الاهتمام بالناحية الاخرى من الموضوع : « ان المخاوف من تغاذل أمريكا في اتمام نفسها في قضية حرية أوروبا ليست جديدة - ولهذا السبب تشبث بريطانيا بقوتها الذرية « المستقلة » ، ويسير الجنرال ديغول قلما في تكوين قوته الذرية » . وقد ايد هذا الراى الرئيس الفرنسى في تصريحه العام يوم ١٥ مايو ١٩٦٢ عندما توقع بكيفية صريحة أوروبا الغربية القائمة بذاتها وبإمكانياتها الذرية الدفاعية الخاصة بها .

مسألة أضيق وأقل شأنًا من أن تكون موضع اهتمام الخبراء العسكريين . ويمكن تلخيصها في هذا السؤال : هل يمكن الدفاع عن أوروبا ؟ ولكن هناك غموض في المعنى المقصود هنا بكلمة « أوروبا » . فهل يفكر فيها الانسان على أنها مجموعة من الدول الوطنية ذوات السيادة، تنتهج كل منها خطتها الخاصة بها ، والكل مرتبط معا بالتزام شامل نحو التحالف الغربى ؟ أم أن أوروبا في طريقها نحو تنمية تضامن سياسى وعسكرى خاص بها ؟ ان هذا التساؤل يرجع بنا حقا الى الموضوع الذى تضمنته المقدمة . واذا كانت أوروبا الغربية على وشك أن تنزع جلودها التاريخى القديم وتصبح منطقة موحدة فوق الوطنية ذات سلطة مركزية سياسية، فهل يهدف زعمائها الى أن يجعلوها شريكا معادلا للولايات المتحدة داخل حلف الاطلنطى أو « قوة ثالثة » كايده ؟ ونكون بعيدين عن الصديق والصراحة لو أنكرنا أن الاوروبيين منقسمون على أنفسهم فى هذه المسألة ، وربما كان الحال كذلك بالنسبة لبعض الأمريكين ذوى النفوذ . ومن بين المتحدثين بلسان الحكومة الأمريكية مستر ماك جورج باندى ، وكان من المعروف أنه يعبر عن رأى الرئيس كيندى عندما صرح يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ فى النادى الاقصادى بشيكاغو : « ان اعتقادى الخاص أن أفضل وسيلة مثمرة لادراك المستقبل السياسى لرابطة الاطلنطى هي التفكير فيها على أساس المشاركة بين الولايات المتحدة من ناحية ، وقوة أوروبية عظمى من الناحية الأخرى » . وعلق معترضا على هذا التصريح المستر نيس هيلى ، الذى كان وقتها مشرفا على سياسة الكومنولث لحزب العمال البريطانى والذى كان ناقدا معروفا لوجهة النظر « الأوروبية » . وقال :

مما لا يقبله العقل أنه اذا أصبحت أوروبا ، بما فيها بريطانيا ، قوة عظمى، كما توقع باندى ، فإنها لن تجعل نفسها مستقلة بصفة كلية عن الولايات المتحدة فى ميدان القوة الذرية الضاربة . فبمجرد أن تفعل ذلك فإن (الناتو) سيفقد سبب وجوده ، وستتوقف رابطة الاطلنطى عن التطور ، ان لم يكن عن الوجود . وقد يكون هذا هو ما يتمناه كثير من الأمريكين سرا . ولكنى لا أعتقد أن هذا يكون فى المدى الطويل فى مصلحة الولايات المتحدة أو أوروبا أو العالم بجملمته (٤٤) .

(٤٤) انظر (نيو ليدر) بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٦٢ . ولعله لا يكون من قبيل المصادفة البحتة أن نفس الكاتب كان يرى أيضا امكانية نشوب حرب اهلية فى فرنسا او قيام دكتاتورية فاشية ذات عواقب خطيرة على رابطة الاطلنطى ، وكان يرى ان « الأوروبية » كانت فى طريق التلاشى فى ألمانيا الغربية كما دلت على ذلك تصلب بون فى صدد السياسة الزراعية للسوق المشتركة . . وفى الواقع ان بون لم تظهر أى صلابة ولكنها على العكس اظهرت انها متجاوبة للغاية . . والانقلاب الفاشستى فى فرنسا رفض بعناد ان يتحقق ، بالرغم من الخاحات اليسار البريطانى عدة سنوات . . ولكن الكتاب الذين تنقصهم الحجة لدعم ما يريدون تفصيله ، يستطيعون دائما ان يعثروا على شواهد لتأييد وجهات نظرهم .

ومن الواضح أن هذه المسألة قاطعة . وسيدكر فيما بعد أن حركة ما بعد الحرب نحو التكامل الاوروبى التى أحرزت أول انتصار كبير لها بمعاهدة روما سنة ١٩٥٧ ، وكانت هناك ثغرة بين أنصار تضامن أطلنطى أوثق وبين أولئك الذين يرون أوروبا الموحدة بمثابة « قوة ثالثة » محتملة فى منتصف الطريق بين التكتلات العالمية التى ترأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . ان مفهوم الوحدة الاوروبية كان فى حد ذاته محايدا بالنسبة لتلك التفسيرات المتنافسة ، ولكن هذه الثغرة ستظل باقية حتى اذا لم تظهر أوروبا الفيدرالية الى حيز الوجود ولم تصبح قوة عسكرية عظيمة . انها شىء غريزى ملازم فى وضع أوروبا الجغرافى، ان أمريكا الشمالية هى الجزء الوحيد من منطقة حلف شمال الاطلنطى الذى يمكن أن يتحمل عواقب حرب ذرية شاملة . ويعلم الاوروبيون جميعا أنه عندما يبدأ نزاع مسلح فى التطور الى أبعد من حد معين ، فان حضارتهم المشتركة يكون قد قضى عليها بالهلاك. وهذه نقطة يجب التركيز عليها لان بعض الامريكيين يتعمدون غرض النظر عن هذه الحقيقة أو يخلطون مثل هذه الآراء « بالحيادية » . وفى الواقع ان الموقف الحالى ينتج عن انهيار « أيقونة بريطانيا » والنمو فى القوة الجوية الى أبعد بكثير من النقطة التى وصلت اليها أثناء الحرب العالمية الثانية (اذا استثنينا المرحلة الاخيرة جدا) . والواقع أن القوة الذرية قد وضعت حدا نهائيا لنوع الحرب « الكلاسيكية » التى كان لا يزال فى الامكان احتمالها بواسطة الدول الوطنية الاوروبية فى سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، ونذكر هنا قول ثقة بريطانى فى هذا الصدد ، وهو شخص غير مصطبغ بالمشاعر احيادية :

« كان شىء واحد يمكن من احتمال التدمير الشديد هو أنه مهما كان مدى التلف الذى يسببه التدمير فان البناء الاساسى للمجتمع يظل متماسكا ، لقد كان هذا . ولكن الآن يجب أن يتطلع الفرد للامام نحو التحطيم الشامل لحضارته تحطيم لا أمل فى اصلاحه الى غاية ما للفرد من طاقة ، ولكن التعزية الوحيدة أن العدو سيلقى هو أيضا نفس المصير (٤٥) » .

والسؤال الآن بالنسبة للاوروبيين الغربيين هو ما اذا كانت « الايقونة » الامريكية ستكفل السلام فى الواقع ، أم أن حالة الحيرة الذرية الحالية تعتبر مقدمة

(٤٥) « شيل هوارد » التدمير بالقنابل والقنبلة « صحيفة (انكاونتر) بتاريخ ابريل سنة ١٩٦٢ - انظر أيضا فى نفس العدد (عكس استراتيجية الناتو) بقلم جون ستراشى وزير الحرب فى وزارة العمال ١٩٥٠ - ١٩٥١ عرض تفصيلى لنظرية ان أوروبا تستطيع ويجب ان يدافع عنها بواسطة الوسائل التقليدية وبواسطة الاوروبيين انفسهم - وانظر « هدىسن » (حماقة قنابلنا) « انكاونتر » بتاريخ يولية ١٩٦٢ .

حرب قد تتطور بسرعة لتتجاوز الحد الذى يلائم النطاق الموروث للحضارة الأوروبية . وكلمة « الأوروبية » يجب أن يوضع تحتها خط فى هذا النص . ولا فائدة من محاولة اخفاء الحقيقة أن الأوروبيين (كسائر الناس) يهتمون أساسا بأمنهم الخاص . وأن مجتمعهم يعتبر أكثر تعرضا للحرب الذرية من المناطق المختلفة فى العالم . وقد لا يكون لسكان أوروبا مطلب أدبى بأن يوضعوا فى مثل هذا الوضع المميز نسبيا ، ولكن مثل هذه الاعتبارات ليس من شأنها أن تعطل الشعوب أو زعماءها إذا اقتضى الحال الاختيار بين الأوضاع المتقابلة والتي لا شك فى أن الحياض المسلح يعتبر واحدا منها . وإذا استمرت الاستراتيجية الأمريكية مرتبطة بفكرة « القوة الرادعة » وبخطط مواجهة الهجوم السوفيتى المحتمل بواسطة زيادة مستمرة فى الأسلحة الذرية « الاستراتيجية » ، فلن تحتاج الحالة الى موهبة للتنبؤ بأن قواعد (الناتو) السياسية ستذوب وتضمحل . وعلى العكس ، إذا عملت الأمم الأوروبية الغربية – وفى مقدمتها فرنسا وألمانيا – على انشاء قواتها البرية « التقليدية » بقوة كافية ، بالإضافة الى مجموعة منسقة من الأسلحة الذرية التكتيكية تحت إشرافها الخاص (المنفصل أو المتحد) وأيضا « قوة استراتيجية رادعة » متواضعة ، فإنها ستشعر فى الوقت المناسب بأنها قادرة ليس فقط على الاستغناء عن القواعد الأمريكية الموجودة فى أراضيها – وهى رصيد معطل على أى حال – بل أيضا عن « المظلة » الأمريكية . وعندئذ ستكون (رابطة الأطلنطى) من نصيب مستقلين ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الوحدة الكامنة فيها قد تكون قوية بالقدر الكافى الذى يجعلها تبقى بعد تغير العلاقة العسكرية والتكنولوجية .

على أن اعتبار بريطانيا جزءا من النصف الأوروبى ، أو اعتبارها قوة مستقلة تقوم بمثابة مسمار المحور الذى يحفظ التكوين كله ، فهذا يتوقف جزئيا على تفصيل الإنسان الشخصى لآحد الاقتراضيين . وعلى وجه الإجمال فإن رأى الأوروبي يميل نحو تحييد وجهة النظر الأولى ، وكانت الحركة الفكرية فى بريطانيا الى عهد حديث تسير فى نفس هذا الاتجاه ، ولو أن عقبات قوية ما زالت قائمة . ومن الواضح أنها ليست اقتصادية بحتة ، ولو أننا فى الأجزاء القادمة من هذا البحث سنوجه اهتماما خاصا بهذه الناحية من الموضوع . أن المشكلة الحقيقية كانت دوما مشكلة السيادة الوطنية ، سواء كمسألة مبدأ وكمسألة تقترن بالاستراتيجية العالمية التى تنظر الى التضامن الانجلو أمريكى كدعامة للتحالف الغربى كله ، وإن نظرة الزعماء الأمريكين الى أوروبا الغربية (بما فيها بريطانيا) كوحدة ، وكشريك معادل للولايات المتحدة لهى شئ حديث وليس موضع الترحيب التام من جانب المتحدثين بلسان البريطانيين سواء من اليمين أو اليسار . أن مذهب الأطلنطى الخاص « بالتبعية الداخلية » التى أبرزها الرئيس كنيدي فى بيانه الهام

يوم ٤ يولية ١٩٦٢ ، لها أخطارها من وجهة نظر أولئك الذين يقدرّون « مركز بريطانيا الخاص » . وفكرة أن بريطانيا هي إحدى دول أوروبا الغربية ، وأن المشاركة الانجلو أمريكية ما هي الا خرافة في طريق الزوال ، وإن الحكومات البريطانية المتتالية منذ سنة ١٩٤٥ كانت تحير ثلاثة حكومات متوالية في واشنطن بتتبع هذا السراب الخادع - كل هذه الافكار لم تسقط بعد من وعى الناخبين ، وما زالت موضع جدل ونقاش حتى الى اليوم بين قطاعات هامة من الاقلية التي تشكل الرأي .

وبصراحة فان ما هو معرض للخطر أكثر بكثير من مجرد التفاخر الوطني . فهناك آراء ضد عضوية بريطانيا في الرابطة الاقتصادية الأوروبية - وبالأحرى في الرابطة السياسية الأوروبية المستقبلية التي لا تزال غير محدودة المعالم - وهي لا تعتمد في صلاحيتها على قبول الخرافة الامبريالية أو على الخيال الغريب « للاستراكية في جزيرة واحدة » . واذا تركنا جانبا كلا من الاحلام الخاصة بالحنين الوطني « لليمين القديم » ، والسخافات المتعبة « اليسار الجديد » ، نجد أن هناك حالة خطيرة ضد تحويل المملكة المتحدة الى دولة عضو في الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، وهذه تركز أساسا ، على فكرة أن المصالح الأوروبية قد لا تنسجم بسهولة مع مصالح الكومنولث، أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية وغيرها من المسائل الاقتصادية فهذه حقيقة مسلم بها ، ولكنها تنطبق أيضا على مستقبل التوجيه السياسي لأوروبا ، وليس هذا بسبب أن اتحادا أوروبا تسيطر عليه فرنسا وألمانيا وإيطاليا من شأنه أن يكون رجعيا وعسكريا ، وإنما بسبب أن أوروبا الفيدرالية لها قوة أعظم بكثير من أن تحصر وتحتوي داخل النطاق الانجلو أمريكي الحالي . ولا ضرورة للذهاب الى حد التأكيد بأن الفكرة الأوروبية لها طعم مضاد للامريكية^(٤٦) ولو أنه من الواضح أنها تتردد في أذهان بعض ذوي النفوذ في أوروبا . ويكفي أن نتحقق من أن مقدماتها تشمل الاعتقاد بأن أوروبا قد حجب شأنها في النظام الذي أنشئ بعد سنة ١٩٤٥ تحت الرعاية الانجلو أمريكية . ولهذه الفكرة أنصارها حتى في بريطانيا من بين أنصار الأوروبية السفسطائيين، في الجناح اليساري من حزب المحافظين ، الذين يقف وراءهم أعضاء أكثر يقظة من أعضاء الجيل الصاعد في الصناعة التكنولوجية . انه رأى يتناقض بكيفية غريبة مع أمل واشنطن المعروف في أن تعمل بريطانيا كأعظم حليف لأمريكا يمكن الاعتماد عليه في أوروبا . ومن المفهوم أنه يوجد أناس في هوايتهول وفي وزارة

(٤٦) ليونارد بيتون « القضية ضد الانضمام لأوروبا » صحيفة جارديان مانشستر بتاريخ ٢٦ من يولية ١٩٦٢ .

الخارجية الامريكية ما زالوا يعتقدون ، أن البريطانيين بمجرد أن ينغمروا في أوروبا فانهم سيعملون على توجيهها نحو المصلحة المشتركة للدول الانجلو سكسونية . وهذا تفكير ينطوى على التمنى فان الاوروبيين ليسوا مستعدين لان يتركوا شئونهم ليديرها أناس يعتبرونهم خارجين عنهم . واذا كان البريطانيون يعولون على أن يلعبوا دورا قياديا في أوروبا الجديدة ، فان عليهم أن يظهروا لشركائهم المرتابين أنه عند قيام تضارب خطير في المصالح بين نصفى عالم الاطلنطى، يكون من الممكن الاعتماد عليهم فى أن ينحازوا الى الجانب الاوروبى . ومن الواضح أن هذا قد يثير بعض التوتر فى كل من الكومنولث والشركة الانجلو أمريكية التى كانت بمثابة الملاذ لسياسة بريطانيا الخارجية لسنوات عديدة . وليس من المتعذر التنبؤ بظروف يمكن أن يحدث فيها انشقاق قد يفرق ما تبقى من تماسك سياسى فى الكومنولث . وهذه مسألة حساسة للغاية لان الكومنولث يعتبر أساسا كاسرة ، ليس من السهل فهمه على الخارجين عنه ، وقادرا على بعث مشاعر غير معقولة ، ربما تكون فى قوة « الفكرة الأوروبية » ذاتها . والواقع أنه يمكن القول : انه اذا احس البريطانيون الذين هم فى الميزان بأنهم أشد ارتباطا بهذه الدول البعيدة والمتشابهة العقلية ، منهم بجاراتهم الأوروبية فانهم يحسنون صنعا بالبقاء خارج الرابطة السياسية الأوروبية . ومن المؤكد أنهم لا يحسنون لانفسهم ولا للاوروبيين القاريين بأن يصبحوا أعضاء موزعى القلب وساخطين فى شركة لا يرغبون حقا أن ينتموا اليها .

ان ما يجعل اتخاذ القرار حرجا هو أن الرابطة تستهدف طبعا نحو السيادة الذاتية ، ان لم يكن الاستقلال ، فى ميدان الاستراتيجية السياسية العسكرية . وكان هذا على أى حال هو المشكلة الناشبة بين الولايات المتحدة وفرنسا منذ قيام حكم دييجول . وأنه لمن السذاجة بدرجة كبيرة الافتراض بأن هذه المشكلة ستختفى عندما يغيب الجنرال دييجول عن المسرح . فان الديجولية ربما تكون قد تاصلت فى الوطنية الفرنسية التقليدية . لقد اندمجت الآن فى شىء أوسع وأحدث لدرجة أنها لم تعد مجرد الحياد الاوروبى بل قد تتميز بمفهوم « الحياد المسلح » بين التكتلات ، الجدير بأن يلقى التأييد من جانب جميع الجهات السياسية - دون استثناء اليسار المتطرف . ان ما يكمن وراء الخلاف شبه الفنى حول استعمال « القوى الرادعة » الوطنية أم الأوروبية ، هو فى الحقيقة مسألة ما اذا كانت أوروبا الغربية تستطيع أن تصبح مستقلة ذاتيا داخل (الناتو) وعلى هذا التساؤل - كما هو معروف - ترد كل من واشنطن وباريس باجابات تختلف عن بعضها

البعض اختلافا جذريا(٤٧) . فوجهة النظر الامريكية هي ان أوروبا ، لا هي في حاجة الى ، ولا هي تستطيع مواجهة تكاليف ، قوات ذرية خاصة بها ، ولو أن « الرادع » البريطاني مقبول ضمنا ظالما أنه يبقى بالفعل تحت الرقابة الامريكية . وبانشاء مركز مقاومة لوجهة النظر هذه التي لا تزال هي المتغلبة للآن . تكون السياسة الديجولية قد أعدت المسرح لنزاع فرنسي أمريكي ينذر بأنه يمكن أن يتحول الى نزاع أوروبي - أمريكي . . . وقد أوضحت (التايمز) اللندنية هذا الموضوع عندما كتبت : «أنه من الواضح أن السوق المشتركة ، باشتراك أو عدم اشتراك بريطانيا فيها ، على وشك أن تدخل المرحلة الثانية من مراحل تقدمها نحو نوع من الاتحاد الفيدرالى السياسى . وقد نشأت عن هذا أزمة تتعلق بالسلطة والقيادة فى التحالف الغربى ، وثورة من جانب الدول الأوروبية ضد الاحتكار الأمريكى للقوة الذرية الاستراتيجية . ولما كان الاتجاه الطبيعى لسياسات القوة ينحو الى وجود قطبين ، فقد تطورت المشكلة الى ما يعتبر حقا نزاعا فرنسيا - أمريكيا - ففى سنة ١٩٦٣ سيكون لدى فرنسا قوتها الذرية التى ستكون بمقتضى معايير « نظريات المباراة » السفسطائية للحرب الذرية ، فجة وغير مقنعة . اذ ستكون على أى حال لغاية سنة ١٩٦٥ من طائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت مزودة بقنابل ذرية يمكن استخدامها بطلاقة . ويقول الدارسون لتعقدات توازن القوى الذرية أن هذه لا تمثل قوة رادعة يعتد بها » .

وكان هناك اتجاه فى الولايات المتحدة ، وإلى حد ما فى بريطانيا ، للتنديد باتجاه الجنرال ديجول بأنه نوع من جنون العظمة . ومن الواضح أن اعتبارات المكانة الوطنية كانت تدخل فى تقديراته ، على أنه من الخطأ رفض الفكرة بسبب أنها تقوم فقط على التفاخر العنيد ، والواقع أنها كما يقول والتر ليمان : « مسألة سياسات القوة يلعبها سادة اللعبة » وعلى حين تجلس بريطانيا مزودة

(٤٧) شرح وزير الدفاع روبرت مكنمارا الموقف الأمريكى بوضوح فى خطته فى متشيجان يوم ٢٦ يونية ١٩٦٢ . أن السياسة البريطانية بصفة عامة مائعة الى حد ما ولكنها فى الشهور الاخيرة يبدو أنها ازدادت اقترابا من الموقف الفرنسى . . . وكان هذا من بين النتائج العديدة فى التغير الوزارى فى بريطانيا فى يولية سنة ١٩٦٢ الذى أحرز تقدما « للاوروبيين » الذين يكونون أيضا الجناح اليسارى فى الوزارة وفى حزب المحافظين - ولا يزال الراى الفرنسى منقسما بين « الاوروبيين » أى الفيدراليين وبين الديجوليين من انصار القوة الصاربة الوطنية ولكن ليس بين هذين من يجذ الاعتماد الكلى على الولايات المتحدة .

بقوتها الرادعة المستقلة التي كان لها أثر كبير في التأثير على السياسة الذرية الفرنسية ، فانها تحظى بالعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، الامر الذي يجد الجنرال ديغول صعوبة في التسامح فيه ، وفي نفس الوقت تسعى للحصول على حق الدخول في الرابطة الاوروبية . أن أولئك الذين سيكيفون سياسة بريطانيا الدفاعية للسنوات القليلة القادمة يضعون أمامهم هذه المشكلة على أنها أول مشكلاتهم صلاحية للترويض وأقلها (٤٨) .

وبوصولنا الى هذه النقطة يحسن أن ننهي بحثنا الاول لهذا الاطار الذي يجب أن توضع فيه حركة الوحدة الاوروبية لفترة ما بعد الحرب . وسنركز البحث فيما يلي هذا على الموضوع الرئيسي عن تكامل القارة الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ وبالاخص (الرابطة الاقتصادية الاوروبية)، التي تشتهر باسم (السوق المشتركة). ان بعث أوروبا - والمفهوم هنا أنها تعنى القارة وبدهى أن بريطانيا تكون جزءا من الكل - يجب أن ينظر اليه من خلال الصورة التي أريد اظهارها بواسطة هذا الفصل التمهيدى . ولكن عندما نجىء الى موضوع كيف ولماذا اتجهت حركة القارة نحو التكامل بعد سنة ١٩٤٥ يكون المرجع (الاطلنطى) غير نافع حقا . لان الاندفاع انبعث من نفس قلب القارة القديمة ، قبل أن ينتشر خارجها . ولذلك فانا نضطر عند هذه النقطة الى أن ننهج منهجا مختلفا وأضيق نوعا ما ، قبل أن نرجع مرة أخرى الى ذلك «البحر المكشوف» الذي يربط أوروبا بأمريكا . ولا شىء يمكن أن يفيد ذكره حول تكييف رابطة الاطلنطى فى المستقبل ، تؤيده الآراء الواقعية الا اذا عملنا أولا على ايضاح ماذا عليه أوروبا الجديدة فعلا فى عصرها المتفوق على الوطنية ، واين تكمن جذور أهميتها المستديمة . ان هذه الجذور تاريخية ، من ناحية أنه يمكن اعطاؤها أهمية محددة . ان لها علاقة بتلك الظاهرة

(٤٨) مقال للتايمس بتاريخ ٢٦ يولية ١٩٦٢ (بقلم مراسلها لشئون الدفاع) نشر فى نفس الوقت الذى جرت فيه مناقشة الجمعية الوطنية الفرنسية لسياسة الحكومة فى انشاء قوة ذرية ضاربة . والجدير بالذكر انه فى تلك المناسبة ان بعض النقاد الصحفيين الديجوليين من اليساريين اتهموا انفسهم فى مجادلات بشأن معارضة (أو قبول) مغامرة تنطوى على الوعد بجعل فرنسا من الناحية العسكرية مستقلة عن الولايات المتحدة . . اما اضدادهم المعارضون فى بريطانيا فكانوا يرون ان المسألة كلها ليست الا مظهرا آخر لجنون العظمة الديجولية . . وهكذا تجنبوا المسألة بحذافيرها الخاصة بالنزاع حول دور أوروبا فى المستقبل .

الطبيعية الفريدة ، الدولة الوطنية - نموها ، وذروة كوارثها في حربين عالميتين والتحول الذي تقوم به حاليا . ان التكامل الاوروبي يعتبر نسبيا أمرا تافها اذا اقتصر على الشئون الاقتصادية ، ولم يشمل مسألة السيادة السياسية كما كانت مفهومة الى الآن في مكان ميلاد الوطنية . فلقد كان المفهوم بين الاوروبيين من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٩٤٥ ان السياسات كانت تدور حول المنازعات والاطماع الوطنية المتضاربة . ولكن منذ سنة ١٩٤٥ أخل هذا المفهوم مكانه لمفهوم جديد ، هو أن أوروبا في عصرنا هذا يجب أن تطور منظمات (فوق الوطنية) - ان التوتر بين الولاء القديم أو الجديد ليكمن تحت سطح الاحداث ، ويعطيها الدافع الذي يرفع الدراما السياسية فوق مستوى النزاع المصلحي البحت .

الفصل الثانى

نحو التكامل الأوروبى : ١٩٤٥ - ١٩٦٠

من مارشال الى هسينا

قامت الحركة نحو زيادة التكامل السياسى والاقتصادى فى أوروبا الغربية على أساس من الصورة الخلفية التى رسمناها باختصار فى الفصل السابق . ان لها أيضا تاريخا خاصا ، ينبغى تلخيصه قبل أن ندخل فى موضوع موارد أوروبا الحالية والتوقعات المستقبلية .

إذا طرحنا جانبا مشروعات وقت الحرب للحكومات الأوروبية المنفية فى لندن، وإنشاء هيئة الأمم المتحدة (التى لا تدخل فى موضوعنا) يمكن أن تبدأ القصة بتكوين المجلس الأوروبى فى ستراسبورج ، الذى سبقت الإشارة إليه . وقد اقترن ذلك ، فى الجانب الاقتصادى ، بحركات نحو التكامل الاقتصادى انبعثت من القارة نفسها التى مزقتها الحرب ، ولو أن نجاحها أصبح ميسورا بسبب الثقل الهائل الذى قامت به الولايات المتحدة للاندفاع للامام . وكان مشروع الجنرال مارشال المشهور للمعونة فى يونية سنة ١٩٤٧ واستجابة الحكومة البريطانية الفورية بكيفية غير عادية ، هو الذى دفع بالكرة التى واصلت دورانها نحو المرمى ، وهو جعل أوروبا الغربية تكفى نفسها بنفسها وبذلك تكون مستقلة عن أى معونة أمريكية أخرى . وكانت الست عشرة دولة التى وقعت حكوماتها يوم ١٦ ابريل سنة ١٩٤٨ اتفاقية التعاون الاقتصادى الأوروبى (المعروفة باسم مشروع مارشال) كلها ممثلة اما فى (الناتو) واما فى (ستراسبورج) حيث كان مسموحا بالحضور أيضا لدول محايدة مثل النمسا أو سويسرا التى كانت ممنوعة أما بمقتضى معاهدة واما بقانون وطنى من الاشتراك فى أحلاف عسكرية . وتبدو الصورة الناتجة معقدة ولا سيما إذا أخذ فى الحسبان الانقسام الذى تلا ذلك بين الدول الأوروبية « الست » والدول الأوروبية « السبع » ، ولكن النقطة البارزة أنه بطريقة أو بأخرى فإن كل دولة فى أوروبا الغربية بما فيها اسبانيا ، التى كانت قد قوطعت دبلوماسيا من جانب بعض الدول الأخرى ، قد تم ضمها . ويمكن

أن نتبين هذا من قائمة الاعضاء للمنظمات الست الرئيسية المتداخلة : من (الناتو) الذى كان يضم بطبيعة الحال الولايات المتحدة وكندا - الى منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى (معونة مشروع مارشال) والمجلس الاوروبى ، الى الهيئات الاقتصادية المتنافسة الخاصة بالدول « الست » والدول « السبع » التى ظهرت الى حيز الوجود بالتوقيع على (معاهدة الرابطة الاوروبية للفحم والصلب) فى سنة ١٩٥٢ معاهدة روما فى سنة ١٩٥٧ . وبذلك نكون قد أوردنا بياننا المختصر لحركات التكامل المذكورة لتقديم عرض تصويرى للحالة السياسية الاقتصادية الناجمة . ويجدر بالذكر أن اتفاقية ابريل سنة ١٩٤٨ للتعاون الاقتصادى الاوروبى قد سبقت مؤتمر لاهاي « للحركة الاوروبية » بمدة شهر واحد فقط ، وظهر (الناتو) الى حيز الوجود فى نفس الوقت تقريبا، بينما ظهرت الهيئات الاقتصادية الاوروبية فى حقبة الخمسينيات . ولا أهمية هنا للخلافات بالنسبة للترتيب الزمنى .

يتضح مما تقدم أن هذه المنظمات المتداخلة قد وضعت لتشمل كل الدول الاوروبية التى لا تقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى ، بما فى ذلك الحالات المشكوك فيها مثل تركيا (نصفها فقط فى أوروبا ولو أنها كانت ممثلة فى ستراسبورج) ويوغسلافيا (أوروبية ولكنها شيوعية) واسبانيا (فاشستية ولذلك قوطعت من مؤتمر ستراسبورج البرلماني) وأخيرا قد تم ادخالها جميعا بطريقة أو بأخرى ، وقدمت الولايات المتحدة وكندا تأييدهما بقدر كبير الى (الناتو) والى (منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى) التى خلفتها على أن هذه الجداول التنظيمية تكشف القليل عن الحياة التى تنشط مثل هذه الهيئات . وعلى أى حال ؟ كان من المفهوم أن حركة ما بعد الحرب بحذاويرها ستحل نفسها وتتحول الى لغو معقد من البيروقراطيات المتنافسة . وقد حدث هذا فى (الناتو) الى حد ما بحيث بعث على التندر بالقول بأنه اذا أقدم الروس يوما ما على التحرك فسيكون عليهم أن يشقوا طريقهم عبر غابة من اللجان ، والارجح أنهم سيرهقون أنفسهم فى السير . وربما كان هناك ما هو أشد خطرا وهو أن حركة خلق أوروبا المتحدة قد تفرق فى « لجنة » البيروقراطية . ومن فضل المشرفين عليها أن هذا لم يحدث، بالرغم من عدة مظاهر خيبة الامل الشديدة التى صادفتها فى طريقها . وكان أسوأها عدم نجاح رابطة الدفاع الاوروبى التى رفضها البرلمان الفرنسى فى أغسطس ١٩٥٤ ، بعد سنتين من التوقيع على اتفاقية تكفل المساهمة الألمانية فى الدفاع الاوروبى، بواسطة الحكومات المختصة . ومن التناقض الظاهر أنه بعد هذه النكسة اتفق شركاء المانيا على السماح لها بأن يكون لها جيش وطنى ، وأن تصبح عضوا

(العلامة x تدل على العضوية)

الدولة	حلف شمال الأطلسي (الناتو) (Nato)	منظمة التعاون الاقتصادي الاوربي (١) (OEEC)	المجلس الاوربي (ب)	الهيئات الاقتصادية الاوربية	منطقة التجارة الحرة (EFTA)	السكان (بالمليون)
النمسا	x	x	x		x	٧, —
بلجيكا	x	x	x	x		٩, ١
الدانمرك	x	x	x		x	٤, ٦
فنلندا	x				مشتركة	٤, —
فرنسا	x	x	x	x		٤٥, ٤
المانيا	x	x	x	x		٥٢, ١
اليونان	x	x	x	x		٨, ٨
ايسلانده	x	x	x			—, ٢
ايرلندا	x	x	x			٢, ٨
ايطاليا	x	x	x	x		٤٩, ٢
لكسمبرج	x	x	x	x		—, ٣
هولندا	x	x	x	x		١١, ٤
النرويج	x	x	x		x	٣, ٦
البرتغال	x	x			x	٩, ١
اسبانيا		x				٣٠, ٠
السويد		x	x		x	٧, ٥
سويسره		x	x		x	٥, ٣
تركيا	x	x	x			٢١, ٣
المملكة المتحدة	x	x	x		x	٥٢, ٣

المصدر كيمزنجر نفس المرجع ص ٨ •

(١) في ١٩٦١ تحولت الرابطة الاقتصادية الاوربية الى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع انضمام امريكا وكندا كاعضاء - وليوغوسلافيا مراقب في المنظمة •

(ب) انضمت قبرص للمجلس الاوربي في سنة ١٩٦١ •

(ج) توقع على مشروع اتفاق لاشتراك اليونان في الرابطة الاقتصادية الاوربية في سنة ١٩٦١ •

فى (الناتو) ، وهى نفس الأشياء التى جاهد مجلس الدفاع الاوروبى لتجنب وقوعها حرصا على المشاعر الفرنسية (٤٩) .

ولكن قبل أن تصل الامور الى ذروتها فى المجال العسكرى ، وتترتب عليها هزيمة وقتبة لهدف التوفيق الفرنسى الالماني ، آيدت الحكومتان المختصتان بصفة رئيسية تصميمهما ، فى مجال آخر . وفى يوم ٩ من مايو ١٩٥٠ اقترح وزير الخارجية الفرنسى مسيو روبرت شومان ادماج صناعات الفحم والصلب الفرنسية والالمانية ، ودعا دولا اوروبية اخرى للانضمام ، وقد قبلت أربع منها الدعوة وهى - ايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج - وفى يوم ٢٥ من يولية ١٩٥٢ أصبحت الاتفاقية التى أنشئت بموجبها الرابطة الاوروبية للفحم والصلب سارية المفعول ، وعندما دعيت بريطانيا للاشتراك فى المفاوضات رفضت ، وعبر مستر هارولد ماكميلان ، وكان وقتها لا يزال فى المعارضة ، عن شعور شاركتة فيه حكومة العمال وأنصارها عندما قال أثناء المناقشة « أن أمرا واحدا محقق وأن علينا أن نواجهه ، أن شعبنا لن يسلم الى أى سلطة فوق الوطنية الحق فى أن يفلق مناجمنا أو مصانعنا للصلب » (٥٠) . وهكذا ظهرت الرابطة الاقتصادية «للست» فى حيز الوجود ، ان لم تكن ضد المقاومة البريطانية ، فعلى الاقل فى ظروف كانت تؤكد ابتعاد بريطانيا عن القارة . فكان لب الرابطة فرنسيا المانيا وقد ظل كذلك (٥١) .

ومشروع شومان (وهو فى الواقع من بنات أفكار مسيو جان مونييه الذى كان وقتها رئيسا للجنة التخطيط التى أنشئت فى سنة ١٩٤٦ لتنسيق إعادة تشييد الاقتصاد الفرنسى) قد أدى مهمتين : فقد سد الثغرة التاريخية بين فرنسا والمانيا ، واحتفظ بالكيرة مندفة فى اتجاه رابطة اقتصادية اوروبية أكثر اتساعا فى اواخر السنوات الخمسينيات . وكان واضعوه الاساسيون هم المراقبون الفعليون للسياسة الخارجية فى ايطاليا وفرنسا - أديناور وشومان ودى جاسپيرى -

(٤٩) كترنجر نفس المرجع ص ١٣ - للعلاقة بين رابطة الدفاع الاوروبى والمجلس الاوروبى انظر روبرتسون ص ٩٩ - لم تكن بريطانيا عضوا فى رابطة الدفاع ، ولكنها وقعت على المعاهدات التالية التى أقامت اتحاد أوروبا الغربية لاشتراك المملكة المتحدة مع « الست » (بما فيها المانيا الغربية) للاغراض العسكرية .

(٥٠) كيتزنجر ص ١٠ .

(٥١) شيرلى وليمز - (السوق المشتركة وسوابقها) (مجموعة فإبيان للأبحاث) العدد ٢٠١ - أكتوبر ١٩٥٨ ص ٨ - وجون بيندر بريطانيا والسوق المشتركة (لندن ١٩٦١) .

وكانوا جميعا بالصادقة زعماء أحزابهم الديمقراطية المسيحية • وكان رابعهم
المسيو بول هنرى سبائك البلجيكي ، الذى أدخل الاشتراكيين فى الصف من
أجل جعل الرقابة فوق الوطنية على الصناعة هى الوسيلة للتغلب على الخصومات
الوطنية التقليدية فى أوروبا ، التى لم يعد لها معنى الآن • وهكذا كانت الحركة
من بادىء الامر تلقى التأييد الاشتراكى القوى ولو أن الديمقراطيين الاشتراكيين
الالمان احتاجوا لبعض الوقت لكى يتحرروا من مشورة البريطانيين ومن الوطنية
الضيقة لزعيمهم كورت شوماسر • على أنه من العبث الادعاء أنه حتى هذا التضامن
الاشتراكى الكاثوليكي القوى كان يمكن أن يتغلب على العقبات الكامنة فى طريق
التكامل ، لو لم تكن المصالح الوطنية قد عولجت بكيفية ملائمة ، ولو لم تقدم
الولايات المتحدة معاونتها الحسنة • والواقع أن مشروع شومان قد فعل المستحيل
بتمكينه المانيا الغربية من الدخول فى رابطة اوروبية صغيرة كانت فرنسا تتولى
فيها مكان الزعامة السياسية • وباقامة اتحاد لصناعتي الفحم والصلب على أسس
مفيدة للفرنسيين ، ووضعها تحت سلطة عليا مشتركة ، يكون المشروع قد اخضع
مشروع اعادة بعث المانيا صناعيا وسياسيا الى مفاوضات حرة طليقة • وكان هذا
مقبولا لدى كل من الجانبين واستغنى به عن رقابات نظام الاحتلال • ولذلك فانه
كان خطوة هامة نحو ذلك التصالح الالمانى الفرنسى الذى على محوره دار كل
التاريخ التالى حركة الوحدة الاوروبية • وقد أعطى البريطانيون ، بإبعاد أنفسهم،
اللمسة الاخيرة دون قصد ، وأخيرا بعد أن أصبح الالمان والفرنسيون أمام بعضهما
البعض وجها لوجه ، قرروا أن يحصلوا على أفضل ما يمكن الحصول عليه وأن
يصبحوا أوروبيين •

لقد تطلعت ديباجة اتفاقية الفحم والصلب التى وقعت عليها ائدول «الست»
فى سنة ١٩٥١ الى رابطة اقتصادية اوروبية كاملة : « لأنها كانت تدرك
بأن أوروبا يمكن أن تبني فقط بواسطة الاعمال المتناسكة التى تخلق تضامنا
فعليا ، وباقامة أسس مشتركة للتنمية الاقتصادية » • وكان هذا أكثر من مجرد
فصاحة كلامية • وانما كان تعبيرا عما يجول فعلا فى أذهان موقعى الاتفاقية •
على أنه لغاية الآن كان مجرد تعبير عن هدف • فان الكسب المباشر قد تضمنته
تلك البنود التى اقترحت الغاء القيود على تحركات الفحم والصلب بين الدول
الاعضاء الست • كما اتخلت خطوات لازالة أنواع التفرقة التجارية واقامة نظام
موحد للنقل • وأوضحت المعاهدة أيضا أنه بعد فترة انتقال مدتها خمس سنوات
تنتهى فى فبراير سنة ١٩٥٨ تفرض تعريفه خارجية مشتركة على واردات الفحم
والصلب ، وقد أشار هذا النص والتحديد الزمنى قبل ذلك الى اتفاقية روما سنة
١٩٥٧ التى أقامت الرابطة الاقتصادية الاوروبية الكاملة • ومن الناحية التنفيذية،

فان السلطة العليا للاعضاء التسعة (ثمانية منهم معينون بواسطة الحكومات الست) ، قد خولت سلطات أدت الى وصفها بأنها هيئة فوق الوطنية ، ومن هذه السلطات حق مراقبة الاسعار ، وتوصيل الاستثمارات ، وعقد القروض والاعتمادات ، وتخصيص حصص الصلب والفحم أثناء فترات النقص ، وتحديد الانتاج اذا كان هناك فائض . ولما كانت هذه (الهيئة) تمول ادارتها الخاصة بواسطة ضريبة تفرض على كل طن من الفحم والصلب ينتج في الرابطة ، فهي تعتبر مستقلة عن الحكومات وبالتالي ذات سيادة حقيقية . وفي نفس الوقت كانت مضطرة لأن تتعاون مع مجلس وزراء مكون من ممثلين للحكومات الاعضاء ، وتصدر القرارات في المجلس بأغلبية الاصوات ، على خلاف الاجراء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي الذي يشترط اجماع الآراء ، وبذلك يعطى لكل مشترك حق الفيتو . وهذا التغلّي عن قاعدة الاجماع كان أحد الاسباب الذي جعل البريطانيين يشعرون في هذه المرحلة انهم غير قادرين على الاشتراك في المنظمة . فلم يكن الانجليز على استعداد للتمشي مع السمو على عقيدة الوطنية Supranationalism وبالتالي بالتغلي عن السيادة الوطنية (٥٢) .

وهكذا نشأت الحركة نحو التكامل الاوروبي على جبهة أكثر اتساعا من جبهة رابطة الفحم والصلب . وقد كانت الرابطة في الواقع ، ان لم يكن في الشكل ، نواة سلطة سياسية مستقلة فوق الوطنية ، اذ أن الشؤون السياسية والاقتصادية أصبحت غير قابلة للانفصال في الموضوعات التي تؤثر على صناعات أوروبا الأساسية . وقد كان هذا واضحا من بنود المعاهدة التي أقامت (الهيئة العليا) المستقلة ذاتيا والجمعية العامة ، التي تستطيع بأغلبية ثلثي الاصوات أن ترغب (الهيئة) على الاستقالة ، بالاضافة الى مجلس وزراء ومحكمة للعدل . وكان النمط الاصلى التأسيسي وهو مجلس ستراسبورج الاوروبي ، بفارق أن مجلس ستراسبورج لم يصبح سلطة سياسية حقيقية بل ظل مجرد هيئة استشارية . وبالمثل أيضا أنه في ستراسبورج لم يكن في استطاعة وزراء خارجية أربع عشرة دولة (بالاضافة الى ٢٠٠ مندوب من ١٥ برلمان) اتخاذ قرارات سياسية في حالة علم التفاهم حول مستقبل أوروبا ، وفي نفس الوقت كانت الدول الست قد

(٥٢) بالاضافة الى ذلك تكونت جمعية برلمانية كانت بطبيعة الحال تتضارب مع جمعية ستراسبورج التي انشئت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٤٩ وخاصة لأن واجباتها كانت أكثر تحديدا . البرلمانات الوطنية بغض النظر على الاسس الحزبية عند تعيينها المندوبين البرلمانيين في هذه الجمعية العامة ، وبذلك لم يعين مندوب شيوعي واحد بالرغم من حجم الاحزاب الشيوعية في فرنسا وايطاليا . ولما كان الشيوعيون من ناحية المبدأ يعارضون التكامل الاوروبي ، فانهم لم يجدوا المجال للشكوى من تركهم .

حزمت رأيها بشأن التكامل ، وكانت تسير قدما نحو تنفيذه في محيطها الاضيق ولكنه أكثر فاعلية • ومما له دلالاته أن رابطة الفحم والصلب سرعان ما تطورت الى برلمان أصيل مع تشكيلات حزبية نظامية ومع اتجاه الى وضع الخطوط التوجيهية للسياسة •

اتجهت « الجمعية » الى المظاهر فوق الوطنية لرابطة الفحم والصلب اتجاه البطة نحو المياه • فمن وقت لآخر كان أعضاء « الجمعية » يلحون من أجل المزيد من الاستخدام القوى للسلطات المخولة (للهيئة العليا) ضد نقابات المنتجين ، ومن أجل سياسة الاستثمار ، وفي تجنب أعمال التفرقة • وغالبا ما اتجه النقد بأن (الهيئة) قد خضعت لبعض المصالح الوطنية أكثر مما كانت تتغلب عليها •

وقد كان لهذا تأثيره على مسلك الاعضاء أنفسهم • ففي السنة أو السنتين الاوليين كان معظم الاعضاء يتكلمون كألمان أو فرنسيين أو هولنديين • ولكن في السنة الاخيرة أو نحوها أخذ طابع الانحياز الحزبي يتغلب على الطوابع الوطنية • وتكونت شيع حزبية كان الديمقراطيون المسيحيون أكبرها والاشتراكيون والاحرار (٥٣) •

وبالاختصار أخذ الاتجاه يتحول نحو التكتلات القارية وقد وجد هذا الميل تعبيرا في التحالف بين المنوبين وبين (السلطة العليا) فوق الوطنية ضد المصالح الوطنية المقررة أو المكتسبة • وكان البرلمانيون يرغبون ، وهم أبعد من أن يكونوا عقبة في طريق التكامل ، في أن تتقدم (السلطة العليا) بسرعة أكثر ضد العوائق الوطنية • وبذلك أحرز الزحف الاوروبى طابعا ديمقراطيا مما سهل على الاشتراكيين ورجال الاتحادات العمالية ، الاشتراك فيما كان يبدو في بادئ الامر لبعض المرتابين أشبه ما يكون باتحاد منتجين • وفي الواقع أن ازالة الحواجز الداخلية في تجارة الفحم والصلب قد تمت نهائيا في سنة ١٩٥٨ عندما تشكلت منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبى وفي خلال السنوات الخمس نفسها ، ارتفعت قيمة التجارة في منتجات الصلب داخل الرابطة بنسبة ١٥٧ ٪ وارتفع انتاج الصلب بنسبة ٦٥ ٪ بينما منحت صناعة الفحم والراكلة المعونة لتجديد نفسها • وهذا النجاح الذى سهله دون شك الازدهار العالمى ، جعل من الممكن التنبؤ بالخطوة التالية ، التى كانت عبارة عن انشاء الرابطة الاقتصادية التى تضم المجال الاقتصادى بأكمله • وأظهر هذا التقدم التدريجى سخف الرأى القائل بأن

(٥٣) انظر وليمز ص ١٢ •

الفيدراليين الاوروبيين قد اعتنقوا فكرة نظرية غير عملية ، وضعت بين فكي الواقع الاقتصادى . وفى الواقع كان « العمليون » (وبالاخص البريطانيون والسكندنافيون) هم الذين كانوا فى خلال تلك الفترة نظريين فى استنكارهم لكل حركة كانت تهدد بالتدخل فى السيادة الوطنية المطلقة . وعندما اجتمع وزراء خارجية الدول الست فى مسينا فى يونية سنة ١٩٥٥ فانهم احتجوا عن وضع أهداف سياسية لم يكن الرأى العام قد نضج بعد لقبولها - كما دل على ذلك انهيار الرابطة الدفاعية . وجاء فى بيانهم « أن المرحلة التالية فى بناء الوحدة الاوروبية يجب أن تكمن فى الميدان الاقتصادى » وهكذا عادوا الى الاتجاه الذى تمثل فى المعاهدة الناجحة التى أقامت (هيئة الفحم والصلب) .

معاهدة روما :

برهنت مسينا على أنها ليست الا محطة فى الطريق الذى أدى الى عقد معاهدة روما فى ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ التى أقامت منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى المعروفة باسم « السوق المشتركة » . ويمكن أن نتجاهل هنا حركتا التدخل الحكومى بما فيه من محاولات استعراضية للحصول على مراكز ، ولكن توجد نقطتان جديرتان بالذكر . الاولى أن مؤتمر مسينا قد أنشأ لجنة برئاسة مسيو سباك وزير خارجية بلجيكا وقتئذ ، اجتمعت فى بروكسل لمدة تسعة شهور لكى تدرس ، بين الموضوعات الاخرى ، اقامة تجميع لوارد الطاقة الذرية فى أوروبا ، وكانت هذه الجهود (التى تمخضت عن التقرير الذى صدر فى ابريل التالى) هى التى وضعت أسس مفاوضات روما . والنقطة الثانية أن معاهدة روما (٥٤) . كما جاء على لسان كاتب بريطانى « قد وضعت بشىء من العجلة من أجل استغلال التكوين السياسى فى ١٩٥٥ - ١٩٥٧ عندما كان مسيو موليه رئيسا للوزارة الفرنسية ، وقبل أن يواجه الدكتور أديناور ناخبه فى خريف ١٩٥٧ وبينما كانت اقتصاديات أوروبا تمارس تقدما وازدهارا (٥٥) ان هذه المناورة توضح حالة سيق الإشارة اليها ألا وهى اعتماد « الفيدراليين » الاوروبيين

(٥٤) وحقيقة القول انه كانت هناك معاهدتان تتعلقان على التوالى بالسوق المشتركة وبالطاقة الذرية . . . وقد وقعت كل من الاتفاقية الخاصة بإنشاء الرابطة الاقتصادية ، والاخرى الخاصة بإقامة الرابطة الذرية الاوروبية فى ٢٥ مارس سنة ١٩٥٧ فوق (تل كاييتولين) المشرف على روما ، مما أتاح للايطاليين بديلا عن الامبراطورية الرومانية القصيرة الاجل التى وعدوا بها فى حل الحكم الفاشستى .

(٥٥) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٧ - للوقوف على تاريخ مختصر لمفاوضات السوق المشتركة ورفض بريطانيا الانضمام اليها فى أى مرحلة انظر بيندر نفس المرجع ص ١٥ .

على القوة السياسية للأحزاب الحاكمة الديمقراطية المسيحية والاشتراكية . وفى الواقع أن الاضطراب السياسى فى فرنسا فى خلال السنة التالية الذى انتهى بانتهاء جزئى للحكم البرلماني وعودة الجنرال ديغول الى السلطة ، قد أظهر الحكمة فى هذه الاحتياطات . ولبضعة شهور قليلة كان يبدو غير مؤكد ما اذا كانت المعاهدة ، التى دخلت التنفيذ فى أوائل سنة ١٩٥٨ ، ستحترم تماما بواسطة إحدى الدول الهامة الموقعة عليها . كان التاريخ القاطع فى هذا الصدد هو أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما بدى فى تنفيذ الدورة الاولى للتخفيضات الجمركية فقد نفذت الحكومة الفرنسية الجديدة التعهدات القانونية التى ورثتها ، ولم تثر أى صعوبات حول التخفيضات الضريبية ، ولو أنها أظهرت عدم حماس نحو الفيدرالية . وزالت العقبة الاولى الكبرى دون مصادفات سيئة ، ودخل ما يعرف الآن باسم السوق المشتركة الى حيز التنفيذ فى نفس التاريخ الذى توقعه الموقعون على الاتفاقية .

ولا شك فى أن هذا القرار من جانب الحكم الديجولى والذى يسير فى الطريق الذى ورثه عن الحكم السابق ، يرجع بعض الشيء الى أن معاهدة روما كانت تحتوى على بعض بنود للتملص ، اذا قورنت (بتقرير سباك) الذى كان وثيقة فيدرالية أكثر صلابة لا مهرب منها . وعلى عكس الاتفاقية التى انشئت بمقتضاها (رابطة الحديد والفحم) كانت اتفاقية روما « بيانا عن التصميم » يتوقف على رغبة الموقعين فى تنفيذ أحكامه . والواقع ، أنهم لم يفعلوا ذلك فقط ، بل أنهم من بعض النواحي ذهبوا حتى الى أبعد من البرنامج الاصلى ، وهذا هو أكبر أمر ملحوظ إذ أن الاتفاقية فى الحقيقة قد أدمجت السياسات الاقتصادية بكيفية لا تتفق مع السيادة الوطنية غير المحدودة . من ناحية المبدأ على الأقل كانت تتطلع الى اتحاد اقتصادى سياسى ، ولم تكن للأعمال الخلفية التى قامت بها الحكومات الفردية من أثر الا ابطاء سير العملية نوعا ما . وطبقا للمعاهدة فإن السوق المشتركة - أو اذا استعملنا الاسم الصحيح منظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى - ألزمت الموقعين عليها (فرنسا والمانيا الغربية وإيطاليا والبلجيكا وهولندا ولكسمبرج) بدرجة من التكامل لم تصل الى درجة الاتحاد الاقتصادى الكامل ولكنها تجاوزت الاتحاد الجمركى . وسنبحث فيما يلى بعض مقتضيات الاتفاقية ، ولكن المبدأ العام جدير بالتركيز إذ أن له أهمية واضحة بالنسبة للمؤمنين بالتخطيط الاقتصادى . وكان هذا التركيز على التكامل فى الواقع - تميزا له عن مجرد إزالة الحواجز التجارية - هو الذى أتاح للاشتراكيين وغيرهم من مؤيدى التخطيط أن يلعبوا مثل هذا الدور البارز فى المفاوضات ، وكان على الحركة الأوروبية للعمال أن تقم تأييدها .

ويبدو هنا ما يشبه التناقض . لأن المعاهدة نادت بإزالة التعريفات الوطنية وغيرها من العوائق التي تقف في طريق حركة التجارة ، وكما نادت بالالغاء التدريجي للاعانات المالية الحكومية ، ولكن هذه القرارات كانت في حد ذاتها سياسية وكانت تتوقف على السلطات المركزية ، اذ أعطيت سلطة كافية لتجاوز المصالح المحلية . ان الدولة ، بعبارة أخرى ، قد دفعت الى اعادة تكييف الاقتصاديات الوطنية المعطلة والمقيدة بكيفية مفتعلة ، ولو أن الغرض البعيد المدى من العملية كان تقليل الرقابات البيروقراطية . وفي الحال تجاوب مظهر الحرية التجارية للمعاهدة مع ضرورة اقتصادية ومنظمة للغاية . ففي السنوات الست بين انشاء مشروع مارشال (منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي) في سنة ١٩٤٩ ، وبين اجتماع وزراء الخارجية في مسينا سنة ١٩٥٥ ، زاد حجم التجارة الداخلية الاوروبية الى أكثر من الضعف وتغلّبت على الحواجز النقدية والجمركية . ولكن كانت فرنسا بنوع خاص متخلفة في الوفاء بالتزاماتها بشأن تحرير تجارتها ، بينما كان اتحاد (البنبلوكس) (المكون من هولندا وبلجيكا ولكسمبرج) يضغط من أجل زيادة سرعة ازالة الحواجز الجمركية وفي الواقع كانت حركة تحرير التجارة تتجه نحو التوقف . وطالما كانت كل حركة تتوقف على الاتفاق بين الثماني عشرة دولة الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ، فلم يكن من المستطاع تحقيق أي تقدم هام . وكان للحل المختار - أي تخفيض الضريبة الجمركية على أساس اقليمي - ميزة مزدوجة هي ملائمة للدول المنتظرة للانضمام كأعضاء في « أوروبا الصغيرة » ، وانطباقه مع « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » (الجات) التي كانت تنضم لعضويتها كل دول منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي (٥٦) ، ولذلك كان ما حدث في مسينا وروما هو أن الزحف السياسي نحو التكامل اختلط بالضغط الاقتصادي لازالة الحواجز من أمام تجارة أوروبا الداخلية النامية . وقد اختارت الدول الست هذا الحل الخاص لأنه أتاح وسيلة لاعادة حركة التكامل مرة أخرى فوق القضبان دون اعطائها صبغة سياسية سافرة . وكانت السوق المشتركة وسيلة وهدفا في آن واحد ، تبعا للكيفية التي ينظر بها اليها . كان البريطانيون ينظرون اليها في هذه المرحلة كحلم أو خيال ورفضوا الاشتراك في المفاوضات الخاصة بها . وبدلا من ذلك ، تقلصوا بعد شيء من التشكك بفكرة انشاء (منطقة التجارة الاوروبية الحرة) منطقة تدور حول الاتحاد الجمركي المقترح للدول الست .

(٥٦) بمقتضى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية (الجات) يمكن تخفيض التعريفات على أساس اقليمي بشرط ان تخفض الى صفر على مدى وقت معقول . . وكانت هذه طريقة بصدد الصعوبة التي نشأت عن منع (الجات) للتخفيضات الجمركية التي تنطوي على تفرقة ضد اطراف ثالثة .

الدول الست والدول السبع :

يجدر بالذكر في هذه المرحلة أن أولى المحاولات التي جرت بعد الحرب لتزويد كل أوروبا الغربية بإطار قانوني مشترك قد واجهت مقاومة من جانب بريطانيا أو على الأكثر لقيت تأييدا فائرا للغاية . أن منظمة ستراسبورج لم تلق رواجاً طلاقاً في بريطانيا ، وفي الحقيقة أن الحكومة البريطانية قد أبدت اهتماماً عند انضمامها إلى المجلس الأوروبي لكي تجعله « أقل إحراجاً لها بقدر المستطاع » (٥٧) وأخذ « اتحاد أوروبا الغربية » العسكري الذي انشأ في عجلة في سنة ١٩٥٤ يسير متلکناً ، وفي سنة ١٩٥٧ سحبت هوايت هول واحدة من الفرق الأربع التي وعدت بها ، والتي تعهد السير أنطوني آيدن بوضعها على الراين لغاية سنة ٢٠٠٠ ! - وفي المجال الاقتصادي رفضت بريطانيا الانضمام إلى رابطة الفحم والصلب ورفضت حضور مباحثات مسينا ، ولذلك فقد سمع الأوروبيون بشيء من الدهشة في ديسمبر ١٩٥٦ (أي بعد قليل من حملة السويس الفاشلة) مستر سلوين لويدي ، وزير الخارجية وقتئذ يقترح « المشروع العظيم » لجمعية أوروبية واحدة ، تندمج فيه منظمات ستراسبورج ومختلف الهيئات البرلمانية الاستشارية الدولية مع الجمعية العامة لرابطة الفحم والصلب . ولما كان قد أصبح من الواضح أن الأخيرة في طريقها لأن تصبح نواة للبرلمان الأوروبي فقد بدت هذه الحركة في نظر الفيدراليين أشبه بمحاولة « لاغراق أوروبا في الاطلنطي » (٥٨) ولم يكن « للمشروع العظيم » - وهو اسم يدعو للسخرية لمشروع فاشل وضع على وجه السرعة بقصد تعطيل حركة التكامل الأوروبي - أي أثر أكثر من أن يكون تحذيراً للدول الست بأن الحكومة البريطانية تقف من مشروعهم موقف العداء .

وظهر الدليل على ذلك فوراً عندما واجهت لندن نجاح مفاوضات روما بمشروع منطقة التجارة الحرة ، الذي كان من الواضح أنه ارتجل على الفور ليدراً التهديد عن الصادرات البريطانية الذي تنطوي عليه معاهدة روما . ولما كانت أعضاء التعريفة المنخفضة على السوق المشتركة - ألمانيا ودول البنيلوكس - هي أفضل عملاء بريطانيا في القارة ، فقد كان من المفهوم بأن هوايت هول ينبغي ألا تستسيغ فكرة تعريفة خارجية أوروبية مشتركة تكون في المتوسط أعلى نوعاً ما

(٥٧) لورد سترانج « الداخل والخارج » لندن ١٩٥٦ ص ٢٩٠ ونقله عن (روبرتسون) ، في « المنشآت الأوروبية » لندن ونيويورك سنة ١٩٥٩ ص ١٣ وكان لورد سترانج في ذلك الوقت وكيل الخارجية الدائم وقد عبر بجلال عن مشاعر رئيسه مستر أرنست بيفن .

(٥٨) كيتزنجر ص ٨٦ .

من الضرائب التي تحصل عن البضائع البريطانية بواسطة أربع من الدول الست، بينما في نفس الوقت كان يقتضى أن تزول الحواجز الداخلية بين الدول الست . على أن الاقتراحات البريطانية كانت تبدو أشبه بتخريب متعمد . فقد كانت تهدف الى انشاء منطقة أوروبية شاملة للتجارة الحرة ، تشمل كلا من دول السوق المشتركة والدول التي لم ترغب في الانضمام الى الدول الست من أجل انشاء اتحاد اقتصادي أصيل . وهذه المنطقة لا يكون لها تعريف خارجي مشترك ، ولكنها تسمح لكل أعضائها بأن تتبع سياسات ضريبية منفصلة بالنسبة للدول غير الاعضاء . وبعبارة أخرى ، فهي تمكن بريطانيا من أن تحتفظ بترتيباتها الخاصة مع دول الكومنولث . ولدرجة كبيرة لم تكن التخفيضات الجمركية المتبادلة داخل نطاق المنطقة لتطبق على المنتجات الزراعية . ولما كانت واردات الأغذية المعفاة من الضرائب والواردة من وراء البحار هي حجر الزاوية في تجارة بريطانيا مع الكومنولث - وبالاخص في حالة كندا وأستراليا ونيوزيلاند - فإن الامر لا يحتاج الى تفكير عميق لادراك أن الحكومة البريطانية كانت تحاول الحصول على جميع المزايا للتعريفات المنخفضة في القارة ، بينما تستمر في منح الافضليات للكومنولث على حساب المزارعين الاوروبيين ، وقد سيطرت فكرة الاحتفاظ بالافضليات المتبادلة الى بريطانيا وشركائها في الكومنولث منذ قيام اتفاقيات أوتواوا لسنة ١٩٣٢ على عضوية بريطانيا في اتحاد أوروبا للضرائب الجمركية . على أنه في تلك المرحلة لم تعتبر الحكومة البريطانية ذلك سببا يجعلها تنبذ أو تعدل اتفاقيات أوتواوا . كانت الفكرة بالاحرى هي أنه اذا كان القاريون يريدون أن تشترك بريطانيا في مشروعهم (أوروبا الصغيرة) فإن عليهم أن يدفعوا ثمن السماح للمملكة المتحدة بأن تحصل على أفضل ما في العالمين . وكان ما يرمى اليه هذا الاقتراح هو أن تستمر بريطانيا في الاحتفاظ بتكاليف الصناعة منخفضة بكيفية مفتعلة عن طريق استيراد المواد الخام والمواد الغذائية الرخيصة الثمن من الكومنولث ، بينما تتمتع بحرية الدخول في أسواق القارة . وبالرغم من ذلك كان هناك بعض التأييد للمشروع من جانب الهولنديين والالمان ، ولو أن الاولى لم تكن تحب استبعاد الزراعة ، والاخيرة كانت منشقة بين اتجاه مجتمع الاعمال الموالي لبريطانيا ، وبين رغبة بون في التفاهم مع الفرنسيين . وفي النهاية اختار كل من أديناور ووزراء خارجية بون صف فرنسا وهو ما أحزن كثيرا دكتور إيرهارد ، الذي كان يعلق عليه البريطانيون عن غير بصيرة ، آمالا كبيرة . وكان تدخل الفيدراليين في لجنة السوق المشتركة ، التي كانت في ذلك الوقت قد خرجت الى حيز الوجود هو الذي رجح الكفة .

وبعد أن ضمن الفرنسيون هذه الدرجة من التأكيد من جانب الألمان أنهت الحكومة الفرنسية الجديدة ، والتي كانت على أي حال أكثر تصميمًا من سابقتها (ولو أنها لا تحبذ الفيدرالية بصفة خاصة) ، في ديسمبر عام ١٩٥٨ أنهت فجأة مفاوضات منطقة التجارة الحرة ، وبذلك اضطرت شركاءها في منطقة التعاون الاقتصادي الأوروبي بأن يفعلوا بالمثل . وترك البريطانيون لشأنهم ، وأخذت السوق الأوروبية تعمل على انقراض مشروع منطقة التجارة الحرة . وكان رد الفعل البريطاني هو أن أنشأوا ، في أواخر سنة ١٩٥٩ اتحاد التجارة الحرة المكون من : بريطانيا والسويد والدانمرك والنمسا والبرتغال ، والذي انضمت إليه فنلندا كعضو منتسب في سنة ١٩٦١ . وبالمقارنة مع الـ ١٧٠ مليون نسمة المشتركين في السوق المشتركة فإن الـ ٩٠ مليونًا المشتركين في منطقة التجارة الحرة يعتبرون أيضًا شيئًا له أهميته ، ولكن من وجهة النظر البريطانية ، فإنها لم تضيف إلا ٣٨ مليون نسمة إلى سوق المملكة المتحدة - وفي الغالب من العملاء الطيبين على أي حال - لأن التعريفات الجمركية السكندنافية كانت منخفضة ، ولم يكن من المرجح أن يسبب الغاؤها فارقًا كبيرًا للصادرات البريطانية ، (التي لم ترتفع في الواقع بأسرع مما ارتفعت في الدول الست) . وبذلك استفاد شركاء بريطانيا من اتحاد التجارة الحرة أكثر جدًا مما استفاد البريطانيون . وقد أنشئ المشروع بكيفية سريعة على أمل أن يعطى درسًا للاوروبيين القاريين - وبالأخص الألمان والفرنسيون وبذلك يغريهم على تغيير موقفهم . وكان ما فعله هو مضايقة الفرنسيين بينما لم يوفق في التأثير على الألمان (٥٩) - وقد أتاحت منطقة التجارة الحرة تخفيضات جمركية متبادلة تصل إلى الإلغاء التام في سنة ١٩٧٠ ، ولكنها فيما عدا ذلك لم تدع إلى التوحيد الاقتصادي . فإذا كان قد ظن أن الدول الست يمكن أن يقبلوا في النهاية الدول السبع كشريك متفاوض واحد ، فإن الأمل يكون قد خاب . وفي نفس الوقت فإن الحكومة البريطانية ذاتها كانت قد بدأت في إعادة التفكير . . . ففي يناير ١٩٦٠ اعترف مستر سلوين لويدي بأنه كان من الخطأ عدم الانضمام إلى المحادثات التي أدت إلى قيام رابطة الفحم والصلب ، وفي يونية من نفس العام كانت هوايتهول تحاول متأخرة الدخول فيها وسافر مستر ماكميلان في أغسطس إلى بون لمقابلة دكتور أديناور وبدأت الأشاعات تروج بأنه طلب من الألمان أن يبذلوا مساعيهم الطيبة في باريس . ومع ذلك فقد احتاج الأمر إلى سنة أخرى ، مع أزمة اقتصادية خطيرة حقا ، قبل أن تعلن الحكومة البريطانية في أغسطس ١٩٦١ عن استعدادها للدخول في مفاوضات للانضمام إلى السوق المشتركة .

(٥٩) أظهرت الحكومة الفرنسية معارضتها برفضها السماح (لاتحاد منطقة التجارة الحرة)

بأنشاء مركز رياسته في باريس إذ قال الرئيس ديغول : « إن باريس ليست فندقا » .

ان الصعوبات التى تنطوى عليها أى محاولة لادماج بريطانيا مع أوروبا الغربية القارية تشكل بالضرورة بحثا متكررا فى هذه الدراسة ، والمقصود هنا فقط هو إيضاح بعض المشكلات التى نشأت نتيجة للانشقاق السابق لأوروبا الغربية الى جماعتى الست والسبع المتنافستين . وكان رد الفعل البريطانى الاصلى لمعاهدة روما هو اقتراح انشاء منطقة تجارة حرة صناعية بحيث تمكن المملكة المتحدة من الاحتفاظ بنظام امتيازات الكومنولث الذى أنشئ فى سنة ١٩٣٢ - وعندما لم يوفق هذا - وبالاخص لأن الفرنسيين وقفوا ضد فكرة إعادة البضائع البريطانية من الضرائب طالما أنها تعان بكيفية غير مباشرة بواردات غذائية رخيصة - لم يعد من الممكن أن يهدفوا الى تدبير يبدأ بمقتضاه سريان تخفيضات الضرائب الجمركية للسوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة أيضا فى سنة ١٩٥٩ ، ثم تسيران معا بعد ذلك . وبدلا من ذلك بدأت منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى ، ومنطقة التجارة الحرة تظهران ككتلتين متنافستين داخل المنطقة العامة (للناتو) بفارق هام هو أن منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى كانت عبارة عن اتحاد جمركى أصيل له أجهزة مركزية قوية بحيث تستطيع أن تفرض سياسة مشتركة ، بينما كان تكوين منطقة التجارة الحرة أكثر تفككا ولم يكن لها تعريف خارجى مشترك . وعلى هذا الوضع ، كان يعتبر نصرا بالنسبة للمدرسة « العملية » والوظائفية التى كانت دائما تلقى التأييد القوى فى بريطانيا ، حيث كان الجدل القارى والمتاجرة بالذساتير تقابل بالشك العميق من جانب اليسار السياسى ومن اليمين أيضا (٦٠) .

على أن منطقة التجارة الحرة لم تنجح فى القيام باللعبه بمعنى أنها لم توفق فى التأثير على القارين أو على الأمريكان . فقد اعتبرها الاولون مجرد عملية حجز ، والآخرين كانوا يفضلون عليها منظمة التعاون الاقتصادى E. E. C. ، على وجه التحديد ، لأنها كانت عبارة عن وعد بالتعجيل فى تحقيق التضامن السياسى لأوروبا الغربية . وعلاوة على ذلك لم يكن لواشنطن مصلحة فى ترتيبات تجارية من شأنها أن تعطى شركاء بريطانيا فيما وراء البحار سوقا مميزة فى أوروبا على حساب الفلاح والصانع الأمريكى . ولذلك لم تشجع فكرة أن توسع الدول الست مبدأ المعاملة المنفصلة بحيث يشمل الكومنولث البريطانى ، وبذلك تقفل عمليا السوق الاوروبية أمام صادرات الولايات المتحدة . فإذا كانت الحكومة البريطانية تعمل لتحقيق نوع من التفرقة تميز به الكومنولث فقد كان من المحقق أن يشير

(٦٠) للرجوع الى بيان واضح عن هذا الموضوع انظر وليم بيكلز « ليس مع أوروبا » - الحالة السياسية للبقاء فى خارجها - (نشرة مكتب فايبان الدولية) لندن - ابريل ١٩٦٢ .

هذا استياء أمريكا • وقد اتضح كل هذا في خلال مدة تزيد قليلا عن عام فيما بين يولية ١٩٦٠ (عندما بدأت منطقة التجارة الحرة تخفيضاتها الجمركية) وبين الصيف التالي ، عندما أعلن مستر ماكميلان فجأة استعداد بريطانيا للتفاوض للدخول في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبى (٦١) أن نقطة التحول الفعلية كانت قد جاءت مبكرة قليلا في يناير ١٩٦٠ عندما قرر مؤتمر اقتصادى اطلنطى مكون من دول (الناتو) استبدال منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبى O.E.E.C. بتشكيل جديد هو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.E.C.D • وقد ضمت هذه الأخيرة الولايات المتحدة وكندا • وكانت أهمية هذه الحركة أنها مكنت اللجنة الأوروبية في بروكسل - التى يسيطر عليها الآن الفيدراليون برئاسة البروفسور هلشتين وزملائه الفرنسيين الاكفاء للغاية - من وضع يدها في يد أمريكا الشمالية ، وبذلك تجاهلوا كل مشروع منطقة التجارة الحرة ، وانزال بريطانيا الى مجرد دولة أوروبية أخرى • وكان هذا الوضع بالتحديد هو الذى أغضب البريطانيين خصوم الفيدرالية الأوروبية : الذين تضاعف استيائهم عندما غيرت هوايتهم خطتها في تخاذل واحجام (٦٢) عندما شاهدت علامة الخطر في النهاية •

ولا يدخل تاريخ المفاوضات البريطانية التالية مع الدول الست ضمن نطاق هذه الدراسة • على أنه من المفيد أن نلقى نظرة فاحصة على ما كان يعتبر دائما الحافز البريطانى الجوهري في هذه الامور ، الا وهو الرغبة في أن تربط بريطانيا نفسها مع كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية (٦٣) • وقد اتخذ هذا غالبا شكل الادعاء بأن منظمات بريطانيا السياسية لا يمكن ادماجها في منظمات القارة (٦٤) • وبالتبادل ، أمكن مواجهة الاعتذار بأن الكومنولث البريطانى المتعدد الاجناس والذى يسد الهوة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (وبين الشعوب البيضاء والشعوب الملونة) كان أفضل كثيرا من التجمع الاوروبى « الضيق » : ولو أنه لم يوضح كيف يمكن أن تعتبر أوروبا ، الوثيقة الارتباط

(٦١) هانسارد - مجلس العموم ٢ اغسطس سنة ١٩٦١ انظر ايضا بيان ادوارد هيث المفاوض الرئيسى مع دول السوق المشتركة في بروكسل بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٦١ •

(٦٢) كيتزنجر نفس المرجع ص ١٠٣ - وللشئون الاقتصادية التى ينطوى عليها هذا الاتجاه انظر التقرير الهام للبروفسور جيمس ميد (المملكة المتحدة والكومنولث والسوق المشتركة) •

(٦٣) انظر ماكاي « نحو ولايات متحدة أوروبية » لندن ١٩٦١ ص ١١٧ - والمؤلف احد اعضاء العمال البرلمانين القلائل من ذوى النفوذ الذى كان يؤيد القضية الأوروبية - ومات بعد وقت قصير من نشر كتابه •

(٦٤) انظر بيكلس - وانظر بليندر ص ٨٠ •

بممتلكاتها السابقة البريطانية والفرنسية ، « ضيقة » ، والواقع أن العقبة الحقيقية هي أن كلا من اليسار واليمين قد ازداد اعتيادهم على وضع كانت تقف فيه بريطانيا في موقف هو مركز لعالم الكومنولث ، الذي يربط أوتواوا مع دلهي بواسطة طرق اتصال تسيطر عليها لندن كلية . وكان هذا بمثابة الحافز الرئيسى داخل هذا النظام العالمى (المرادف فى الحقيقة لمنطقة الاسترلينى ، باستثناء كندا) ، أن بريطانيا كانت ولا تزال تلعب دورا مستقلا عن كل من أوروبا ومن الولايات المتحدة ، وكان اكتشاف سعى الأمريكين المتزايد نحو المشاركة ليس مع « أوروبا زائدا بريطانيا » وإنما مع أوروبا بما فيها بريطانيا ، هو الذى غير الصورة تغيرا جذريا .

وكان هذا الاكتشاف فى الواقع غير مقبول لحزب المحافظين الذى كان يعتبر حزب الامبراطورية التقليدى أكثر مما هو غير مقبول لخصومهم العمال . ولكن كان المحافظون فى الحكم فى ذلك الوقت وكان عليهم أن يعالجوا الموقف ، بينما كان موقف (المعارضة) موقف الناقد . وهكذا شملت خيبة الامل بشأن منطقة التجارة الحرة ، ولو بكيفية غير مباشرة ، موقف كل من الحزبين السياسيين الكبارين وهذا كان السبب الرئيسى الذى أصبحت السياسة البريطانية من أجله فى حالة انزعاج فى سنة ١٩٦١/١٩٦٢ بعد حالات الحيرة والارتباك التى عاينوها فى السنوات السابقة . فاذا كانت قد حدثت فى سنة ١٩٦٢ اضطرابات تمردية فى صفوف المحافظين ، بينما يمكن أن يقال بكيفية معقولة : أن « المعارضة » فى صفوف العمال كان لديها فرصة اكتساح البلاد على أساس مضاد للأوروبية وموال للكومنولث ، هذه الاهتزازات التى بنت على السطح السياسى قد ترجمت - الى عبارات سياسية - ذلك الاستياء المبهم من جانب الجمهور عما كان يبدو بمثابة تغل شامل عن كل من السيادة الوطنية ، وروابط الكومنولث من أجل « أوروبا » (٦٥) ولكن بالرغم من أن هذه المشاعر تصل الى أعماق أبعد غورا من أى حجج عقلية أخرى كان من المحقق أن يوضع القرار النهائى على مستوى مختلف . ولكن العوامل الاستراتيجية والاقتصادية ، كما ينظر اليها من وجهة نظر هوايتهاول (حيث يجب مراعاة التوازن العالمى للقوى) كان من شأنها أن تقلب الوضع ، بغض النظر عن حقيقة حالة الشعور العام . فاذا كان هذا قد تطلب التخلي الاختيارى

(٦٥) فى هذه المرحلة كان الاحرار فقط هم الملتزمون كلية بالدخول فى التعاون الاقتصادى الاوروبى بآى ثمن فى الغالب (وبالتغلى عن القوة الذرية الرادعة البريطانية باعتبارها عديمة الجدوى وباهظة التكاليف) ، وتمسكت الحكومة فى الواقع بموقفها بالرغم من عدم الموافقة الاجماعية تقريبا التى ظهرت فى مؤتمر ساسة الكومنولث فى سبتمبر ١٩٦٢ ، ولكن معارضة العمال ضد « الانغمار فى أوروبا » كانت تزداد صلابة - وكانت هناك شكوك حول موقف اليمين فى حزب المحافظين .

عن السيادة فى الامور المتعلقة بالطريقة الجديدة فوق الوطنية فى معالجة الشئون الاقتصادية الاوروبية ، فان القرار البرلمانى - كيفما كان فى النهاية - يجب أن يتقرر بواسطة اعتبارات غير قانونية .

منشآت منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى (٦٦) :

لما كان الغرض من معاهدة روما هو انشاء سوق مشتركة أو اتحاد جمركى بين الدول الموقعة عليها ، فقد اهتمت الوثائق القانونية التى تحدد الاطار الانشائى للمنظمة بدرجة كبيرة بالبند الذى تغطى كل نواحى السياسة الاقتصادية . على أن هذا يجب ألا يؤدى بنا الى معاملة « التكوين العالى » السياسى للمنظمة على أنه مجرد وسيلة نحو هدف اقتصادى . ولكن من الاصح القول بأنه كان يخطر فى عقول الموقعين على اتفاقية السوق المشتركة باعتباره الاساس المادى للاتحاد السياسى لاوروبا الغربية فى المستقبل سواء مع بريطانيا أو بدونها . وللهيئات الحاكمة للسوق المشتركة التى نعرف رسميا باسم « منشآت المنظمة » صبغة سياسية من ناحية أنها قد حلت محل بعض الوظائف التى كانت تمارسها تقليديا الحكومات والبرلمانات الوطنية .

ويوجد من هذه المنشآت أربع وهى : « الجمعية » (وتعرف الآن بالبرلمان الاوروبى) (٦٧) - ومجلس الوزراء الذى تمثل فيه الحكومات الاعضاء بكيفية مباشرة - ومحكمة العدل ولها سلطات تفسير المعاهدة وتسوية المنازعات بشأن بنودها ، ثم اللجنة (التى هى الجهاز التنفيذى الحقيقى) . وبالإضافة الى ذلك توجد هيئتان استشاريتان : اللجنة المالية واللجنة الاجتماعية الاقتصادية . ثم هيئتان خارجيتان متناسقتان مع المنظمة ذاتها ، وهما : رابطة الفحم والصلب الاوروبية E.C.S.C. ورابطة الطاقة الذرية الاوروبية EURATOM . أصبح أخيرا لمنظمة التعاون الاقتصادى الاوروبى E.E.O. الرقابة على الموارد المالية لبنك استثمار أوروبى ، وصندوق اجتماعى أوروبى (أساسيا لزيادة التدريب الصناعى وتعميمات العمل) ، وصندوق تنمية

(٦٦) بالنسبة لهذا القسم والذى يليه أنظر بصفة خاصة (روبرتسون) « المنشآت الاوروبية » ص ١٤٨ - اميل بنوا (أوروبا الستة والسبعة) نيويورك ١٩٦١ ص ٩ - جان فرانسوا دانيو (السوق المشتركة) لندن ونيويورك ١٩٦١ ص ٥١ بول سترتين - (التكامل الاقتصادى) - (المظاهر والمشاكل) ١٩٦١ .

(٦٧) فيما عدا ما فى النص الفرنسى الرسمى حيث تعرف باسم « الجمعية البرلمانية الأوروبية » .

ما وراء البحار ، ولهذا الاخير أهمية خاصة بالنسبة للاراضي المستعمرة السابقة والتي تشترك الآن بكيفية غير مباشرة في السوق المشتركة .

وتقابل « الجمعية » (التي أوضحت واجباتها في المواد من ١٣٧ الى ١٤٤ من معاهدة روما) تقابل بصفة عامة الجمعية المشتركة ، التي انتهت الآن ، لرابطة الفحم والصلب ، فيما عدا أن عدد أعضائها يبلغ الضعف تقريبا وأن الدول الكبرى أكثر تمثيلا فيها . وقبيل قرار بريطانيا الانضمام اليها كانت تتكون من ١٤٢ عضوا موزعة بالتساوي في الغالب على أربع كتل تصويتية : فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا لكل منها ٣٦ مندوبا ، ومجموعة (البنيلاوكس) ولها ٣٤ مندوبا (١٤ لكل من بلجيكا وهولندا و ٦ للوكسمبرج) . وهي بتكوينها الحالي من مندوبين تعينهم البرلمانات الوطنية من بين أعضائها ، فانها لا تعكس بالضبط التكوينات الحزبية في الداخل نظرا لاستبعاد الشيوعيين . ومن ناحية أخرى فقد استمرت على عادة رائديها السابقين من تكوين تكتلات تسمو فوق الوطنية من الديمقراطيين المسيحيين ، والاشتراكيين ، والاحرار يجلسون ويقترعون معا بغض النظر عن أصولهم الوطنية . واتجهت منذ قيامها في سنة ١٩٦٠ نحو التطور في اتجاه تشريعي حقيقي وازاحت باطراد الهيئة التنفيذية ، أو بالأحرى الهيئتين التنفيذيتين ، اللتين أنشئتا بواسطة الاتفاقية . وأصبحت « اللجنة » فقط هي المسؤولة مباشرة أمام « الجمعية » . وان كان يمكن حلها اذا أراد ذلك ثلثا الأصوات . أما مجلس الوزراء فغير مسئول أمامها . وعلى أن هذا الوضع للامور عرضة للتغيير ، كما يبدو ذلك محتملا ، عندما يخلف الجمعية الحالية برلمان أوروبي حقيقي ينتخب مباشرة بواسطة الاقتراع العام (٦٨) .

ولما كانت (الجمعية البرلمانية الاوروبية) - مثل الجمعية العمومية لرابطة الفحم والصلب من قبلها - تجتمع في ستراسبورج وتعمل بمثابة شبه هيئة تشريعية ، كان لابد أن تجتذب قدرا كبيرا من الاضواء السلطوية على (الجمعية التشريعية للمجلس الأوروبي) المشار اليها آنفا . وفي المدى الطويل يبدو من

(٦٨) اتخذت أول حركة سافرة في هذا الاتجاه يوم ١٧ من مايو ١٩٦٠ عندما أصدرت «الجمعية» قرارا يوصي بأن تتخذ الدول الاعضاء الخطوات اللازمة . وقد أيدت هذا القرار بعد ذلك « لجنة العمل من أجل الولايات المتحدة الاوروبية » وهي الحرك الحقيقي لكل حركة التكامل . . . ومما له أهميته ، هنا كما في أي موضع آخر ، ان القوى الفيدرالية والديمقراطية كانت تسير معا جنبا الى جنب . . . كما ذكرت لسان حال (شاتام هاوس) (العالم اليوم) في مقال افتتاحي (مايو ١٩٦٢) ان « اللجنة » و « البرلمان » ينجهان الى اعتبار أنفسهما كحلفاء في طريق تنمية التكامل الأوروبي ضد . . . يبدو أحيانا من تغاؤل « مجلس الوزراء » .

المحتمل أن برلمانا أوروبيا حقيقيا - أى هيئة مكونة من أعضاء منتخبين ومخولة سلطات تشريعية حقيقية - ستجعل نفسها بدلا من « الجمعيات » الحالية ، التى ستبدو عندئذ كهيئات سابقة أو طلائعية بالنسبة لها • ان المشكلة تكمن فى العلاقة المستقبلية لقلب أوروبا الغربية - « أوروبا الصغيرة » كما يسميها ناقدوها - مع الظل الاوسع مجالا لدول (الناتو) المتمثلة فى ستراسبورج • ومن المفهوم أن المجلس الاوروبى الاصلى يمكن أن يصبح بمثابة الطليعة لبرلمان منظمة الاطلنطى ، الذى يمثل أمريكا الشمالية وكذلك أوروبا الغربية والجنوبية ودول البحر المتوسط مثل تركيا • وحتى مع هذا ، يبدو من غير المحتمل أن يتخلى الأوروبيون الغربيون عن وحدتهم الجديدة ومنشأتهم المشتركة • أما السرعة والمضى اللذان تتغير بهما المنظمة الاقتصادية الى منظمة سياسية فمسألة أخرى ، وحتى الوقت الحاضر ينبغى أن نؤكد بأن السيادة الوطنية فى الامور المتعلقة بالشئون الخارجية أو الدفاع لا تتأثر بمعاهدة روما : فان السلطات التى تفوضها للمنظمة سلطات اقتصادية بحتة ، وأى حركة أخرى الى الامام نحو الفيدرالية الاصلية ستتطلب معاهدة جديدة • فلا « مجلس الوزراء » الذى يتخذ قراراته عادة بالاجماع أو بأغلبية الاصوات (٦٩) ولا محكمة العدل (سبعة قضاة يعينون بواسطة الحكومات لمدة أقصاها ست سنوات) ، يمكن أن تعقب عليها تعقيبا معينا على أن هناك نقطة جديرة بالذكر : أن التعليمات التى يصدرها المجلس تعتبر ملزمة قانونا من وقت صدورها • وهذا يتفق مع ما جرى به العرف القارى ، ولكنه يتعارض مع التقليد البريطانى لدستور غير مكتوب ، الذى يخضع من ناحية المبدأ للسيادة غير المحدودة لبرلمان وستمنستر • ومن الاسهل أن تعمل أى معاهدة تحل محل القوانين الوطنية فى القارة أكثر مما يمكن أن تعمل فى بريطانيا حيث يستطيع البرلمان ، نظريا ، أن يرفض أى التزامات يلتزم بها بسبب تشريع أسبق ، ولو أنه ، عمليا ، لا يحتمل أن يحدث هذا ، ويمكن القول بأن أى دولة تستطيع أن تخرج من أى تعاقد اذا صممت على ذلك حقا ، ولكن مبدأ السيادة البرلمانية المطلقة يجعل من الاسهل الى حد ما رفض أى التزامات شديدة الوطأة - اذا كانت الحكومة تميل الى ذلك •

وهذه الهيئات الاربع المذكورة عالية ، ليست ذات أهمية متساوية • ولأسباب عملية يبدو أن اللجنة الأوروبية أكثر احتمالا من مجلس الوزراء ، لأن

(٦٩) قبيل مفاوضات انضمام بريطانيا كان هذا يعنى ١٢ صوتا من ١٧ صوتا : اذ أن فرنسا وألمانيا وإيطاليا كان لكل منها أربعة أصوات والبنيلوكس خمسة ولذلك كان من الممكن لدولة كبيرة ودولة صغيرة تتحدان معا أن تسيطرأ على أصوات معارضة وبذلك تحولان ضد اقتراحات تتطلب أغلبية الاصوات •

تصبح الجهاز التنفيذي الحقيقى - وهذا بالرغم من النص على أن « المجلس » هو صاحب الكلمة الأخيرة فى موضوعات السياسة • والحقيقة الماثلة هى أن المديرين التسعة الذين يكونون « اللجنة » ويعينون بواسطة الحكومات الاعضاء مشتركة معا ، يخلع عليهم وضعاً خاصاً • وهم علاوة على ذلك مخولون بمقتضى النظام الاساسى « لممارسة وظائفهم فى استقلال تام » عن حكوماتهم الوطنية • وهم فى هذا يتبعون المثال الذى وضعته (السلطة العليا) لرابطة الفحم والصلب باستثناء أن سلطات الهيئة الأخيرة أبعد أثراً إذ لا يقاسمها فيها أى جهاز وزارى (٧٠) •

ومعاهدة روما وثيقة مطولة ومعقدة بحيث لا يمكن اعطاء ملخص عنها هنا ، وبعض الأجهزة الفرعية التى أنشئت بمقتضاها مثل : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ، قد تبدو أكثر أهمية على الورق مما هى فى حقيقة أمرها • ولكن يقتضى ايراد ملخص عن (لجنة الطاقة الذرية الاوروبية Euratom) التى انشئت متناسقة مع المنظمة الاقتصادية • فقد جعلت موضع اتفاقية خاصة لسببين : الاول ، أن الحكومات الست سبق أن وصلت الى اتفاق بأنه يقتضى بذل مجهود مشترك فى هذا الميدان الجديد من أجل كبح طاقات أوروبا الذرية ، وإذا أمكن ، جعل المنطقة أقل اعتماداً على الولايات المتحدة • وقد تطلب هذا رقابة الدولة ، أو حتى ملكية الدولة ، وبذلك خرجت عن نطاق الاحكام الاقتصادية العامة للمعاهدة ، التى تهدف الى تقليل أو ازالة التدخل الحكومى فى اقتصاد السوق ، وهذه نقطة سنعود اليها فيما بعد • وثانياً : كان من الضرورى النص على أن الاستخدام العسكرى للطاقة الذرية يقتضى استبعاده • وكان هذا شرطاً للموافقة الفرنسية ، إذ أن الحكومة الفرنسية ، حتى قبل قيام الحكم الديجولى ، كانت مصممة على المحافظة على حقوقها فى هذا المجال • ولما كانت ألمانيا الغربية بمقتضى اتفاقيات باريس سنة ١٩٥٤ قد تخلت عن الحق فى صناعة الاسلحة الذرية ، ولم يكن لدى المشتركين الاربعة الآخرين النية على أن يفعلوا ذلك ، فإن الاتفاق لم يكن صعباً • وهكذا فإن لجنة الطاقة الذرية الاوروبية انما تشبه سوقاً مشتركة فى ميدان النشاط الذرى للأغراض الصناعية والعلمية ، ومركزاً لتنسيق البحث الوطنى ، وكذلك للتعاون مع الدول غير الاوروبية • وعلى غرار (السلطة العليا)

(٧٠) انظر المواد ١٥٥ - ١٦٣ من معاهدة روما - وللوقوف على تفسير أنظر (روبرتسون) « المنشآت الاوروبية » ص ١٥٦ - وقد يكون جديراً بالذكر أن التعبير « حق الوطنية » فى اتفاقية روما (الوارد فى المادة ٩ من اتفاقية الفحم والصلب التى نقلت عنها المادة ١٥٧ من اتفاقية روما) قد حذف • ولكن هذا التساهل اللغوى نحو خصوم الفيدرالية قلما يؤثر على جوهر الموضوع •

للفحم والصلب ولجنة السوق المشتركة كانت عبارة عن صورة مصغرة « لأوروبا الصغيرة » وكان أعضاؤها على أى حال - مسئولين فقط أمام المنشآت فوق الوطنية للرابطة (٧١) .

ويبدو التكوين الانشائي الناتج معقدا ، ولكن تبسطه من الناحية العلمية سهولة الوصول في مختلف مراكز السلطة . ونظرا لوجود البرلمان الاوروبى فى ستراسبورج ، ولجنة السوق المشتركة ولجنة الطاقة الذرية فى بروكسل ، والسلطة العليا للفحم والصلب فى لوكسمبرج المجاورة ، فان الانشاء المقترح (لسكرتارية سياسية) جديدة فى باريس (التى لا تزال فى مرحلة المناقشة) لن يعقد الامور بدرجة كبيرة ، وخاصة لآن سفراء الحكومات الاعضاء المفوضين لدى منطقة التعاون الاقتصادى الاوروبى يكونون حلقة غير رسمية بين « المجلس » وبين « اللجنة » وهكذا فان هذه الاخيرة ستصبح القوة الدافعة الحقيقية . والسبب واضح : هو ان « اللجنة » على خلاف مجلس الوزراء - الذى يصدر قراراته باجماع الآراء أو بأغلبية معينة - فانها تصدر قراراتها على أساس الاغلبية العادية . ومهمتها هى تنفيذ الاتفاقية ، وهذا يعنى من الناحية العملية فرض أحكامها على المصالح المعارضة ، ولو أنه يمكن ، فى هذه الناحية ، مراجعتها بواسطة المجلس والمحكمة . ولها سلطات اصدار توجيهات وقرارات وكذلك توصيات وتصديقات، وهى بذلك تستطيع بكيفية معينة أن تأمر دولة معينة أن تتخذ اجراءات معينة أو أن تكف عن اجراءات أخرى . وأخيرا فهى فوق الوطنية ومركزية فى آن واحد، ومن هنا فهى تجسيد مثالى لفكرة الفيدرالية ، التى تتطلع الى الازالة التدريجية للعقبات الوطنية فى طريق التخطيط والتكامل الاوروبى الشامل . ولهذا السبب نفسه أصبحت هدف الدول اليمينية التى تشعر بالقلق من ناحية اضمحلال السيادة الوطنية والبرلمانية (٧٢) .

ان الفيدرالية هى فى الواقع الوجه المقابل للتكامل - وقد كان الامر كذلك من بداية الخطوات الاولى التى اتخذتها (لجنة العمل) للمسيو مونيه ، وظل صحيحا طوال كل التقلبات السياسية التى وقعت فى السنوات التالية . ولهذا السبب أصبحت « اللجنة » حليفة لكل تلك القوى السياسية فى القارة التى

(٧١) من الناحية العملية فان الحكومة الفرنسية قد حددت تحت ضغط الرئيس ديغول نوعا ما استقلال ممثلها فى الهيئة التنفيذية فى لجنة الطاقة الذرية الاوروبية، ومقرها حاليا فى بروكسل .

(٧٢) انظر بيكلس نفس المرجع - ص ١٩ يوجد شرح عن الطبيعة البيروقراطية للجنة . وقد يكون للجدول وزنه لو لم تكن القوى الديمقراطية الممثلة فى (الجمعية البرلمانية) فى صف « اللجنة » فى جهودها لازالة العقبات من طريق التكامل الاوروبى .

تهدف الى اقامة حكومة أوروبية حقيقية • ان تكوينها البيروقراطي - أو الفني ، اذا كان من الافضل استعمال هذا التعبير - قد أعدها لصالح « فوق الوطنية » ، وهكذا تفعل أيضا علاقتها الرسمية بمجلس الوزراء • والآخر وهو السلطة السياسية النهائية ، يستطيع أن يقبل أو يرفض السياسات العريضة « للجنة » ولكنه لا يستطيع تغييرها الا بإجماع الاصوات ، وهو ما لا يمكن الحصول عليه الا نادرا • ويعطى هذا الحكم وزنا كبيرا لجهود اللجنة ، التي تغطي كل ميدان التعريفات والزراعة ، والسياسات الاجتماعية والتشريع المضاد لاتحاد النقابات، وكذلك الشئون المالية التي تؤثر على ميزان المدفوعات الخارجية للرابطة ، ورقابة سياسات الاستثمار • وأخيرا ، باعتبارها الممثل الرسمي لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في العلاقات مع المناطق غير الأوروبية ، فقد اضطلعت بالدور القيادي في المفاوضات مع الاعضاء المنتظرين أو الاعضاء المنتسبين • وبها هيئة أفراد تبلغ حوالي ١٨٠٠ من الخبراء المدربين والموظفين المدنيين ، وقيادة تتركس نفسها للتكامل لذلك فان اللجنة تحتل قلب الزحف الفيدرالي نحو تحقيق أوروبا المتحدة • ولم يدهش أحد عندما التزم نائب رئيسها علنا (وهو فرنسي) بالتصريح بأنه في النهاية سيكون من الضروري اقامة ما وصفه بأنه « حكومة حقيقية وليس مجرد اجتماعات وزراء فترية » (٧٣) •

السوق المشتركة :

تستمد المنشآت حياتها من الأهداف التي تقدم لخدمتها • وكان الهدف الرئيسي لمنشآت الرابطة الأوروبية هو انشاء السوق المشتركة • وبينما يفهم ذلك بشكل واسع ، الا أن الاصل في مفهوم السوق المشتركة ليس مقدرا بصفة عامة • وحتى أنصارها يبدون غامضين من ناحيتها ، بينما لا يهتم نقادها دائما بإيضاح اعتراضاتهم بدقة كافية • • فان الحديث عن التخطيط وعدم التدخل في سير العمل أو حول اخطار الحماية الأوروبية ازاء الدول المتخلفة (أي الدول منتجة المواد الأولية) يجب أن يظل مبهما ، ان لم يرقم عليه دليل بواسطة فهم حقيقة ما تعهد أعضاء الرابطة الاقتصادية فعلا بعمله •

وابسط طريقة لوصف السوق المشتركة هو تعريفها باتحاد جمركي • ولكن هذا لا يكون الا نصف القصة فقط وربما كان النصف الاقل أهمية • ان التوحيد الضرائبي ليس بأكثر من وسيلة لا غنى عنها لانشاء رابطة اقتصادية حقيقية ، على أنه يعتبر المفتاح لباقي الوسائل الأخرى • ان التعريف المشتركة على الواردات

(٧٣) روبرت مارجولين « السوق المشتركة وتوحيد أوروبا » (بروكسل ١٩٦١) ص ١١ •

من خارج الرابطة ، بالإضافة الى ازالة التدريجية لكل التعريفات الداخلية ، والخصص المخصصة للاعضاء ، هما الاجراءان الأساسيان اللذان أقاما منذ بداية الأمر مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي منفصلا بوضوح عن مشروع منطقة التجارة الحرة الذي تبناه بريطانيا . وينص الجزء الأول من معاهدة روما على المواصفات التفصيلية في هذا المجال ، والهدف العام هو الوصول الى الحرية التامة للتجارة الداخلية في خلال مدة من ١٢ الى ١٥ سنة من بداية المعاهدة . ومن الناحية العملية زادت سرعة هذا البرنامج ، حتى أننا نذكر من الآن أن سنة ١٩٧٠ - أو حتى سنة ١٩٦٧ - على أنها تاريخ اختفاء التعريفات والخصص الداخلية بما فيها المفروضة على المنتجات الزراعية ، وتاريخ بدء تعريفات خارجية مشتركة (٧٤) .

وبينما يمكن أن تعتبر ازالة الحواجز الداخلية مسألة لا تؤثر الا على الدول الأوروبية المعنية ، الا أنه من الواضح أن تطبيق تعريفية خارجية مشتركة يكون له تعقيدات بالنسبة لباقي العالم . وقد وضعت بمقتضى معاهدة روما أقصى معدلات التعريفات التي تتراوح في معظم الحالات من ٣ الى ٢٥ في المائة ولو أنها ترتفع عن هذا المعدل في بعض المنتجات . وتدل المقارنة بين متوسط الضرائب الخارجية وبين الضرائب الوطنية السابقة على أن ناقدى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي الذين وصفوها بأنها كتلة وقائية كانوا على خطأ مبين . وفي الواقع أن التعريفية المشتركة بمقتضى المعاهدة ، أسفرت عن معدل أكثر انخفاضا بدرجة كبيرة عن متوسط التعريفات الوطنية التي كانت سارية قبل أن تدخل السوق المشتركة الى حيز العمل . أما بالنسبة لكل من فرنسا وإيطاليا فقد وصلت الى نصف معدلاتها السابقة . صحيح أن بلجيكا وهولندا ولكسمبرج اضطرت أن ترفع معدلاتها السابقة ، التي كانت منخفضة بكيفية غير عادية ، ولكن الأثر الاجمالي مع ذلك يتجه الى زيادة تحرر التجارة الدولية . وبعبارة أخرى أن المنتج الأوروبي سيحصل على قدر أقل من الحماية الضريبية من غير الأوروبيين ، وبطبيعة الحال لن يحصل على أى حماية داخل الرابطة ذاتها ، حيث سيتعرض لأول مرة للصدمة التامة لقوى السوق غير المقيدة (٧٥) .

(٧٤) لواردات الكومنولث الى بريطانيا موضوع قائم بذاته ، كانت المفاوضات لا تزال تدور بشأنه في يناير ١٩٦٢ عندما وافقت الدول الستة على تنسيق سياساتها الزراعية .

(٧٥) للوقوف على التفاصيل انظر بنوا ص ٢٠ - مع بعض الاستثناءات ، توضع التعريفية المشتركة على المستوى الذي يمثل المتوسط الحسابي للضرائب التي كانت تتقاضاها الدول الاعضاء في اول يناير ١٩٥٧ - تبعا لتساومات متبادلة صار التفاوض بشأنها بواسطة الرابطة الاقتصادية وشركائها التجاريين . وكان معنى هذا ، عمليا ، تخفيضا هائلا في الضرائب الفرنسية والاطالية ، وارتفاعا في ضرائب البنيلوكس ، ولا تغير يذكر في ألمانيا الغربية .

على أن الاتحاد الضرائبي إنما يطلب كوسيلة لهدف أوسع ، تعتبر عبارة (الاتحاد الاقتصادي) ملائمة له ، ولو أن المعاهدة قد تجنبت هذا التعبير . ان عبارة «الرابطة الاقتصادية» قد اختيرت للتغلب على صعوبة إيجاد تسمية مشتركة تكون مقبولة من جميع المشتركين . وتتميز الرابطة الاقتصادية كما وصفتها المعاهدة بالأهداف التالية التي تذهب الى أبعد من مجرد الاتحاد الجمركي :

- (أ) حرية حركة رأس المال واليد العاملة عبر الحدود الوطنية .
- (ب) ازالة الاجراءات الحكومية (وبالأخص المعونات المالية من جميع الأنواع) التي يكون لها تأثير على تقييد التجارة أو افساد المنافسة .
- (ج) العمل على انسجام السياسات الاجتماعية أى بصفة خاصة السياسات المتعلقة بالاجور ومزايا الضمان الاجتماعي والعمالة .
- (د) وكالات مشتركة لتنسيق الاستثمار داخل الرابطة وخارجها ، وبالأخص فى الأراضي التابعة السابقة فيما وراء البحار .

ان تحقيق هذه الأهداف - التي كتبت جميعها فى المعاهدة - لا يزال قاصرا عن تكوين الاتحاد الاقتصادي الكامل ، من ناحية أنها لا تنص على عملة مشتركة ، ولا تتطلب أن تصبح الاجور والاستثمارات الوطنية أو سياسات العمالة جميعها متشابهة . ان كل ما تتطلبه المعاهدة هو « انسجامها » الى الحد الذى يمكن الرابطة من القيام بعملها . وعلاوة على ذلك فان قبول هذه الاجراءات بواسطة الاعضاء محدد فى معظم الحالات ، نظرا لأنه لا يمكن تقريرها بواسطة (اللجنة الاقتصادية) وانما يجب اعتمادها بواسطة مجلس الوزراء مع ماله من حق الفيتو ، وحتى فى مرحلة أبعد ، عندما يصبح المجلس فى كثير من الحالات قادرا على العمل بواسطة اقتراع أغلبية محددة ، فان أى دولة من الأعضاء تستطيع مع ذلك أن تلجأ الى مختلف بنود التهرب مدعية أولوية التشريع الوطنى ، أو الأخطار التي تهدد الأمن القومى . وعلى وجه الاجمال يمكن القول أن هذه الأحكام تتناسب مع علاقة سياسية من نوع كوفيدراالى ، أكثر منها مع النظام الفيدرالى الحقيقى . وكان من المشاهد بوضوح أنه فى تلك المرحلة قد فرض حكم الاغلبية قدرا كبيرا من الضغط والتوتر، سواء عن طريق برلمان وطنى ذى سلطات تشريعية حقيقية، أو عن طريق التصويت فى مجلس الوزراء . وكفئت النتيجة اتفاقا أو تفاهما كان من مزاياه على الأقل عدم ايداء المشاعر الوطنية إلى حد الاضرار بالمشروع كله .

ولا تستدعى النصوص التى تحكم حرية حركة رأس المال واليد العاملة تقرير الاعتمادات المالية المركزية لمواجهة صعوبات التحويل اهتماما خاصا . ومن ناحية أخرى ، هناك نقطتان جديرتان بالذكر لما لهما من أهمية عامة كبيرة : أن المعاهدة عملت حسابا للاضرار التى ينطوى عليها أى اتحاد جمركى بالنسبة للأعضاء الاضعف اقتصاديا ، ولنفس السبب قد أدرجت بعض أحكام خاصة لمعالجة الحقل الزراعى بأكمله على مستوى فوق وطنى ، وإبعاده عن حيز الاقتصاد السوقى ، وينبغى أن تخطط زراعة أوروبا كمجموعة . وليست هذه هى أقل الظواهر أهمية فى عملية حازت رضا كل من الأحرار والاشتراكيين فى أوروبا الغربية ، بما فيهم بعض المدافعين عن آخر حصن للاقتصاد السوقى البحت ، الذين هم فى هذه الحالة قد اتفقوا ضمنا على التوفيق بين مبادئهم (٧٦) .

وهذا الارتباط بين التخطيط بصفة عامة وبين التخطيط للزراعة ليس مصادفة . ان كل اتحاد جمركى يحمل بين طياته أضرارا خطيرة بالنسبة لأعضائه الضعاف ، وفى داخل أراضيهم ، بالنسبة للفروع الاقتصادية الأقل انتاجا . وبدلا من أن يساعدهم هذا على التغلب على نقط ضعفهم فإنه يسبب لهم مزيدا من التخلف . وفى التاريخ الأوروبى الحديث ، نجد أن الحالة الكلاسيكية هى توحيد إيطاليا منذ قرن مضى ، الأمر الذى ترك الجنوب الزراعى الفقير فى حالة أسوأ مما كان . أما شمال إيطاليا فقد أحرز فوائد جمة من الاتحاد الجمركى الذى وضع وقتئذ ليطغى البلاد كلها . ولم يحصل جنوب إيطاليا على أى فائدة ، بل تفاقمت حالة تكوينه الضعيف وأسفرت عن نتائج بعيدة المدى كانت فى السنوات العشرينيات تعتبر قاتلة بالنسبة للديمقراطية الإيطالية. وهذا هو نوع من مشكلة مذهبية يرفض أنصار حرية التجارة أن يروها أو يعالجوها على أنها مجرد مضايقة عابرة . وكمثل على هذا الاتجاه يمكن أن نذكر ملاحظة لاقتصادى شهير يمثل كثرة من الاقتصاديين قال :

« ان ازالة التعريفات وغيرها من الحواجز التى تعوق مرونة الحركة التى تتبع من توحيد إيطاليا ، قد وسعت نطاق المبادلات المفتوحة أمام شعب جنوب

(٧٦) وقد أربك هذا نوعا النقاد الاشتراكيين البريطانيين للمشروع بأكمله . . وقال مستر بيكليس فى نشرة مكتب فابيان السابق ذكرها (يجب أن نعترف بجدارة فكرة التخطيط الزراعى على مستوى القارة حتى لو كره الانسان الوسائل المتبعة لذلك واحس بالخوف من نتائجها المحتملة) ص ٢٥ - ثم كتب بعد ذلك بقليل فى ص ٢٩ يقول : « ان الطريقة لتقليل حالة عدم الاستقرار فى أوروبا هى اعطاء أى مساعدة نستطيعها من الخارج ، وليس بتوضيحية بريطانيا لها . . فان المبعوث الدينى الحساس (البشر) لا يقرر ان قزان اكلة لحوم البشر من أجل تخفيف درجة الحرارة فيه » .

إيطاليا ، واتساع نطاق الاختيار عادة يفيد السكان بدلا من أن يلحق بهم الضرر » (٧٧) .

وفي الواقع أن ما فعله التوحيد ، وما عاصره من تطبيق مبدأ حرية التجارة على مستوى الامة ، لايطاليا في سنة ١٨٦١ - أى قبل قرن بالضبط من عقد معاهدة روما ، التي وضعت لحسن الحظ بمزيد من الحكمة بواسطة اقتصاديين لم يعودوا بعد منحازين لفكرة حرية التجارة كان من شأنه أن يدمر الصناعات الضعيفة وغير المحمية في الجنوب ، بينما كان التحول الى الحماية الصناعية في سنوات ١٨٨٠ سببا في الاضرار بزراعته . وكانت النتيجة القصيرة المدى هي اجبار السكان على الهجرة الجماعية الى أمريكا الشمالية والجنوبية . أما العواقب البعيدة المدى فكانت أسوأ من ذلك أثرا : فإن الجنوب قد هبط بإيطاليا بصفة مؤقتة الى مستواه الاجتماعي والسياسي ، لأنه بالرغم من أن الحركة الفاشستية قد ولدت في الشمال إلا أنها زادت في الريف المتخلف مشكلة الجنوب الزراعية غير المحلولة ، وبصفة عامة التنديد الذي كانت تتهم به الديمقراطية بواسطة الاحرار الحاكمين وتمسكهم العنيد بمذاهبهم الاقتصادية . وكان هذا يعنى من الناحية العملية تخريب أجزاء كبيرة من البلاد ، أو اهمال تنميتها ، على حساب منفعة قليل من المراكز الصناعية المتقدمة . وعلى خلاف هذا في المذهب الاقتصادي ، فإن معاهدة روما تبذل محاولة لتصحيح المفارقات الاقليمية عن طريق تخطيط الاستثمار في المركز . ويستطيع الاشتراكيون المجادلة بأن هذا لا يحقق التقدم بالدرجة الكافية . والشئ الذي لا يمكنهم أن يفعلوه بأمانة هو الادعاء بأنه وثيقة لأنصار الحرية الاقتصادية (٧٨) .

ويحدد مكان الزراعة من هذه الصورة وزنها النوعي في الحياة الاقتصادية الأوروبية ، وإذا تركنا بريطانيا جانبا ، وهي التي يعتمد أقل من ٥٪ من سكانها على الزراعة ، كحالة خاصة ، فإن دول أوروبا الغربية ملتزمة بأن تحمي مصالح

(٧٧) ت باور « التنمية الاقتصادية الدولية » الجريدة الاقتصادية مارس ١٩٥٩ ص ١١٠/١١١

(٧٨) وهذا لا ينفي أن كثيرا من مؤيديها - ربما بخاصة في الولايات المتحدة - ما زالوا يدافعون وجهة نظر عادية التفكير عن الاقتصاد العالي . وفي تلك الهيئات يمكن تفسير العبارة القديمة « ان كل المصالح القانونية تنسجم معا » بحيث تعنى أن الحرية التجارية التامة يجب أن تستفيد منها جميع اقسام المجتمع ، فيما عدا - بالطبع - أولئك الذين تكون مصالحهم غير قانونية . ولكن مثل هذا الهراء لم يعد يحظى بأي تأييد ، وليس له أي اثر على السياسات الأوروبية المعاصرة .

منتجها ، الذين يبلغون بعائلاتهم من ٢٠ الى ٤٠ في المائة من تعداد سكانها (٧٩) .
وتتضمن معاهدة روما تبعا لذلك ، أحكاما خاصة (واردة في الملحق الثاني)
تصور ما وصف بأنه (سوق منظمة) للزراعة الأوروبية (٨٠) وقد وصف هدفها
رسميا بأنه « لزيادة الطاقة الانتاجية الزراعية ، لضمان مستوى معيشة ملائمة
للسكان الزراعيين ، ولاستقرار الاسواق وضمان الامدادات المنتظمة ، وضمان
الأسعار المعقولة للمستهلكين » وستكون هذه اللفة مألوفة للامريكيين . وهي
بالطبع لا تنطبق على المذهب الاقتصادي في القرن التاسع عشر . ان الانسان
يحتاج فقط الى التساؤل عن «مستوى معيشة ملائم» أو بأي مستوى يمكن تحديده
حتى يتحقق من أن هذه الأحكام في حد ذاتها تقطع الافتراضات التي تتمسك بها
المذاهب الحية الباقية للتحرر الاقتصادي .

وفي الجهات التي تطبق مبدأ الحرية التجارية غير المحدودة ، نجد ان هذا
الاهتمام بالزراعة وبالفلاح يخضع غالبا للاعتبارات السياسية العادية. كما لو كان
للسكان الزراعيين أي وسائل أخرى لجعل وزنهم محسوسا، غير الاجراء السياسي .
او كما لو لم يكن هذا بالطريق الديمقراطي السليم لمواجهة موازنة الجذب
الاقتصادي الأعظم للمراكز الصناعية المدنية . ولكن في الواقع أن واضعي
المعاهدة كانت لديهم كل الاسباب ، بخلاف التقديرات السياسية وأغراض الفوز
بالأصوات ، لاجراج الزراعة من نطاق منطقة المنافسة غير المحدودة ، التي تكون
(منطقة التجارة الحرة) قد تركتها . أما محاولة توحيد أوروبا صناعيا ، دون
توجيه اهتمام للزراعة ، فقد يعنى إعادة ظهور جميع المفارقات الداخلية التي
سبق أن اجتاحت الدول الست فرادى في المستوى الأعلى للرابطة الأوروبية . وإذا
كان الفلاحون الفرنسيون في سنة ١٩٦١ قد سدوا الطرقات وهددوا باستخدام
اعمال العنف ، فانهم لم يفعلوا ذلك لانهم كانوا يستنكرون السوق المشتركة
والما لانهم كانوا يشعرون بالقلق بسبب عدم توفيقها الى الآن لحل مشكلة فائضاتهم
التي لم يمكن تسويقها . وكان تأثير مظاهراتهم في الواقع هو دفع حكومات الدول
الست الى بذل مجهود لوضع سياسة مشتركة للزراعة، مستوفاة بأسعار مضمونة
حتى ولو لم ينص على المبدأ بالتفصيل عندما أتم الوزراء عملهم الشاق في يناير

(٧٩) في سنة ١٩٦٠ كانت نسبة السكان العاملين في الزراعة تقل عن ربع المجموع ولكن
النسبة كانت اعلى قليلا في فرنسا واكثر في ايطاليا .

(٨٠) دنيو نفس المرجع ص ٦٨

التالى . وكان يبدو أن المصالح الوطنية كانت تسيطر على المساومات العنيفة بين الدول الست ، وكانت فرنسا وإيطاليا وهولندا بصفة خاصة تصر على أنه إذا كان عليها أن تخفض تعريفاتها على البضائع الصناعية، فإنه يقتضى أن يفتح الألمان حدودهم للفائضات الزراعية . على أن المشكلة التى تحولت الى مطالب وطنية متضاربة على مستوى السياسات الأوروبية كانت المشكلة الاجتماعية الاقتصادية للوصول الى توازن معقول للصناعة والزراعة . وهذا هو السبب فى أن الاتفاقية كان لها مثل هذه الأهمية . فإن أى شخص كان يستطيع أن يتنبأ بأن الحكومات التى تعتمد على ناخبين ، يكون العمال والفلاحون بنسبة الربع فى المتوسط تكون متجاوبة للضغوط التى تقع عليها منهم . والشئ الذى كان يتطلب دليلا على صحته هو أن تستطيع الدول الست الاتفاق على سياسة مشتركة - الأمر الذى عملوا فى النهاية على تحقيقه .

ان هذا البحث السطحي الى حد ما للسياسات الاقتصادية التى نصت عليها معاهدة روما قد يمكن استكمالها بواسطة عرض مختصر للإجراءات التى سبق اتخاذها أو رسمها لتحقيق تدفق متحرر للبضائع والخدمات وكذلك لليد العاملة والمهارات الفنية داخل الرابطة . وهذه يمكن تلخيصها تحت العناوين الثلاثة التالية :

(١) الحواجز الداخلية للتجارة :

بدأت الجولة الأولى لخفض التعريفات بين الدول الأعضاء فى أول يناير سنة ١٩٥٩ عندما خفضت جميع الضرائب بنسبة ٨٠٪ طبقا لقانون ، ثم تلا ذلك تخفيض معادل تبعا للجدول المقرر يوم أول يولية سنة ١٩٦٠ - ومنذ هذا الوقت زادت السرعة وأجريت التخفيضات أكثر مما هو مسجل بالجدول . وفى يناير سنة ١٩٦١ كانت التعريفات الصناعية داخل الرابطة تقف عند نسبة ٧٠٪ فقط من معدلها فى سنة ١٩٥٧ ، وفى يولية سنة ١٩٦٢ كانت قد هبطت الى ٥٠٪ من النسبة الأساسية . والمتوقع الآن أن يتحقق الهدف من الالغاء الكلى للحواجز الجمركية الداخلية فى أوائل سنة ١٩٦٧ ، وقد اختفت الحصص كلية تقريبا (باستثناء المواد الغذائية التى تخضع للاتفاقية المنفصلة المعقودة فى بروكسل فى يناير سنة ١٩٦٢) . وكان من بين نتائج زيادة سرعة هذا الاجراء ارتفاع يبلغ ٥٠٪ فى التجارة داخل الرابطة خلال السنتين الأوليين بعد أن بدأت مرحلة خفض التعريفات الجمركية .

(ب) التعريفات الخارجية :

في مارس سنة ١٩٦٠ كانت ثغرات الاتفاقية قد سدت ، وحددت نسب الضرائب النهائية بواسطة مجلس الوزراء . ومع السماح بقائمة بالمنتجات الخاصة التي تتطلب ضرائب أعلى ، كانت التعريفات الخارجية العامة تعمل بمعدل ٧٤٪ (ونسبة ضئيلة للمواد الخام - و ٩٠٪ للبضائع المصنوعة ومن ١٣٦ الى ١٧٢ في المائة للمهمات الرئيسية وغيرها من المصنوعات) . وهكذا أتيحت درجة معتدلة من الحماية للمنتجين الصناعيين الأوروبيين ، ومنذ هذا الوقت أدت المفاوضات مع الولايات المتحدة الى مزيد من التخفيض (٨١) .

(ج) حرية نقل رأس المال واليد العاملة :

كان الهدف هنا وما يزال معاملة المواطنين في الدول الأعضاء كما لو كانوا مواطنين أوروبيين . أى ازالة جميع العقبات القانونية التي تعوق طريق حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود الوطنية . وفي الواقع كان هذا من الأسهل تحقيقه بالنسبة لرأس المال أكثر من اليد العاملة . إذ أن الاموال أكثر قدرة على الحركة والنقل من الناس . ومع ذلك فإن مبدأ قيام سوق أوروبية لليد العاملة لجميع العاملين الذين يتقاضون أجورا وللباحثين عن العمالة قد نص عليه القانون ، ولو بكثير من الاستثناءات وبشود للتملص مثل تلك التي تتعلق بالادارة العامة (ستستمر الدول في تعيين رعاياها في الوظائف الحكومية) ، والصحة العامة والأمن (فالهجرة لغير المرغوب فيهم تظل محظورة) ثم الخدمة لمدة قصيرة (بأن تكون تصاريح العمل قابلة للتجديد، ولكن بعد أربع سنوات فقط من العمل المنتظم تسقط كلية جميع أنواع التفرقة على أساس الوطنية) . وفي الواقع لم تحصل حركات انتقال جماعية نظرا لان جميع دول «الرابطة» باستثناء إيطاليا

(٨١) انظر دنيو ص ١٣٤ - وللوقوف على تفاصيل عن اجراءات التخفيض الجمركي، والاستثناءات الممنوحة بالنسبة لسلع معينة (وخاصة من أجل استفادة الدول المشتركة في افريقيا) انظر كترنجر ص ٣٢ - وفي ربيع سنة ١٩٦٢ تعهدت دول الرابطة الاقتصادية الستة تخفيض ضرائبها الخارجية بنسبة ٢٠٪ على معظم مصنوعات، وبذلك جعلتها ادنى من الضرائب البريطانية ازاء دول ثالثة . . وبمجرد أن تدخل السوق المشتركة مرحلتها الثالثة (في سنة ١٩٦٦) لن تحتاج أى تخفيضات أخرى الى الاتفاق عليها بالاجماع بل يمكن اقرارها بمجرد أغلبية الاصوات .

تعانى نقصا في اليد العاملة ، وحتى في إيطاليا قد تخلص التقدم الصناعى من حشود المتعطلين من « الجيش الاحتياطى » - ولهذا السبب فان النصوص المعقدة الخاصة « بالصندوق الاجتماعى » الذى أنشئ من أجل تعويض العمال عن فقد العمل قد دلت على أنها ملائمة للغاية . وأخيرا ، حدث بعض التقدم فى التنسيق الموعود للاجور ودفعات الضمان الاجتماعى ، وهو شرط لدخول فرنسا ، بالنظر للتشريع الفرنسى الذى ينص على مساواة الأجر بالنسبة للرجل والمرأة ، والمزايا الاجتماعية المتساوية خمسين فى المائة فى الغالب من قانون الأجور الأساسية (٨٢) .

التخطيط والحرية :

« التخطيط » تعبير له قيمته وكذلك « الحرية » ، وكلاهما قد لجأ اليه نقاد وكذلك أنصار الرابطة الاقتصادية الأوروبية وهدف كل منهما التدليل على أن السوق المشتركة هى فى الحقيقة اتحاد نقابات ضخمة مكون من كبار ذوى المصالح ومن السياسيين الرجعيين ، أو بقصد اظهار أنه اذا كان على السوق المشتركة أن تكفل الوفاء بأهداف معاهدة روما ، فان عليها أن تتطور مبتعدة عن التحرر الكلاسيكى ، وتتجه الى اقتصاد مخطط ، بدون أن تصبح مطلقة أو وقائية وبدون أن تنقلب فتتحول الى تعليمات حكومية . وهناك بطبيعة الحال القدامى من أنصار الحرية الاقتصادية (أو الأحرار فى الاصطلاح الأوروبى) (٨٣) الذين يؤيدون السوق المشتركة لأنهم يرون فيها استيفاء جزئيا لهدفهم الطويل الأمد للتخلص من جميع الحواجز التى تعوق حرية التجارة . ومن الواضح أنه بفضل براعة مؤسسيها تستطيع الرابطة أن تكسب التأييد من جانب المحافظين والأحرار والاشتراكيين على السواء . ومع ذلك فانه يبدو أن الامر يتطلب بعض التوضيح

(٨٢) للوقوف على تفاصيل انظر بنوا ص ٣٣ - وكيترنجز ص ٣٠ - ومن الناحية العملية اتضح انه ليس من السهل التوفيق بين التخطيط الوطنى وسياسات تحديد الأسعار مع احكام الرابطة الاقتصادية الأوروبية وقواعد رابطة الفحم والصلب التى تحظر التفرقة . . وللوقوف على الحالة الخاصة الناجمة عن تصميم الحكومة الفرنسية مراقبة مستوى أسعار الصلب انظر مجلة الايكونوميست بتاريخ ٥ من مايو ١٩٦٢ .

(٨٣) ربما يقتضى التنويه الى أنه فى أوروبا لا يدل التعبير « بالأحرار » ما يعنيه غالبا فى الولايات المتحدة : الشخص الذى يجب المزيد من الرقابة العامة أو توسيع القطاع العام ، والاوروبيون الاشتراكيون ، وحتى تشكيلة فابيان ، ما زالوا يسمون انفسهم اشتراكيين وليسوا أحرارا .

النظرى • فان المحافظين من الزراعيين ، والاحرار الذين يعملون فى قطاع العمل الحر والاشتراكيين ذوى العقلية التخطيطية ، قد يكون لديهم جميعا أسباب معقولة لتأييد أهداف معاهدة روما ، ولكن لابد فى النهاية من مواجهة السؤال الكئيب : ما هو المنطق الاقتصادى الذى يميز المعاهدة ، والكيفية التى يتوقع أن تتطور بها الرابطة ؟ وهل هى مجرد خليط من الاتفاقيات أو هى تتعلق بمجموعة معترف بها من الأهداف التى لها مفهومها فى نظر المجتمع الحديث ؟

وكانت السياسات الأوروبية ، من الناحية التقليدية ، تدور حول تقسيم ثلاثى للمجتمع : المحافظون الذين يدافعون عن طريقة الحياة قبل قيام الصناعة ، والاحرار من أنصار الاقتصاد السوقى وعدم التدخل الاقتصادى ، والاشتراكيون المؤيدون للملكية العامة •

وفى القرن التاسع عشر (وفى تقدير آخر لغاية السنوات الثلاثينيات) كانت هذه الاقسام تقابل النزاع الطبقي التاريخى الذى كان يدفع الملاك والفلاحين ضد البورجوازية الصناعية والتجارية ، ويدفع كليهما ضد الطبقة العاملة الناهضة • وهذا هو وضع الاستعداد الذى تنطوى عليه وجهة النظر الاشتراكية المألوفة للسياسة الأوروبية . ولم يوفق هذا جزئيا فى الحقبات الأخيرة ، الا فى المناطق التى لم تتحول تحولا تاما بواسطة الثورة الصناعية • ولكن بالرغم من أن العلاقات الطبقيّة السابقة لم تعد تحتفظ بأهميتها السابقة ، فان التقسيم الثلاثى ما زال قائما • وترتكز السياسة الأوروبية على جهاز ثلاثى الارجل يتكون من المحافظين والاحرار والاشتراكيين ، يدافع المحافظون فيه بصفة عامة عن قيم المجتمع قبل قيام الصناعة ، ويؤيد الاحرار شكلا حديثا للرأسمالية يحتوى على ضمانات ضد التدهورات والبطالة الجماعية ويلح الاشتراكيون على أقصى توسع ممكن فى تشريع العمل وحالة الترفيه ، بالإضافة الى تخطيط اقتصادى شامل لمصلحة المجتمع كله • وليست هذه الاهداف متناقضة ، ولكنها تتعارض وبذلك تعطى الانطباع الذى يشير الى أن المجتمع ما زال يواجه المنازعات الطبقيّة الخاصة بالقرن التاسع عشر • والحقيقة الواقعة ، أن المشكلة هى مشكلة التفاهم على مستوى جديد كليّة ، هذا المستوى هو المدى الذى يمكن أن تعتبر فيه الملكية العامة وتخطيط الموارد الاقتصادية متمشية أو ملائمة مع العملية الاقتصادية للسوق • وهكذا فان الجدل يتسبب عنه خلافات خطيرة • ولكن من جهة المبدأ فان جميع الأطراف التى يهملها الأمر على يقين من أن المسألة مسألة توازن ، وليست مسألة استبدال نظام اجتماعى بنظام آخر • وفى هذا الصدد يمكن أن يقال : أن الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية قد أحرزت اعترافا عاما وان يكن ضمنيّا •

ولكن بالرغم من أن المنازعات السياسية قد فقدت كثيرا من حدتها ، فإنها ما زالت حادة من الناحية النظرية ، وهى من بعض الاعتبارات تتعذر على الحل ، لأنها ترجع الى نظريات مختلفة متضاربة . وربما كان من الاسهل على حكومة ائتلافية من المحافظين والاشتراكيين الوصول الى تفاهم بشأن الملكية العامة (ونذكر فى هذا الصدد النمسا وايطاليا) ، من أن يصل الكتاب المحافظون والاشتراكيون الى الاتفاق على القيم المختصة بطرق الحياة الزراعية والصناعية . وبالمثل فان الاقتصاديين من الاحرار والاشتراكيين فى الدول المتقدمة مثل بريطانيا أو السويد أو هولندا، قد يكونون على أتم وفاق فيما بينهم ومتفقين على تسعة أعشار الموضوع عندما يتعلق الأمر بإجراءات عملية لتمويل حالة الترفيه أو استعمال علاج كنسية x ضد التدهورات الاقتصادية . ولكن يتحطم الاتفاق على العشر الباقي ، الذى يتعلق بمفهوم التخطيط الاقتصادى . وكون هذه ليست مسألة أكاديمية فانه يجب أن يتضح لكل انسان يقدر ما هو المقصود بعبارة « التخطيط » فى الظروف التى تتخذ فيها الحكومات أى الهيئات السياسية القرارات الأساسية التى تتوقف عليها كل حياة المجتمع . وفى هذا الصدد كان الاحرار ، لحقبات من السنين يقاتلون فى عملية مؤخرة ، على حين قنع الاشتراكيون من جانبهم بمجرد الاقتراب من هدفهم النهائى . ان قدرا كبيرا يتوقف على ما اذا كان ينظر الى (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) على أنها اطار انشائى للتحرر الكلاسيكى أم الى حد ما كأداة تخطيط اشتراكى ، أم كتوازن لكليهما (لو أمكن تحقيقه) ، كما يتوقف الكثير من الناحية السياسية على الاتجاه غير الأكيد للأحزاب الكاثوليكية الرومانية القوية واتجاه اتحادات العمال عندما تواجه هذه الضغوط المتضاربة . هذه هى حقيقة أمر السياسات المعاصرة فى أوروبا ، وتبدو جميع المسائل الأخرى تافهة بالمقارنة معها .

ويمكن تبسيط الأمور بدرجة كبيرة لو أمكن تخفيف حدة نزاع الاحرار والاشتراكيين الى عامل مشترك أقل غموضا من (الترفيه الخاص والعام) . ولكن بالرغم من بعض (التقارب) المتبادل بالمقارنة الى حالة ما كان قبل الحرب ، فان الجانبين فى هذا النزاع ، لا يتكلمان فى الحقيقة نفس اللغة ، فكل منهما مصر على اعتقاده بأن الطرف الآخر يتجه اتجاها غير معقول وغير واقعى وغير متفق مع

x نسبة الى البارون ماينهارد جون كينيس (١٨٨٣ - ١٩٤٦) الاقتصادى الانجليزى والمؤلف فى علوم الاقتصاد (المراجع) .

العصر • وبينما لم يعد التحرر الكينيسياني الجديد يؤمن بسياسة « عدم التدخل الاقتصادى » من ناحية وضع كل ثقته فى اقتصاد السوق فانه يدعن لضرورة مراقبة الدولة فقط الى الحد المطلوب لاتاحة اطار انشائى يمكن للأفراد فى نطاقه أن يدخلوا بحرية فى علاقات اقتصادية مع بعضهم البعض • والتشريع المضاد للائتمان يجب أن يحافظ على المنافسة ، وفرض الضرائب يمكن أن يعالج مفارقات الدخل الكبيرة ، كما يمكن أن تفعل السياسة النقدية ما فى استطاعتها لتجنب التدهورات • ولكن الهدف يبقى كما كان من قبل ، مجتمع يكون فيه « الشراء من أرخص الأسواق والبيع فى أعلاها سعرا » • ويكون من المتوقع أن يودى الى التوسع المستمر فى الفرص الاقتصادية بالنسبة للجميع • وتعتبر المنافسة وحرية التجارة وسائل تستهدف النمو الاقتصادى السريع ، وازدياد حالة المساواة فى دخول الأفراد والطبقات • ان المواصفات المادية التى تنبع من هذه الافتراضات قد تضمنتها تلك الاحكام من معاهدة روما التى نصت على الاستغناء عن التعريفات الداخلية ، وعلى حرية تدفق رأس المال واليد العاملة من أحد أطراف الرابطة الى الطرف الآخر • وتعتبر المعاهدة ، من هذه الناحية ، وثيقة للتحرر • وهذا الاعتبار بالطبع هو الذى أكسبها التأييد القلبي ، الى حد ما ، من جانب طبقة أصحاب الأعمال فى الرابطة (٨٤) •

ومن سوء حظ راحة بال الاحرار الذين يذهبون مذهب كينيسى اذا لم نذكر انصار عدم التدخل الاقتصادى السابقين له الذين لا يزال لهم أتباع فى أوروبا الغربية ويستطيعون من حين لآخر ممارسة نفوذ سياسى - ان هذه الافتراضات يعارضها الاشتراكيون وأنصار التخطيط الاقتصادى بصفة عامة (٨٥) • ان فلسفة التحرر الكامنة ، غير مقبولة فى نظر أولئك الذين ما زالوا مقتنعين أنها - بالرغم من بعض التساهلات عن حقيقة الواقع - لا تزال أساسيا مسألة تحتاج الى تساؤل • ان التكامل الاقتصادى عندما يوصف بواسطة الاحرار ، يفترض كقضية مسلمة أن المنافسة وحرية التجارة يجب أن تؤدى فى المدى الطويل الى تخصيص

(٨٤) على اثر بعض الحالات العصبية فى فرنسا ، التى صار التغلب عليها عندما اكتشف رجال المصانع الفرنسيون ، لدهشتهم العظيمة ، انهم كانوا فى اتم حالات التنافس مع الألمان •

(٨٥) ان الاختلاف تافه للغاية ، ولكن بيروقراطية الرابطة الاقتصادية الأوروبية تضم اناسا بارزين ، وبخاصة الاقتصاديون والاداريون الفرنسيون الذين تدربوا فى مدرسة التخطيط الاقتصادى بعد الحرب ، والذين هم فى الواقع اشتراكيون ولو انهم ليسوا بأعضاء فيه •

الموارد بحيث يمكن افادة جميع الوحدات الاقتصادية الحية ، بينما تبقى صامته اذاً مصير غير الحية nonviable . أنها تتجاهل أيضاً حقيقة أن أهداف الاقتصاد الحر - وهي النمو السريع وحرية الاختيار - يمكن احرازها بواسطة التخطيط الهادف ، بينما تتلافى التأثيرات الجانبية ، التي تحدث عرضاً وغالباً ما تنطوي على كوارث ، للمنافسة غير المنظمة . أن الاختيار بين الاعتماد على نظام آلي للسوق وبين رقابة شاملة بواسطة سلطة تخطيط مركزية ، يرجع الى ترجيحات اجتماعية مختلفة . ان الحرية والمساواة لا تتناقضان من ناحية المبدأ ، ولكنهما من الناحية العملية تتضاربان . « ان المساواة في السوق والمساواة في نظر القانون ، والمساواة في الدخل والثروة ، يمكن أو لا يمكن أن تكون تعبيرات للمساواة الأساسية المكنونة في مفهوم المثل الأعلى للمساواة (٨٦) » وفي الاقتصاد الضئيل - وحتى أوروبا الغربية لم تصل بعد الى ما هو فوق هذا المستوى - لا يمكن تجنب المصادمات ، ولو أنه من الممكن تخفيف حدتها بواسطة اجراءات الترفيه . وبالإضافة الى ذلك فإن التعبير بكلمة « التكامل » لا يقول شيئاً عن الوزن النسبي الذي يعطى لمصالح العمال اذاً مصالح رأس المال أو الادارة . وقصارى القول أن التنازع السياسى مستمر ويمضى فى طريقه ، شأنه فى ذلك شأن التنازع النظرى .

وقد يبدو كل هذا معنويًا أو مجرداً ، ولكنه يتحول بسرعة الى سياسة عملية عندما يطلب الى الأحرار والاشتراكيين وأنصار عدم التدخل الاقتصادى وواضعى الخطط ، ايضاح وجهات نظرهم عن الشكل المستقبلى للرابطة الاقتصادية . فعقيدة الأحرار فى تحرير التجارة تشير الى مفهوم عن الرابطة الاقتصادية الأوروبية على أنها خطوة نحو الاقتصاد الاطنطى - الذى هو اقتصاد عالمى فى النهاية - تختفى منه جميع التعريفات الوقائية ويصل فيه المفهوم الاقتصادى فى النهاية الى حالة مستقرة . ومن العدل أن نقول : ان مثل هذه الآراء ينظر اليها بشئ من عدم الثقة ، ليس فقط من جانب المحافظين ذوى العقلية الضرائبية الذين يشعرون بالقلق من تاحية مصير الزراعة والطرق التقليدية للحياة ، بل أيضاً من جانب الاشتراكيين ذوى العقلية التخطيطية الذين يشكون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح الاتجاه الهدفى للحياة الاقتصادية أكثر صعوبة . أن عالم سنة ١٩١٤ ، الذى ينظر اليه هذا النوع من التحرر باعتباره عصراً ذهبياً ، ليس هو

(٨٦) سترتين - نفس المرجع ص ١٧ .

بالعالم الذى يتطلع اليه الاشتراكيون بشغف • وعلاوة على ذلك ، فانه مما يقبل الجدل أن فكرة إعادة هذا العصر مجرد خيال • أن التكامل الاقتصادى الشامل للعالم كله ليس بحال ما مما يؤمل فيه جدياً فى المستقبل القريب حتى من جانب أشد الأحرار تحمسا • وفى نفس الوقت فإن الاتجاه الحالى - التجارة الحرة الإقليمية - الذى يبدو من بعض الاعتبارات أشبه بخطوة أولى ، قد يتداخل عملياً مع الهدف • والرابطة الاقتصادية لكى تكون قابلة للحياة يجب أن تعمل على تحقيق نسبة عالية من التقدم ، الذى يتوقف بدوره على حجم ملائم من الصادرات ، ومع ذلك فإن الجذب الداخلى لسياسة العمالة التامة تدفع بالأسعار والأجور إلى الارتفاع وبذلك تتداخل فى هدف التصدير • وللاحتفاظ بتوازن سليم بين الاحتياجات الخارجية والداخلية - التى تعنى من الناحية العملية توازن الضغوط المتنافسة لرأس المال واليد العاملة - ينبغى على الحكومات أن تنشئ أجهزة للتخطيط ، تحصل بدورها على قوة دافعة خاصة بها • والمطالب المتضاربة الخاصة بالعمالة التامة ، وزيادة الصادرات ، وزيادة سرعة معدلات النمو ، وزيادة المساواة الاجتماعية ، يمكن كفالتها مبدئياً دون « تدخل » الدولة ، ولكن فقط على حساب تقلبات عنيفة • وفى معركة تقرير التوازن الصحيح بين الاعتبارات البعيدة المدى والاعتبارات القصيرة المدى ، يستطيع كل طرف أن يعبئ تأييداً اجتماعياً قوياً ، وتكون الدولة مضطرة إلى التدخل وإلى أن تجعل نفسها حكماً بين جماعات الضغوط المتنافسة • ومن الناحية العملية يتجه هذا إلى تدعيم دور البيروقراطية بصفة عامة وبيروقراطية التخطيط بصفة خاصة • ولا يوجد حل وسط ظالماً أننا قبلنا فكرة اختصاص الهيئات السياسية المسؤولة بتقرير السياسة المعقولة •

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، يمكننا أن نختم القول : بأنه لما كانت (منطقة التجارة الحرة) تمثل الحل المتحرر للمشكلة ، فإن الرابطة الاقتصادية الأوروبية - بالرغم من كل التحفظ السياسى من جانب موقعى معاهدة روما - تتجه إلى ما هو أبعد من التحرر ، وبإقامة سلطات فوق الوطنية ، لها سلطة تخطيط الاستثمارات ، وتنمية التطور الاقتصادى فى المناطق المختلفة فى جنوب أوروبا وفيما وراء البحار ، وتخطيط الزراعة والنقل الأوروبى ، وهدم الاحتكارات النقابية (الكارتل) ، ووضع تعريف خارجى مشتركة تجاه العالم الخارجى ، تكون المعاهدة قد تخطت أو تجاوزت حدود المذهب الكلاسيكى المتحرر ، وانها لتفعل ذلك بينما تحقق فى نفس الوقت المطلب المتحرر الخاص باكتساح الحواجز الداخلية أمام حرية التجارة • وقد ترك التفاهم المتبادل الناجم عن هذا معنى « التكامل » غير محدد ، فيما بين الهدف المتحرر للمنافسة الحرة ، وبين إيمان واضعى الخطط فى الاتجاه الهداف •

ومن الناحية العملية فإن التنازع يترجم نفسه الى جذب بين المنشآت الحقيقية للرابطة - وفي مقدمتها اللجنة الاقتصادية ، واللجنة الأوروبية للطاقة الذرية ، وبنك الاستثمار الاوروبى انخ - وبين قوى السوق التى تنادى باكتساح الحواجز الداخلية .

وقد ظهر مثل واضح على ما يمكن أن يعنيه التخطيط فوق الوطنى من الناحية العملية وذلك فى يونيو ١٩٦٢ عندما اعتمدت رابطة الفحم والصلب فى لوكسمبرج ما أسمته « بوثيقة التركيب » بشأن انشاء سوق مشتركة نشطة (٨٧) للوصول الى هذا الهدف ، كان على (الهيئة العليا) أن تحسب امدادات الطاقة الداخلية لأوروبا الغربية، وكذلك موارد الطاقة المستوردة وبالاخص البترول - ثم تبحث فى السياسات التى تتبعها بازاء احتمال تعطيل مناجم الفحم غير الاقتصادية ، وقد افترض أنه عند حلول سنة ١٩٧٠ سيأتى حوالى نصف اجمالى احتياجات أوروبا من الطاقة من البترول (مقابل ١٠٪ فى سنة ١٩٥٠) ، وحوالى ٣٥٪ من الفحم مقابل ٧٠٪ فى عام ١٩٧٠ ، وعلى ذلك فسيكون مفتاح أسعار الطاقة هو تكاليف البترول الخام المستورد ، الذى سيدخل بعد سنة ١٩٧٠ الى السوق المشتركة بدون أى قيود ، باستثناء واردات أوروبا الشرقية التى ستخضع لنظام الحصص . والتقدير المتوقع للطلب الاوروبى من الطاقة فى سنة ١٩٧٠ يبلغ ٧٠٠ مليون طن « معادل للفحم » سنويا مقابل ٥٠٠ مليون طن حاليا ، وتتكون معظم الزيادة من البترول المستورد . وحاليا يكون لسوق مشتركة للطاقة تدخل وارداتها من البترول المستورد الخام بدون ضريبة تعقيدات واضحة بالنسبة لصناعة التعدين الأوروبية ، وكذلك بالنسبة لبعض موردي البترول مثل الجزائر . وهذا مثل من الامثلة التى توجب اتخاذ قرار يلزم أصحاب النظريات من الاحرار والاشتراكيين أن يعملوا على تكوين أساسى أو موقف مشترك . وهو أيضا جزء من الجواب - ولو أنه جزء فقط - على السؤال الملح عما يعنيه « التخطيط » عمليا . ان كل حكومة تتورط الآن قليلا أو كثيرا فى كل أنواع التخطيط - المالى والصناعى وميزان مدفوعات وهكذا - ومن السهل أن تتضارب أمامها المصالح المتنافسة التى تهدف الى الاشادة بمطالبها الخاصة عندما تعطى هذه المطالب طابع الشعبية المألوف . ويمكن من ناحية المبدأ أن يحدث هذا أيضا - وسيحدث دون شك - على المستوى الاوروبى . والامر الاكثر أهمية أن يرى الانسان أمامه حالة واضحة « للأورقراطيين » الاكثر خبثا الذين يحاولون أن يفرضوا نمطا معقولا على موارد الطاقة الأوروبية . ولا حاجة الى القول أن

- (٨٧) انظر مجلة ايكونوميست بتاريخ ١٦ من يونيو ١٩٦٢ -

حلهم المختار يمكن تحديده . ويمكن انتقاده ، مثلاً ، على أساس أنه ليس من الاقتصاد بالنسبة لأوروبا أن تنتج كثيراً جداً من طاقتها الخاصة بها ، ولكن هذه مسألة أخرى . وإذا كان هناك من يهتم بمسألة إلى أي حد يمكن أن يصبح التخطيط ممارسة معقولة للرقابة الواعية في المحيط الاقتصادي ، فإن التجارب التي تجرى الآن في أوروبا الغربية يجب أن تعتبر من أهم المستجدات الكبرى في عصرنا .

ومن المهم أن ندرك أن هذا النوع من التخطيط فوق الوطني قد نشأ عن وضع السياسة الوطنية المألوفة للغاية ، التي بدأت بعض دول أوروبا الغربية الكبرى تنتهجها بعد سنة ١٩٤٥ ، عندما زحف واضعوا الخطط إلى الحكم . وكان معظم التفكير الأساسي الذي تنطوي عليه الرابطة الأوروبية تفكيراً فرنسياً إلى الآن وكانت فرنسا منذ سنة ١ٹ٤٥ ملتزمة بمبدأ « التوجيه » وإن كانت درجات التشديد على هذا تختلف تبعاً لاختلاف الجماعات السياسية نفسها . ولا شيء أكثر بلها من فكرة أن الرابطة - بسبب أن بعض مبادئها تكافح ضد مبدأ الحماية الوطنية - تلتزم بالاعتماد على قوى السوق ، ثم أن معارضة ألمانيا الغربية المعروفة ضد التخطيط - وهي جزئياً رد فعل غير مفهوم ضد التجربة المدمرة للاشتراكية الوطنية - تذكر عادة كدليل عند مناقشة النوع الوحيد للرقابة الاقتصادية الفعالة في الرابطة وهو الذي يقنع جهود النقابات الاحتكارية (الكارتلات) . إن ما يتجاهله أولئك النقاد هو أن اتجاه بون النظرى (الذي ذبل قليلاً في المدة الأخيرة مع انتهاء عهد « المعجزة الاقتصادية » تاركة الطريق أمام متساعر القلق المعروفة حول التضخم وارتفاع الأسعار) لم يمنع فرنسا من التسلط على (لجنة بروكسل) ، وأصبحت فرنسا - عن طريق محاولة حل مشكلاتها الخاصة بالنمو - المخططة العظمى لأوروبا . كما أنه لم يمنع الاتجاهات الإيطالية الحديثة جداً نحو مزيد من الرقابة العامة على الاقتصاد ، هذه الرقابة التي بدأت بتأمين امدادات طاقة القوى .

وللتخطيط منطقه الخاص به ، الذي يبدأ بقرار اتخاذ وجهة نظر إجمالية عن الاقتصاد ، وكما لوحظ بحق ، فإن الرابطة الاقتصادية تعتبر « توجيهية » بطبيعتها (٨٨) . إنها تحكم بواسطة رجال يدركون أن يوم الرأسمالية الحرة غير

(٨٨) ليسل (المنافسة في أوروبا الجديدة) مجلة «ليستنز» ١٦ من أغسطس ١٩٦٢ «لعدة سنوات كرس زعماءها جهودهم للوصول إلى نهاية مرغوبة بواسطة مديرة . . . لقد عاشت لكي تخطط وعاشت بواسطة التخطيط» .

المنظمة قد انتهى . وقد أقامت فعلا نطاقا تعمل في داخله المنافسه كحافز على الكفاءة فقط ، وكمساعد على التخطيط المركزى الشامل . وأكثر ما يلاحظ هذا فى الزراعة التى يجرى فى الواقع تخطيطها الآن استجابة للأهداف الاشتراكية السياسية التى وضعت من القمة . ولكنها أقل ظهورا فى الصناعة ، لأن المقاولات الكبرى « المكرتلة » (أى الخاضعة للكارتلات ، وهى النقابات الاحتكارية) تبدي مقاومة للمراقبين ، لخلق وهم بأن المنافسة لم تتفوق فى الواقع . وعلى أن الحقيقة الأساسية هى ، أنه هنا أيضا ، تتخذ القرارات المركزية على أسس سياسية . والصخب المتزايد حول « الفنية » وحول السلطات المتطرفة للجنة بروكسل ، لدليل على أن عالم العمل لا يشترك فى الفكرة الساذجة القائلة بأن معاهدة روما قد جعلت أوروبا بمنأى عن مبدأ حرية التصرف الاقتصادى .

والخطر ، طالما يوجد خطر ، يكمن فى وجهه أخرى . فإن المنطق الاقتصادى يقضى ليس فقط بقدر من التخطيط المركزى بواسطة الحكومات ولكنه ينص أيضا على زيادة تركيز القوى فى المستويات الأدنى . سواء كانت تحت رقابة حكومية أو فى أيدي خاصة ، فإنها تتجه نحو اتخاذ مظهر التكوين الاحتكارى . ويتحد التخطيط العام مع الخاص للوصول الى حالة تتضاءل فيها أهمية المنافسة الأصلية، وتخصص بصفة متزايدة للصناعات الصغرى وإلى هوامش الحياة الاقتصادية ، بينما تسيطر على القطاعات الأساسية للاقتصاد الصناعات المملوكة للدولة ، والاحتكارات الخاصة من مختلف الأحجام والكفايات . وفى نهاية هذا الاجراء يوجد تفاهم مستقر بين التخطيط العام والتخطيط الخاص ، والآخر اما متحد (مكرتل) أو فى أيدي شركات ، ومن الناحية العملية يجب أن يأخذ هذا الشكل مشاركة وثيقة متزايدة بين الحكومات وبين الاعمال الكبيرة . ويمكن أن يؤدي هذا تحت ظروف سياسية معينة ، ومع الاتحادات المسيطرة على الدولة ، الى ظهور التكوين الاتحادى للمجتمع ، مع الديمقراطية المتحررة جنبا الى جنب المنافسة والمقاولات الحرة . ويوجد فى تكوين أوروبا الاشتراكي ما يجب مثل هذه النتيجة . وفوق كل شيء فلقد حدث ذلك قريبا جدا فى بعض الدول الأوروبية الهامة كرد فعل ضد الانهيار الاقتصادى الذى حدث فى السنوات الثلاثينية .

ولكن رؤية هذا الخطر ليس معناها أنه لابد أن يقع فعلا . ويتوقف ما اذا كان هذا سيحدث أم لا يحدث على توازن القوى الاجتماعية الذى يتغير تبعا لتقدم الاتجاهات المتضاربة أو تدهورها . ويوجد على الأقل عنصران متميزان يعملان ضد سيطرة المقاولات الكبيرة وتضامن الدولة : الديمقراطية على هذه الصورة، والاندفاع

نحو تخطيط الاقتصاد الاوروبى فى نطاق الاهداف الاشتراكية الموضوعة بواسطة « الفنين » فى لجنة بروكسل ، وهم أيضا أكثر « الأوروبيين » اقتناعا ، وستستمر الديمقراطية فى أن تجد حصنها فى البرلمانات الوطنية وفى الحركات العمالية ، وغيرها من المنظمات الشعبية ، وفى بقايا الليبرالية القديمة طالما أنها ليست إلا أداة ملائمة للمقاومات الكبيرة . والمأمول أن السلطة المعنوية للجنة بروكسل ستؤيد ليس فقط من جانب الحكومات الوطنية - والحكومة الفرنسية فى مقدمتها - بل بالوعى السياسى المتزايد للطبقة المثقفة الفنية التى بدأت تظهر بمثابة الطبقة الرئيسية فى المجتمع الجديد . وسيتوقف على الاتجاه السياسى لهذه الطبقة الراقية ما اذا كان ميزان القوى سيتحول فى اتجاه التخطيط الديمقراطى أو الفنى أو التضامنى - والآخر قد يجد مقابلة السياسى فى بعض أشكال « الفاشية » . ان حكومة اوروبيه لا تسيطر عليها الديمقراطية المتبقية بدرجة كافية القوى يمكن فى الواقع أن تتدهور الى حكومة أقلية أو بيروقراطيين تحركهم الاتحادات الكبيرة والمتحدثون بلسانها . ولأن هذا الخطر حقيقى على وجه التحديد فإن حركات العمال فى أوروبا والاحزاب الاشتراكية قد حاولت من بادىء الامر السيطرة على البيروقراطية الاوروبية وانشاء مواقع استراتيجية داخل التكوين السياسى : وقد نجحت فى ذلك حتى الآن .

ولهذه الصورة المزعجة لأوروبا التى تسيطر عليها الاعمال الكبيرة كما يسيطر عليها البيروقراطيون من الواقعية مايكفى لتعبئة التيارات المتضاربة اللازمة للمجتمع الحديث . ولما لم يكن من المستطاع تجنب تركيز وضع القرارات ، فإن على القوى الديمقراطية أن تستوثق أن العملية تسير تحت الرقابة ، وأن الحكومة بالموافقة وحكم القانون تتقوى ولا تضعف . وستكون أكثر نجاحا اذا عزفت عن أن تسمح لنفسها بالانحراف لتكون مجرد قانصة أصوات ، والدفاع عن مصالح طائفية ، أو منازعات أكاديمية عن مزايا أنواع الحكومات البرلمانية أو الرئاسية كتلك التى استوعبت أخيرا بعض جهودها فى فرنسا . وانه من العبث والخطر ربط قضية الديمقراطية بمثل هذه المسائل الجانبية . وفى النهاية ، فإن الامر الذى له أهميته هو مقدرة القوى الديمقراطية على تهيئة بعض أفراد الصفوة المختارة القادرة على التغلب على تعقيدات فترة ما بعد عصر التحرر فاذا لم تنجح فى تلك فانها لن تغلت من مسئوليتها بواسطة الخطب الرنانة ضد الحلول شبه الاستبدادية من نوع الحلول الديجولية التى يتكهنون بأنها ستملا الفراغ الذى تركه انهيار السلطة البرلمانية التقليدية . ان الاستجابة الديمقراطية للتحدى الملازم لمثل هذه الحالات يكمن فى إعادة النظر فيما تعنيه الرقابة الشعبية على الهيئة التنفيذية .

ولا يحتاج هذا الى أن يكون قاصرا على العلاقة المألوفة بين الحكومة وبين البرلمان ، بل يمكن أيضا أن يأخذ شكل هيئة ديمقراطية متشاركة ومسئولة - مع النقابات العمالية في مقدمتها - وبكيفية أكثر مباشرة مع وضع المشروعات الاقتصادية والوطنية وتنفيذها لمدة أربع أو خمس سنوات . كما أنه ليس من المتعذر إعادة تنظيم تكوين الهيئات النيابية حتى تستطيع أن تعطي الوزن للمصالح المتضامنة . ان خطر التضامنية كبديل للرقابة الديمقراطية ينشأ على وجه التحديد عندما لا تكون هذه المصالح متكاملة بكيفية صحيحة في كيان الحكومة النيابية . ان المجتمع الجماعي الحديث الذي يعترف باخلاص بالحاجة الى توازن المصالح المتضاربة ، غير مضطر لهذا السبب لأن يقوم باختيار غير واقعي بين السلطة وبين الديمقراطية . ومع قليل من حسن الحظ والادراك الجيد يمكن الحصول عليهما كليهما معا .

الفصل الثالث

تكوين أوروبا الغربية

الملاحم العامة :

ان أوروبا التي يختص بها هذا الفصل تشمل عشرين دولة • وهي تبعا لترتيبها الأبجدي (الأجنبي) : النمسا - بلجيكا - بريطانيا - الدانمرك - فنلندا - فرنسا - اليونان - آيسلانده - أيرلنده - إيطاليا - لكسمبرج - هولندا - النرويج - البرتغال - أسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - ألمانيا الغربية - يوغوسلافيا • وهذه ليست أوروبا الجغرافية ولا هي « أوروبا الصغيرة » الخاصة بمعاهدة روما • وباستثناء فنلندا ويوغوسلافيا فان جميع الدول الواردة في هذه السطور أعضاء في منظمة التعاون والتنمية (OECD) التي أنشئت بمقتضى الاتفاقية الموقع عليها في باريس في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع انضمام كندا والولايات المتحدة مع شركائهما الأوروبيين فيما اعتبر الهيئة الاقتصادية المقابلة لحلف (الناتو) • ومع أنها تضم كذلك الدول المحايدة الأساسية : النمسا والسويد وسويسرا ، ولا تضم : فنلندا ويوغوسلافيا لأسباب سياسية واضحة ، بينما تضم : كندا والولايات المتحدة من ناحية أخرى فان هذا يجعل مناقشة اقتصاديات أوروبا الغربية في (منظمة التعاون والتنمية) أمرا غير عملي ، ولو أنه من الضروري القيام بذلك اذا روعيت (رابطة الاطلسي) • وفي هذه النقطة كما في أي ناحية أخرى ، على الانسان أن يختار ، وأن يوضح قصده الفني ، ويحصل هذا على أفضل وجه لو يقرر ما هو الامر الذي يريد أن يتكلم عنه • فاذا كان موضوعه هو الجغرافية الاقتصادية لأوروبا الغربية فعندئذ يجب ألا تحول الحقيقة بأن أسبانيا كانت تحكم بواسطة دكتاتورية فاشستية منذ سنة ١٩٣٩ ، بينما كانت يوغوسلافيا تحت الحكم الشيوعي منذ سنة ١٩٤٥ ، ويجب ألا يحول هذا دون بحث تكوينها الاقتصادي جنباً الى جنب مع اقتصاديات الدول الأخرى المجاورة • ومن ناحية أخرى فلا بد من وضع حد فاصل في مكان ما لو أن البحث اقتضى أن ينظر واقعا • ولا يمكن للانسان أن يتجاهل حقيقة أن معظم

أوروبا الشرقية تكون كتلة اقليمية متماسكة ، تعتبر ألمانيا الشرقية مثلا جزءا منها ، بينما أن يوغوسلافيا ليست جزءا منها (٨٩) . ويعتبر هذا التقسيم من الناحية التاريخية جديدا ولذلك يتضح أنه عديم المعنى . ولا حاجة لتفكير عميق لادراك أن النمسا والمجر ولو أنهما منقسمتان بخط حدود لا يمكن اختراقه ، فإن بينهما من المصالح المشتركة أكثر مما تشتركان فيه مع شركائهما المختصين بكل منهما . ولكن بالرغم من أن كلا منهما تتبع حوض نهر الدانوب ، إلا أنهما يتبعان أيضا تكتلات اقتصادية اقليمية قائمة بذاتها ، تسير باضطراد في اتجاهات تنمية مختلفة . وفيما يلي سنعتبر كقضية مسلم بصحتها أن وسط أوروبا - كوحدة سياسية واقتصادية - قد اختلفا بصفة وقتية أو دائمة ، وأن التقسيم الحالي الى أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يتناسب مع الاتجاهات الاقتصادية التي تؤدي - في الممارسة - الى ظهور طرازين مختلفين للمجتمع (٩٠) .

ولأغراض عملية ، يمكن أن نتجاهل كلا من: تركيا ويوغوسلافيا باعتبارهما على حافة منطقة أوروبا الغربية، بينما تقع كل من : أسبانيا والبرتغال واليونان (بقبرص أو بدونها) في مجموعة فرعية محددة خاصة بها . وإذا استبعدت : الجزائر وتونس ومراكش ، لا يمكن للإنسان أن يتحدث جديا عن اقتصاد منطقة البحر المتوسط . ويمكن أن يكون هناك مجال لتجميع هذه الدول الثلاث من دول شمال افريقية مع : تركيا واليونان واسبانيا والبرتغال ويوغوسلافيا، وفي هذه الحالة يمكن القول بأن : مصر واسرائيل يقتضي ادخالهما أيضا . ولكن الى أي حد نقف ؟ ومن الواضح أن هذه التجمعات تتداخل ، وكل ما يمكن عمله هو محاولة عدم تعقيد المشكلة باقحام معايير غير مختصة مثل التوازن بين قوى السوق والتخطيط العام فإن هذا الميزان على أي حال ميزان متغير حتى في داخل المملكة الواحدة وليس صحيحا بصفة محتمة أن تكون هناك علاقة ارتباط بين الليبرالية الاقتصادية والتمسك بالديمقراطية . وأقصى ما يمكن قوله هو أن الدول المتخلفة تتجه نحو تنمية أشكال حكم استبدادية واقتصاديات مخططة لكي تلائمها . ولكن

(٨٩) لو أصبحت بلغراد عضوا في منظمة (الكوميكون) التي تنسق اقتصاديات جميع دول أوروبا الشرقية الخاضعة للسوفييت فإنها عندئذ تعتبر طبقا للتصنيف كاحدى دول أوروبا الشرقية . وهذا هو المعيار الواضح الوحيد اذا فكر الانسان من ناحية الحقائق السياسية الحالية . . فان حقيقة أن يكون للدولة حكومة شيوعية واقتصاد مخطط ، أقرب الى اليونان وتركيا منها الى ألمانيا الشرقية مثلا . .

(٩٠) فيما يختص بهذا الصدد ، وما سيأتى أيضا . انظر بصفة خاصة فردريك ديورست (احتياجات أوروبا ومواردها) نيويورك ١٩٦١ .

طريقة « تخطيطها » مختلفة للغاية في القصد وفي الأسلوب ، عن تخطيط الدول المتقدمة صناعيا مثل فرنسا التي انتهجت اقتصادا (شبه مخطط) بعد سنة ١٩٤٥ . ومرة أخرى ، لا يمكن للانسان استبعاد أسبانيا من أوروبا الغربية بسبب اتجاهها السياسى الحالى ، على أن طلبها الخاص باعتبارها كئولة « حرة » أسوأ من طلب تركيا . والاجراء المعقول هو اغفال مثل هذه الاعتبارات جميعها . واذا ما تم ذلك فان ما يقصد به « أوروبا الغربية » لن ينطوى على أى تعقيدات معينة (٩١) .

وبالحالات المشكوك فيها أو بلونها فان هذا الجزء الغربى من أوروبا جغرافيا، يضم التركيزات العظمى للقوى الاقتصادية خارج الولايات المتحدة . ومن المؤكد أن موارده الاقتصادية لا تتناسب مع حجمه ، فمساحة أوروبا الغربية تبلغ فقط ٣٪ من مساحة الأرض في العالم ، وتعداد سكانها يزيد قليلا عن ١٠٪ من سكان العالم ، إلا أن اجمالى انتاجها يصل الى ٢٥٪ من اجمالى انتاج العالم و ٢٠٪ من اجمالى انتاج المواد الغذائية و ٤٠٪ من اجمالى تجارة العالم . وتعداد سكانها وقدره ٣٢٠ مليون نسمة (٩٢) يسكنون منطقة تعتبر من أشد المناطق ازدهاما بالسكان في العالم وأعظمها تصنيعا . وعلاقتهم الاقتصادية مع باقى العالم تضعهم في مركز خاص أشبه « بالمصنع » الذى يجهز المواد الخام المستوردة . واذا تركنا جانبا التجارة الداخلية فى داخل أوروبا الغربية فان مركز هذه المنطقة « كمصنع العالم » تتم عنه حقيقة أن ٨٠٪ فى الغالب من وارداتها عبارة عن منتجات أولية ، و ٢٪ فقط مصنوعات . بينما أن النسب المثوية لصادراتها معكوسة تماما فى الغالب (٩٣) ومع توقع ازدياد الاعتماد على الموارد غير الأوروبية من الوقود (وبالأخص البترول) ، فالارجح أن يزداد هذا التباين وضوحا . ويقدر أنه فى سنة ١٩٧٠ يحتفل أن تصل واردات أوروبا الغربية من العالم الخارجى الى حوالى ٤٥٪ أكثر من مجموعها فى سنة ١٩٥٥ الذى بلغ ١٨ بليون

(٩١) البحث الخاص « بصندوق القرن العشرين » الذى يستبعد تركيا ويوغوسلافيا (والأخيرة لأسباب سياسية) ، يترك مجالا لاسبانيا ، والأرجح لأنها إحدى الدول غير الشيوعية ذات الميول الغربية فى أوروبا ، واقتصادياتها تتجاوب على نطاق واسع مع الدول ليست فى هذه الناحية أو تلك . فيوغوسلافيا جغرافيا ومن ناحية النمو الاجتماعى المتحررة لقوى السوق أقرب منها الى الأوامر الحكومية . . . وكل التصنيفات تحكيمية . . .

(٩٢) بالأرقام التقريبية ، مع مراعاة مشكلة تحديد المنطقة وللرجوع الى التفصيلات انظر (ديورست) فصل ٢ ص ٣٢ .

(٩٣) نفس المرجع فصل ٢٨ ص ٨٨٩

دولار ، مع زيادة ارتفاع الوقود والمواد الخام والمعادن الأخرى ارتفاعا كبيرا وبسرعة أكثر من المواد الغذائية والمواد الخام الزراعية . وبالرغم من انخفاض ضئيل في نسبة الواردات بالنسبة لإجمالي الإنتاج ، فإن هذا سيضع أوروبا الغربية في مركز المستورد الأكبر الوحيد للمنتجات الأولية . وتمثل التجارة الداخلية الأوروبية الآن حوالى نصف إجمالي النشاط التجارى لدول أوروبا الغربية ويرجح أن يزداد بسرعة أكثر (٩٤) .

ويجب أن تقترن هذه الملاحظات العامة بما يذكرنا أن أوروبا الغربية تشمل مناطق كبيرة مما درج حتى الآن على تسميته « بالدول المتخلفة » وهو تعبير يخفى تحته حقيقة أنه في بعض الحالات تكون هناك حركة « تنمية » قوية كانت تجرى منذ قرون على أسس خاطئة كانت نتيجتها أن تآكل التربة وانهك المحصول قد أضافتا أنفسهما إلى حالة الفقر وتكدس السكان . وتشمل هذه المناطق الراكدة المتخلفة جزءا كبيرا من جنوب إيطاليا ، ومعظم أسبانيا والبرتغال ، وأجزاء من اليونان وتركيا وبعض مناطق من أيرلندا . وسكان أراضى منطقة البحر المتوسط الذين يبلغ تعدادهم مائة مليون نسمة أو نحو ذلك إذا أخذوا كمجموعة (بما فيهم تركيا واليونان ويوغوسلافيا وكذلك الأجزاء الفقيرة في جنوب إيطاليا) ، لا يشتركون في النزايى الجمركية الخاصة بالانتماء إلى حضارة صناعية - وهذه ظاهرة تدل عليها بشكل واضح حقيقة أن متوسط دخلها لا يبلغ الا ثلث دخل سكان مجموعة شمال غرب أوروبا . (وفي حالة جنوب إيطاليا يجرى علاجها الآن عن طريق ما حققته إيطاليا بعد الحرب من ازدهار صناعى وعضويتها في الرابطة الاقتصادية الأوروبية) . وفى الواقع تشتمل أوروبا الغربية على « حضارتين » مختلفتين ، أحدهما وهى الجنوبية الأكثر تخلفا تتميز باعتمادها الشديد على الزراعة وأوجه النشاط المتعلقة بها . وتوجد حالة من البطالة بدرجة كبيرة فى الاراضى ، وفى الغالب بين العمال غير المؤهلين الذين لا يمكن استيعابهم بسرعة فى مجال الصناعة ، حتى لو كانت الموارد الاقتصادية ميسورة ، وقد حاولت هذه الدول بطريقة مثالية فى الماضى أن تحل مشكلتها الخاصة بتكدس سكانها ، وذلك بإرسال المهاجرين إلى الخارج ، وبالأخص إلى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية . وهى تجد حاليا بعض التفريج لأزمتهى عن طريق الازدهار الصناعى فى شمال إيطاليا وفى فرنسا وألمانيا الغربية والمناطق المجاورة . وهذا جزء من الإجابة على السؤال لماذا لا تفعل « أوروبا » المزيد لمساعدة الدول المتخلفة ؟ ، ففى أوروبا أقاليمها المتخلفة الخاصة بها ولا تزال بعيدة عن حل مشكلاتها .

(٩٤) نفس المرجع ص ٨٩٠ - وكما تبين قبلا هذا البحث يستبعد : تركيا ويوغوسلافيا .

وحتى مع هذا الاحتياط الهام ، فإن أوروبا الغربية اذا أخذت كمجموعة ، تظل واحدة من ثلاثة أوساط عظمى للقوة الاقتصادية فى العالم الحديث . والمركزان الآخران هما أمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتى . ويقصد بالملاحظة التالية أن تكون تلخيصا مختصرا لبعض الملامح الرئيسية الشائعة فى هذا الاقليم . وتترك الى ما بعد سلسلة من الايضاحات العامة عن مقوماتها الوطنية الرئيسية .

وتبعاً لآى قياس خاص بكتابة التاريخ ، قد وصلت أوروبا الى ذروة قوتها و ثروتها ، بالنسبة للقارات الأخرى ، فى أوائل القرن الحالى . ومن الواضح أن أولئك الكتاب الذين رأوا حوالى سنة ١٩٥٠ تدهورا مطلقا ونسبيا كذلك (٩٥) قد قللوا من شأن القوى التحديدية للمجتمع الحديث . فبعد ذلك بعشر سنوات ، كان ممكنا لمجموعة من الاقتصاديين الأمريكين أن يلاحظوا مع الارتياح أن أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة وهم سكان أوروبا الغربية يتمتعون بمتوسط دخل ذى قدرة شرائية يزيد بأكثر من الثلث عما كان لمتوسط الفرد من الـ ٢٦٠ مليون نسمة الذين كانوا يعيشون فى نفس هذه المنطقة عشية نشوب أعظم حرب مدمرة عرفت فى التاريخ . أن الانتاج الصناعى فى مهد هذا المجتمع الصناعى الحديث زاد الى أكثر من الضعف فى خلال الحقتين الماضيتين . والانتاج الزراعى - مع تناقص عدد الرجال المشتغلين بالزراعة - قد زاد بأكثر من الثلث عما كان عليه فى السنوات السابقة للحرب مباشرة (٩٦) وعلاوة على ذلك ، فبينما كان هذا التقدم غير متعادل ، وترك بعض المناطق المتخلفة دون أن تتأثر بشئ فى الغالب ، تجاوزت معدلات التقدم فى جميع الدول الأوروبية تقريبا فى سنة ١٩٥٠ وحدها معدلات التقدم فى الولايات المتحدة وكندا (٩٧) . وفيما بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٩ زاد اجمالى الانتاج الوطنى المشترك للدول الثمانى عشرة فى (منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى) ، التى أصبحت فيما بعد (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) بنسبة ٤٦٪ أو ٨٠ بليون دولار (مقدرا فى سنة ١٩٥٤

(٩٥) شاكتون « الجغرافيا الإقليمية فى أوروبا » ص ١ قال : انه من المحقق أن الحربين العظيمتين الأخيرتين قد افقرتا القارة بشكل خطير . . .

(٩٦) ديورست ص ٣ - قدر الكاتب بطريقة مختلفة نوعا ما أن الأوروبيين الغربيين فى سنة ١٩٦٠ كانوا يستهلكون ٦٠٪ من البضائع والخدمات أكثر مما كان يستهلكه السكان الذين كانوا يقلون عنهم بنسبة ١٥٪ والذين كانوا يعيشون على نفس هذه الأرض قبيل الحرب العالمية الثانية - راجع ص ٨٦٢

(٩٧) نفس المرجع .

بأسعار السوق) . وكان هذا يعادل ربعا مركبا سنويا يزيد على ٤٣٪ وهو ما يكفي لأن يحقق زيادة تبلغ حوالى مائة فى المائة عن ١٩٥٠ فى سنة ١٩٦٧ - وهذه أرقام الانتاج الاجمالى . أما الانتاج الصناعى فقد ارتفع أسرع من ذلك بدرجة كبيرة (٩٨) .

وهناك بعض نقط اضافية جديرة بالذكر . أولا ، أنه فى سنة ١٩٥٠ كانت أوروبا الغربية قد أصلحت كثيرا من أضرار الحرب وحققت انتاجا وطنيا اجماليا أعظم - بالنسبة لاجمالى السكان وبالنسبة للفرد - أكثر مما كان عليه فى السنة الأخيرة السابقة للحرب (١٩٣٨) وكان من المعروف أنها ليست جيدة للغاية ، وثانيا ، ان جزءا كبيرا جدا من أكبر انتاج قد صار استثماره أى أنه استخدم فى تكوين رأس مال . وكان هذا صحيحا بالنسبة لدول مثل : فرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج التى اتبعت بعد سنة ١٩٤٥ تخطيطا حكوميا واسع النطاق ، كما كان صحيحا لمناطق حرة التصرف مثل ألمانيا . ومن ذلك الوقت كان التقدم غير متعادل ولكنه كان ضخما ، وفيما بين سنتى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ حققت : ألمانيا والنمسا واليونان (التى كانت متقاعسة فى سنة ١٩٥٠ عندما كانت لا تزال تعاني من وطأة أضرار الحرب) حققت تقريبا سريعا فى الانتاج الاجمالى (بلغ فى ألمانيا ٩٠٪) . وتليها إيطاليا وكانت نسبة زيادتها ٦٤٪ فى سنة ١٩٥٩ ، ثم تجاوزت هذه النسبة بعد ذلك . وأحرزت : فرنسا وهولندا وسويسرا حوالى ٥٠٪ خلال هذه الحقبة ، والدول السكندنافية حوالى الثلث ، وبلجيكا ولوكسمبرج حوالى الربع ، والمملكة المتحدة الخمس . أما فى أيرلندا حيث كان تعداد السكان يهبط لم يزد الانتاج الا بنسبة ١٠٪ فقط . وعلى وجه الاجمال حققت ألمانيا وإيطاليا أسرع تقدم ولو أنه فى إيطاليا كان التقدم يتركز فى الشمال الكثيف التصنيع وبذلك زاد من اتساع التباين مع باقى إيطاليا ، وتمثلت هذه الحالة على نطاق أوسع مرة أخرى فى توسيع الثغرة بين دول البحر المتوسط الأكثر فقرا وبين مجموعة الشمال الغنية ولو أنه من بين الدول الاولى ، حققت اليونان تقدما مذهلا كما حدث تقدم حتى فى اسبانيا . ومن بين دول مجموعة السوق المشتركة الست . تعثرت بلجيكا خلف الدول الأخرى فى حين أنه من بين الدول السبع كانت النمسا وسويسرا فى المقدمة ، بينما أحرزت الدول السكندنافية تقريبا مرضيا ولكنه ليس مثيرا . وتأتى بريطانيا فى المؤخرة . ويبدو أن هذا التقدم

(٩٨) نفس المرجع ص ١٦ وللتفاصيل انظر (الرابطة الاقتصادية الأوروبية احصائيات عامة) باريس يناير ومارس ١٩٦٠ - أوروبا والاقتصاد العالمى سنة ١٩٦٠ - وفى المسح الاقتصادى لأوروبا سنة ١٩٤٩ رأت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه بعد عشر سنوات سيزداد الانتاج الصناعى بنسبة من ٤٠٪ الى ٦٠٪ ، والواقع أنه حصلت زيادة فى سنة ١٩٥٤ تبلغ ٤٠٪ وفى سنة ١٩٥٦ تبلغ ٦٠٪

الضئيل نسبيا لبريطانيا وبلجيكا يعكس مشكلات أساسية لهذه البلاد التي كانت في طليعة الثورة الصناعية ، وواجهت صعوبة في تكييف أنظمتها القديمة المتعلقة بالصناعة والنقل لكي تتماشى مع المطالب الحديثة . وارتفع الانتاج الصناعي في كل مكان تقريبا بأسرع من الانتاج الكلي . وفي سنة ١٩٥٧ حصلت خمس دول فقط وهي : الدانمرك والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا واليونان ، على أقل من ٤٠٪ من اجمالي انتاجها الوطني من الصناعة ، ومع ذلك فكان من بينها واحدة من أغنى الدول (الدانمرك) كذلك أربعة من أفقرها (ليس من بينها تركيا ويوغوسلافيا التي تعتبر من نفس الفئة (٩٩) .

والنتيجة الواضحة - وهي أن الازدهار الاقتصادي لأوروبا الغربية في هذه الحقبة كان مرتبطا بحركة التصنيع النامية في المنطقة - لها ارتباطات بعيدة المدى بعلاقة أوروبا بالقارات الأخرى . وعلى وجه العموم فإن المنطقة تقف في نفس العلاقة تقريبا مع باقى العالم ، كما تفعل سويسرا مع باقى أوروبا . وكلمما أصبحت أكثر غنى فإنها تصبح أيضا أكثر تعرضا ، هذا الاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية يوضح كثيرا سياسة أوروبا الغربية ذات الطبيعة المسالة في العصر الحاضر . فإن الدول التي تعتمد الى حد كبير على الروابط التجارية مع العالم الخارجى هي أقل ميلا من الدول « الاستبدادية » الكبيرة الى الاقدام على مخاطر سياسية كبرى . وفي هذا الصدد اتجهت المانيا الغربية الى تطور أشبه في خصائصه بتطور دول أوروبا الغربية الصغيرة منذ توقفت هذه الدول عن أن تعتمد على النطاق العالمى . وسنبحث فيما بعد المقتضيات السياسية لهذا التغير .

وإذا تركنا جانبا التقلبات الصغيرة (مثل الركود القصير الذى وقع سنة ١٩٥٨ الذى لم يكن بالكاد أكثر من مجرد فترة لاسترداد النفس) فإنه يمكن القول أن أوروبا الغربية قد حظيت بازدهار اقتصادى دائم منذ بدأت المساعدة الأمريكية بعد الحرب مباشرة (١٩٤٦ - ١٩٤٩) فساعدت على بداية أعمال التعمير والانشاء ، فإذا قيل أن تلك السنوات الأولى كانت مجرد فترة انتعاش من اضرار الحرب ، فإن الاثنى عشرة سنة التالية كانت فترة نمو وازدهار

(٩٩) نفس المرجع ص ٢١ - ٢٢ وحقيقة أن الدانمرك تحصل على حصة كبيرة من اجمالي انتاجها الوطنى من الزراعة لا تعنى بطبيعة الحال أن هذه البلاد يمكن وضعها في فئة مجموعة دول البحر المتوسط ، وكان أشد تغير مدهل في هذه المجموعة الأخيرة في ايطاليا حيث بلغ اجمالي الانتاج الصناعى في سنة ١٩٥٠ ثلث الانتاج الاجالى بينما بلغ في سنة ١٩٥٧ - ٤٤٪ وفي سنة ١٩٦١ حوالى ٥٠٪

متواصل غير متقطع وغير متأرجح كانت ظاهرة مذهلة : ولا سيما اذا قورنت بالتطور الأكثر بطؤا وتقلبا في أمريكا الشمالية خلال نفس هذه المدة . لقد كان التوسع فعلا مستمرا في كل مجال ولو أنه كان أكثر سرعة في المناطق المصنعة (خلاف بلجيكا والمملكة المتحدة) . وقد كان هناك توسع نظامي من عام الى عام في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ولو أن فرنسا عانت من نكسة قصيرة في سنة ١٩٥٨ ، كما بدا أن ألمانيا كانت على وشك أن تترنح في أوائل سنة ١٩٦٢ . لقد وضعت الحكومات المعنية بصفة عامة التوسع قبل استقرار الاسعار ، وقد كوفئت على ذلك برواج استثماري أدى في سنة ١٩٦٢ الى ما يقرب من حالة عمالة كاملة ، ليس فقط في المراكز الصناعية التقليدية بل حتى في إيطاليا (بالرغم من حالة البطالة المستمرة في البلاد) . وبالأجمال يمكن القول أن : فرنسا والنمسا وفنلندا والنرويج واليونان دفعت من أجل توسعها ثمنا هو ارتفاع سريع في الاسعار وبعض الانخفاض في سعر العملة ، وسجلت : ألمانيا وإيطاليا وسويسرا نموا كبيرا في الانتاج مع ارتفاع متواضع نسبيا في الاسعار ، واختارت بريطانيا بالأجمال اجراءات انكماشية للحد من مؤثرات تكاليف أجور العمالة التامة ، ولم توفق في احراز استقرار الاسعار ، وحق بها أسوأ ما حدث في كلا العالمين ، وفي دولة واحدة فقط وهي البرتغال كان هناك الاستقرار التام في الاسعار ولكنها ظلت بشكل واضح بالقرب من قاع قائمة الدول النامية (١٠٠) .

ويبقى أن نضيف أن حكومة الولايات المتحدة على الرغم من كل التزامها بعقيدة حرية التعامل كان لها فاعليتها في تمكين دول أوروبا الغربية من انتهاز نظام ما بعد سنة ١٩٤٥ الخاص بالتوفير والاستثمار وتوسيعه (المخطط) . وفي الواقع كان مشروع مارشال للاعانة وغيره من أشكال المساعدة مؤثرا في حمل أوروبا ، خلال فترة الانتقال دون أي اضطراب ، ولكن صور المساعدة هذه كانت متوقفة على اتباع برامج مخططة للاستثمار بواسطة الدول المتسلمة للمساعدات ، وبذلك عززت الاتجاه الذي كان من الأصل قويا لدى الزعماء : السياسيين والاداريين والاقتصاديين الذين ظهوروا من حركات المقاومة (اليسارية بصفة أساسية) نحو

(١٠٠) ديورست ص ٢٧ و ١١١ و ٤٤٣ - الصورة العامة التي تبرز في أوروبا الغربية في الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية هي صورة تمثل الحجم الكبير من الاستثمار الناشئ من قرارات سياسية أكثر مما هو ناشئ عن قرارات اقتصادية فردية . وفي الرأي الكلاسيكي أنه نوع من التضخم الذي تعرضت له أوروبا بكيفية مضطربة غالبا في تلك الحقبة ، كان من المتوقع أن يؤثر على سير الادخار الخاص في أشكاله التقليدية . وما زالت حقيقة أنه لم يؤثر فعلا على الادخار تحتاج الى توضيح . نفس المرجع ص ٤٦١ - ٤٦٢

تخطيط اقتصادياتهم على مستوى وطنى أى حكومى . وقد تمت مواجهة هذا الميل جزئيا بواسطة الاحكام الخاصة بحرية التجارة فى معاهدة روما ورابطة الفحم والصلب ، ولكن فى نفس الوقت جعل التخطيط على مستوى أوروبى مع التأييد التام من جانب حكومة الولايات المتحدة . وهذه يمكن أن توصف بأنها حالة انتصرت فيها العقلية الاقتصادية (وبطبيعة الحال الضغط السياسى والخوف من الكتلة السوفيتية) على الالتزامات المذهبية . ويمكن أن يعزى السماح فى واشنطن بقبول الصورة الناتجة والتسامح فيها الى حقيقة أن المانيا الغربية كان يتوقع منها أن تجعل « واضعى الخطط » الأكثر نفوذا فى : فرنسا وهولندا والنرويج ، وأقل من ذلك فى ايطاليا - نموذجا مثاليا . ولما كانت الآراء الفرنسية الخاصة بالتخطيط أكثر تمشيا مع الحقائق الاقتصادية ومع المطالب الأوروبية ، فقد تغلغلت حتى فى معازل الاحرار المحافظين فى بلاد مثل المانيا وبريطانيا وبلجيكا (١٠١) .

ان ما قيل حتى الآن يتعلق اما بغرب وجنوب أوروبا واما بمنطقة المتوسط بما فيها الدول المتأخرة : (اليونان وتركيا ويوغوسلافيا وأسبانيا والبرتغال) أو يتعلق بشمال غرب أوروبا المصنع ، زائدا أو ناقصا جنوب ايطاليا . ولتمييز الدول الست المشتركة فى معاهدة روما يقتضى اتباع منهج آخر مختلف ، ولكن الصورة الناتجة تخدم فقط تأكيد ابعاد توسع ما بعد سنة ١٩٤٥ واعتماده على صلابة الدول العالية التصنيع . ان الرابطة الاقتصادية الأوروبية للدول الست، مع التزاماتها الاستثمارية الضخمة فى أفريقية واعتمادها على الوقود المستورد (بما فيه بترول الصحراء الكبرى) تضاعف بعض المشكلات الكبرى للمنطقة كلها ، ولكنها تبدى ايضا الكثير من قوتها الكامنة . فقد زادت التجارة بين دول الرابطة الست بدرجة أسرع من زيادة التجارة الأوروبية الداخلية عامة . كما زاد الانتاج بالمثل بنسبة سريعة ، حتى من قبل أن تبدأ السوق المشتركة فى العمل ، وفيما بين سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٧ ارتفع اجمالى الانتاج الداخلى للرابطة فى مجموعها من ٧٥ بليون دولار الى ١٢٢ بليون دولار وهى زيادة تصل الى ٦٣٪ فى

(١٠١) فيما يختص بالبحث البريطانى انظر بصفة خاصة (التخطيط الاقتصادى فى فرنسا) تقرير PEP لندن ، اغسطس سنة ١٩٦١ (الاقتصاد النامى - بريطانيا و المانيا الغربية وفرنسا) تقرير PEP اكتوبر سنة ١٩٦٠ - وللوقوف على تقليد هام . انظر « أوروبا المخططة » بمجلة الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ حيث استخلصت بعض استنتاجات هامة من العلاقة بين التيارات السياسية اليسارية فى فرنسا وايطاليا ، والزحف نحو « التخطيط على المستوى الأوروبى » . وفى سنة ١٩٦٢ كان التباين بين التوسع المخطط والركود غير المخطط قد أصبح واضحا الى حد أن حكومة المحافظين فى بريطانيا قد اتجهت بعد كثير من التردد نحو انشاء هيئة تخطيط .

٨ سنوات أو ٦٣٪ سنويا بالفائدة المركبة . ومن المقرر أن يشمل هذا السنوات الأولى للانتعاش من اضرار الحرب ، عندما تيسرت الاعتمادات المالية لمشروع مارشال . وعند ذلك الحد كان معدل النمو غير نموذجي . وتبقى الحقيقة أنه خلال هذه المدة ارتفع اجمالي الدخل القومي بالنسبة للفرد (وبأسعار السوق سنة ١٩٥٤ وأسعار التبادل) الى الضعفين تقريبا ، بسرعة كالتى حدث بها في الولايات المتحدة أى بمعدل مركب سنوى يبلغ ٤٫٥ ٪ مقابل ٢٫٥ ٪ (١٠٢) - وفى مدة الأربع السنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٨ كانت زيادة اجمالي الدخل لا تزال ٤٫٣٪ لكل الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، وكان هذا ينطوى على هبوط واضح ولكنه لا يزال يعتبر انجازا محترما جدا (١٠٣) ، وعلى أساس النسبة المركبة ٤٫٣٪ فان اجمالي الدخل القومي بالنسبة للفرد (بالقياس لأسعار ١٩٥٨) قد يزيد من ٩٥٠ دولار فى سنة ١٩٥٨ الى ١٥٨٠ دولار فى سنة ١٩٧٠ - وعلى افتراض أن اجمالي الدخل القومي فى الولايات المتحدة استمر فى الارتفاع خلال هذه المدة بالمعدل السنوى المركب الذى سجل فى المدة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٨ ، فان التقدم المقابل لذلك فيما بين ١٩٥٨ الى ١٩٧٠ قد يكون من ٢٥٥٠ دولار للفرد الى ٣١٢٠ دولارا (١٠٤) - وهكذا فانه فى سنة ١٩٧٠ قد يكون دخل الفرد فى الدول الاعضاء فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية أكثر قليلا من نصف دخل الفرد فى الولايات المتحدة ، بينما لم يزد فى سنة ١٩٦٠ عن ثلثه الا قليلا (١٠٥) - وإلى هذا الحد تتجه الثغرة الى أن تسد ، بينما تزداد وضوحا فى نفس الوقت بين

(١٠٢) انظر ديورست ص ٨٤٢ - ان زيادة اجمالي الدخل العام بالنسبة للعامل والفرد لم يختلف كثيرا فى الولايات المتحدة خلال هذه المدة ولكن يوجد اختلاف اذا حسب الدخل بالنسبة لساعة عمل لرجل واحد اذ ان ساعات العمل قد خففت - وبالنسبة لكل الفترة من سنة ١٩٤٧ الى سنة ١٩٦٠ ، قدرت الزيادة فى القدرة الانتاجية بالنسبة للعامل بحوالى ٢٣٪ وبحوالى ٢٩٪ بالنسبة لكل ساعة عمل وكان هناك اتجاه مضطرب لزيادة البطالة فى الولايات المتحدة - وهو اتجاه لا يوازيه اتجاه مماثل فى أوروبا ..

(١٠٣) نفس المرجع ص ٨٤٢ - كانت اعل نسبة فى ألمانيا اذ بلغت ٥٢٪ وتليها إيطاليا ٤٩٪ ثم فرنسا ٣٩٪ وهولندا ٢٦٪ وبلجيكا ١٦٪

(١٠٤) نفس المرجع - المعدل السنوى المركب ١٧٪ الذى حسب على اساسه هذا الارتفاع ، يرتكز على تقدير مختلف وبذلك ينحرف عن نسبة ال ٢٥ المعدل السنوى السابق ذكره .

(١٠٥) دخل بريطانيا لا ينطوى على تغير اساسى اذ ان تكوين دخلها الاساسى لا يختلف اليوم عن تكوينه فى الدول الست الاعضاء الاصليين للرابطة الاقتصادية الأوروبية ، على ان الآراء الشائعة تقول بعكس ذلك ، ولو ان مستويات المعيشة فى القارة فى سنة ١٩٦٠ لم تعد متخلفة عن مستوياتها فى بريطانيا بدرجة كبيرة ..

وسط أوروبا المصنعة وبين المناطق المتخلفة منها • ولكن ليس هذا الا مجرد ظاهرة على التقدم غير المتعادل • واذا كان هذا مفيدا للمناطق المتخلفة ، فانه يتوقف على السياسة التي تتبعها المناطق الأكثر تقدما •

ومما لا شك فيه أن تكوين الرابطة الاقتصادية الأوروبية قد أوجد حافزا جديدا ، بالضبط في الوقت الذي بدأ يضعف فيه الزحف الاصل • ومنذ أن بدأت السوق المشتركة في العمل حافظت دولها الاعضاء على أكثر من معدل النمو الذي حققته في منتصف السنوات الخمسينيات • وفي الحقيقة ان سنة ١٩٦٠ كانت سنة ازدهار فارتفع الانتاج الصناعي بمقدار ١٣٪ ، وارتفع الانتاج العام بمقدار نصف هذه النسبة • ولو أن التقدم ابطأ في سنة ١٩٦١ اذ لم يرتفع الانتاج الصناعي الا بمقدار ٦٫٥٪ الا أن لجنة الرابطة الاقتصادية في ابريل سنة ١٩٦٢ توقعت توسعا يتراوح بين ٤٫٥٪ الى ٥٪ في سنة ١٩٦٢ للدول الست في مجموعها ، بينما يعمل مشروع الاربع السنوات الفرنسي سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ على أساس افتراض تقدم سنوي يبلغ ٥٫٥٪ (١٠٦) - أما بالنسبة لأوروبا الغربية في مجموعها فقد افترضت اللجنة الاقتصادية الأوروبية نسبة التوسع بمعدل ٤٪ (١٠٧) ، وتتفق هذه التوقعات جوهريا مع المشروعات الابعة مدى التي سبق أن اقترحت للمدة المنتهية في سنة ١٩٧٠ - وبعد هذا التاريخ تصبح المشروعات غير محققة الى حد ألا تكون لها قيمة كبيرة • وبالأخص ، يعتبر من المستحيل التنبؤ بالمدى الذي ستؤدي اليه ضغوط الاجر المتزايد - الذي سبق أن لوحظ في كل انحاء منطقة الرابطة الأوروبية في المسدة ١٩٦١ - ١٩٦٢ الى تحول من الاستثمارات الى الاستهلاك ثم الى الانخفاض المترتب على ذلك في معدل النمو • وبالنسبة لأوروبا الغربية في مجموعها ، فإن الدلائل أدنى كفاية للقياس عليها • وتقدير نسبة ال ٤٫٣٪ الزيادة السنوية التي حصلت بعد مدة ١٩٥٠ - ١٩٥٩ لغاية ١٩٧٠ قد يعطى نتيجة مرضية للغاية : ربح ٨٨٪ أعلى من سنة ١٩٥٥ عندما كانت أوروبا قد انتعشت كلية من الحرب • ولكن النقص في الايدي العاملة والمواد الخام الحيوية قد يتدخل ويعمل على ابطاء معدل التقدم (١٠٨) • وحتى مع

(١٠٦) انظر الايكونوميست ٥ مايو سنة ١٩٦٢ - ومنذ ذلك الوقت ارتفع تقدير سنة ١٩٦٣ لغاية ٦٪

(١٠٧) انظر تقريرها السنوي (جنيف - ابريل سنة ١٩٦٢)

(١٠٨) ديورست ص ٨٦٥ وهذا المعدل للنمو لثمانى عشرة دولة في غرب وجنوب أوروبا يجب عدم الخلط بينه وبين زيادة اجمالي الدخل الوطني بالنسبة للفرد في منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية الاصغر حجما •

معدل نمو سنوى قدره ٣ ٪ (أى أعلى من المعدل ٢٥ ٪ المقدر بأنه تحقق فى المدة بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣ عندما كانت أوروبا الغربية هى الاقليم الصناعى الرئيسى للعالم) فان اجمالى الانتاج القومى فى سنة ١٩٧٠ قد يكون أكثر من مستوى سنة ١٩٥٥ بنسبة ٥٥ ٪ . ولما كان تعداد سكان أوروبا الغربية - على خلاف الفترة السابقة لسنة ١٩١٣ - يتزايد ببطء للغاية فان المكاسب بالنسبة للفرد ستكون فى الغالب كبيرة بقدر مكاسب اجمالى الانتاج الوطنى . وبعبارة أخرى يمكن أن نتوقع أن ترتفع مستويات المعيشة بسرعة معقولة . وفى عصرنا هذا الخاص « بالانفجارات السكانية » فان هذا يضع أوروبا الغربية فى مركز فريد . ان هذا الاقليم فى الواقع يتم تحولا سكانيا بعيد المدى من مناسب عالية للمواليد والوفيات الى مايقرب من الاستقرار على أسس عائلات صغيرة ومعدلات منخفضة للوفيات . وفى خلال السنوات الخمسينيات كان سكانه يتزايدون بحوالى مليونين سنويا - وتعداد السكان المتوقع لسنة ١٩٧٠ يبلغ ١٩٢٠ مليونا - أى بزيادة تبلغ ٨ ٪ فقط عما كانوا عليه فى سنة ١٩٥٥ (١٠٩) .

واذا كانت التوقعات الحالية لنمو السكان ، وحجم قوة الايدى العاملة ، وزيادة القوة الانتاجية (أى انتاج الرجل فى الساعة) تقبل كحقيقة مسلم بها ، فان الارتفاع المقدر بنسبة ٥٥ ٪ فى اجمالى الدخل الوطنى سيؤدى الى زيادة فى الدخل الوطنى بالنسبة للفرد من ٧٤٧ دولار فى سنة ١٩٥٥ الى ١٠٦٧ دولار فى سنة ١٩٧٠ للسكان البالغ تعدادهم ٣٢٠ مليونا للثمانى عشرة دولة فى غربى أوروبا وجنوبها (ويقل عن هذه النسبة قليلا اذا أضيفت تركيا ويوغوسلافيا الى القائمة (١١٠) . وفى داخلية هذا الاقليم يرجح أن يكون التقدم النسبى أسرع ما يكون فى ايطاليا ، حيث ما زالت القوى الاحتياطية من الأيدى العاملة تجتذب نحو الانتاج الصناعى ، وأبطأ ما يكون فى ايرلندا بالرغم من ثبات تعداد السكان أو تناقصه . واذا افترض الانسان معدلا للنمو أكثر من نسبة مركبة ٣ ٪ سنويا فان الصورة الناجمة لا تزال تترك الخاصيتين الاساسيتين السابق ذكرهما دون تغيير . وهما نمو مذهل فى الوزن النسبى للصناعة ازاء الزراعة فى كل

(١٠٩) نفس المرجع ص ٨٦٦ - وهذا لا يشمل تركيا ويوغوسلافيا التى تعاني اولاهما على الاقل « انفجارا سكانيا مزعجا » . ولكن حتى مع هذا فان الرقم الاجمالى لكل الدول العشرين لن يتجاوز ٣٧٠ مليونا فى سنة ١٩٧٠

(١١٠) نفس المرجع ص ٨٦٩ - ان التباين المذهل بين هذا الرقم وبين مبلغ ١٥٨٠ دولار للفرد فى دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية (كما تبين سابقا) يعكس الشفرة التى ما زالت تفصل الوسط الصناعى لأوروبا عن الاقاليم الجنوبية المتخلفة .

الدول المختصة تقريبا ، وتفاوت جوهري بين المجموعة المصنعة تصنيعا كليا وبين الدول الباقية . وعندئذ تصبح المشكلة متعلقة بتوجيه رأس المال الفائض من الأقاليم المتقدمة الى الأقاليم المتخلفة . وبعبارة أخرى تصبح إحدى مشكلات التخطيط الأوروبي ، بل تصبح مسألة سياسية ، إذ أن القرارات المختصة يمكن أن توضع في المركز فقط .

وبالرغم من هذه الملاحظة التحفظية ، فإنه من الضروري أن نقول شيئا عن المتوقع بالنسبة للهيئات الوطنية المختصة . ولكن لنحاول أولا مواجهة انتقادين محتملين ينصبان على مبدأ التكامل الاقتصادي الأوروبي : عدم ملائمة للمفارقات القائمة الاجتماعية الاقتصادية ، والطبيعة المضللة للإجراءات الكثيرة عندما تطبق على التجارة بين الدول ذات التكوين الاقتصادي المتشابه الكمية بوجه التقريب .

وبالنسبة للأول يمكن الرد بكيفية معقولة بأن مجرد الزيادة في الدخل الإجمالي للدول المختصة لا شأن لها بمستويات المعيشة باعتبارها تؤثر على الأغلبية . وكما أن الفجوة بين الأعضاء المتقدمة والأعضاء المتخلفة في العائلة الأوروبية تتجه الى الاتساع في حالة عدم وجود قوة مضادة ، لذلك يمكن القول : أن الارتفاع في معدل الدخل في دول أوروبا الغربية الى ما يقرب من نصف مستوى الولايات المتحدة سيترك الثغرة بين الأغنياء والفقراء في أوروبا ليس فقط دون تغيير بل حتى قد يزيدها وضوحا أكثر مما هي عليه اليوم . أن السلع التي لها وزنها الثقيل في ميزانية الطبقات العاملة والطبقة المتوسطة الدنيا من أصحاب المراتب - مثل المواد الغذائية من محلات البقالة ، وملابس العمل ، وأجهزة التدفئة الخ - تعتبر أرخص نسبيا في الولايات المتحدة منها في أوروبا ، وهو ما يعني أن مستوى المعيشة للعامل الأمريكي أعلى من مستوى زميله الأوروبي . وإذا افترضنا إذن أن إجمالي الدخل القومية قد ارتفع ، بينما بقيت المفارقات الاجتماعية دون تغيير ، فإن الثغرة بين الأغنياء والفقراء قد تزداد اتساعا في سنة ١٩٧٠ أكثر مما هي الآن ، وبالأكثر لأن خدمات الرفاهية وبضاعتها التي يستهلكها الأغنياء أرخص في أوروبا مما هي في الولايات المتحدة . وقد يصبح الاثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا ولو أنهم في الواقع في حال أفضل . وهذا أمر حقيقي وهام ولكنه لا يتجاوز القول بأن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يفعل شيئا في تغيير الفوارق الاجتماعية . ومن وجهة النظر الديمقراطية تعتبر هذه حجة ضد اقتصاد السوق وليست ضد التكامل الأوروبي . والنتيجة التي تؤدي إليها ببساطة أنه في تكامل أوروبا الغربية فإن على الاشتراكيين - والديمقراطيين بصفة عامة - أن يتدبروا عملهم من أجل منع الطبقات المالكة من احتكار ثمار التقدم .

اما الصعوبة الثانية فأكثر خطورة ، وربما لا يوجد لها حل مقبول . قد يتطلب الاتحاد الأوروبي درجة معينة من سياسة الوقاية . وإلى الحد الذى تذهب إليه فى عمل ذلك فإنها تمنع بشكل واضح تخصيص الموارد العالمية . وأوروبا التى حاولت الاعتماد تماما على نفسها فى انتاج المواد الغذائية ، لن تكون بحال ما سوقا للدول التى تعتمد على تصدير المواد الغذائية مقابل استيراد المصنوعات . وفى الممارسة العملية فإن هذا يؤثر على منتجى المواد الغذائية فى المناطق المعتدلة أكثر مما يؤثر على الدول الاستوائية التى هى بطبيعة الحال الدول الفقيرة حقا . ولكن من الواضح أن هناك خطرا فى هذه الممارسات على سياسة الوقاية بالقدر الذى للانتعاش المصطنع للانتاج الاوروبى من الارز وبنجر السكر على حساب الموردين الاستوائيين وشبه الاستوائيين . ولعل أشد اجراء مضاد بالنسبة لهذه الاتجاهات يكمن فى الارتباطات السياسية لأوروبا الغربية مع الدول الافريقية والآسيوية التى كانت تابعة لها قبلا . وهذه المشاركة مع بعدها عن أن تكون نوعا من « الاستعمار الجديد » فإنها تخدم فى اعطاء هذه الدول ضمانا ضد تهديد مستتر بالحماية الاوروبية . وأسهل من ذلك أن نرى ماذا تستطيع أوروبا عمله لمساعدة استراليا أو كندا دون الاضرار بفلاحها هى . ومن الناحية الاقتصادية البحتة ، وإذا تركنا جانبا التأثير المدمر على فلاحى القارة فإن المستهلك الاوروبى قد يكسب من انضمام كندا الى السوق المشتركة أكثر مما يكسب من عضوية بريطانيا للسوق ، اذ أنه فى هذه الحالة سيحصل على الحبوب الكندية بأسعار منخفضة وعلى معادنها بدون ضرائب . ولكن مثل هذه الممارسات المتناقضة فى المنطق الاقتصادى لا تخدم الا فى ابراز عدم صحة التعليل المعنوى . والاتحاد الاوروبى ، من الناحية العملية ، ولو أن له منطقا اقتصاديا خاصا به ، الا أنه ينطوى على بعض الاعباء الاضافية . وقد يذكر أنه لن تطلب أى توضيحات من الدول الفقيرة فعلا ، ولكن هذه هى الصلاحية الكبرى الوحيدة التى يقبلها معظم الاوروبيين . واما بالنسبة للدول الاخرى فإن عليها أن تتحمل ، بأى جلد ممكن، الاتهام بأنها فى صهرها لاقتصادياتها غير المتباينة كثيرا ، انما تخضع المنطق الاقتصادى للأهداف السياسية .

أوروبا الشمالية الغربية :

من الناحيتين السياسية والاقتصادية ، تسيطر ألمانيا وفرنسا على منطقة السوق المشتركة، وتتبعهما إيطاليا على مسافة ما، وتكون دول البنلوكس مجموعة خاصة بها ، وهى لبعض الأغراض تعمل كحلقة بين المجموعة الفرنسية - الألمانية وبين المملكة المتحدة . وبطريقة عكسية ، كانت بريطانيا من بين الدول السبع فى

عضوية (منطقة التجارة الحرة) تمثل القوة الكبرى . ان هذه الانقسامات الداخلية، التي كان لها في بعض الاوقات أهمية سياسية كبيرة (١١١) تبدو ثانوية عندما ينظر اليها في ظل الصورة الخلفية للتباين الأكثر دواما القائم بين نصفي أوروبا الغربية : القسم الشمالي الغربي ، وقسم البحر المتوسط . فالأول يغطي جميع الدول الست والسبع باستثناء البرتغال وربما جنوب ايطاليا . وتشمل المجموعة الثانية عددا من الدول الواضح أنها تشترك مع بعضها البعض في روابط مشتركة أكثر مما تشترك مع الاقليم الشمالي الغربي . وليس من المهم بالنسبة لغرضنا، نوع الشكل الذي يمكن أن تنضم به دول مثل : السويد وسويسرا والنمسا الى الاتحاد السياسي الاقتصادي لأوروبا الغربية . وهي من الناحية البنائية تكون جزءا من المجموعة « المتقدمة » وتكون هذه الانقسامات الفرعية ملائمة لو أن الانسان كان يحاول أن يدرك الحقائق التي تنطوي عليها تتابع الاحداث السياسية (١١٢) .

(١) ولنبدا من أجل التبسيط بالملكة المتحدة المكونة من بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا (باستثناء أير التي تعتبر من وجهة النظر الجغرافية غير هامة) ومرة أخرى من أجل الترتيب الاولى لنبدا بقليل من الاحصائيات الأساسية ، التي أيدھا المسح الاقتصادي الذي قامت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في مارس سنة ١٩٦٢ وكما ذكرنا قبلا كان النمو الاقتصادي في بريطانيا خلال سنوات الخمسينيات بطيئا . وأحرزت الدول الاعضاء في الرابطة الاقتصادية الأوروبية حوالي نصف المعدل ، وارتفع الانتاج الصناعي بسرعة معتدلة في فورتين قصيرتين : من أواخر ١٩٥٢ الى أواسط ١٩٥٥ ، ومرة أخرى من أواخر ١٩٥٨ الى أوائل ١٩٦٠ . ولكن كانت الحالة في باقي الوقت راکدة الى حد ما : وهي حالة استمرت لغاية النصف الأول من سنة ١٩٦٢ ، ولو أن الصادرات قد تحسنت عن

(١١١) فمثلا في أثناء مفاوضات الوحدة الأوروبية في ابريل - مايو سنة ١٩٦٢ عندما حاول مسيو سيباك التوسط بين وجهتي النظر البريطانية والفرنسية وكان نصيبه الانتقاد من كل من الطرفين : انظر « صحيفة الجارديان » بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦٢ - وقبل ذلك كانت دول البنلوكس قد رفضت مؤقتا أن تدخل في مباحثات بشأن مستقبل أوروبا الغربية السياسي قبل أن يتخذ قرار بشأن عضوية بريطانيا . وقد وضحت وجهة النظر الفرنسية بواسطة الجنرال ديغول في ١٥ مايو وكان لها تأثير كبير .

(١١٢) جوتمان في «جغرافية أوروبا» يحدد أوروبا الغربية بأنها: بريطانيا وايرلندا واسكنديناوه ومجموعة البنلوكس وفرنسا وسويسرا بينما تعتبر ألمانيا (الشرقية والغربية) من وسط أوروبا كما تعتبر : النمسا وإيطاليا ضمن مجموعة دول البحر المتوسط . . والأرجح أن هذا لا يبدو مقبولا كما كان منذ حقبة مضت . .

السنة السابقة . وبالرغم من أن الولايات المتحدة وكندا قد بقيتا طوال الحقبة الماضية في أسفل القائمة إلا أن هذا ليس فيه تعزية لوضع السياسة البريطانيين، إذ أن المقارنة الأكثر أهمية هي مع مجموعة دول القارة الأوروبية . وبالنسبة للسنوات الخمسينيات في مجموعها كان إجمالي الدخل القومي في المملكة المتحدة حوالى نصف المعدل الذى أحرزته منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية (١١٣) . وعلاوة على ذلك ارتفعت صادرات المملكة المتحدة فقط بنصف سرعة الواردات فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ فى حين أنه فى منطقة الرابطة الاقتصادية الأوروبية لحقت الصادرات تدريجيا بالواردات بحيث كونت فائضا . ويبدو عند الموازنة أن انخفاض المعدل للنمو هو نتيجة للحقيقة التى تقول : أن التجارة الخارجية لا تلعب دورا هاما فى انعاش الطلب فى حين أن الازدهار الاقتصادى فى القارة كان يغذيه التدفق الديناميكى لحركة الصادرات الذى ظهر بشكل مثالى فى سنوات الخمسينيات فى حالة ألمانيا الغربية ثم فى إيطاليا وكذلك فى فرنسا . وسواء أكان هذا البطء بسبب الاتجاه الصاعد للتكاليف والأسعار ، أو الى عدم سهولة انتقال الأيدي العاملة ، أو الى سوء العلاقات الاقتصادية ، وانتحفظ الإدارى - فقد كان كل هذا موضعا لكثير من النقاش فى بريطانيا . وظاهر الأمر أن عامل المقاومة كان النمو السريع نسبيا فى الدخل النقدى، ومن ثم فى نفقات الوحدات بالمقارنة مع الدول المصنعة بالقارة ، ولو أنه منذ سنة ١٩٦٠ فصاعدا كان هذا الفارق يتجه الى أن يضيق نتيجة للارتفاع الأكثر سرعة فى الأجور الحقيقية فى القارة . أن فكرة أن الأجور كانت أسرع ارتفاعا بالنسبة الى القدرة الانتاجية كانت سائدة على نطاق واسع فى الدوائر الرسمية البريطانية مما أدى الى حركة « ركود الأجور » غير المقبولة فى سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ التى ربما كان تأثيرها الأساسى هبوط التأييد الانتخابى لحزب المحافظين . وكان ضغط الطلب فى الداخل على المصدرين موضع لوم ، ولو أنه لوحظ بواسطة ناقدى السياسة الرسمية أن فترات ازدياد الطلب الداخلى فى سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٩ كانت تقترن بارتفاع الصادرات . وقد ألقى هذا بعض الشك حول الفكرة - التى كانت موضع الفبول فى دوائر الخزانة - ان الصادرات يمكن أن تستفيد من الاجراءات الانكماشية التى يقصد بها تحديد الطلب الداخلى . وقد رأى رجال الاقتصاد ورجال الاعمال الناقدون للسياسة الرسمية أنه من المرجح أن الانكماش كان له تأثير ساحق على الجو الاقتصادى بأكمله . كما بدا من المحتمل أنه فى أسواق منطقة الاسترلينى عبر البحار التى كانت تتسع ببطء لأسباب أخرى (الاضمحلال التدريجى لمزايا الضرائب والخصص التى كانت تحاكي

(١١٣) المسح الاقتصادى (لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) الخاص بالمملكة المتحدة -

مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠

المنافسين البريطانيين ضد المنافسين الأوروبيين واليابانيين والأمريكيين (لم تكن الأسعار هي العائق الرئيسي . وعلى أى الأحوال فإن مما يجدر ذكره أنه في سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ اتسعت الصادرات البريطانية إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بسرعة متوسطة ، بينما ركزت المبيعات إلى منطقة الاسترليني عبر البحار ، وكانت قد هبطت قبل ذلك من ٤٩٪ إلى ٣٨٪ من الإجمالي فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، بينما ارتفعت حصة الصادرات الذاهبة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال نفس المدة من ٣٨٪ إلى ٤٦٪ (١١٤) . ومنذ سنة ١٩٥٨ كان من المطلوب أن يكون هناك فائض متزايد من الصادر على الحساب الجارى عندما كان صافى الإيرادات من الاستثمارات « غير المنظورة » (من عمليات البنوك والملاحة والاستثمارات الأجنبية ألخ) لأول مرة غير كاف لتغطية نفقات الحكومة عبر البحار (وبالأخص العسكرية) وصافى الصادرات الرئيسية (أو صادرات رأس المال) للخارج . وكانت مشكلة ميزان المدفوعات الناتجة عن ذلك هي الشغل الشاغل للسلطات في السنوات الأخيرة فأدت إلى تقلبات شديدة في احتياطي الذهب مع ما ترتب على ذلك من مناورات في سعر الفائدة ، وما يتبعها من تأثيرات ضارة على حائزى الاسترليني الأجانب والمنتجين الوطنيين على السواء . ان قرار السعى للوصول إلى عضوية الرابطة الاقتصادية الأوروبية قد انبعث بالآكثر من هذه الصعوبات ، وفقدان الثقة الناتج عن ذلك في فاعلية الترتيبات التجارية التقليدية ، التي كان يبدو أنها تجعل البلاد معتمدة على منطقة الاسترليني في وقت كانت فيه أسواق أوروبا الغربية :

(أ) تتسع بسرعة أكبر . .

(ب) تهدد بأن تصبح متكاملة وراء جدار تعريف مشتركة ، ما لم تستطع بريطانيا الانضمام إلى السوق المشتركة . ويمكن بطبيعة الحال الاحتجاج بأنه حتى بدون الوصول إلى العضوية في الرابطة الاقتصادية الأوروبية، فإن بريطانيا في سنة ١٩٦٢ كانت تحسن صنعا بالتصدير إلى أوروبا الغربية .

ومن وجهة نظر بعيدة المدى كان هناك بعض الشك فيما إذا كانت الايضاحات عن حالات الضعف بعد سنة ١٩٤٥ تتعلق بالحالة الاقتصادية غير المرضية للبلاد .

(١١٤) نفس المرجع ص ٢٢ - للوقوف على التحليل الرسمي انظر المسح الاقتصادي للحكومة في ابريل سنة ١٩٦٢ وبالأخص ما بعد ص ٢٩

وتدل التحريات في معدل نمو بريطانيا الاقتصادية في القرن الماضي على أن الخطى كانت في الواقع بطيئة بالنسبة لدول أخرى لوقت طويل جدا (١١٥) . ولذلك فليس هناك مبرر قوى لتطبيق الجداول الاقتصادية League tables للسنوات الخمسينيات ، إذ أن هذه المقارنات تفترض أن كل دول أوروبا الغربية بدأت من مستوى واحد حوالي سنة ١٩٥٠ أو على أي حال في سنة ١٩٥٥ عندما تم اصلاح أضرار الحرب . وإذا كان ارتباطاً في معدل النمو البريطاني يرجع الى أوائل سنوات هذا القرن ، أو حتى الى تاريخ أسبق ، فإن هذا الاجراء يصبح موضع نظر أو موضع شك . ومن ناحية أخرى تلح الضرورة لاتباع استراتيجية طويلة المدى للاسراع بمعدل النمو . وفي أوائل سنة ١٩٦٢ اتخذت خطوة في هذا الاتجاه بإنشاء (المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية) لكي يشير على الحكومة بالاجراءات الكفيلة بتنمية التقدم بخطوات أسرع ، مقترنة بالاستقرار المالي . وعلى خلاف زميلتها الفرنسية (قومية التخطيط) التي كان نجاحها في تقوية النمو الاقتصادي لفرنسا بعد الحرب لمنشئها فإن المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية كان يبدو أن مفهومه هو أن يكون هيئة استشارية بحثية ، ذات فرصة محدودة للغاية للافلات من رقابة الخزنة (إذا لم نذكر رقابة المصالح المكتسبة الرئيسية التي كان عليه أن يتغلب عليها) . وربما كان انشاؤه يشكل قبل كل شيء تغييراً في جو التفكير . وعلى أي حال فإنه أعاد عبارة « التخطيط » مرة أخرى الى مكانتها بعد عشر سنوات من اعتماد « المحافظين » على قوى السوق ، تلتها بدورها ست سنوات من تخطيط فاتر تحت حكومة العمال في السنوات ١٩٤٥ - ١٩٥١ .

وربما لم يكن من المدهش في الجو الذي خلقتة حقبة من التحفظية أن هذه البدعة ينبغي أن تواجه اتجاهها دفاعياً من جانب الاقتصاديين الذين سبق أن عابوا على واضعي الخطط ثقتهم الزائدة عن الحد بتنبؤاتهم . وهذا بالاحرى يتجاهل الفارق بين مجرد التخمين وبين الوضع الاصيل للقرارات . وعلى أي حال فإن بعض الاخصائيين كانوا ما زالوا يشعرون بارتياحهم في سنة ١٩٦٢ الى أن السجل لم يكن رديئاً للغاية . وكتب أحدهم يقول : « أنه على عكس مفهوم خاطيء آخر ، فإن معدل تقدمنا ، في السنوات الخمسينيات التي يزعمون أنها كانت سنوات ركود ، لم يكن منخفضاً بالنسبة للمقاييس التاريخية أو بالمقارنة بمعدل النمو في دول مثل اسكنديناوة التي بدأت الحقبة بأوضاع قابلة للمقارنة بوجه التقريب

(١١٥) انظر بالأخص عدد يولييه سنة ١٩٦١ من (مجلة المعهد الوطني للبحث الاقتصادي) ويوجد بحث مختصر في (الجارديان) بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦٢

فقط (١١٦) . وهذا يتجاهل المقارنة بالتقدم الألماني وكذلك بالتقدم الفرنسي ، وكما تبين قبلا فان مثل هذه المقارنات في غير مصلحة بريطانيا ولو أنه من الصعب القول بأى شيء يعزى الى ذلك . وقد سبق أن اقترح في سنة ١٩٦٠ بواسطة مجموعة من الباحثين أن معدل الاستثمار البريطاني المعبر عنه بأنه نسبة مئوية من اجمالي الانتاج الوطني كان منخفضا جدا بالمقارنة بمعظم الدول الاخرى في أوروبا الغربية ، كما كان معدل نمو الانتاج منخفضا (١١٧) ولكنهم سرعان ما أضافوا أن معدلا أعلى للاستثمار ليس بالحل التلقائي (الاوتوماتيكي) . وفي الواقع أن الاستثمار بعد ذلك قد زحف صاعدا الى نسبة مئوية أفضل دون أن يبدو أنه أحدث اختلافا كثيرا . ومما لا مناص منه أن هذا أدى بانصار الحركة الاقتصادية الى أن ينادوا بأن ما كان ينقص في الواقع ليس هو تكوين رأس المال الثابت بل الجو المناسب للمنافسة . « ان أفضل ما نفعله . . هو أنه يجب أن نخلق مجتمعا أكثر قدرة على الاقدام والتنافس والواقعية (١١٨) » . ويمكن مساحة الآخرين لاعتقادهم أن نفس النتيجة كان يمكن الوصول اليها بمساعدة قدر أكثر من الاقدام في المركز المختص باتخاذ القرارات . ولم يكن الاشتراكيون وحدهم هم الذين يرون هذا الرأي والذين لا يقدررون المنافسة وقوى السوق حق قدرها ، بل أيضا الاحرار الذين أعيد تنظيمهم والذين في سنة ١٩٦٢ كان يبدو أنهم نفصوا عنهم ما ورثوه عن غلادستون وأحرزوا مكاسب انتخابية على أساس ازعاج رجال الأعمال المتحررين من الطراز القديم . وعلى حد تعبير معلق آخر غير نوعا ما .

ان المبادئ التاريخية لحزب الأحرار : الفردية ، عدم التقيد الاقتصادي ، حرية التجارة من النادر أن تبدو (فيما عدا المبدأ الاول) فوق السطح في الحزب الجديد الذي كونه مستر جريموند ، لقد أفسح عدم التقيد الاقتصادي الطريق لقابلية التخطيط الاقتصادي بالاسلوب الفرنسي ، وقد عطلت حرية التجارة نتيجة للحماس من أجل تعريف جمركية أوروبية مشتركة (١١٩) .

(١١٦) جون بروئر « الهروب من الحقيقة » صحيفة ليسترن ١٧ مايو سنة ١٩٦٢

(١١٧) الاقتصاد النامي - بريطانيا - ألمانيا الغربية - فرنسا « نشرة PEP ١٧ اكتوبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٨٩

(١١٨) بروئر

(١١٩) مقال افتتاحي في التايمس ١٩ أبريل سنة ١٩٦٢

يبدو أن هذه النظرة الاجمالية تتلاءم مع التغييرات الاجتماعية التي كانت تدفع بريطانيا - وبالاخص الطبقة المتوسطة التي يتكون أفرادها من ذوى الاجور والحرف الذين عرفوا بانضمامهم الى حزب للاحرار نظم طبقا « للحدود الجديدة » - الى اتجاه سبق أن اتخذته بعض منافسيها الأوروبيون . وهنا كان يتمثل مظهر « للامركة » لا يشترك عادة مع الولايات المتحدة ، وغير مقبول أساسيا لدى حزب المحافظين ، اذ أنه يذهب بعيدا عن الاعتماد على السوق . وعلى أى حال كان (التخطيط على الطريقة الفرنسية) بديلا « لاقتصاد السوق الاجتماعى » للدكتور ايرهارد الذى كان يعتبر الى ذلك الوقت مثالا للشعب البريطانى بواسطة عدد كبير من المتحدثين باسمه ، وأصبح من العادة فى المدة الأخيرة مقارنة البريطانيين بالألمان فى الاجراء ثم بعد ذلك بالفرنسيين . وقد سهلت مثل هذه المقارنات بالنسبة للرجل العادى ، الالتزام الرسمى (لمجلس التنمية) فى ربيع سنة ١٩٦٢ لتحقيق هدف طموح لنمو البلاد الاقتصادى لمدة خمس سنوات تنتهى فى سنة ١٩٦٦ (١٢٠) . فاذا أمكن تحقيق هذا الهدف فانه يسجل تقدما يفوق أى فترة أخرى فى التجربة البريطانية ، وخاصة لانه اتسم بارتفاع هائل للقوة الانتاجية للعامل (١٢١) . وبالرغم من أن الرقم المستهدف كان محوطا بالتحفظات الا أنه يبدو أنه كان ملزما للحكومة - التى كانت مسئولة نهائيا عن بيانات المجلس - بسياسة توسعية كان نجاحها يتوقف على عوامل أخرى ، على ما يشبه السياسة الوطنية للاجور . وفى أواخر سنة ١٩٦٢ كانت هناك أسباب معقولة تدعو للشك فيما اذا كانت هذه الاهداف يمكن تحقيقها دون حاجة الى درجة أعلى من التخطيط المركزى ، أو على ظهور فورة انتاجية ألمانية وهوس تنافسى، يمكن بدوره أن يساعد على التضخم واضطراب ميزان المدفوعات بدلا من التوسع المنتظم . وعلى أى حال يبدو أن المسيطرين على اقتصاد بريطانيا قد قرروا أنه سواء انضمت المملكة المتحدة أم لم تنضم للسوق المشتركة ، فمن الواجب التقارب مع معدلات النمو الاكثر سرعة فى القارة . ولم يكن هناك أى خلاف واضح بشأن هذا الرأى ولو أن المتشككين قد يتساءلون عما اذا كان مثل هذا الخروج عن التقليد مرجحا تحت حكومة محافظين أو كان فى الحقيقة فى حكومة العمال ، فلم يضع أى من الحزبين

(١٢٠) انظر الايكونوميست بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٢ - كان معدل النمو قد حدد بنسبة اجمالية ٤٪ للمدة من ١٩٦١ - ١٩٦٦ أو تقريبا ٢٢٪ جملة وهى نسبة لا تزال أدنى من ال ٢٤٪ هدف المشروع الفرنسى لفترة اقصر (١٩٦٢ - ١٩٦٦)

(١٢١) مع مراعاة النمو السكانى ، يمثل الهدف ٤٪ نسبة قدرها ٣٣٪ تحسينا سنويا فى الانتاج للعامل .

كل ثقله في الماضي خلف مبدأ التوسع ، ولو أن كلا منهما يبدى الآن الحماس بتأكيده أن التوسع كان فعلا هدفه الاول ، الذي يجب أن تتفرع منه جميع الاعتبارات الاخرى (١٢٢) .

وفي النصف الاخير من سنة ١٩٦٢ كان لا يزال في امكان الاقتصاديين الذين ينتقدون انجازات بريطانيا الماضية أن يشكوا فيما اذا كان مجلس التنمية ليس أكثر من مجرد طلاء خارجي . وقد يذكر مثل هؤلاء النقاد أن معظم السلطات لم يعدلوا بعد عاداتهم الغربية من احتساب اجمالي الدخل القومي البريطاني بسعر التكلفة ، بينما الدول القارية - والولايات المتحدة - تحسب اجمالي الانتاج بأسعار السوق . فلو أن الانتاج البريطاني في سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ كان قد عرض على الطريقة الأوروبية والأمريكية المثالية ، لكان يبدو بدرجة واضحة أكبر - بحوالى ٣ بليون جنيه . وقد يبدو غريبا أن الاحصائيات الرسمية تقلل من تقدير الانتاج الوطني ، ولكن هناك جانب آخر لهذا التواضع : فاذا كان الانتاج الوطنى أكبر ، فإن النسبة التي تؤخذ للاستثمار - أى بالاضافة الى رأس المال - تكون أصغر مما يبدو في الاحصائيات الرسمية . وبكيفية معينة ، اذا كان الانتاج الوطنى البريطانى بأسعار السوق في سنة ١٩٦١ بلغ حوالى ٢٦٧ بليون جنيه (أى حوالى ٣ بليون جنيه زيادة عن الرقم الرسمى) ، فإن الحصة للاستثمار وقدرها ٤٥٣ بليون جنيه كانت ١٧٪ فقط مقابل الادعاء الرسمى ١٩٪ ومقابل النسبة المقدرة بـ ٢٥٪ فى ألمانيا (المحسوبة على أساس اجمالي الدخل القومي الالماني بمبلغ ٢٧٧ بليون جنيه بأسعار السوق وأسعار النقد الحالية) وعلاوة على ذلك عندما يجرى خصم تكاليف التجديدات ، فإن صافي الاستثمار فى بريطانيا يظهر فى الرقم المتواضع بحوالى ٩٪ مقابل ١٧٪ فى ألمانيا - أى حوالى ضعف الرقم البريطانى . وتستمر المقارنة لتشمل الفرق فى الاجراء الاقتصادى ، اذ أنه قبل كل شئ فإن الامر الذى يهم هو صافي الاضافة السنوية الى احتياطي الدولة من الارصدة الثابتة . وليس معنى هذا أن الاقتصاد البريطانى لم يكن يعاني كذلك من مؤثرات أخرى ، مثل نقص العمال المهرة ، ولكن عدم كفاية معدل الاستثمار هو الذى يجب على الأرجح أن يكون له الاعتبار الاول .

(١٢٢) انظر مستر دوجلاس جاى عضو البرلمان فى صحيفة Statist بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ حيث يقول : أن التوسع يجب أن يكون الهدف المقدم فى السياسة الاقتصادية والاشتراكية لحكومة العمال القادمة .

ويمكن أن نضيف كلمة عن العائق المزعوم الذى يقال : ان بريطانيا كانت تعاني منه نتيجة للاضرابات وغيرها من الصعوبات العمالية الأخرى ، وهو توضيح خيالى فى دوائر الأعمال والإدارة ، حيث كان يعتقد الى عهد قريب جدا - بالرغم من كل الشواهد - أن بريطانيا كانت محملة بالضرائب بكيفية أشد وطأة من ألمانيا (وفى حقيقة الأمر أن العكس هو الصحيح) • ويكفى هنا أن نذكر بعض الإحصائيات التى أعدت بواسطة (مكتب العمل الدولى) فى جنيف الذى عرض الأمر بحذافيره (١٢٣) • ويبدو أنه فى خلال المدة ١٩٥٣ - ١٩٦٠ فقدت الولايات المتحدة ستة أضعاف ما فقدته بريطانيا من أيام العمالة ، ولو أن سكان الولايات المتحدة ذوى الأجور ليسوا الا ضعفين ونصفا ، وعدد العمال النظاميين أقل من ضعفى عددهم فى بريطانيا • فقد حدث ٣٣٣٣٣٣ اضرابا عن العمل فى الولايات المتحدة شمل ١٣٣٢ مليوناً من العمال وضاع ١٩١ مليوناً يوم عمل بالمقارنة مع ٢٨٣٢ اضراباً بريطانيا شملت ٨٠٠٨١٨٨ عامل كلفت خسارة ٣ ملايين يوم عمل • وكانت الأرقام الأمريكية من بين أفضل الأرقام فى السنوات الأخيرة بالمقارنة مع أفضلها فى سنة ١٩٥٩ عندما كانت الخسارة ٦٩ مليون يوم عمل مقابل ٢٧٠٠٠٠ فى بريطانيا • واليابان التى هى من أخطر المنافسين لبريطانيا فى التجارة الدولية أسوأ سجل اضراب • وفيها قوة عمال صناعية ومدنية تزيد عن ١٧ مليوناً (منهم حوالى ٧ ملايين من أفراد الاتحادات العمالية) قد خسرت نحو ٥ ملايين يوم عمل سنوياً فيما بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٦٠ بزيادة مليون واحد عن بريطانيا بقوتها الضخمة من العمال • وفى فرنسا وإيطاليا أقل من نصف عدد أصحاب الأجور فى بريطانيا (١١٥ مليون و ٩ ملايين على التوالى باستثناء العمال الزراعيين) كانت كل منهما تعاني من المنازعات بنسبة أعلى من بريطانيا • وكانت هذه تكلف فرنسا تقريباً ٣ ملايين يوم عمل سنوياً ، وتكلف إيطاليا أكثر من ٥ ملايين ، ومرة أخرى أسوأ من بريطانيا • ويوجد فى فرنسا بالتقريب ٣ ملايين من أفراد الاتحادات العمالية ، ويقدر أن حوالى نصفهم يتبعون الاتحاد العام للعمال الخاضع للشيوعية •

(ب) ولا يوجد الا القليل نسبياً ليقال عن جمهورية ألمانيا الفيدرالية • فأولا يعتبر سجلها الاقتصادى معروفاً جيداً ولا يتضمن مشكلات • ثانياً أن جوها

(١٢٣) انظر *The Statist* بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٠ و ٨ يونيو سنة ١٩٦٢ ص ٧١٠ - ومما يجدر ذكره أن نشرة (المجلس الوطنى للتنمية الاقتصادية) عن التقدم من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٦ تخرج من التقليد باعطاء إحصائيات عن إجمالى الإنتاج الداخلى بأسعار السوق • وقدر الإنتاج بمبلغ ٢٦٤٨٦ بليون جنيه لسنة ١٩٦١ ويتوقع أن ينمو الى ٣٢٢٢٥ بليون جنيه فى سنة ١٩٦٦

الاجتماعى السياسى (العام) يتميز بركود لا يتفوق عليه الا الجو العقلى فى بلجيكا . ان ألمانيا الفيدرالية هى اليوم أكثر دول أوروبا الغربية ازدهارا وأشدّها تصنيعا . وفى اعتبارات أخرى هى أبعد ما تكون جاذبية . فالحياة السياسية فى ألمانيا الغربية ، منذ انهيار القومية والاختفاء التدريجى للاعتقاد المتوانى فى توحيد نصفى ألمانيا الشرقية والغربية قد وضعت نفسها داخل الاناء الممغن فى الضيق بين الائتلاف المكون من الديمقراطيين المسيحيين وما يسمون بالاحرار، وبين المعارضة الاشتراكية الديمقراطية . وهذا مما يجعل من السهل تلخيص الوضع الحالى للأمور ، وليس هناك فى الواقع ما يستدعى الحديث عنه سوى الاقتصاديات ، والارقام تتحدث عن نفسها . فى أواخر سنة ١٩٦٠ كان تعداد سكان ألمانيا الغربية (باستثناء برلين الغربية) ٥٣٧٥٦٠٠٠ مقابل ٥٢٦٧٦٠٠٠ فى المملكة المتحدة (١٢٤) . وأنصبة القطاعات الرئيسية للاقتصاد فى قيمة اجمالى الانتاج متشابهة جدا فى كل من ألمانيا وبريطانيا . وفى الواقع ان الاقتصاديين متشابهان جدا الآن فى تكوينهما ، والاختلاف الرئيسى أنه لا يزال فى ألمانيا الغربية ١٧٪ يعملون فى الفلاحة مقابل ٤٪ فقط فى المملكة المتحدة . وليست هناك حاجة الى إعادة الحديث عن القوّة الانتاجية الألمانية ويكفى أن نقول: أنه فيما بين ١٩٥٣ و ١٩٦٠ ارتفع الانتاج الصناعى ٨٠٪ (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) وإن القدرة الانتاجية الصناعية أى الانتاج بالنسبة لكل عامل مستخدم قدرت فى سنة ١٩٥٠ بخمسين فى المائة أعلى مما كانت عليه قبل الحرب (١٢٥) . واتجهت مستويات المعيشة على وجه العموم الى مستوى أدنى من المستوى البريطانى ، ولكنها كانت ترتفع بالنسبة لسكان المناطق الحضرية . وعلى وجه الاجمال قد تحسنت ألمانيا الغربية عن مستواها قبل الحرب فى انتاجها بالنسبة للفرد أكثر من المملكة المتحدة، وكان هذا فى الغالب نتيجة للتجديد الاجبارى ، وتدفق ملايين المهاجرين من الاراضى المفقودة .

وليس فى الامكان أن نترك هذا الموضوع دون الاشارة الى أن سجل ألمانيا الغربية من الايدى العاملة هو أكثرها استقرارا من أى قوة صناعية أخرى . ومع تعداد عمالها الذين يتقاضون أجورا البالغ عددهم ٢١ مليونا (دون العمال الزراعيين) فقدت صناعتها أقل من مليون يوم عمل خلال المدة من ١٩٥٣ - ١٩٦٠ وهذا حوالى ربع خسارة بريطانيا . ومتوسط العمال الذين يضربون سنويا

(١٢٤) المسح الاقتصادى. لمجلس التنمية الاقتصادية ديسمبر سنة ١٩٦١ وبالنسبة لألمانيا الشرقية انظر (العالم اليوم) يونيه سنة ١٩٦٢

(١٢٥) نشرة PEP ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ ص ٢٩٣

١٤٠٠٠٠ وهذا أقل من بريطانيا سبع مرات . ومن الواضح أن هذه الحالة - التي يحسدها الصناعيون في أى مكان آخر - نتجت عن ظروف استثنائية نظمت العمال ، الى عهد حديث ، في قوة أكثر مرونة وطاعة مما في الدول الاخرى وعن الخراب الفظيع الذى أحاق وقت الحرب بالمراكز الصناعية ، والحاجة الملحة الى اعادة بناء أسس الحياة الاقتصادية من أجل البقاء ، والاتحادات العمالية الضعيفة ، وسنوات عديدة من البطالة الشديدة الوطأة ، ولقد استمر حتى أغسطس سنة ١٩٦١ تدفق لا ينقطع من مئات الآلاف من المهاجرين من ألمانيا الشرقية مما ساعد على بقاء الاجور منخفضة . وأخذت الحالة تتغير منذ عهد حديث على أثر النمو الاقتصادى السريع في السنوات القليلة الماضية وتماسك سوق العمل . وفي فبراير سنة ١٩٦٢ أحرز اتحاد عمال المعادن ، وهو أكبر اتحاد في أوروبا الغربية وعدد أعضائه ١٧ مليون عضوا (جملة أعضاء اتحادات ألمانيا الغربية يزيد على ٨ ملايين) أحرز ٦٪ زيادة في الاجور بعد تهديد بالاضراب كان مؤيدا من جانب الأغلبية في الاتحاد . وبعدهم أحرز عمال الاعمال الكيماوية زيادة قدرها ١١٪ وعمال المناجم ٨٪ وأعضاء الخدمات العامة واتحادات النقل ١٢٪ . وعلى وجه الاجمال ارتفعت معدلات الاجور أكثر من ١٢٪ في النصف الاول من سنة ١٩٦١ بالنسبة الى سنة ١٩٦٠ عندما ارتفع متوسط الاجور والمرتبات (طبقا للمسح الذى قامت به « منطقة التعاون الاقتصادى والتنمية » في ديسمبر ١٩٦١) بالنسبة للفرد المعين ٨٩٪ . وفى مايو سنة ١٩٦١ كان معدل المكاسب بالساعة في الصناعة أعلى بحوالى ١١٪ تقريبا عن السنة السابقة . ومنذ بداية سنة ١٩٦٠ فاقت المكاسب بالساعة في الصناعة التقدم الانتاجى بالنسبة للرجل في الساعة ، مع زيادة حادة في تكاليف الوحدة . وبالاجمال فانه من المقرر الآن أن مجال التوسع الطبيعى أقل منه الان عما كان في الماضى ، فالطاقة الانتاجية والقوة البشرية مستغلة الآن بالكامل ، وسينمو الامداد بالايدي العاملة من الآن فصاعدا بطريقة أبطأ على الأرجح . وسيكون النمو الطبيعى للقوة العاملة قليلا ، ويتضاءل تدفق العمال من خارج الجمهورية الفيدرالية ، ويجرى تخفيض ساعات العمل . وسيزداد تركيز الاستثمارات على الاسلوب العقلى ويشجع على ذلك : نقص الايدي العاملة ، واعادة تقييم النقد ، وارتفاع تكاليف الاجور .

وتمثل هذه التطورات تعجيلا للاتجاهات التى كانت منظورة في السنوات الثلاثينيات ، عندما كانت ألمانيا أكثر الدول تصنيعا في القارة الاوروبية ، ولكنها كانت تعاني من صعوبات البطالة الشديدة وميزان المدفوعات . وعلى عكس فكرة كانت شائعة ، أن « المعجزة الاقتصادية » بعد الحرب التى أعقبت انفصال الاقاليم الشرقية ، لم تكن تنطوى على بدعة جديدة كلية ، بل بالاحرى سهلت اتجاهها نحو التطور ، كان معطلا في فترة ما قبل الحرب بكيفية مصطنعة بسبب عوامل سياسية

واجتماعية تنشأ في الاصل من تخلف النصف الشرقي من البلاد . وعلى خلاف فرنسا وايطاليا بعد الحرب ، لم تتعرض الجمهورية الفيدرالية لتحول اقتصادي . ولكنها بدلا من ذلك تعرضت لانقلاب سياسي ، أدى الى الظهور المتأخر ولأول مرة في تاريخ ألمانيا ، لمجتمع رأسمالي تام . وعلى أثر التجربة القاسية التي عاينوها في عهد هتلر أصبحت ألمانيا الغربية منضمة مع العالم الغربي الذي حاولوا الافلات منه في عهد الاشتراكية الوطنية . وعبارة « اقتصاد السوق الاشتراكي » وهي اصطلاح عديم المعنى يستعمل حاليا لوصف ما يعرف في أى مكان آخر « باقتصاد السوق » ، تتلاءم مع تكوين مجتمع أصبح « بورجوازيا » تماما وينافس بلجيكا الآن في تحفظها السياسي وفي تسلط القيم الخاصة بالطبقة المتوسطة . ومن وجهة النظر التكوينية ، فإن ألمانيا الغربية على هذا الاعتبار قد تغيرت بكيفية أقل مما كان مفروضا ، اذ أن معالها الاساسية كانت واضحة من قبل في السنوات الثلاثينيات ، ولو أنها لأسباب سياسية لم تكن تحرز في ذلك الوقت تعبيرها الملائم .

وعلى سبيل المقارنة قد يكون من الملائم أن نذكر كلمات قليلة عن ألمانيا الشرقية . وفي معظم الاغراض تكون المقارنات بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عديمة الجدوى ، لسبب واحد هو أن الجانبين يعملان في اجراءات احصائية متباينة ، ولأنه من المعروف أن أرقام الكتلة الشرقية لا يعول عليها . وعلاوة على ذلك فإن لدول أوروبا الشرقية المجموعة تحت اسم «الكوميكون» COMECON الآن مشكلاتها الاقليمية الخاصة بها . ولكن لما كانت ألمانيا الشرقية تحتفظ بعلاقات تجارية هامة مع ألمانيا الغربية وقد تتحدان يوما ما ؛ فمن المعقول أن نتساءل كيف كانت تتقدم في السنوات الأخيرة ؟ والجواب على ذلك هو أن اقتصادها في حالة سيئة نوعا ما . واستمر على ذلك بعض الوقت . وعندما عرضت الخطة الاقتصادية لسنة ١٩٦١ في ربيع العام المذكور ، كان من المعروف منذ بضعة شهور أن الاقتصاد قد تقدم بمعدل أبطأ بكثير عما كان عليه في سنتي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ . وكانت سنة ١٩٦٠ في الواقع نقطة التحول . وزاد الانتاج الصناعي بمعدل نمو كان يتضاءل باضطراب ، فكان في سنة ١٩٥٩ بنسبة ١٣٪ وفي سنة ١٩٦٠ بنسبة ٨٪ وفي سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ وهذه هي الادعاءات الرسمية . وحتى هذه المعدلات المنخفضة قد تبدو عالية ، ولكن يجب ألا يغيب عن الذاكرة أنها مليئة بالخشو الاحصائي والتقديرات المتكررة لأسعار ملفقة . وبالرغم من أنه من المعروف أن فكرة اجمالي الانتاج الصناعي فكرة خاطئة ، فإنها ما زالت تستعمل في الفلك السوفييتي ولم ينشر الرقم الخاص باجمالي الانتاج الوطني لسنة ١٩٦١ ، الذي يستبعد بعض الاخطاء الاحصائية ، ولكن يظن أنه تم تحقيق زيادة قدرها ٣٥٪ بالمقارنة مع ٨٪ و ٦٪ في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ على التوالي ومرة أخرى نجد أن المعدل يتضاءل باضطراب .

وكانت سنة ١٩٦١ علاوة على ذلك سنة حقق فيها أسوأ محصول منذ سنة ١٩٥٣ ويبدو أن الزراعة تكون عادة مجلبة للاحزان أينما كان الشيوعيون في الحكم ، وهى فى ألمانيا الشرقية فى حالة سيئة . والزراعة الجماعية الاجبارية هى المسئولة بدرجة كبيرة عن نقص المحصول المستمر ، وقد قدر انتاج الغلال وبنجر السكر فكانا أقل بنسبة ١٥٪ فى سنة ١٩٦١ عما كانا عليه فى سنة ١٩٦٠ . وبلغ العجز فى الغلال والبطاطس ما يعادل مليونى طن من الغلال . وبذلك تضاعف عجز ألمانيا الشرقية التقليدى من الغلال . وحتى فى السنوات العادية فان انتاج المنطقة يعتبر غير مرض . فنتاج الغلال أقل عادة بنسبة ١٥٪ من ألمانيا الغربية . ولذلك فان انتاج كمية متعادلة من المحصول الزراعى يتطلب عددا من العمال ومن المواشى أكبر مما يحتاج اليه الغرب . ويبدو مرجحا أن ألمانيا الشرقية ستظل معتمدة على المعونة السوفيتية على نطاق كبير . وفى سنة ١٩٦١ عقد قرض يغطى السنوات من ١٩٦١ الى ١٩٦٥ يعادل أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، بينما بلغت الامدادات الاضافية على الحساب خلال ١٩٦٢ أكثر من ٣٠٠ مليون دولار . وهكذا ستتحرك ألمانيا الشرقية نحو « رابطة اقتصادية » مع الاتحاد السوفيتى . ومن اجمالى التجارة الخارجية للبلاد التى تعادل ٤٠ بليون دولار ، تبلغ حصة الاتحاد السوفيتى ٤٥٪ ، وتصل حصة الكتلة السوفيتية ٧٥٪ ، و ١٠٪ أخرى تجارة محلية داخلية بين ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ، والباقي تجارة بين الشرق والغرب (باستثناء صفقات المنطقة الداخلية) .

وعندما اقيم جدار برلين فى اغسطس سنة ١٩٦١ ، تكبد سكان ألمانيا الشرقية أشد ضربة سيكولوجية أصابتهم ، ولكن زعماء الحزب أتيحت لهم فرصة قصيرة لكى يخطوا فيها بما كسبوه حديثا من حرية التصرف ، لانه عندما أعلن مستر خروشوف فى المؤتمر الثانى والعشرين للحزب الشيوعية فى شهر أكتوبر بأنه لم يعد يصر على اعتبار ديسمبر سنة ١٩٦١ حدا نهائيا لتوقيع الصلح مع ألمانيا ، كان الدور على المسئولين فى ألمانيا الشرقية أن يتحملوا الصدمة . ومنذ ذلك الوقت عمت الفوضى ، وتركت آثارها على سير الاقتصاد ، وعمل هذا بدوره على تنمية السعى المتجدد لاحتراز مكانة دولية عن طريق معاهدة صلح يعقدها معها الاتحاد السوفيتى .

(ج) لو كان التنبؤ مجرد استقراء الاتجاهات الحالية ، لأمكن للانسان أن يستنتج أن ألمانيا الغربية ستسيطر على الارجح على اقتصاد أوروبا الغربية فى سنة ١٩٧٠ . وحقيقة الواقع أن الجمهورية الفيدرالية قد اقتربت فعلا من حدود طاقتها للتوسع السريع على حين أن دولا مثل فرنسا وإيطاليا لا تزال بعيدة عن استنفاد طاقتها الاحتياطية . وهذا بالخاص حقيقى بالنسبة لفرنسا التى تبلغ

مساحه أرضها ضعف حجم ألمانيا الغربية أو بريطانيا ، وحوالى ربع سكانها العاملين يشتغلون فى الأرض وبذلك يكونون احتياطيا هاما من الايدى العاملة للصناعة (١٢٦) . واذا راعينا : موقع فرنسا الجغرافى « وأهمية مواردها الطبيعية، التى لم تستغل بعد الا قليلا ولكن يجرى التنقيب عنها الآن ، والامكانيات العظمى لتحسين حاصلاتها الزراعية ، وتجديد شبابها السكانى ، وحجم فاعلية مشروعاتها الصناعية الكبرى وحدائتها ، والقوة الثقافية التى أظهرت الدليل عليها فى السنوات الماضية (١٢٧) » . فلن يكون هناك ما يدعو الى الدهشة أن الفكرة التقليدية فى أوروبا التى تسودها ألمانيا قد ذهبت فى السنوات الاخيرة وحلت محلها الصورة الأكثر واقعية للرابطة الاقتصادية الأوروبية المصنوعة حول المحور الفرنسى الألمانى . واذا تركنا جانبا العوامل السياسية ، التى يوازنها جزئيا الاتجاه الموالى لبريطانيا لرابطة رجال الأعمال الألمان ، ودور بريطانيا مستقبلا فى أوروبا المتكاملة - نجد أن درجة معينة من الاندماج الألمانى الفرنسى داخل السوق المشتركة تبدو محتملة ، ان لم يكن لسبب آخر سوى أن الرابطة الاقتصادية الأوروبية تنطوى على تضامن متبادل بين الصناعة الألمانية وبين الزراعة الفرنسية . على أنه يوجد عاملان يجعلان الموقف الفرنسى أقرب الى المقارنه بالموقف البريطانى منه بالنسبة للموقف الألمانى . أولهما هو عبء نفقات الاسلحة ، والنية الواضحة للحكم الديجولى (الذى يبدو أنه ليس من المتوقع أن يتخلى عنه خلفه) على تزويد فرنسا بقوة ذرية ضاربة مستقلة ، والاخر هو اتجاه سياسة فرنسا الاقتصادية . فقد قامت فرنسا ، مثل بريطانيا ، بإجراءات تأميم واسعة النطاق بعد سنة ١٩٤٥ مما أدى الى قطاع عام شمل فى سنة ١٩٥٧ نحو ٢٥٪ من اجمالي الاستثمار الثابت (مقابل ٣٠٪ فى بريطانيا) ثم اتسع منذ ذلك الوقت أكثر من ذلك ، كما التزمت فرنسا رسميا منذ سنة ١٩٤٧ باقتصاد مخطط (وعلى عكس بعض ما كان متوقعا) قد ازداد هذا الالتزام أهمية بالنسبة لوضعى السياسة ، وكانت نتيجة ذلك أن الحياة السياسية الفرنسية أصبحت تسيطر عليها بدرجة كبيرة معركة الأربع السنوات بشأن مشروع السنوات الأربع الرسمى . وفى ظل الحكم الديجولى ، الذى دعم هذه الاتجاهات ، دخل التخطيط وفنيتته الوعى العام بدرجة كبيرة بحيث أنه أصبح من المستبعد الآن العودة الى التخطيط والاعتماد على قوى السوق .

(١٢٦) انظر لوسيان سيرمون (مقومات التكامل الأوروبى) فى (احتياجات أوروبا ومواردها) ص ٨١٨ وما بعدها وبالأخص ص ٨٥٣ .

(١٢٧) سيرمون ص ٨٥٣

وفرنسا لا تحظى بحالة من الرفاهية فحسب ، بل أن لها حكومة تستطيع أن تحدد أهداف سياستها الاقتصادية ومستوى طلباتها الاجمالية وهي من هذا الاعتبار دولة حديثة جدا في الواقع .

ومن الناحية الاقتصادية بدأ ازدهار سنوات الخمسينيات من مستوى منخفض ، وكان قد سبقه ركود جزئي في المدة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ عندما امتد أول مشروع التجديد فيما بعد الحرب ، لمعالجة أضرار الحرب ويصل الى مخلفات سنوات الثلاثينيات . واذا نظرنا الى هذا التقدم السريع منذ سنة ١٩٥٣ في هذا الضوء يبدو أقل وضوحا اذ يكون عبارة عن محاولة متأخرة عن وقتها للحاق بألمانيا . ولكن تبقى الحقيقة أن النمو كان سريعا ومدعما بغض النظر عن تقلبات صغيرة ، مع اعطاء الاسبقية الاولى للصناعة . وواضعوا الخطط الفرنسيون - على نقيض الالمان - ينشدون تحقيق هدفهم على حساب استقرار الاسعار ، وعلى خلاف البريطانيين ، يضحون دون هوادة بميزان مدفوعاتهم . وكانت النتيجة في سنة ١٩٥٨ الوصول الى حالة نطبت اتخاذ اجراءات خطيرة لتخفيض قيمة النقد واكمالته لتصحيح ميزان المدفوعات ، وتدعيم الصادرات والاحتفاظ بانخفاض الاجور . وقد دبر هذا العلاج نظام الحكم الديجولي بواسطة سلسلة من قرارات الطوارئ في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، واستجاب المريض للعلاج بالصدمات بالدخول في فترة توسع أخرى (وعلى أساس أكثر صلابة) في سنة ١٩٦٠ ، وساعد على ذلك بدرجة كبيرة اكتشاف أن الصناعة الفرنسية كانت قادرة وهي داخل السوق المشتركة على منافسة أسعار الالمان . وقد جاء هذا التوسع الذي يهدف حاليا الى ارتفاع قدره ٢٥٪ في الغالب من الانتاج الاجمالي بين سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ في الوقت المناسب ، اذ أنه نظرا للانعاش السكاني لفرنسا منذ أواخر سنوات الاربعينيات - كانت نسبة المواليد ترتفع باضطراد ويوجد الآن مصدر كبير للعمال من الشبان - كان يقتضى التوسع في الطاقة الصناعية لضمان العمالة التامة . وفوق هذا توجد الآن حركة هجرة كبيرة من الأيدي العاملة من حقل الزراعة الى ميدان الصناعة نظرا للحركة السريعة لجعل الزراعة آلية منذ السنوات الخمسينيات . وبالإجمال فان فرنسا تصبح دولة حديثة . وهذا الانجاز - الذي يجب أن يعزى الفضل الكبير فيه الى الجمهورية الرابعة ، ولو أنه حدث في النهاية أن برهنت منشاتها السياسية أنها غير قادرة على الثبات أمام حالة التوتر - لا يقلل من شأنه أنه تم على حساب تخفيضات متكررة من قيمة النقد وزيادات حادة في السعر ، فكل منهما قد انتهى أمره الآن . كانت حالة تقتضي الاختيار بين التضخم والركود ، وقد اختار المخططون التضخم وكانوا على حق . وغلاوة على

ذلك فبالرغم من ارتفاع الاسعار ، وفترة ركود الأجور الوقتية في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ يمكن أن يكون الدخل الحقيقي لذوى الأجور والمرتبات قد زاد بمقدار ٥٠٪ خلال هذه الحقبة ، ولو أنه من المسلم به أنه قد حقق هذه الزيادة من مستوى منخفض (١٢٨) .

وكان الاستثمار في السنوات التي تلت الاضطراب السياسى لسنة ١٩٤٥ (عندما كان اليسار للمرة الاولى قادرا على فرض آرائه) يخطط بكيفية أكثر مركزية عما في ألمانيا أو حتى بريطانيا في ظل حكومة العمال بعد الحرب . وبصفة عامة كان من المعترف به حتى من جانب الاقتصاديين الاحرار أنه على الدولة أن تتولى المزيد من تمويل الاستثمار ، وأدى هذا الى درجة من التخطيط المركزى . وكان مشروع مونييه لسنة ١٩٤٦ أول أربعة مشروعات ارتكزت عليها سياسة الاستثمار بعد الحرب . وقد تركز على الصناعات الرئيسية : الوقود والقوى ، النقل والصلب ، والاسمنت والمهمات الزراعية . وقد أسفر المشروع عن النجاح بحيث أمكن في سنة ١٩٥٠ أن يفي بهذه البضائع والخدمات بحاجة الطلب اليها . وحولت المشروعات التالية الاهتمام نحو الصناعة والاسكان والزراعة . وقد تم تحقيق أهداف الانتاج التي حددت في هذه المشروعات بمنتى الدقة . وزاد الاستثمار الحقيقى بالاسعار الثابتة بنسبة ٣٨٪ فيما بين ١٩٥٤ و ١٩٥٨ وارتفع نصيبه من الانتاج القومى من ١٦٢٪ الى ١٨٥٪ .

وكانت المنظمة الرئيسية فى تخطيط الاستثمار هي : (قوميسارية مشروع التجديد والامداد) التي أنشئت بادىء الامر برياسة ميسو مونييه بصفته قوميسيرا عاما فى يناير ١٩٤٦ - وتستعين القوميسرية عند وضع الخطط باللجان المكونة من موظفين مدنيين ومن رجال الصناعة والاتحادات العمالية والخبراء . ثم يقدم المشروع عندئذ الى (المجلس الاقتصادى) للتوصية عليه وبعد ذلك يعرض على البرلمان لاقراءه . والقوميسارية مسئولة عن متابعة المشروع ووضع موضح التنفيذ ، وعن وضع المشروعات السنوية داخل اطار البرنامج الطويل المدى . ويعمل مركزها الرئيسى ، والذي لا يضم عددا كبيرا من الموظفين عن طريق الادارات الاخرى ، ويعرض على نظر الحكومة أى عوامل يمكن أن تحول دون تنفيذ المشروعات . وقد أتاحت طريقة ممارسة العمل عن طريق المنشآت القائمة ودون اغتصاب وظائفها،

(١٢٨) انظر لوموند بتاريخ ١٥ - ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ بخصوص المستويات الحالية للأجور والمرتبات - وبخصوص المقارنات التفصيلية لمستويات المعيشة فى الدول الأوروبية الاخرى انظر (مستويات المعيشة والتعاون الاقتصادى فى أوروبا الغربية) فى الدراسات الاقتصادية الدولية - باريس سنة ١٩٦٢

الجمع بين درجة عالية من المرونة ، وبين العزم القوي العام . والواقع أن مكتب التخطيط مدين بجزء من قوته لمركزه غير المصلحي في الجهاز الإداري . ففي بادئ الأمر كان فرعا تابعا لمكتب رئيس الوزراء . على أنه رأى أنه من المرغوب فيه ولو أن وزير المالية في فرنسا ليست له السلطات الواسعة التي لوزير الخزانة بريطانيا - ضم عملية التخطيط إلى إدارته . وتتبع القوميسارية العامة حاليا وزير المالية والشئون الاقتصادية ، ولكنها لم تدمج في إدارته ، ولا يزال مركزها بعيدا عن التبعية الإدارية . والقوة الرئيسية للقوميسيرية العامة تكمن في أنها مكان اجتماع دائم لتبادل المعلومات ومناقشة المشروعات الخاصة بكل من الإدارة وبعث الأعمال . والعامل الرئيسي في مثل هذا التعاون كان دائما « لجنة التجديد » وتتكون هذه اللجنة من ٣٠ إلى ٥٠ عضوا ونادرا ما تكون أكثر من ذلك وهم لا يتقاضون أجرا على عملهم ، ويعينون بواسطة الحكومة بناء على طلب القوميسيرية العامة .

وبالنسبة إلى أسلوب التخطيط (١٢٩) . فإن العمل يتركز على طبع الأشياء في السنة النهائية لكل مشروع ، أي سنة ١٩٦٥ بالنسبة (للمشروع الرابع) . ولمثل هذه المدة القصيرة يمكن أن تؤخذ القوة البشرية الميسورة كـ أعطيت ، ونظرا لأن تغيرات اجتماعية كبرى لم تكن موضع اعتبار ، فإنه يمكن استبعاد وقوع تغيرات كبيرة في توزيع الدخل أو انقلاب في طريقة الاستهلاك على أن العمل التمهيدى في المشروع الرابع كان مقترنا بتخطيط طويل المدى لغاية سنة ١٩٧٥ من أجل التقاط التطورات الهامة التي لولا ذلك لكان من الممكن اغفال أمرها . ولا يستفاد باعتماد مشروع نموذجى شكلى للتنمية ، من جهة لأن البيانات التي يحصلون عليها عن الحسابات الوطنية غير كافية ، ومن جهة أخرى لأنه من الصعب استخلاص شواهد مفيدة من التاريخ الاقتصادى لفرنسا الذى اضطرب أخيرا ، وبدلا من ذلك قد اختيرت معدلات بديلة للنمو الشامل (٥ أو ٥ر٥ أو ٦ر٥ المائة) ودرس عندئذ تطبيقها على مختلف قطاعات الاقتصاد . ولكل معدل افتراضى للنمو ، يختار نوع معين من الانفاق النهائى . ويرتكز هذا على دراسات عديدة بعيدة المدى للطلب - ولو أنه في بعض الأحيان يكون الاستقرار الصحيح للاتجاهات الماضية هو كل ما يمكن عمله - ثم يقدر عندئذ لكل قطاع إنتاجى معدل الاستثمار الذى يتلاءم مع الزيادة في الاستهلاك . والتجارة الخارجية هي أكثر الميادين التباسا ، وقد تعقدت الآن بالسوق المشتركة . وهناك بعض الأمل في أن

(١٢٩) للوقوف على التفاصيل انظر (التخطيط الاقتصادى في فرنسا) نشرة PEP

رقم ٤٥٤ - لندن ١٤ أغسطس سنة ١٩٦١

الدراسات الاقتصادية قد تساعد في هذا المجال . وقد دلت التجربة على ان المعدل السريع للنمو الاقتصادي يتجه الى الارتباط مع عدم توازن التجارة الخارجية ، ومن الأرجح أن يتطلب معدل الاستثمار العالي (أكثر مما يجب) استيرادات هامة من رأس المال . وقد أدت هذه الاعتبارات الى الموافقة على معدل نمو يبلغ ٥ ٪ سنويا للمشروع الرابع ، الذي أعيد النظر في رفعه بعد ذلك .

ودلت الاحصائيات التي نشرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في يولية سنة ١٩٦١ على أن الهدف الرسمي للجزء الاخير من (المشروع الثالث) قد تم تحقيقه . وقد زاد حجم اجمالي الانتاج القومي بنسبة ٦٣ ٪ من سنة ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٠ بالمقارنة مع زيادة قدرها ٢٣ ٪ فقط من سنة ١٩٥٨ الى سنة ١٩٥٩ . وقد فاقت النتائج في الواقع الأهداف المحددة في المشروع المؤقت للسنتين (زيادة ٥ ٪ في اجمالي الانتاج القومي في سنتي ١٩٦٠ و ١٩٦١) . وعولجت بدرجة كبيرة التأخيرات في تنفيذ المشروع الثالث في سنتي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ . ومع ذلك فان معدل النمو لم يكن مرتفعا كما في دول أوروبية أخرى ، ولم تستغل الموارد الميسورة الى حدها الأقصى . وتبعاً لذلك قد حدد المشروع الرابع هدفا أكثر جرأة ، ولو أنه ليس بالجرأة التي تكفي لاشباع رغبة الاشتراكيين وغيرهم من الذين يطلبون أقصى حد من التوسع . وفي الواقع كانت المناورات حول معدل التنمية الموضوع الرئيسي في الخلافات السياسية بين الكتاب المهتمين بالشئوق العامة . وقد علقت الايكونوميست (بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٦٢) على هذه الاتجاهات بالآتي :

« بينما يحاول البريطانيون أن يتعلموا من التكوين التخطيطي الذي انشاه الفرنسيون في سنة ١٩٤٧ ، يبحث الفرنسيون في كيفية تحويله ليكون صالحا في سنوات الستينيات الحالية . وبسبب الموارد المرهقة ، يكون الاختيار بين مختلف السياسات البديلة أكثر أهمية وأكثر صعوبة ، وفي العام الماضي بدأ واضعو الخطط الفرنسيون عملهم في توقعات التنمية لغاية سنة ١٩٧٥ لكي يعطوا عمقا لتوقعاتهم بالنسبة لمشروع الأربع السنوات الذي بدأ من يناير . وفي اعدادهم المشروع الرابع ، لم يضعوا تقديرا واحدا بل ثلاثة تقديرات مختلفة للنمو ، حتى يمكن أن ترى بوضوح ، قبل اختيار نسبة معينة للنمو ، التعقيدات الخاصة بالاستثمار والتجارة الخارجية وغيرها . وأخيرا اختير التقدير الأوسط - زيادة في الانتاج القومي بنسبة ٥ ٪ سنويا - مع الاهتمام الخاص بالاستثمار العام في موضوعات معينة مثل المدارس والطرق . وحتى وزير المالية يبدو أنه قد تأثر

قليلًا بالطريقة الجديدة للاشتراكية الديجولية ، فإن لهجته تبدو مختلفة عن الارثوذكسية العمالية لسابقه الذي رفض مرة أن يتحدث عن الدخل أو الانتاج في لجنة الحسابات الوطنية بعبارة خشنة « قولوا للسادة أن يتكلموا بالفرنسية » .

وعرضت آراء أكثر جرأة عن مستقبل التخطيط الفرنسي في ثلاث مقالات بصحيفة (ليموند) في مارس سنة ١٩٦٢ بقلم مسيو جيلبرت ماثيو . وقد أشار فيها الى أن المشروعات الاولى كانت تدبيرات تجريبية من تفكير بعض الفنيين بقصد التغلب على بعض العقبات في صناعات الاستثمار وتمكين رجال الأعمال من أن يعتادوا التقدم . والآن وقد أصبحت الاختيارات عملية أكثر تعقيداً ، بدت الحاجة الى رقابة ديمقراطية أكثر فاعلية . وينبغي أن يكون البرلمان قادراً على اختيار أى الأهداف هو الذى يجب أن يتبع ، وهل يكون الاتجاه نحو المزيد من الراحة والعطلة أو الى مزيد من الاستهلاك ، وهل تزداد الاستثمارات الخاصة في صناعة التليفزيون . وبالاختصار يجب أن يكون للتخطيط أهداف اجتماعية ، ويجب عند تقريرها أن يسمع رأى الشعب . وفى خريف سنة ١٩٦٢ قام المسيو منديس فرانس بالتحدى على أن يضع مشروعاً بديلاً للنظام الديجولى بحيث لا يرجع فيه الى النظام البرلماني المعيب ، ووسع نطاق الجدل اذ وضع مشروعاً أكثر طموحاً : يجب أن يعاد تنظيم كل الاطار الحكومى والبرلماني حول (المشروع) حتى يمكن جعل الديمقراطية الفرنسية واعية بالحاجة الى الاشراف على تنفيذه . وقد طالب الاقتراح بشكل واضح بهذه الابتكرات الدستورية الخطيرة مثل استبدال مجلس الشيوخ « بمجلس ثان » يمثل المنظمات الاقتصادية والاجتماعية . ولما كانت هناك مقترحات مشابهة مقدمة من الجانب الديجولى فقد بدا أن المناقشة تدور حول الاختيار بين شكلى التخطيط « الفنى » ، « والديمقراطى » وكان كل من الطرفين ، بالرغم من اختلافهما الكبير بشأن أمور أخرى ، يسلمان بالحاجة الى تكيف التكوين السياسى التقليدى لفرنسا ليطابق مقتضيات العصر المتحرر .

فما الذى يستنتج من هذه النظرة على التاريخ الاقتصادى الفرنسى بعد الحرب ؟ وبالرغم من الانتكاسات التى كان أهمها أزمة النقد سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ إلا أن اجمالى الانتاج الوطنى بعد سنة ١٩٥٠ ارتفع بمعدل يزيد على ٤٠٪ سنوياً وبالأخص كانت مضاعفة الانتاج الصناعى فى عشر سنوات دليلاً على التغير الحقيقى . ومن الجانب الآخر ، بينما ارتفع اجمالى الانتاج الوطنى فى سنة ١٩٦١ بنسبة ٦٪ فبلغ ٢٦٠ بليون فرنك جديد (٥٢ بليون دولار) ، أدى الارتفاع الحاد فى الاجور والمرتبات الى بعض الضغط على المكاسب ، والهبوط المترتب على ذلك فى التمويل الذاتى . وفى سنة ١٩٦٢ استمرت الاجور فى الزيادة بمعدل مستوى

يتراوح بين ٨ الى ١٠ في المائة ، وبذلك زاد من حدة ضغط المكاسب . وحتى مع ذلك استمر المظهر دون تغيير جوهري . وفي أواخر العام توقعت السلطات زيادة قدرها ٦ ٪ في اجمالي الانتاج القومى لسنة ١٩٦٣ للتمشى مع استيعاب العائدين للوطن من شمال أفريقية ، والتكاليف الاضافية للتسوية الجزائرية .

(د) وتشترك مجموعة دول البنلوكس ، والدول السكنديناوية والنمسا وسويسرا معا في معالم مشتركة سواء بينها وبين بعضها البعض ، أو بينها وبين (باستثناء ايطاليا) الدول الكبرى في مجموعة السوق المشتركة وكذلك مع بريطانيا . وهذا ما يبرر معالجتها معا ، بالرغم من أنه في سنة ١٩٦٢ كانت لا تزال عضويتها موزعة بين الدول (الست) والدول (السبع) ، مع تبعية دول البنلوكس للمجموعة الاولى وتبعية الدول الاخرى للمجموعة الاخيرة . والطبيعة المصطنعة لكل هذه التدابير تبين بدرجة كافية أن الدول السبع كانت تشمل البرتغال أيضا . وسوف لا نميز فيما سياتى بين مجموعة الرابطة الاقتصادية الاوروبية وبين منطقة التجارة الحرة . وفيما يختص بالباقي فانه يجدر بالذكر أن واضع معاهدة روما كان يدور في ذهنهم امكانية اقامة منطقة تجارة حرة لكل أوروبا الغربية ولا تستبعد المادة ٢٣٨ من المعاهدة ترتيبات التجارة الحرة بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية كمجموعة وبين واحدة أو أكثر من الدول غير الاعضاء (١٣٠) ، على أى حال فان التمييز بين الرابطة الاقتصادية وبين منطقة التجارة الحرة يتوقف على مستقبل علاقات بريطانيا بالسوق المشتركة ، التى لم تكن قد سويت نهائيا عند كتابة هذا . ومرة أخرى فان دولا مثل لكسمبورج وأيسلاند سيكون لهما مستقبلهما الاقتصادى الذى تقررهما لهما جارائهما الاكبر منهما ، وليس هناك داع لمعالجتهما على حدة (١٣١) . وليست بلجيكا وهولندا ولكسمبورج أى مشكلة خاصة . وهى كدول أعضاء فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية فانها تشترك فى المظاهر العامة للرابطة فى الاسواق العالمية ، بينما يمكن أن يوصف تكوينها الاجتماعى كوسط بين الفرنسى والامانى . ومن الناحية الاقتصادية كانت بلجيكا متخلفة لبضع سنوات ولكنها حققت أخيرا تقدما أفضل، وازداد اجمالي انتاجها القومى فى سنة ١٩٦٠ بأكثر من ٥ ٪ فى الحجم مقابل

(١٣٠) بخصوص مركز هذه الدول انظر الدراسة التفصيلية الخاصة التى نشرت بواسطة سكرتارية المجلس الأوروبى تحت عنوان « العلاقات الاقتصادية الأوروبية » ستراسبورج نوفمبر سنة ١٩٦١

(١٣١) وهذا ينطبق على قبرص بالنسبة لليونان - ولإسرائيل حالة خاصة ولكن من الواضح أنها تتبع مجموعة البحر المتوسط .

٢٤٪ فقط في سنة ١٩٥٩ . وتعتبر لكسمبورج في الحقيقة بمثابة ملحق بلجيكا . أما هولندا التي تعتبر من بعض النواحي أقرب الى بريطانيا منها الى جاراتها في القارة ، فقد حققت تقدما سريعا ، وسجلها في سنة ١٩٦٠ بصفة خاصة يعتبر مذهلا ، اذ ارتفع انتاجها الوطني بنسبة ٨٪ و ايراد الارقام الكاملة الاحصائيات الوطنية قد يكون عملا مضنيا وعديم الجدوى . ويكفي القول بأن مجموعة دول البنلوكس سكانها الذين يزيدون قليلا عن ٢٠ مليون نسمة . واعتمادها الشديد على التجارة الخارجية (التي تتراوح بين ٣٣٪ من اجمالي الانتاج الوطني بالنسبة لبلجيكا الى أكثر من ٥٠٪ بالنسبة لهولندا) فان هذه الدول تدور عليها بشكل متطرف بعض الملامح التي تصبح من خصائص أوروبا الغربية في مجموعها ، ففيها درجة عالية من التصنيع والتخصص ، وحركة مستمرة في اتجاه الاعتماد الاقتصادي ، على أي حال في داخل المنطقة الأوروبية . وسارت هولندا الى أبعد من ذلك في اتجاه الاقتصاد المخطط ، وقد جنت المكاسب الملائمة كثمرة للنمو الأسرع . وكانت كل هذه الدول هي السباقة في تنمية التكامل الأوروبي ، وخرجت مثلا في المعاهدة التي تكون اتحاد دول البنلوكس الاقتصادي ، الذي دخل الى حيز التنفيذ من أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ ومنذ هذا التاريخ كانت قد أكملت فعلا عملية التحول عن اتفاقياتها التجارية الوطنية الى اتفاقيات البنلوكس . وباعتبارها من الدول التي عملت في الميدان السياسي من أجل التوحيد الأوروبي ، فقد أصبح رجالها العموميون الدعاة الرئيسيين للفيدرالية الأوروبية والتخلي عن السيادة الوطنية في أكثر ما يمكن من الميادين ، وهو اتجاه ما زالت تقاومه جاراتها الكبرى . وفي الحقيقة أن كلمتي « البنلوكس » و « الفيدرالية » أصبحتا مترادفتين . ومن الملائم أن كلا من بروكسل ولكسمبورج قد اختيرتا مركزا لرئاسة الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، ورابطة الفحم والصلب على التوالي ، وأن الاجتماعات الفيدرالية تعقد عادة في لاهاي . وعندما يكتب تاريخ الفيدرالية الأوروبية ، فمن المحقق أن مجموعة البنلوكس ستحتل مكان الشرف . ومن الناحية التنظيمية والمذهبية ، قد نظمت أوروبا الغربية نفسها منذ سنة ١٩٤٥ حول هذه الدول الصغيرة المتحضرة الديمقراطية ، ذات الاقتصاديات المتشابهة التخطيط ، وحكوماتها المكونة من ائتلاف كاثوليكي حر أو كاثوليكي اشتراكي . واستطاعت منذ فقدانها لامبراطورياتها الاستعمارية السابقة أن تركز جهودها كلية في الشؤون الأوروبية ، وبذلك أتاحت لجاراتها مقياسا تقيس به تقدمها نحو شكل أعظم من أشكال التنظيم .

على أنه من الناحية الاقتصادية يوجد فارق كبير بين الاجراءين : البلجيكي والهولندي . فمنذ سنة ١٩٥٠ تقدمت هولندا بمعدل لا يسبقة الا معدل المانيا

الغربية ، بينما بقيت بلجيكا باستمرار بالقرب من قاع التقدم . وقد يكون مغريا أن نعزو هذا تماما الى اختلاف السياسات الاقتصادية لو لم يكن تمسك بلجيكا المخلص بالتححرر الاقتصادي قد نافستها فيه ألمانيا . على أنه بينما كان معدل النمو في الاعمال الحرة في ألمانيا وهولندا مذهلا ، كانت بلجيكا تتعثر في المؤخرة ، ولعل عدم وجود البدء السليم له شأن في هذا . فعلى خلاف كل من ألمانيا وهولندا فإن أضرار الحرب أصابت الصناعة البلجيكية بالقليل ، فهل يكون التخريب بسبب أضرار الحرب هو اذن الوسيلة المثلى للتخلص من النظم الرئيسية البالية ؟ ربما كان من الاصدق القول بأن بلجيكا سبق أن عانت من معدل نمو غير كاف ، وما يترتب عليه من عدم توازن لصالح القديم ضد الجديد ، وأنه لم تكن هناك هزة من الخارج تتطلب التعجيل باتجاهات جديدة ، وفي الواقع أن ظاهرة العهد الاقتصادي الغابر التي تعاني منها بلجيكا من السهل تشخيصها : بأنها عدم تكس رأس المال ، وفيما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٧ استثمرت بلجيكا سنويا بمعدل لا يتجاوز ١١.٣ ٪ من اجمالي انتاجها القومي في رأس المال الثابت (باستثناء الاسكان) - وهذا معدل ، ولو أنه على وجه التقريب معادل لبريطانيا ، إلا أنه غير كاف ، بالمقارنة بدول غرب أوروبا الأخرى . وعلاوة على ذلك كان الاستثمار بالاكث في الصناعات القديمة التضمحلة وبالاختصار كان التخطيط الوطني ناقصا بدرجة شديدة في الاقتصاد البلجيكي . ومع أنه توجد دائما اسباب مختلفة للاستثمار ، إلا أنها ليست متعادلة الصلاحية ، والتخطيط يقوم أصلا على وضع قائمة للاسبقيات .

وعندما يتجه الانسان نحو مجموعة منطقة التجارة الحرة ، التي تضم ما تسمى بالدول « المحايدة » (السويد والنمسا وسويسرا) والدولتين عضوي حلف (الناتو) (الدانمرك والنرويج) فإنه يواجه الالتباسات الدولية التي سبقت الإشارة إليها . ان مستقبلها الاقتصادي يتوقف على ادماج المستقبل لكتلتى الرابطة الاقتصادية ومنظمة التجارة الحرة ، أو اذا لم يحصل ذلك ، على عقد اتفاقيات مشاركة ، منفصلة ، على غرار منطقة التجارة الحرة أو على غرار اتحاد الجمارك (١٣٢) والنقطة هنا هي أنه بسبب عدم عضويتها التامة ، فإن المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية يترك الطريق مفتوحا أمام التناسق التدريجي للتعريفات والسياسات الاقتصادية ، بينما لا يكاد يحدث أى تغيير في الوضع السياسي للدولة المشتركة . ويمكن أن نزن أن هذا التدبير يمكن أن يلائم احتياجات الدول المحايدة على الأقل . ان وضع المشاركة سواء في اتحاد جرماني

(١٣٢) انظر دراسة (المجلس الأوروبي) السابق الإشارة إليها وبالأخص ص ١٧ .

أو منطقة تجارة حرة يجب أن يحمل بين طياته التزاماته الاقتصادية الهامة في شكل جداول زمنية لازالة الحواجز التجارية (١٣٣) . ومن الناحية التنظيمية والسياسية ، لا حاجة لأي تغيير ، وبطبيعة الحال لا تلتزم الدولة المشاركة بالسياسات المشتركة التي تقررها أغلبية الاصوات. ومن الناحية الاخرى لن يكون لها أي تأثير على مثل هذه القرارات ، ويحتمل في حالات كثيرة أن تواجه « بالامر الواقع » . كما يمكن أن تستبعد من مزايا بنك الاستثمار الأوروبي وغيره من المنشآت العامة . ويبدو من المقبول ظاهريا عند الموازنة أن قرار طلب حالة الانقسام ينبغي أن يتخذ لأسباب سياسية ، مثلا من أجل تأمين الاستقلال الوطني في جميع الميادين التي لا تغطيها معاهدة للانتساب . ومن الناحية الاقتصادية فإن الدولة المنتسبة الأرجح أن تكون أفضل بكثير من العضو الكامل على أية حال لو أنها كانت عالية التصنيع وقادرة على المنافسة . وإذا أخذنا مثلا لذلك أن اعتماد الاقتصاد الدانمركي على صادرات المنتجات الزراعية الى المملكة المتحدة وألمانيا يجعل الدانمرك احدى الدول التي تتأثر بدرجة خطيرة، بالانقسام الاقتصادي المستمر في أوروبا الغربية على الاسس الحالية ، وأنه على حين يهبط مستوى تعريفات الدانمرك عن مستوى المملكة المتحدة وعن التعريفات الخارجية المشتركة للدول الست - فما من شك في أن كثيرا من الصناعات الدانمركية بسبب حجمها الصغير نسبيا ، قد تتأثر بكيفية عكسية بسبب المنافسة غير المقيدة ، من جانب صناعات الدول الست .

والصناعة والزراعة السويدية معتدلة وجيدة بصفة عامة ، وعلى ذلك ينبغي أن تكون السويد في وضع يتيح لها الاستفادة من مزايا سوق حرة كبيرة في أوروبا . ومن ناحية أخرى قد يشكل التكامل الوثيق على غرار معاهدة روما صعوبات في بعض الميادين : التجارية والاقتصادية والاجتماعية . وتثير التعريفات الخارجية للرابطة الاقتصادية الأوروبية صعوبات أمام السويد سواء من ناحية مستواها الذي يعتبر أعلى بكثير من مستوى التعريفات السويدية ، وبسبب أن مداها النوعي على مختلف البنود يختلف . والسويد تقليديا دولة منخفضة التعريفات . ولذلك فإن اقتصادها مكيف بحيث يلائم الرسوم المنخفضة أو المتواضعة في تكاليف معظم المواد الخام والوقود المستوردة ، وكثير من المواد شبه المصنوعة وحتى بعض المواد المصنوعة. وقد اعتبر هذا ميزة للصناعة السويدية بصفة عامة، ولا تقل عنها أيضا الصناعات التصديرية .

(١٣٣) في حالة اتفاقية منطقة تجارة حرة فقط ليس هناك مبدئيا التزام بالنسبة للتعريفات ازاء دول ثالثة ، ولكن في الممارسة يرجح اتباع بعض التناسق مع تعريفات الرابطة الاقتصادية .

وفيما يتعلق بالنمسا ، فان نسبة مئوية كبيرة من صادراتها تذهب تقليديا الى ألمانيا . وفي سير الاحداث العادي كان يمكن أن نتوقع أن هذا العامل يمكن أن يؤدي بالنمسا الى السعي للانضمام للدول الست . على أنه بسبب صعوبات ذات طابع سياسي انضمت الى (منطقة التجارة الحرة) كوسيلة لتنمية الأسواق البديلة . وحجم الصادرات النمساوية التي تذهب الى أوروبا الشرقية أعلى من أي دولة أخرى في دول منطقة التجارة الحرة . ولأسباب قديمة ، ينطوي الكيان التجاري للنمسا على روابط مع كثير من دول أوروبا الشرقية ، وسيستمر هذا الوضع دون شك .

وتواجه سويسرا أيضا صعوبات . ان التوازن الحالي للاقتصاد السويسري هو نتيجة التجارة الواسعة مع باقي العالم . وأكثر من ٤٠٪ من منتجات سويسرا التي تباع للخارج تذهب الى أماكن خارج أوروبا ، اذ أنها توزع على نطاق واسع في مختلف القارات والدول . وليست هناك عقبة اقتصادية تجعل من الصعب على سويسرا الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية . والاقتصاد السويسري اقتصاد تنافسي ويتميز بالعلاقة بموارد البلاد الطبيعية والبشرية بسبب سياسة التعريفة المنخفضة المتبعة من زمن قديم . ومع ذلك فاذا انضمت سويسرا الى السوق المشتركة أو اشتركت فيها فقد تنشأ عن هذا مشكلات ، فان الاحتفاظ بالصادرات السويسرية الى خارج أوروبا يرتبط بوجود الرسوم الجمركية المنخفضة على الواردات الى داخل سويسرا . ولذلك فلو دخلت سويسرا الى مجموعة أوروبية ذات تعريف خارجي مشترك ، فانها ستفضل أن يكون معدلها أدنى من المعدل المشترك الحالي لتعريفات الدول الست .

على أن المشكلة السياسية هي الأكثر أهمية. فان سويسرا تعتبر أن حيادها هو حجر الأساس في سياستها والضمان لبقائها . وهي شديدة الحرص في المشاركة في أي حالة يمكن أن تسيء الى حيادها . والسلطات ترفض فكرة أن قرارات الاغلبية يمكن أن تفرض على سويسرا اما بواسطة حكومات أخرى ، واما بواسطة رابطة أوروبية . على أنه مما يلاحظ أن سويسرا لم تتخذ من حيادها سببا يمنع من انضمامها الى منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية .

جنوب أوروبا :

لا حاجة الى تلخيص ما سبق ذكره عن عدم التكافؤ بين نصفي أوروبا الغربية - المتقدم والمتخلف . فمن الامور المعروفة أن هذا الاقليم يشمل مناطق كبيرة متخلفة ، ولكنه اتخذ شكل المنظمات الاقتصادية القارية . ومن المشكوك

فيه حتى الى اليوم اذا كان المواطن العادى فى شمال غرب اوروبا يقبل تماما ان يعتبر اليونانيين والأتراك والاسبان أو حتى الايطاليين الجنوبيين كرفاق أوروبيين. وقد استتر هذا التباين فى داخل الرابطة الاقتصادية الأوروبية تحت اسم العضوية الإيطالية ، والمفهوم الضمنى بأن الجنوب يعتبر مشكلة بالنسبة للحكومة الإيطالية أكثر مما هو بالنسبة للرابطة فى مجموعها . وطالما كان الانسان يفكر على أسس قومية ، تصبح الاختلافات الاقليمية داخل المملكة الواحدة مسألة تتعلق بالدولة المختصة ولا أحد سواها . وفى داخل أوروبا ، أصبحت هذه الحالة فى طريق الزوال ، ولكن سير عملية التكامل هو فى مرحلة البداية . وفكرة أن دول البحر المتوسط عليها أن تنهض بنفسها ، وأنها اذا لم تنجح يكون الخطأ من جانبها ، لا تزال (هذه الفكرة) تجد تأييدا غير قائم على أساس منطقي سليم . فالواقع أنها لا تستطيع أن تفعل ذلك ما لم تربط نفسها بمنظمة أكثر تقدما . وتحتوى إيطاليا فى الحقيقة على حضارتين مختلفتين ، وتتبع أسبانيا والبرتغال واليونان ويوغسلافيا وتركيا مجموعة اقليمية ذات خواص مشتركة ، والتقييم غير السطحي من الناحية السياسية ينبغى أن يضع فى حسبانها العوامل الجغرافية والمناخية ، وكذلك الاصل التاريخى الذى يربط هذه الدول بالعالم القديم المنتهى (١٣٤) .

وأهم هذه الدول - إيطاليا - وهى أيضا لحسن الحظ أكثرها تقدما . وصحيح أن نصفها الشمالى ذو تكوين مثالى حديث وعضوية الدولة فى مجموعة السوق المشتركة دليل على مكانتها الصناعية. ولكن لولا التخلف الملح فى الجنوب، فإن إيطاليا فى مجموعها كان يمكن أن تعتبر فى صف الدول التامة التصنيع وحتى مع وضع الامر الحالى فيها فإنها تعتبر فى فئة تختلف عن أسبانيا - وهذه حالة تنعكس بكيفية ملائمة على أنظمتها السياسية الخاصة بهما . ان الاستبدادية لا يمكن أن تكون النتيجة التى لا مناص منها للتخلف . ولكن الوضع (العسكرى مع ، الكهنوتى) Military cum clerical من النوع القائم فى شبه جزيرة ايبيريا فهو بدون شك لا يمكن أن يوجد فى دولة متقدمة . وينطبق نفس الوضع على الدكتاتوريات فى يوغسلافيا وتركيا للتناقض الجذرى فى العقائد الفرانسوازية واليتوية والكمالية ، ومن ثم فانه الى أن تطرح أسبانيا عن كاهلها حكامها الحاليين ، فإنها يجب أن تعتبر سياسيا فى صف تركيا ويوغسلافيا أكثر مما هى فى صف إيطاليا واليونان . ومع ذلك فمن وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية فإن هذه التفرقة تعتبر ثانوية . ومع أن ثورة ديمقراطية ناجحة فى

(١٣٤) انظر (احتياجات وموارد اوروبا) ص ٧١٢ يصدد البيانات الاقتصادية لجنوب اوروبا (فيما عدا تركيا ويوغسلافيا) .

اسبانيا أو البرتغال فانه لا يمكن أن تعجل بهذه البلاد الى العالم الحديث رأسا ،
الا أنها قد تزيل أسوأ العقبات الدستورية. فلا الاستبدادية ولا الديمقراطية المتحررة
تستطيع أن تقدم الحل الفوري للمشكلات الموروثة عن الفقر الريفي وازدياد كثافة
السكان . ويوغسلافيا وتركيا وهما تحت شكلين مختلفين من الحكم الاستبدادي،
تعانين مشكلات متشابهة من التخلف الزراعي والتصنيعي . والزراعة الاسبانية
واليونانية والايطالية في الجنوب تتسم بملامح كثيرة مشتركة . فظروف الجو
والترربة يجعلان صغار الفلاحين والعمال الذين لا أرض لهم في اليونان أشد خطورة
عنهم في أى دولة أوروبية أخرى باستثناء صقلية . ولم تقم السياسات الوطنية
بعد بقسط من التنمية يسمح بالشروع في نهضة صناعية في أى مكان باستثناء
ايطاليا حيث بدأت فيها النهضة فعلا في سنوات الخمسينيات ، والتي بدأت الآن
في النهاية تحل مشكلاتها البنائية الموروثة .

(١) ان سجل ايطاليا في السنوات الاخيرة هو الاولى في الواقع بأن يتصف
بالتعبير « المعجزة الاقتصادية » أكثر مما استحقته تجربة ألمانيا الغربية - كما
سبق القول - التي لم تكن لتحتاج الى تغييرات بناء أساسية ، بل كانت بالاكتر
امتدادا لاتجاهات ما قبل الحرب . أما ايطاليا على خلاف ذلك فقد قامت بتحول
اصيل ، وأصبحت للمرة الاولى دولة حديثة أى دولة مصنعة ذات معدل سريع
لتكدس رأس المال . وفيما بين ١٩٥١ و ١٩٦١ زاد اجمالي الانتاج القومي بمعدل
يزيد على ٥٠٪ سنويا . ولما كان السكان يزيدون بمعدل يقل عن ١٪ سنويا ،
فان معظم رأس المال الجديد كان ميسورا للاستثمار المستند الى المدخرات . وبعد
السماح بزيادة السكان وصل ارتفاع الاستهلاك بالنسبة للفرد الى ما يقل عن ٤٪
سنويا ، في حين وصلت الزيادة في الاستثمار الى ٩٪ تقريبا . وبدون الالتجاء
الى الادخارات الاجبارية ، ارتفعت حصة الموارد الداخلية المخصصة لاستثمار رأس
المال الثابت من الخمس الى الربع . ويتيح هذا التكدس السريع لرأس المال عن
طريق الادخارات الداخلية أحد الاسباب الهامة لتقدم سجل ايطاليا الاقتصادي
منذ سنة ١٩٥٠ - وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا لو تذكرنا المستوى المنخفض
لمعدل دخل الافراد ، واذا أضفنا الى ذلك أنه منذ انتهاء مشروع مارشال كان
الاستثمار يمول فقط من الادخارات الداخلية وحدها (١٣٥) .

(١٣٥) من اهم المراجع لذلك انظر الملحق الخاص ل Statist ٦ ابريل سنة ١٩٦٢ ذكر فيه
السييور لا مالفيا وزير الميزانية انه في خلال السنوات العشر الاخيرة ارتفع الانتاج الوطني بنسبة
٨٠٪ سنويا . وازداد الاستهلاك بالنسبة للفرد أكثر من النصف ، وازداد اجمالي الاستثمار بأكثر
من الضعف . وقد كدست ايطاليا اليوم احتياطا يبلغ حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار امريكي .
وانشئت ٣ ملايين وظيفة جديدة خارج الزراعة .

وفي خلال الحقبة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ نما الاقتصاد الإيطالي في الحقيقة بسرعة أكثر منه في أوروبا الغربية مجوعاً ، وفي الغالبية بمعدل ٦٪ مقابل ٤.٥٪ - بينما ارتفع الانتاج الصناعي بسرعة فائقة الى حد أنه في سنة ١٩٦٠ بلغ ٨٥٪ فوق مستوى سنة ١٩٥٣ اذ نما بنسبة ١١٪ في سنة واحدة هي سنة ١٩٦٠ (١٣٦) . وبالمقارنة مع سنة ١٩٥٠ نجد أن حجم الواردات في سنة ١٩٦٠ زاد أكثر من الضعف ، بينما زادت الصادرات الى ثلاثة أمثالها تقريباً . واستطاعت إيطاليا لأول مرة ، ومع مناطقها الشمالية الصناعية في المقدمة ، أن تجعل من نفسها في السوق العالمية مصدرة كبرى للمصنوعات . وفي نفس الوقت أخذت حصة الزراعة في اجمالي الانتاج القومي ، التي جمحت على حوالى ٢٧٪ في المدة ١٩٤٨ - ١٩٥٣ ، في الانحدار الى حوالى ٢٠٪ في سنة ١٩٦١ ولو أن عدد المشتغلين في الزراعة ما زال يقارب في الغالب العاملين في الصناعة . على أنه من الأمور المتناقضة في الظاهر أن هذا التقدم السريع قد أبرز - بدلاً من أن يضعف - ذلك التباين التاريخي بين الشمال والجنوب ، لأنه بالرغم من أنهما كليهما حققا تقدماً ، إلا أن الشمال قد جنى دون مناص الشطر الأعظم من الفائدة . ومما لا شك فيه أنه من فائدة البلاد أن يتمكن العاطلون عن العمل من إيجاد أعمال لهم في ميلانو وتورين بدلاً من أن يضطروا الى الهجرة خارجاً (وفي الواقع أن البطالة الصناعية قد تلاشت ولو أنها ما زالت موجودة في الزراعة) ولكن طالما أن الجنوب لا يشترك في نمو حركة التصنيع الى مدى أبعد مما يقوم به حالياً ، فإن المطالب يستتمر توزع بكيفية غير متعادلة (وسيستمر الحزب الشيوعي في أن يكون المعارضة الوحيدة الأصيلة للجنوب من روما) وليست إيطاليا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتعثر فيها الزراعة خلف المعدل العام للتقدم (٣٠٪ من السكان ينتجون أقل من ٢٠٪ من ثروة البلاد) (١٣٧) . على أنه من الغريب في هذا الشأن أن هذا الاختلاف ينعكس في تباين اقليمي ذي جذور تاريخية عميقة وبعد عشر سنوات من نجاح غير متوازن لحص خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموقف في سنة ١٩٦١ في كلمات تتضمن تحذيرات :

« ان الحكومة الإيطالية تعطي اسبقية كبرى للإجراءات التي تهدف الى تحسين كفاية القطاع الزراعي ، ولكن أى نجاح جذري في هذا الميدان يتوقف على التقدم نحو تحقيق أهداف أخرى كبرى للسياسة العامة ، أى استيعاب الأيدي العاملة الزراعية الزائدة عن الحاجة ، وتصنيع الأقاليم الجنوبية .

(١٣٦) احصائيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) فبراير سنة ١٩٦١ .

(١٣٧) نفس المرجع ص ٣٠

« وأهداف اللجنة العريضة في الوصول الى العمالة الكاملة لكل القوى العاملة
الميسورة ، وتقريب الفوارق في مستويات الانتاج والدخول بين الاقاليم الشمالية
والاقاليم الجنوبية ما زالا هما الهدف الأكبر للسياسة العامة . وقد تم احراز
نجاح كبير في الجنوب سواء من ناحية مستويات المعيشة أو من ناحية التوسع
الانشائي ، ولكن الاستثمار الانتاجي المباشر لم يصبح هاما بعد ، على حين أن التقدم
السريع الذي أحرزه الشمال يعني أن التعثر النسبي في الجنوب لم يقل عما كان
عليه . ومن ناحية أخرى فإن المعدلات العالية لنمو الاستثمار والانتاج الصناعي ،
كانت تقترن بزيادات في العمالة ، أقل مما كان متوقعا في مشروع العشر السنوات
الذي وضع سنة ١٩٥٤ » .

وأوصى التقرير ببذل «مجهود حاسم لإنشاء مراكز صناعية جديدة في الجنوب»
ونوه بوضوح بالحاجة لمزيد من التخطيط العام لتوجيه الاستثمار الى القطاعات
الرئيسية . ومنذ ذلك الحين كان يبدو أن التغييرات السياسية نحو ائتلاف من
الوسط واليسار تدل على جهد واع لتحطيم العقبة الأخيرة لحالة الركود ، وإذا
تذكرنا أن ذلك الركود يفيد كلا من حزبي البلاد الكبيرين - وهما الديمقراطيون
المسيحيون والشيوعيون - من ناحية أنه يعمل على استدامة حالة العقم للسياسات
الجنوبية ، وما يترتب عليها من استقطاب الفتن ، تبين لنا أن « التجديد » ليس
مجرد مسألة اقتصاديات وأقل شيء هو أنه يخدم « تناسق جميع المصالح المشروعة »
ذلك لأن تصنيع الجنوب معناه قلب طريقته التقليدية في الحياة رأسا على عقب .
والإيطاليون في هذه الحقبة يكتشفون بطريقتهم الخاصة أن الرأسمالية الحديثة
تفرض شيئا ما أشبه بالثورة الاجتماعية .

وفي سنة ١٩٦٢ ، لم يكن لدى أحد رجال الصناعة الإيطاليين البارزين الذين
كانوا يشرفون على إحدى الاحتكارات التي تملكها الدولة، أي شك فيما تعنيه تلك
الثورة من ناحية السياسة العامة :

« ان الانتعاش الإيطالي الذي يسميه بعض الناس بالمعجزة كان مستطاعا
بسبب تحول عميق في القدرة الانتاجية والتكوين الاجتماعي والسياسي لبلادنا .
وبالاخص في المجال الاقتصادي ، حيث ظهرت آراء جديدة تم التعويل عليها .
ومما له دلالة بالتأكيد أن المبدأ الذي كثر فيه الجدل بشأن مسؤولية الدولة عن
التقدم الاقتصادي هو الذي ساد في النهاية .

وفي رأيي أن اختيارين اقتصاديين سياسيين أساسيين كانا هما العاملين
الفاصلين في هذا الانتعاش الرائع - أولهما : هو التبرؤ الصريح لمبدأ الحماية

بواسطة قبولنا المتسم بالشجاعة للمنافسة الدولية، وللتحرير التجاري، ثم ادماج الاقتصاد الإيطالي داخل النطاق الأكثر اتساعا للسوق الأوروبية عن طريق التوحيد. وثانيهما : هو قرار الشروع فى برنامج للتنمية الاقتصادية والصناعية للمناطق الأكثر تخلفا ، بقصد استيعاب المتعطلين والذين تحت التعيين ، ومعالجة ذلك التناقض الذى لا يزال مذهلا بين مستويات الدخل فى مختلف مناطق بلادنا .

« ان الصعوبات والمقاومة التى يقتضى التغلب عليهما من أجل احراز الموافقة على هذه الاختيارات الأساسية معروفة جيدا . . . انه لحقيقى - وهذا أمر أساسى للتقدير الصحيح للقوى التى تدفع اليوم نظامنا الاقتصادى - ان المبادرة فى مسألة الاختيار وتطبيقه جاءت من جانب الدولة » بمعنى أنها فى كثير من الحالات كانت مفروضة . .

« ومن بين أوجه الانحياز التى تحطمت فى إيطاليا ، يوجد أيضا ذلك الغول القديم الذى شاهد ادارة الدولة فى الصناعة على أنه غير اقتصادى وغير كفء بالمقارنة بالادارة الديناميكية التنافسية فى القطاع الصناعى الخاص . ولكن أظهرت لنا الخمس عشرة سنة الماضية كيف أن المشروعات الصناعية للقطاع العام ، المكيفة طبقا لاحتياجات البلاد تتيح الحافز الذى يدفع الى تقدم التنمية فى المناطق والقطاعات التى أهملها القطاع الخاص زمنا طويلا (١٣٨) » .

(ب) وبالمقارنة مع إيطاليا ، تكون مجموعة البحر المتوسط : (اسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا ويوغوسلافيا وقبرص) مجموعة اجتماعية اقتصادية وقد تكون دراسة مختلف الامراض والمساوى الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول فرادى شاقة ولا جدوى منها . وتمثل البرتغال نفس الصورة الاسبانية تماما ، ولو أن ما يعتبر مأسا فى اسبانيا قد يكون شيئا بين الهزل والجد فى الدول المجاورة. وتحوم يوغوسلافيا حول الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، وهذا الطرف - أكثر من فرض اقتصاد مخطط - هو الذى يجعل من المشكوك فيه اذا كان هناك داع هام لبحث مشكلاتها فى نطاق موضوعنا هذا . أما قبرص فهى من ناحية امتداد لليونان ومن ناحية أخرى جزيرة تقع أمام الساحل التركى . واليونان قريبة فى تكوينها الاجتماعى لجاراتها البلقانيات ، ولكنها تطورت أخيرا اقتصاديا بكيفية تبشر بنهضة أصيلة . كما أصبحت أيضا منتسبة لمجموعة السوق

(١٣٨) من اقوال السنيور انريكو ماتى فى صحيفة Statist بتاريخ ٦ ابريل سنة ١٩٦٢

المشتركة (١٣٩) - وتقع تركيا على الحد الفاصل بين دول البلقان، والشرق الأوسط ، وتمثل الالتقاء بين تكويناتها الاجتماعية على التوالي . وبدلاً من اضاءة الوقت على جميع أعضاء هذه المجموعة نكتفى بأسبانيا وتركيا - وهاتان الدولتان على التوالي، هما أقرب ما تكونان وأبعد ما تكونان ، عن صميم أوروبا الغربية . وقبل كل شيء يكفي فقط وقوع انقلاب سياسى لرفع أسبانيا (والبرتغال أيضا) الى المستوى الايطالى ، بينما تركيا ، مع أفضل الفروض ، لن تستطيع التخلص من التراث الاسلامى . وفيما يختص يوغوسلافيا فان مشكلاتها هي من بعض الوجوه نفس مشكلات المجر وبلغاريا، واكتفاء بذكر عضوين فقط من الكتلة السوفيتية ، والى ان يقرر اليوغوسلافيون أنفسهم ، ليس هناك ما يؤكد اذا كانت بلادهم ستصبح فى النهاية جزءاً من أوروبا الشرقية أم الجنوبية ، ويمكن كذلك القول بالطبع ان تركيا بالمثل موزعة بين ولايتين مختلفين .

ان الاقتصاد الاسباني يمثل جميع مظاهر الاقتصاد الزراعى المتخلف ولذلك فان المشاركة فى التكامل الأوروبى تثير مشكلات خطيرة ، ويبدو من الأرجح ، اذا حكمنا من واقع الحالة الحاضرة للاقتصاد الاسباني ، فانه سينقضى بعض الوقت قبل ان تتمكن أسبانيا من الاستغناء عن الحماية الجمركية ضد المنافسة. والرسوم الاسبانية أعلى بكثير من التعريفات الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية الأوروبية . ولأسباب تاريخية ، ترجع من جهة الى الموقف الذى اتخذته بعض الدول الأوروبية تجاه أسبانيا منذ سنة ١٩٤٥ ، قد انتهجت الحكومة سياسة تجنب الالتزامات . ومن غير المحتمل أن يوافق نظام الحكم الحالى على أى تنازل عن سيادته خاصة لان فوارق هائلة تقوم بين المستويات والسياسات المشتركة التى رسمتها أهداف معاهدة روما وبين الممارسات والسياسات الاقتصادية المتبعة حالياً فى أسبانيا . ومن جهة أخرى قد يكون من الصعب أن تبقى اسبانيا منعزلة عن حركة تحقيق تكامل أوروبا الاقتصادية (الذى سيؤدى الى اندماج أسواق الصادرات الاسبانية الاساسية) وقبول الالتزامات التى ستنطوى عليها عضويتها

(١٣٩) اتفاقية المشاركة بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٦١ تقرر اتحاد جمارك يشمل كلا من المنتجان الصناعية والزراعية يركز على التعريفات الخارجية المشتركة للدول الست . وسيتم ازالة التعريفات بصفة عامة على مدى فترة انتقال لمدة ١٢ سنة ، ولكن بالنسبة لبعض المنتجات الحساسة ، منحت اليونان مدة ٢٠ سنة للاستغناء عن الحماية الجمركية . والاتفاقية لا تشمل السياسة الاجتماعية ولا تحركات رأس المال .

فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وقد يمكن أن يتوافر نوع من المشاركة أوفق للطرفين على شرط أن يكون فى الامكان اصلاح البناء السياسى .

ولمواجهة تكاليف الواردات اللازمة للتنمية ، تعتمد اسبانيا بصفة رئيسية على موردين وهما: الدخل من السياحة، والصادرات الزراعية. وفى هاتين الناحيتين نجد أن الدول التى تريد رابطة اقتصادية أوروبية هى من أكبر عملاء أسبانيا . وتتجه السياسة التى تتبعها دول أوروبا الغربية الأخرى الى تشجيع توسع حركة السياحة الاسبانية ، ولكن لا يمكن أن يقال المثل فيما يتعلق بالصادرات الزراعية . وإذا بقيت أسبانيا خارج السوق المشتركة الأكثر اتساعا ، فقد تجد الصادرات الزراعية الاسبانية أنه من الصعب منافسة إيطاليا واليونان . ويعتبر اتجاه السياسة الزراعية داخل الرابطة الاقتصادية الأوروبية تبعا لذلك حاسما فى تقرير مستقبل الاتجاه الاسباني .

يبلغ تعداد سكان تركيا ٢٨ مليون نسمة ويزداد بمعدل سريع جدا وقدره ٣٪ سنويا ، والدخل الوطنى بالنسبة للفرد أقل منه فى معظم الدول الأوروبية . ويشغل ثلاثة أرباع الطبقة العاملة فى الزراعة التى تقدم الشطر الأعظم من صادرات البلاد . وقد بذل مجهود استثمارى كبير طوال السنوات العشر الماضية ، وما زال مستمرا ، بقصد تسهيل سير عملية التصنيع ، ولكن تركيا تعاني اليوم نوعا من الركود فى المناطق الحضرية مقترنا بضغط متزايد على الأرض .

ولست هناك مشكلة ذات طبيعة سياسية تكتنف اشتراك تركيا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، بل على العكس يهتم الزعماء الاتراك بأن تشترك بلادهم فى عملية التكامل الأوروبى . وفى هذه النقطة تتفق آراء الأحزاب السياسية القائمة . وتغيير نظام الحكم فى سنة ١٩٦٠ لم يغير آراء السلطات فى هذا الموضوع . ورأى الدوائر السياسية يؤيد الانضمام الى السوق المشتركة ، ليس فقط لأسباب اقتصادية بل أيضا لأغراض سياسية . وعلى أى حال فإن مركز تركيا الاقتصادى ليس فى حالة تسمح بتوقع الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية فورا ، إذ أن البلاد لا تستطيع الوفاء بالتزامات العضوية . ولذلك كانت الحكومة تحاول التفاوض لعقد اتفاقية مشاركة يمكن أن تراعى فيها صعوبات البلاد الاقتصادية .

وأخيرا توجد اليونان • وعندما انتهت في يولية سنة ١٩٦٢ مدة المعونة الأمريكية التي دامت ١٥ سنة كانت البلاد قد التهمت ٣٤٢٠ مليون دولار ، انفق ثلثها على المحافظة عليها على هذا الجانب من الستار الحديدي • والآن يبحثون بجد عن موارد جديدة للتمويل • وتنفق اليونان ١٧٠ مليون دولار سنويا على الدفاع ويأتى ٢٠ مليونا منها من الإيراد الداخلى • ولو أن هذه الاموال انفقت على التنمية لاستطاعت اليونان أن تمول مشروعها الطامح للسنوات الخمس الخاص بالتصنيع السريع • وقد حيد الاجتماع الوزارى لحلف (الناتو) الذى عقد فى أثينا فى مايو سنة ١٩٦٢ انشاء (كونسورتيوم) « اتحاد » لمساعدة اليونان ، وفى الحال وضع المسألة بين يلى (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) . وهذه المنظمة تدرس الآن التخطيط الاجمالى الاساسى لمشروع تنمية سريع لغاية سنة ١٩٦٦ ، يتضمن عجزا فى المدفوعات الوطنية والخارجية قدره ٨٠٠ مليون دولار • ولم يعد هذا المشروع لسوء الحظ أن يكون أكثر من مجرد تخطيط وعلاوة على ذلك فانه سيطلب أيضا من معظم أعضاء « الاتحاد » المساهمة فى مساعدة تركيا • وهناك أيضا صعوبات سيكلوجية ، وبالرغم من أن اليونان قد وصلت الى مرحلة الانطلاق الا أنها بقيت بلادا فقيرة حيث اضطروا الى مقاومة الضغوط للحصول على المساواة الاجتماعية من أجل التنمية الاقتصادية • وقد نما الدخل الوطنى بكيفية مضطربة بمعدل سنوى قدره ٦٪ خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، ولكن أوروبا الغربية قد تقدمت أيضا بمعدل ٦٪ وتبعا لذلك فان « ثغرة الازدهار » ظلت باقية •

ان هذا التلخيص للمشكلات الاقتصادية التى تكتنف بعض الدول الأوروبية الصغيرة يكون قد أدى الغرض منه اذا كان قد أوضح الاسباب التى من أجلها جمعت تلك الدول أنفسها فى كتلتين اقتصاديتين متنافستين الدول الست والدول السبع ، ومن الواضح أن هذه الاسباب كانت سياسية. ومن وجهة النظر التأسيسية فان اقتصاديات دول البنلوكس ومجموعة دول اسكنديناوة تتبع نفس النمط • واذا كانت السويد والدانمرك قد اختارتا من بادى الامر تجميع أنفسهما مع البرتغال فان هذا يكون معقولا فقط على أساس علاقة بريطانيا الطويلة الامد مع تلك الدولة • ومنطقة التجارة الحرة لا يمكن أن تكون كتلة اقليمية بحتة • وهناك بطبيعة الحال جدل لصالح توحيد الاقتصاديات غير المتشابهة التى تستطيع أن تكمل بعضها بعضا ، وبالمثل من ناحية أخرى يمكن التساؤل بحق عن قيمة تنمية التبادل المزدهر للسيارات البريطانية والالمانية على أساس أنه لا يساعد الا قليلا

أو لا يساعد إطلاقاً على الرفاهية العامة ، ولحسن الحظ أن هذا الجدل يعمل في كل من الناحيتين : أن الدانمرك منتجة للمواد الغذائية ومن الناحية الاقتصادية يكون ادخالها في السوق المشتركة معقولا، كما هو الحال في مشاركة : سويسرا والنمسا مع النطاق الداخلى للرابطة .

وبالرغم مما تقدم ، لا يمكن أن ننكر أن الاتحاد الاقتصادي لأوروبا يعنى انضمام الاقتصاديات التى تعتبر تكويناتها بالاحرى متشابهة ، وبالتالى ليست متكاملة . وعلى أى حال تنطبق هذه النظرية على الاقاليم المصنعة فى شمال غرب أوروبا . ولكن تضعف قواؤها اذا أخذ فى الحسبان المدى الطويل ، لأنه فى هذه الحالة يظهر انضمام التكوينات غير المتشابهة لشمال وجنوب أوروبا من بين أهداف الاتحاد الأولى .

الفصل الرابع

رابطة الأطلنطي

بعض العوامل الأساسية :

وجها الاهتمام في الفصول السابقة بصفة رئيسية الى الدول التي تكون الرابطة الاقتصادية الأوروبية مضافا اليها بريطانيا . وليس من قبيل المصادفة ان هذه الاقاليم تكون القلب التاريخي لأوروبا الغربية . وهي ، علاوة على ذلك ، كتلة اقتصادية وسياسية قوية في حد ذاتها ، تضم حوالي ١٧٠ مليوناً من السكان (وأكثر من ٢٢٠ مليوناً بافتراض انضمام بريطانيا) ولا تقل مواردها المشتركة عن موارد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . على أنه توجد بعض الصعوبة في بحثها كل على حدة . ففي المكان الأول ان ضرورة التفرقة بين بريطانيا وبين الدول الست يقتضي تعقيدا متعبا . فان احتساب الموارد الاقتصادية البريطانية مع موارد الدول الاعضاء الاصلية ليس من شأنه أن يساءل أحدا من الطرفين على الإطلاق . فانه من ناحية يعمل على إثارة الغموض والابهام حول وحدة الكتلة القارية التي يقتضي أن تحتفظ بتماسكها لبعض الوقت حتى لو أثبت البريطانيون على غير انتظار أنهم شركاء راغبون عن طيب خاطر في عضوية السوق المشتركة . كما أنه يتجاهل مشكلات الدول غير الاعضاء أو الاعضاء المنتسبة ، من فنلندا الى اليونان وتركيا . وهناك ، المفهوم الذي يقول أن جميع دول أوروبا الغربية عندما تقارن بالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تكون كتلة . وازاء ذلك قد تبين أن الحديث عن « أوروبا الغربية » بصفة عامة هو بمثابة غص النظر عن الثغرة الأساسية التي تفصل نصفها الشمالي المتقدم صناعيا عن أقاليم البحر المتوسط المتخلفة . وبالنسبة لرجل الاقتصاد يعتبر الخط الفاصل الممتد عبر وسط إيطاليا أكثر واقعية من أي حدود سياسية . فكيف يمكن للإنسان أن يضع حسابا لائقا لكل هذه المعايير المختلفة ؟ ويوجد كذلك تعقيد آخر : فان المفاوضات التجارية التي تدخل فيها الولايات المتحدة في الصورة ذات أهمية عظمى فقط اذا شملت الرابطة الاقتصادية الأوروبية (ببريطانيا او بدونها) . على أن اجمالي أوروبا الغربية يجب وضعه في الحسبان عند

التفكير في رابطة الاطلنطي . ونعرض فيما يلي بطريقة غير منطقية نوعا ما عندما تبحث أولا الرابطة الاقتصادية الأوروبية . والكومنولث البريطانى قبل أن نعود الى المسألة الاوسع نطاقا الخاصة بالعلاقات الاقتصادية بين نصفي عالم الاطلنطي .

وكما تقرر فى سنة ١٩٥٨ أى قبل أن تطالب بريطانيا بالعضوية كانت الرابطة الاقتصادية الأوروبية تمثل اجماليا من السكان يبلغ ١٦٧ مليونا ، وسكانا من الطبقة العاملة ٧٤ مليونا ، مقابل ١٧٨ مليونا و ٦٩ مليونا على التوالى فى الولايات المتحدة (١٤٠) - وفى تلك السنة انتجت الدول الست ٥٨ مليون طن من الصلب (الولايات المتحدة ٧٧ مليون طن) وبلغ اجمالى استهلاكها من القوى - بما فى ذلك جميع أنواع الطاقة - ما يقابل ٤١٦ مليون طن من الفحم فى سنة ١٩٥٦ (الولايات المتحدة ١٣٥٦ مليون طن) . وكانت أرقام الدخل الوطنى أدنى بكثير من المستوى الأمريكى ، وكان اجمالى الانتاج القومى فى سنة ١٩٥٧ يبلغ ١٥٦ بليون دولار وهو يقدر بحوالى ٤٠٪ من الرقم الذى يقابله فى الولايات المتحدة . ومن ناحية أخرى كانت الدول الست معا تحتل مكانا أكبر فى تجارة العالم عن الولايات المتحدة مع اتنويه بصفة خاصة بزيادة اعتماد أوروبا الغربية على الموارد الخارجية - وفى سنة ١٩٥٩ كان موقف الميزان التجارى كالاتى :

بلايين الدولارات	
الواردات	الصادرات
الاجمالى العالمى	١٠٤ر٤
الولايات المتحدة	١٧ر٤
الرابطة الاقتصادية الأوروبية	٢٥ر٢
بريطانيا	٩ر٣
منطقة الاسترلىنى (بما فيها بريطانيا)	٢٤ر٨
	٢١ر٥ (١٩٥٨) x

(١٤٠) دنيو . نفس المرجع - ص ١٠٨ يذكر الارقام التالية لعدد السكان لسنة ١٩٥٨ ، وهى أقل من المستوى الفعلى الحالى . ألمانيا الفيدرالية ٥٢٥ من الملايين - فرنسا ٤٤ر٨ من الملايين - إيطاليا ٤٨ر٩ من الملايين - هولندا ١١ر٣ من الملايين - بلجيكا ٩ر١ من الملايين لكسمبرج ٠ر٣ من الملايين - الاجمالى ١٦٦ر٩ - وتعزى زيادة الطبقة العاملة نوعا ما عن الولايات المتحدة الى عدم وجود البطالة (باستثناء جنوب إيطاليا) كما انها قد تعكس السن الأدنى للخروج من المدارس .

x « دنيو » ص ١٠٩

وهي كدول مستوردة للمواد الغذائية والمواد الخام بلغت واردات الدول الست في سنة ١٩٥٩ حوالي ٣١٪ من التجارة العالمية ، والولايات المتحدة حوالي ١٦٪ والمملكة المتحدة ١٨٪ ، وهكذا أتاحت الرابطة سوقا لهذه المنتجات يبلغ ضعف حجم السوق الأمريكي وأكبر من السوق البريطاني بثلاثي حجمه ، ولو أن المملكة المتحدة استثمرت أكبر مستورد فردي للمواد الخام والمواد الغذائية . وكدول مصدرة للبضائع الصناعية بلغت صادرات الرابطة الاقتصادية الأوروبية ٣٣٪ من التجارة العالمية مقابل ٢٦٪ للولايات المتحدة و ١٦٪ لبريطانيا . ومما يجدر ذكره عن تلك السنة أن الدول الست تاجرت على نطاق واسع مع بعضها البعض ولذلك كان هناك ما يدعو الى التفصيل بشأن حصتها الفعلية في التجارة العالمية بمعنى الكلمة . ولكن السوق بالنسبة للمنتجين عبر البحار كانت مع ذلك كبيرة للغاية ونامية . ولكن لم تقدم الولايات المتحدة الا القليل جدا على ما يبدو لاعتبارها سوقا بالنسبة لفلاحى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وغيرهم من منتجي المواد الأولية . أما في مجال المصنوعات فقد قامت الدول الست بعمل أفضل ، ولكنها مع ذلك باعت لبعضها بعضا أربعة أمثال ما باعته للولايات المتحدة .

وقد سبق أن لوحظ أن حصيلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية في التجارة العالمية في سنة ١٩٥٩ كانت تساوى تقريبا حصة منطقة الاسترليني أي بريطانيا والكمونولث ناقصا كندا . وكانت هذه هي الحقيقة الاقتصادية التي تكمن وراء النظرة المشهورة في ذلك الوقت في بريطانيا على أي حال القائلة بأن أمريكا الشمالية وكتلة الاسترليني ، والرابطة الاقتصادية الأوروبية كانت تكون ثلاثة قطاعات متساوية تقريبا في التجارة العالمية كان من المقرر بشكل واضح أن تتحد معا على مستوى عالى حقا . ومن هنا نشأ البحث الذى كان يروق للتجار الاحرار وبالأخص في الولايات المتحدة . ويمكن القول من وجهة نظر مختلفة : ان هذا التقسيم الثلاثى كان يتيح لبريطانيا حلا بديلا من الانضمام الى معاهدة روما، على اعتبار أن منطقة الاسترليني كانت تكون سوقا جاهزة أمام البضائع البريطانية. ولكن هذه الحجة الاخيرة فقدت الكثير من وجاهتها مع الركود النسبى لاسواق منطقة الاسترليني ، بالمقارنة بالتوسع السريع للصادرات البريطانية الى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية . ولكن كان من الممكن للاقتصادى البريطانى لغاية أواخر سنة ١٩٦٢ أن يؤكد أن الكومنولث (أى منطقة الاسترليني زائدا كندا)

كان يأخذ ٥٠٪ غالبا من اجمالي الصادرات البريطانية مقابل ١٥٪ كانت تباع الى الدول الست (١٤١) .

والكومنولث عظيم الاتساع ، وأهميته المستقبلية كشريك تجارى للرابطة الاقتصادية الأوروبية بعد أن يعاد تنظيمها (سواء بريطانيا أو بدونها) هائلة جدا لدرجة تقتضى أن نذكر شيئا عنه ، ولو أنه فى حقيقة الامر يعتبر غريبا على مشكلة الموارد الاقتصادية لأوروبا الغربية . ومن الناحية التاريخية أنه نتيجة التوسع البريطانى وراء البحار منذ فجر القرن السابع عشر . ومن وجهة نظر لندن فإنه يمثل اندماج أراضى تمتد من أمريكا الشمالية عن طريق البحر المتوسط الى الشرق الاقصى ، وتضم سكانا من الهند (حوالى ٤٥٠ مليون) وباكستان (تقرب من ١٠٠ مليون) الى الملايو (٦٥ مليون) ونيوزيلاند (٢٣ مليون) بالإضافة الى المستعمرات السابقة فى أفريقيا مثل نيجيريا (تقرب من ٤٠ مليون) وغانا (٦ ملايين) من بين كثير غيرها . ومن الواضح أن يكون هناك شيء من المنطق الذى يجمع كل هذه الاراضى التى كانت سابقا تحت الحكم البريطانى لكى تكون فيما بينها نوعا من الرابطة . على أن الامر أصبح يزداد صعوبة فى النظر اليها كوحدة بالمعنى السياسى أو الاقتصادى . وعندما يتأمل الانسان أن كندا هى باستمرار عضو فى الكومنولث دون أن تكون تابعة لمنطقة الاسترلينى، بينما أن جنوب أفريقيا تحتفظ بعضويتها فى منطقة الاسترلينى بالرغم من أنها انسحبت من الكومنولث - يتبين بشكل واضح أن الاتجاهات اللامركزية هى التى أخذت تحصل على الكلمة العليا . ولا يستطيع أحد أن يقول الى أى مدى ستهتم كل من الهند وباكستان (وكلاهما رسميا جمهوريات داخل كومنولث المفروض أن ترأسه الملكة) بالاحتفاظ بعضويتها فى هذا الاتحاد ، ولو أنه يمكن الافتراض بأن ولاء كل من استراليا ونيوزيلاندا سوف لا يتأثر . ومن الناحية الاقتصادية لا يعتبر الكومنولث وحدة ، كما يتبين من حقيقة أن كندا تكون جزءا - من الناحية الجغرافية ولاغراض نقدية - من الكيان الاقتصادى لأمريكا الشمالية .

(١٤١) « ميد » نفس المرجع ص ١٢ « ان المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية ربما تعنى المشاركة مع سوق أسرع نماء . ولكنها تعنى بالتأكيد المشاركة مع ما يعتبر حاليا أصغر سوق » . وهناك بالطبع الراى القائل بأن التجارة بين الدول ذات التكوينات الاقتصادية المختلفة كثيرا ما تعتبر أكثر فائدة من التجارة بين الدول التى تشابه بعضها البعض اقتصاديا .

وقد حاول مؤتمر أوتاوا سنة ١٩٣٢ أن يفرض نظام التعريف الموحدة الذى لم ينجح فى هدفه الأساسى ، اذ كان المقصود من ذلك الهدف أن يخلق نظاما تجاريا على نطاق عالمى على أساس من الامتيازات المتبادلة (١٤٢) . والواقع أن تجارة الكومنولث مع المملكة المتحدة تكون حجما كبيرا ، ولكنها أيضا تخضع لقدر ما من الخداع البصرى . فاذا كانت كندا تعامل كجزء من منطقة أمريكا الشمالية ، وبريطانيا كجزء من أوروبا الغربية ، يتبين فى الحال أن الباقي من الكومنولث أو منطقة الاسترليني لا يأخذ شطرا كبيرا من اجمالى تجارة العالم (١٤٣) . ولعل أقوى حجة لصالح تجمع الكومنولث ومنطقة الاسترليني ، أنه يسد الثغرة القائمة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وهو أيضا بطبيعة الحال تجمع متعدد الاجناس يتيح لأعضائه المصنعة فرصة انعاش التنمية الاقتصادية فى الاراضى الآسيوية والافريقية الجديدة التى أصبحت الآن ذات سيادة من الناحية السياسية . ولكن ليس من الواضح : لماذا يقتضى أن تتأثر هذه العلاقات المختلفة بدرجة عميقة (الا فى حالة المصدرين الكنديين والاستراليين الذين يستطيعون مواجهة الخسارة) من عضوية بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية وعلى أى حال ، فانه لا يهم أن نبحث فى هذا المجال مستقبل هذه الدول ، أو مسألة مدى تمكنها من اختيار التجمع الذى تريد أن تتواجد فيه سياسيا حول محور أطلنطى جديد .

واذا جردنا مشكلة الكومنولث من أهم ما فيها : الجدل البريطانى حول الوحدة الأوروبية وهذه مسألة غير اقتصادية أساسيا - كانت الصلة بين العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية فى قرار الحكومة البريطانية السعى الى الحصول على عضوية الرابطة الاقتصادية الأوروبية واضحة للغاية . ويمكن التدليل عليها بالأرقام التى تبين النمو النسبى للإنتاج والتجارة فى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية وفى بريطانيا خلال السنوات الخمسينيات أى فى أثناء الحقبة التى تم فيها اصلاح أضرار الحرب بدرجة كبيرة ، وأصبحت كل دول أوروبا الغربية مسهمة فى حركة نهضة شاملة .

(١٤٢) أنظر - بصفة خاصة - تعليقات الايكونوميست على مؤتمر الكومنولث فى سبتمبر عام ١٩٦٢ .

(١٤٣) كانت احصائيات الصادر والوارد لسنة ١٩٥٧ كالاتى : الولايات المتحدة وكندا ٦٢ر٢ و ١٩ر٥٪ - أوروبا والمملكة المتحدة ٤٠ر٥ و ٤٢ر٥٪ - دول الكومنولث الأخرى ١٢ر٣ و ١٢ر٩٪ - أمريكا اللاتينية ٨ر٧ و ٨ر٧٪ - أنظر ماكاي ص ٥٧ .

السجل الاقتصادي

للمملكة المتحدة والرابطة الاقتصادية الأوروبية

197. - 190.

١٩٦٠ - ١٩٥٥	١٩٥٥ - ١٩٥٠		
الرابطة الاقتصادية	الرابطة الاقتصادية	الملكة المتحدة	الملكة المتحدة
٢٧ +	١٣ +	٣٤ +	١٥ +
٦١ +	١٧ +	٥٩ +	٤٥ +
٢٠ +	١١ +	٢٧ +	١٠ +
٤٠ +	١٤ +	٥٢ +	٢١ +
٦٦ +	٢٦ +	٥٦ +	٢٦ +
٦٣ +	١٣ +	٧٦ +	٦ +
١٤٦٤ +	٧٢ +	١٣٩٢ +	٧٥٦ -
٥٩٧٥ +	٥١٨ +	٥٠٠٢ +	١٢٠ -

المصدر- المسح الاقتصادي لمنظمة التعاون الاقتصادي مارس ١٩٦٢ ص ١١ .

ويتبين من هذه الأرقام أنه في طوال حقبة الخمسينيات كانت بريطانيا متخلفة وراء منافسيها . وكان نموها الاقتصادي سواء بالقياس إلى الأرقام البحتة أو بالطاقة الانتاجية - أقل منه في القارة بشكل واضح . وبعد أن تبيننت الحقيقة بأن حركة العمالة كانت تتقدم ببطء في بريطانيا (حيث لم تتفاهم احتياطات العمال بسبب حركات الريف كما حدث في فرنسا وإيطاليا أو بسبب الهجرة

الجماعية كما في حالة ألمانيا الغربية) كان نمو الدخل القومي بالنسبة للفرد من السكان العاملين أسرع ضعفين ونصفا ، أو ثلاثة أضعاف مما كان عليه في القارة لغاية سنة ١٩٥٥ أو لضعفين بالتبعية ، كما أن هذا النمو البطيء لم يكن يقابله استقرار الاسعار بل على العكس ارتفعت الاسعار في بريطانيا بأسرع من أى معدل في دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية باستثناء فرنسا حيث تمت مواجهة التقدم السريع بواسطة تخفيضين للعملة . وهكذا جمعت بريطانيا بين مساوى الركود النسبى - وبالأخص في الصادرات بالمقارنة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية - وبين عدم استقرار الاسعار وما وصفته نشرة بريطانية هامة « بالقصة القائمة لسجل بريطانيا في سنى الخمسينيات - التضخم دون توسع ، والاستثمار غير الملائم في صناعات خاطئة ، وقوة عمالية متطرفة الاتساع ، مثلها مثل قطعة لبان مهملة تلتصق في أماكن أقل ما تكون حاجة إليها (١٤٤) » . وزاد في شدة هذا الوصف الأخاذ أنه في خلال النصف الثانى من هذه الفترة ارتفعت الواردات وصارت ضعفى الصادرات ، وبذلك زادت في فداحة مشكلة ميزان المدفوعات التى اعتبرت في أوائل سنوات الستينيات العقبة الرئيسية في طريق نمو الذهب والنقد الأجنبى المملوكة بواسطة أعضاء الرابطة الاقتصادية الأوروبية بمقدار ١١ بليون دولار ، بينما ركزت الاحتياطات البريطانية ، ولم يحقق حتى هذه النتيجة إلا التخفيض المقصود لمستوى الانتاج . وفى كل مرة يبدو فيها أن ازدهارا على وشك أن يتطور فانه كان يعطل فورا بواسطة أزمة مدفوعات ، وخنق الواردات والطلب على الاستهلاك الداخلى .

وعند محاولة اكتشاف السبب فى أن بريطانيا خلال هذه الحقبة من التوسع التجارى العام قد عملت على معاناة أسوأ ما فى كل من العالمين - تضخم فى الاسعار بالإضافة الى الركود النسبى - يتركز الاهتمام بطبيعة الحال الى ناحية النمو البطيء للصادرات . فبينما وجدت دول القارة المساعدة من تجارتها المصدرة المزدهرة - ولو أن هذا العامل فيما يتعلق بفرنسا لم يدخل فى الصورة إلا متأخرا عن ألمانيا وإيطاليا - فإن الصادرات البريطانية زادت بمنتهى البطء وبذلك لم توفق فى القيام بدور كبير فى عملية النمو ، لقد كان الاحتياج الداخلى بمثابة

(١٤٤) ستاتيسٲ٦ أبريل سنة ١٩٦٢ - وفى عدد ٦ يوليه سنة ١٩٦٢ من نفس النشرة أشار البروفيسور فرانك بايش الاقتصادى المعروف ومستشار الخزانة البريطانية الى أن نفس هذه الفترة قد شهدت مزيدا من الانكماش فى الاستثمار البريطانى وراء البحار واقراض رؤوس الأموال للدول الأخرى. وتمثل هذه الاستثمارات حاليا حوالى ١٪ من صافى الدخل القومى مقابل ٨٪ فى سنة ١٩١٣ وفى نصف القرن الماضى لم تعد بريطانيا تعتبر موزدة كبيرة لرؤوس الأموال للدول النامية .

رأس الحربة لهذه التطورات وقد نظمت عجلة التجارة عن طريق ازمات متعاقبة لميزان المدفوعات بحيث لم تستخدم الموارد الانتاجية بكيفية تامة اطلاقاً (١٤٥) وأصبح التباين واضحاً بصفة خاصة في ١٩٦١ - ١٩٦٢ عندما تعرضت المملكة المتحدة لأزمة مدفوعات أخرى وعانت من ركود صناعي كلي لمدة تزيد على عام ، بينما استمر الانتاج الوطني في القارة في الزيادة بمعدل زيادة في ١٩٦١ للدول الأكثر تصنيعاً بنسبة ٤٥٪ على أثر قفزة هامة بنسبة ٦٥٪ في سنة الازدهار ١٩٦٠ عندما ارتفعت الصادرات الى ارقام عالية قياسية ، وعلى حين كان الهبوط يعكس حالة صادرات غير ملائمة ، وبذلك أظهر مدى اعتماد أوروبا الغربية المستمر على العوامل الخارجية ، فلم تكن هناك أي دولة خلاف بريطانيا تعاني مشكلة حقيقية للمدفوعات . وبذلك ظلت المملكة المتحدة تمثل الرجل الشاذ في الصورة، وكان هذا التباين غير المرغوب فيه سنة ١٩٦٢، هو الذي حول أغلبية الاقتصاديين الاكاديميين في بريطانيا الى مرتدين نحو « الأوروبية » (١٤٦) .

ان التقدم السريع الذي كانت تحوزه كل أوروبا الغربية القارية - وليس فقط كتلة الرابطة الاقتصادية الأوروبية - يمكن أن يعتبر بالطبع حجة ضد الانضمام الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، وخاصة لأن الصادرات البريطانية الى دول الرابطة وكذلك الى باقى أوروبا الغربية ارنفعت بدرجة كبيرة في تلك الفترة، بينما تدهورت المبيعات الى الأسواق الخارجية وراء البحار أو ركدت . وبذلك يمكن القول أن بريطانيا تستطيع أن تحصل على مزايا ازدهار أقوى في القارة دون أن تكون مضطرة الى التمسك بمعاهدة روما . ولا حاجة الى القول : بأن هذه الحجة كان يقول بها جميع أولئك النقاد للسوق المشتركة الذين كانوا يعادونها لأسباب أخرى . ولكن عبر عن هذه الشكوك أولئك الاقتصاديون الذين كانوا لأسباب نظرية عامة يجذبون السوق المشتركة على أساس أنها تقرب حرية التجارة . وبغض النظر عن التساؤل عما اذا كان النمو الاسرع خطي في الدول الست كان

(١٤٥) تقرير منظمة التعاون الاقتصادي (مارس سنة ١٩٦٢) . « كانت الصورة تمثل أن الاحتياج الداخلي يتزايد بأسرع من الانتاج ، وصادرات أقل من أن تكفى الاهتمام بميزان المدفوعات . وكانت حالة المدفوعات الخارجية أكثر تعقيداً بسبب العبء الكبير نسبياً لنفقات الدفاع ثم اخيراً المعونة وراء البحار » .

(١٤٦) انعكس الاتجاه الجديد مبدئياً في صحف الأحرار مثل صحيفة (الجارديان) وفي صحف المدينة التقليدية ، بقيادة (الفايكنشيل تايمس) و (الايكونوميست) و (ستاتيس) . ولكن كان في الامكان الشعور به ايضا في الجناح اليساري لحزب المحافظين ، وفي هذه المرحلة كان حزب العمال هو الوحيد في الغالب الذي يوحى موقفه بأنه يفضل فعلاً أن تدير بريطانيا ظهرها الى أوروبا .

يرجع حقا الى تكوين الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، فان هؤلاء الكتاب قد أكدوا المساوىء التى تعود على بريطانيا من جراء تحويل بعض تجارتها من الدول وراء البحار الى أوروبا (١٤٧) . كما أكدوا أيضا عدم الرغبة فى فرض ضرائب على بضائع الكومنولث التى كانت تتمتع الى ذلك الوقت بحرية الدخول الى المملكة المتحدة . وأخيرا نشأت نظرية أنه يمكن تخفيض التعريفات الدولية بوسائل أخرى أفضل من الانضمام الى كتلة أوروبا الغربية حتى لو كانت تعريفاتها الخارجية المشتركة منخفضة (١٤٨) . وهكذا تحول النقاش الى ما اعتبر فى الواقع بالمشكلة الرئيسية فى السياسة البريطانية بعد الحرب : الاختيار بين الاتجاه الأوروبى والاتجاه الأطلنطى (أى الانجلو أمريكى) مع اشتراك مضمربأنه اذا أمكن اغراء الأمريكيين على تجاهل السوق المشتركة ، وناصروا مبدأ الأطلنطى حرية التجارة ، فان بريطانيا تستطيع أن تولى ظهرها للقارة وتستأنف القيام بدورها التقليدى . وعلى ذلك يقع القرار فى النهاية على كاهل وشنجنطن (كالمعتاد) .

ومع ذلك فان القول بهذا لا يقلل من خطورة مشكلة مواجهة المملكة المتحدة فى عشية القرار التاريخى « بالدخول فى أوروبا » وتفضيل البضائع البريطانية فى أسواق الكومنولث ما هو الا النصف الاقل أهمية من المشكلة . فان الصعوبة الحقيقية كانت دائما تتعلق بحرية دخول منتجات الكومنولث - وبالاخص أغذية المنطقة المعتدلة - الى بريطانيا . وقد يكون الامر أقل أهمية فى عالم متحرر كلية من الضرائب الجمركية لو أن بريطانيا لم تعد تقدم مزايا سوقية لهذه البضائع ، ولكن ما تقتضيه العضوية البريطانية حقا فى الرابطة الاقتصادية الأوروبية : هو احلال مجموعة من الامتيازات محل الأخرى . فقصدير الملايو ، وصوف استراليا ، ونحاس روديسيا تعتبر مأمونة ، ولكن غيرها من الحاصلات ليست كذلك . وعندما كانت غلال استراليا، وزبدة نيوزيلاند، ومنسوجات الهند تدخل قبل الى السوق البريطانية معفاة من الضريبة ، فانها ستواجه حاجزا من الضرائب أو الحصص ، بينما القمح الفرنسى ، والمنسوجات الألمانية أو الإيطالية ، والزبدة الدانمركية ستدخل معفاة من الضريبة . ان التفرقة قد تستمر ، ولكن حدها سيتحول ضد دول الكومنولث ، وبعضها من أفقر دول العالم - ومن الواضح

(١٤٧) ميد نفس المرجع ص ١١ .

(١٤٨) ميد ص ١٦ : « الانضمام الى الرابطة الاقتصادية ليس هو الوسيلة الوحيدة لخفض الرسوم على الواردات من البضائع المصنوعة فى المملكة المتحدة - ولو نجح الرئيس كنيدي فى الحصول من الكونجرس على مزيد من السلطة لاجراء تخفيضات فى تعريفات الولايات المتحدة لاتيحت لنا فرص أفضل فى المستقبل » .

ان هذا البعض ليس منه : كندا أو استراليا • وفي الواقع توجد حجة طيبة للغاية ضد هذا النوع من السياسة • وقد ذكر هذا في كلمات قوية تستحق أن تعرض هنا :

« ان دول آسيا المتخلفة المزدهمة السكان يجب أن تتمكن ، كما فعلت اليابان ، من أن تنتج وأن تبيع في الخارج مصنوعات الرخيصة مما يمكنها من أن تشتري المهمات الرئيسية والمواد الغذائية والمواد الخام من الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا واستراليا • ان رفاهية المستقبل لأفقر الدول معرضة للخطر ، فالدول المتخلفة المكتظة بالسكان تستطيع في حالات كثيرة أن تحقق تقدما معقولا لو استطاعت أن تجد بسرعة أسواقا متوسعة • ان التطور المعقول لأساليب التجارة هو أن تنتج دول أوروبا الغربية الصناعية والمتقدمة للغاية ، وتصدر المزيد من البضائع الرئيسية وبضائع الاستهلاك التي تحتاج لكثير من البراعة والمعرفة الفنية ، والمهمات التخصصية كما أن تستورد المزيد من المصنوعات السهلة الصنع من بضائع الاستهلاك من الدول التي تقوم بالتصنيع وراء البحار (١٤٩) •

ونفس الحجة يمكن أن تنطبق على رابطة الاطلنطي كمجموعة ، وهو موضوع يجدر أن نعود اليه الآن •

حرية تجارة الأطلنطي :

تحتوي رابطة الاطلنطي ، كيفما كان تحديدها بالتعريف السياسي ، على ثلاث مناطق اقتصادية كبرى : منطقة الدولار ، ومنطقة الاسترليني ، وأوروبا الغربية القارية • وبغض النظر عن مستقبل علاقات بريطانيا بالرابطة الاقتصادية الأوروبية ، فان هذا التقسيم الثلاثي سيدوم على الأرجح طالما بقيت منطقة الاسترليني (١٥٠) • ويقولون أحيانا بأن دخول بريطانيا في الرابطة الأوروبية يجب أن يمهد الطريق للاندماج التدريجي لأوروبا الغربية ومنطقة الاسترليني ،

(١٤٩) ميد ص ٢٨ - ٢٩ للوقوف على التفاصيل انظر من بين موضوعات أخرى (الكومنولث وأوروبا) الذي نشر بواسطة (المجلس الأوروبي) ستراسبورج مارس سنة ١٩٦٢ - (استراليا وبريطانيا والسوق المشتركة) • (العالم اليوم) العهد الملكي للشئون الدولية - لندن - أبريل سنة ١٩٦٢ •

(١٥٠) والمنطقة تشمل الآن المملكة المتحدة والكومنولث فيما عدا كندا ، بالإضافة الى بعض الدول المستقلة مثل أيرلندا وجنوب أفريقيا. وبووما وبعض أراضي الشرق الأوسط المعروفة بصفة خاصة بحصصها البترولية وما يترتب على ذلك من تكديس أرصدة الاسترليني. •

على غرار المشاركة ، التي منحتها معاهدة روما للأراضي الأفريقية التي كانت تابعة لفرنسا قبلًا ، ولكن هذه المقارنة زائفة . ربما أمكن وضع ترتيبات لصالح بعض الأراضي الأفريقية التي كانت قبلًا تحت الحكم البريطاني ، أما الحديث عن اندماج منطقة الاسترليني في مجموعها مع أوروبا الغربية ففيه مجافاة لحقيقة أن الدول الست لا يمكن أن تترك أسواقها مفتوحة أمام حرية دخول منتجات الكومنولث دون أن يكون في ذلك تدمير لفلاحيتها ، وأحد الأهداف التي تنطوي عليها معاهدة روما ألا تتلف منتجات أوروبا الزراعية ، بل على العكس ، يجب أن تحمي من جهاز السوق وأن تساعد على تكييف نفسها طبقًا للظروف المتغيرة على مدى فترة طويلة . وعلاوة على ذلك فإن حرية دخول المواد الغذائية الواردة من الكومنولث والمواد الخام إلى أوروبا قد يؤدي إلى تفرقة في المعاملة ضد الصادرات الأمريكية المنافسة ، وهو أمر من المتوقع أن تقاومه حكومة الولايات المتحدة بكل قوة باسمها وكذلك باسم دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل ، التي قد تتلاشى أسواقها الأوروبية ، لو سمحت الرابطة الاقتصادية الأوروبية الموسعة بدخول أغذية المناطق الاستوائية من المستعمرات الأوروبية السابقة بدون ضريبة ، بينما تفرض الضرائب على بضائع أمريكا الجنوبية المماثلة . وقد يكون هناك بعض التلاعب بالخصص ، ولكن في المدى الطويل يكون الحل المعقول في تخفيض الضرائب بكيفية إجمالية ، على أن تتولى الدول المصنعة القيادة في ذلك . والإجراء السليم هو أن تقوم الرابطة الاقتصادية الأوروبية الموسعة والولايات المتحدة بتخفيض حواجزها ، ولكن على أساس امتيازات يمنحونها لبعضهم بعضًا بحيث تشمل الواردات من جميع المناطق الأخرى ، فإذا تم ذلك ، فإن بعض الدول المصنعة مثل كندا وأستراليا واليابان يمكنها عندئذ أن تنضم إلى الاتفاقية على اعتبار أنها لن تطلب الكثير مقابل ذلك من الدول المتخلفة ، المضطرة في المرحلة الحالية إلى أن تعمل على حماية صناعاتها الناشئة ، ويجب أن يسمح لها بأن تفعل ذلك . وأي تدبير آخر لا يؤدي إلا إلى أن تصبح رابطة الأطلنطي بمثابة (نادي الرجل الثري) يكون هدفًا للعساء والكراهية الشيوعية (١٥١) .

وإذا حكمنا من واقع البيانات الرسمية في واشنطن وغيرها تعتبر حرية التجارة ، إلى حد ما ، من أهداف حكومة كينيدي بالرغم من بعض الأحاديث الغامضة عن « انضمام » الولايات المتحدة إلى السوق المشتركة - وهي أحاديث تبدو بالنسبة لبعض الأوروبيين خيالية ومزعجة . وكان يبدو أن هناك سببًا معقولًا

(١٥١) ميد ص ٣٠ - انظر أيضا أوسكار جاس حرب صليبية للتجارة الجمهورية الجديدة

(واشنطن) ١٩ - ٢٦ مارس ١٩٦٢

لهذا القلق في أواخر سنة ١٩٦١ ، عندما أشارت أقوال مختلفة غير رسمية في واشنطن إلى أن سياسة الولايات المتحدة قد تتجه إلى ناحية تحويل رابطة الأطلسي إلى اتحاد جبركي مقصور على الدول المصنعة (١٥٢) . وحسن الحظ قوبلت هذه الأصوات المزعجة بمعارضة من الحكومة واستنكار علني من الرئيس كينيدي نفسه . وقد تحدث المستر كينيدي أمام الاتحاد الوطني للصناع يوم ٦ من ديسمبر ١٩٦١ قال : « انني لا أقترح كما أنه ليس من الضروري ولا من المرغوب فيه الانضمام إلى السوق المشتركة . . . أو خلق منطقة أطلنطية للتجارة الحرة ، أو أن نفسد بأي كيفية روابطنا الاقتصادية الوثيقة مع كندا واليابان وباقي العالم الحر . . . واننا لا نريد ترك اليابان خارج هذه السوق العظيمة أو أمريكا اللاتينية التي كانت تعتمد كثيرا على السوق الأوروبية (١٥٣) » .

وقد وردت نفس هذه الملاحظة في رسالة الرئيس الرسمية « رسالة عن التجارة » التي أرسلت إلى الكونجرس بتاريخ ٢٥ من يناير ١٩٦٢ : « يجب أن نتحقق من أن أي تدابير نتخذها مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية إنما تعمل بالكيفية التي تكفل عدم التفرقة في التطبيق بالنسبة للدول الأخرى . . . فإن الولايات المتحدة وأوروبا تشعران معا بمسؤولية مشتركة بالنسبة لجميع الدول الأقل تقدما (١٥٤) » .

وصحيح أن هذه المبادئ المعقولة لم تنفذ بكل دقة . . . وبالأخص كان لا يزال هناك شيء من الارتياح - لم يتلاش تماما إلى اليوم - عما إذا كان واضعو السياسة قد أدركوا الحاجة إلى التمييز لصالح الدول المتخلفة ، وهو أمر يذهب بالأكثر إلى أبعد من نطاق التبادل أو الأخذ والعطاء . فإذا فتحت الدول المصنعة

(١٥٢) انظر وولتر ليبمان « خطوة جبارة » نيويورك هيرالد تريبيون بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٦١ وكان هذا على أثر صدور بيان مشترك من كرستيان هيرتر و ويل كلايتون ونشر كوثيقة من الكونجرس كان يبدو أنه يوحى بممارسة أمريكية في منطقة التجارة الحرة التي كانت قبلا تحت الاشراف البريطاني .

(١٥٣) ذكرت بواسطة جاس نفس المرجع .

(١٥٤) نفس المرجع - ويجدر بالذكر أن اقتراحات الرئيس (التي تتبع الآن مع تغييرات طفيفة) ارتأت مجموعتين مختلفتين من إجراءات تخفيض الضرائب : سلطات لتخفيض الضرائب الأمريكية بنسبة ٥٠٪ والمساومة على سلطات لتخفيض هذه الضرائب إلى الصفر في الحالات التي تبلغ فيها صادرات الولايات المتحدة والرابطة الاقتصادية نسبة ٨٠٪ من الصادرات العالمية (دون احتساب الصادرات إلى أو من الكتلة السوفيتية) وكمسألة عملية فإن هذا البند الثاني يصبح هاما إذا انضمت بريطانيا إلى السوق المشتركة .

أسواقها أمام منتجات المناطق الأكثر فقرا ، فانه لا يستتبع ذلك أن هذا يخولهم الاصرار باسم الحرية المتبادلة على أن يغمروا شركاءهم الاضعف منهم بسيل من المصنوعات الغالية الثمن أو البضائع الكمالية التي لا فائدة لهم منها باسم حرية التجارة . أن هذه التمييزات هي ضد منطق الحرية ، ولكنها ضرورية لفهم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . ان الاخيرة تميل الى أن تسخر من أنظمة الحكم الوطنية الاشتراكية (١٥٥) القائمة على التنمية الاقتصادية المخططة ، ولما كان النزاع بين الشرق والغرب على ما هو عليه فهي ليست ملزمة بأن تجعل من نفسها ستارا أو مخلب قط لأنصار عدم التدخل الاقتصادي الغربيين - وما زال أمامنا أن نرى كيف فهمت هذه الحقائق في واشنطن ، وما اذا كان واضعو السياسة قادرين وراغبين في التخلص من الارثوذكسية الاقتصادية . على أن بيان مستر كيندى لا يزال ، الى الحد الذى وصل اليه ، يدل على درجة سليمة من الواقعية .

كما انه ازال خوفا آخر ، كان يشعر به الاوروبيون أنفسهم . الخوف من أن تقلب واشنطن رأسا على عقب الميزان الدقيق للرابطة الاقتصادية الأوروبية بمحاولة الانضمام الى النادي ، لأن الولايات المتحدة لى تنضم الى معاهدة روما - اذا فرض أن هذا الشئ ممكن اقتصاديا - فانها تهلم كل البناء الذى بذلت العناية فى تشييده للتكامل الاقتصادي الاوروبى . على أن سخافة هذه الفكرة قد عبر عنها مسئول فى بروكسل لدى سماعه اياها بتساؤله : « وكيف يمكن للبل أن يدخل فى طشت الاستحمام » . ولكن المسألة ليست بالضبط مسألة حجم . لقد انشئت السوق المشتركة لتصبح الاطار الاقتصادي لأوروبا المتحدة مستقبلا . ولا يمكن توسيعها لى تضم الولايات المتحدة دون أن تفقد غرضها الاصلى ، وحتى « المشاركة » على طريقة المشروع البريطانى الاصلى (منطقة التجارة الحرة) - بمعنى أن تحتفظ كل من أوروبا والولايات المتحدة بسيادتها الضرائبية بالنسبة لاطراف ثالثة - فانها تضعف من غرضها أيضا ، اذا لم نذكر شيئا عن حقيقة أن (منطقة التجارة الحرة الاطلنطية) التى كانت تباشر حرية التجارة بين أعضائها فقط مع الاحتفاظ بالحواجز الجمركية ضد العالم الخارجى كما لاحظنا قبلا ، قد أضرت جميع الدول المتخلفة ، وفصلت الشعوب الغنية عن الفقيرة والشعوب البيضاء عن الملونة . ان رابطة تجارية تفصيلية للعالم الغربى تكون مفهومة فقط على افتراض أن الحرب الباردة قد خسرت ، وأن الدول المتخلفة قد انحازت الى موسكو .

(١٥٥) لا ينطوى التعبير على أى معنى مهيمن ، انه يعنى فقط حقيقة أن الحركات الوطنية الحديثة فى الدول المتخلفة تكون بالضرورة اشتراكية ، والعكس بالعكس وبعضها قد تكون تحت ستار شيوعى

والقول بهذا لا يعنى المجادلة ضد المفهوم العام (للرابطة الاطلنطية) ولا ضد حرية التجارة الاطلنطية ، بشرط أن تكون متمشية مع هدف مساعدة الدول غير المصنعة . على أنه لمثل هذه الاغراض فان عبارة (الاطلنطية) هي مجرد تسمية مغلوطة (١٥٦) فان اليابان ليست جزءا من عالم الاطلنطى ولا هي من بين دول الكومنولث البريطانية الهامة . واذا اتخذت أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اجراءات تخلق منطقة تجارة حرة اطلنطية فان عليها فى نفس الوقت أن تحمي مصالح هذه المناطق النائية ، اما باستقرار الأسعار العالمية ، واما باتاحة أسواق مضمونة ، أو بكليهما . والمشكلة خطيرة بصفة خاصة بالنسبة لمنتجى المواد الغذائية غير الاوروبيين فى المنطقة المحتدة الذين يعانون فعلا من التفرقة ازاء السوق المشتركة ، ذلك لأنه من أهداف الرابطة الاقتصادية أن تخطط شئونها الزراعية على نطاق القارة . ومبدئيا توجد خطوة للانتقال من التخطيط الوطنى الى التخطيط الدولى - أو من القارى الى القارات ، ولكن هذه الخطوة طويلة . وعلى أى حال فهذه منطقة لا تنفع فيها التخفيضات الجهركية ، ولا تكوين كتلة تجارة حرة اطلنطية . . . ولكن من الممكن أن يوضع حل على أساس أسعار عالمية متفق عليها تركز على المستوى الفرنسى أو الأمريكى الحالى (والاثنان متقاربان) . ومن شأن هذا أن يزيد انتاج المواد الغذائية ، ولكن فى عالم لا يزال ثلث سكانه يعانون الجوع فان هذا قلما يسبب كارثة . على انه يعنى أن « فائض » الاغذية يقتضى أن نسحب خارج اقتصاد السوق وتوزع بأقل من ثمنها حيث تكون الحاجة اليها أشد .

ولم يتعود الرأى العام بعد على أن يدرك أن الدول الصناعية الكبرى هي أيضا من أكبر الدول المنتجة للمواد الغذائية (١٥٧) والولايات المتحدة التى هي أعظم مركز صناعى عالمى هي أيضا أعظم مصدر لفائض المواد الغذائية . وكندا وأستراليا ونيوزيلاند ، مع مستويات الحياة فيها التى تفوق أى دولة من دول أوروبا الغربية باستثناء السويد وسويسرا ، تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الاغذية فى الوقت الذى تبنى فيه صناعاتها . وفى أوروبا ذاتها فان السوق المشتركة للدول الست تغطى فعلا تسعة أعشار احتياجاتها الغذائية ، وقد تتمكن سريعا من أن تكفى نفسها بنفسها تماما ، ان لم تصدر أيضا بعض المنتجات مثل الغلال . وتستورد بريطانيا ، من ناحية أخرى ، حوائى نصف فوايدها الغذائية ، وبذلك تفتح سوقا أمام أمريكا الشمالية وأستراليا - نيوزيلاند التى ستبقى

(١٥٦) انظر وليم دييولد « بريطانيا والدول الست والاقتصاد العالمى » فى الشئون الخارجية
ابريل عام ١٩٦٢ ص ٤٠٧ .
(١٥٧) انظر (الايكونوميست) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦١ .

جزئيا مفتوحة أمام المنتجين في أوروبا الغربية إذا انضمت المملكة المتحدة الى الرابطة الاقتصادية الاوروبية . على أن هؤلاء المنتجين قد يجادلون أن إزالة الامتيازات ليست هي الجواب كله . فالقمح يزرع في كندا وأستراليا بنصف تكاليفه في فرنسا ، ليس بسبب المساعدات ، ولكن بسبب النطاق الواسع لزراعته . وهكذا توجد مجموعتان مختلفتان من المشكلات : كيف يمكن التوفيق بين مصالح المنتجين في أوروبا والكمونولث وأمريكا ، وكيف يتم التصرف بفائضات الغرب الحقيقية ؟ . وربما كانت الثانية أسهل من جهة الحل . فقبل كل شيء يقتضى اعطاء الطعام فقط الى الدول النامية ، واما ان الدول ذات الانتاج الفائض هي نفسها الدول الصناعية الكبرى في الغرب فهذه الحقيقة يجب مبدئيا أن تضع حلا سياسيا اقتصاديا متفقا عليه أكثر سهولة . ومما لا شك فيه أن هذا ممكن في عالم معقول : فهل هناك ما هو أسهل من جمع الفائض والاستغناء عنه وتوزيعه أو بيعه بسعر منخفض ؟ (١٥٨) .

وبالرغم من أن الدول المتخلفة أو الأقل تقدما التي عانت الكثير بسبب زراعة المحصول الواحد ، وارهاق التربة ، وازدحام السكان ثم هي تعاني بصفة عامة نقصا في المواد الغذائية ، إلا أنها بدأت تنتج فائضا من بضائع الاستهلاك التي يمكن تسويقها ، وبالاخص المنسوجات . ومن الصعب أن تجد الرابطة الاطلمنية التي فيها تفرقة ضد هذه الدول ترحيبا منها ، وعلى الدول الناهضة في آسيا وأفريقيا أن تجد أسواقا للمصنوعات التي بذل فيها قدر كبير من الجهد البشري ، ولا تجسر الدول الصناعية المتقدمة أن تقفل الباب في وجهها لاسباب سياسية فقط . وفي هذا الصدد فإن بريطانيا التي تستورد ٣٠٪ من استهلاكها من المنسوجات القطنية من أقاليم مثل الهند وهونج كونج ، في وضع أفضل من الدول الست القارية ، التي تستورد فقط ٥٪ من كل الدول المتخلعة مجتمعة . وللرجل الهندي العذر إذا اعتبر هذا مسألة أكثر أهمية من مستقبل التجارة في المصنوعات المرتفعة الثمن بين النصفين الاوروبي والامريكي لرابطة الاطلمنى ويساعد هذا الاعتبار على وضع مقترحات واشنجنظن التجاريه الخالية في الوضع

(١٥٨) انظر كترنجر في الجارديان بتاريخ ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ بشأن بعض المشكلات المتعلقة بخطط استقرار الأسواق العالمية للأغذية ، واسباب معارضة بريطانيا في ذلك . وعلى وجه الاجمال فان الرابطة الاقتصادية حاليا تحمي فلاحها بمعدل ٢٠٪ حواجز جمركية ، بينما ساعدت بريطانيا منتجي المواد الغذائية بدفعات مالية تعادل حوالى ٤٠٪ من اجمالى الانتاج وای سعر عالمى اعلى للمواد الغذائية سربك جديا ميزان المدفوعات البريطانى ، الذى يستفيد حاليا من الثمن المنخفض للواردات الغذائية . . . وبطبيعة الحال يمكن القول : ان السياسة البريطانية قد أدت الى الاحتفاظ بالاسعار العالمية للأغذية منخفضة بكيفية مصطنعة

الصحيح . ومع القرار المقترحات التشريعية تلتزم الحكومة الآن بالمساومات الضرائبية للمنتجين حيث يقتضى أن تتفاوض الولايات المتحدة وأوروبا لأجل الإزالة المتبادلة للضرائب على البضائع التي تحتل الدول الست وبريطانيا والولايات المتحدة معا ٨٠٪ أو أكثر من تجارتها العالمية . وتكون هذه من المنتجات الصناعية المرتفعة الثمن - كالسيارات مثلا - التي بلغت قيمتها فى سنة ١٩٦٠ ما قيمته ٢ بليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الى دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية و ١٤ بليون دولار واردات أمريكية منها (١٥٩) والتصاريح التي حصل عليها بهذه الكيفية ليست تفصيلية ، بمعنى أنه يمكن أن تمنح الى شركاء تجاريين آخرين للولايات المتحدة مثل أمريكا اللاتينية واليابان . وهذا يبدو مذهلا للغاية، الى ان يتبين الانسان أن قائمة البضائع المذكورة « قد صار تدبيرها ، بلا موارد ، لكى تغطى تلك المصنوعات الرأسمالية الرئيسية الهامة ، والكيميائيات والعربات والأدوات الهندسية - التي لا تؤدي إزالة الضرائب الجمركية عنها بواسطة أمريكا وأوروبا الى تدفق شامل من هذه البضائع من آسيا المنخفضة الاجور (١٦٠) » فلا عجب اذا علق اقتصادى أمريكى معروف بقوله : « اننا مستعدون لأن نشترى موارد شعوب أخرى ، ولكننا لا نشترى عملهم . ان حواجزنا هي الاعلى ضد أولئك الذين ليس لديهم ما يبيعونه سوى مهارتهم وعملهم (١٦١) » فالدول التي تدخل تحت هذا الوصف الأخير تشمل ، على ما نتذكر : إيطاليا وحتى سويسرا وكذلك الهند واليابان . ومن ناحية أخرى فان بعض الدول الكبرى الموردة للمواد الخام مثل كندا وفنزويلا ، قلما تدفع أى ضرائب جمركية على صادراتها الى الولايات المتحدة . والأرجح أنه لا جدوى من توجيه لوم لهذه السياسات الضرائبية والأرجح الى حد ما أنها قد فرضت على حكومة الولايات المتحدة بسبب الحاجة الى التفرقة لصالح المنتجين فى الداخل . ولكن يجدر الاعتراف بأن المستفيدين الرئيسيين

(١٥٩) العالم اليوم - لندن - مارس سنة ١٩٦٢ ص ٩٧

(١٦٠) الايكونوميست ٢٤ مارس سنة ١٩٦٢ ص ١٠٩٤ صحيح ان الرئيس كيندى عند طلب سلطات للتفاوض بشأن هذه التخفيضات الجمركية قد الح ايضا فى اتخاذ خطوات لتخفيض القيود أو ازالتها عن استيراد الاغذية الاستوائية ، ولكن معظم هذه الخطوات كانت على اى حال مدرجة بالقائمة الحرة الامريكية ، وان اقتراحات الرئيس قد جعلت متوقفة على ان تفعل الرابطة الاقتصادية الأوروبية نفس الشيء وبذلك تقلل من الامتيازات الممنوحة لمستعمراتها الافريقية السابقة .

(١٦١) جاس - ويجدر فقط ان نضيف ان السلطات الأوروبية مشغولة باعانة انتاجها من سكر البنجر الكثير التكاليف بينما تتجاهل الحاجة الملحة للدول الاستوائية وشبه الاستوائية الفقيرة والتي تستطيع ان تفى بجميع الاحتياجات الأوروبية بأسعار ادنى بكثير من الاسعار التي يتكبدها المستهلك الوطنى ، كما ان هناك الحالة الغريبة للأرز حيث اقترح فى بروكسل فرض ضريبة استيراد عالية ، ومن الواضح ان ذلك لتمكين المنتجين الايطاليين من توسيع انتاجهم العالى التكاليف .

من التعريفات المخفضة - اذا لم نذكر حرية التجارة الاطلنطية - ستكون مرة أخرى الصناعات الممولة بدرجة كبيرة مثل : السيارات والآلات والمعادن والكيميائيات والتي تسير بحالة مرضية جدا .

وهذا الاهتمام بحرية التجارة الاطلنطية هو في الواقع امر معقول بل محمود من وجهة النظر الأمريكية ، وهو على أى حال أفضل من سياسة « قلعة أمريكا » التي تحاول قفل الباب أمام الواردات الأوروبية ، أو السياسة شبه الكيافيلية للابقاء على أوروبا ضعيفة ومفككة . وقد أظهرت واشنطن بمقامرتها على السوق المشتركة استعدادها للمجازفة بمنافسة أشد عنفا في المستقبل ، حتى مع مقاومة أوروبا الغربية للضغط الامريكى السياسية أو الاقتصادية . وليست الافتراضات المضمرة التي تنطوى عليها السوق المشتركة مضادة لأمريكا ولكنها تعارض السياسة الأمريكية داخل العالم الغربى : ان أوروبا الغربية يجب أن تصبح سيادة مصيرها طالما كان هذا ممكنا . وقد يظن أن هذا الاتجاه في المدى الطويل يمكن أن يشترك فيه حتى البريطانيون ، بمجرد أن يتخلصوا من تشبثهم المتوانى بخرافة المشاركة الانجلو أمريكية . أن الاستقلال الاوروبى - فى الحدود المعقولة - عن كل من أمريكا وروسيا هو نظرية جديدة نسبيا ، ولكن اذا أتيج لها الوقت الكافى ، والأساس الاقتصادى قد تصبح قلب الاهتمامات السياسية . فالرابطة الاطلنطية التي تجمع بين أمريكا وأوروبا تتيح بذلك فرصة مواجهة مثيرة أمام العزلة الاوروبية . وبالنسبة لبريطانيا فإن لديها مؤثرا اضافيا يجعلها تتحرك نحو (الدخول فى أوروبا) وفى نفس الوقت يظهر السياسة البريطانية مرة أخرى فى دور الوسيط بين أمريكا وأوروبا . ويمكن أن يتبين هذا من بيان أدلى به المتحدث عن الوزارة البريطانية فى اجتماع أوروبى فى الربيع الماضى عندما كانت مسألة العضوية البريطانية على وشك التسوية . عندما خاطب مستر ادوارد هيث ستة وزراء آخرين من اتحاد أوروبا الغربية (وكانوا أيضا من ست دول الرابطة) فى لندن يوم ١٠ من ابريل ١٩٦٢ فقال (طبقا لما جاء فى صحيفة التايمز بتاريخ ١٣ من ابريل) :

« اننا نوافق تماما على أن الاتحاد السياسى الاوروبى ، اذا أريد أن تكون له فاعلية حقا ، يجب أن يكون له اهتمامه المشترك بمشكلات الدفاع ، وان تظهر وجهة نظر أوروبية بشأن الدفاع . على أن الأمر الاساسى هو أن أى وجهة نظر أوروبية أو سياسية دفاعية يجب أن تكون متصلة بكيفية مباشرة بالتحالف الاطلنطى . ويجب أن نجعل من الواضح وفوق كل شك أن هدف سياستنا المشتركة هو أن ندافع عن الحريات التي يعتبر حلف الاطلنطى درعها الذى لا غنى عنه وأن ندعمها .

« ولكن بطبيعة الحال مع تطور الرابطة الأوروبية فإن التوازن في داخل حلف الاطلنطي من شأنه أن يتغير . وبمرور الوقت سيكون هناك تجمعان كبيران في الغرب : أمريكا الشمالية ، وأوروبا . ونمو هذه النظرية الأوروبية في الميدان الدفاعي ، لن يحتاج لوقت طويل على ما نعتقد لكي يكون محسوسا ملموسا ، فقد رأينا الشواهد عليه فعلا ، فإن لدينا اتحاد أوروبا الغربية نفسه ولدينا أيضا بوادر تعاون في مشروعات دفاع مشترك . »

«وما من شك يخالجنى - بالرغم من التكامل الوثيق لصناعاتنا الذي سيتبع انضمام بريطانيا الى الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، - في أننا سنشاهد تقدمات عظيمة في التعاون الأوروبي بشأن : الدفاع ، والانتاج ، والأبحاث ، والتنمية » .

وإذا أخذت مثل هذه السمات تهب عبر الاطلنطي فقد أخذ الأمريكيون في المناصب المسؤولة يحسبون أن منطقة تجارة حرة أطلنطية من شأنها أن تجعل الأوروبيين أقل انصرافا للداخل . ولا شك أن هذا يبرر بعض ما تلقاه برامج التحرير التجاري من حماس في الاوساط الدولية حيث يختلط الاهتمام بامتيازات الصادرات الأمريكية بالتخوف من أن تحول أوروبا الغربية نفسها الى منطقة وقائية ، تاركة مهمة مساعدة الدول المتخلفة الى الولايات المتحدة . وحقيقة الواقع أن الأوروبيين الغربيين نجحوا الى حد ما في السنوات الأخيرة سواء من ناحية استيراد المزيد من مناطق أخرى وفي مساعدة الدول الناهضة . ففي المدة بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ارتفعت الواردات الشهرية بواسطة الدول الست من دول خارج منطقة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) - أي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بنسبة ١٣ ٪ من ٧٧٧ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار - وهذا أبعد من أن يكون دلالة عن النظرة الوقائية الداخلية ، وبالاخص عند المقارنة مع الاجراء البريطاني في نفس المدة ، الذي كانت نتيجته أن الاستيرادات من هذه الدول (وبالاخص المتخلفة) ظلت راكدة عند حد ٥١٠ مليون دولار شهريا (١٦٢) وفيما يتعلق بالمعونة المباشرة الى الدول المتخلفة نجد أن الصورة لا تختلف . ففي

(١٦٢) صحيفة الجارديان ١٧ أبريل سنة ١٩٦٢ - وقد أشار البروفسور بايش في مقاله الذي سبقته الإشارة اليه أن الشروط التجارية كانت دائما في صف بريطانيا فيما عدا سنوات الحرب - ومنذ سنة ١٩٥١ هبط معدل أسعار الواردات البريطانية بما يقرب من ٢٠ ٪ بينما ارتفعت أسعار صادراتها أكثر من ١٠ ٪ وهكذا أصبحت حدودها التجارية اليوم مقاربة للمعدل الذي كانت عليه في سنة ١٩٣٨ ، وفي المستويات الحالية للوارد والصادر يساوى هذا التغير حوالي ١٥ بليون جنيه انجليزي لبريطانيا . وهذا من بين الأسباب التي جعلت الحكومة البريطانية لغاية الآن تبدو باردة ازاء المقترحات الفرنسية لاعادة تنظيم التجارة العالمية في أغذية المناطق المعتدلة - مثل هذه المقترحات قد تفيد المنتجين ولكنها سترفع ولا شك قائمة الاستيراد البريطانية .

المدة من سنة ١٩٥٧ الى ١٩٦٠ هبط اجمالي المساعدات من منح وقروض بواسطة الولايات المتحدة من ٤١٦ مليون دولار الى ٣٧٨١ مليون دولار ، وبواسطة بريطانيا هبط من ٩١٠ مليون دولار الى ٨٥٧ مليون دولار ، بينما في نفس الوقت ، رفعت الدول الست مساعداتها من ٢٠٧٧ مليون دولار الى ٢٦٢٦ مليون دولار (١٦٣) وفي سنة ١٩٦٢ قدمت الدول الست وهي دول الرابطة الاقتصادية الاوروبية ثلث اجمالي المعونة الغربية للدول المتخلفة ، وقدمت بريطانيا تسعها . وهذا يوحي بأن حصة أوروبا الغربية مستقبلا يحتمل أن تعادل حصة الولايات المتحدة ، وبعبارة أخرى أن عبء مساعدة الدول المتخلفة على التصنيع سيتقاسمه الى حد ما نصفاً عالم الاطلنطي .

وتثير التجارة عبر الاطلنطي مجموعة أخرى من المسائل مختلفة كلية ، وهي مجموعة من المسائل يجب ألا تختلط بالأهداف السياسية أساساً والتي تنطوي عليها العلاقات الغربية مع الدول المتخلفة . ومهما كان قدر التفاهم المشترك حول مساعدة الدول المتخلفة فإنه لن يستطيع أن يوسع السوق الأوروبية أمام فائض الزراعة الأمريكية ، أو يزيد من تحمس الأوروبيين حول مشروعات الولايات المتحدة لاسقاط ضرائبها الجمركية و « الانضمام الى السوق المشتركة » . كما لا يستطيع أن يزيل حاجة أوروبا الى تنسيق سياسات الدول الاعضاء ، بحيث تقف حارسة ضد اضطراب ميزان المدفوعات . ومع التدفق الحالي للذهب والدولارات من الولايات المتحدة ، لا يكون ذلك مشكلة مباشرة ، ولكن من السهل أن يصبح كذلك ، أما متى تقدم الرابطة على التكامل الصحيح فإن هذا يتوقف على قوة منشأتها (فوق الوطنية) مثل اللجنة الاقتصادية . فكلما كانت أشد قوة ، زادت قدرة على فرض ما تراه من حل للمشكلة المستديرة الخاصة بتوازن الاعتبارات الاقتصادية ازاء الاجتماعية : حرية التجارة ازاء العمالة ، الاحتياطي الكبير من النقد الاجنبي ازاء مستويات أعلى للمعيشة ، واردات أكبر ازاء استقرار الأسعار . وبجعل هذه المسألة موضع اهتمام (فوق وطني) فإن (اللجنة الاقتصادية) إنما تقطع كلا من الوطنية المحصورة المحدودة وكذلك حرية التصرف أو عدم التقيد الاقتصادي . وقد تصبح السوق الأوروبية أو لا تصبح أكثر جاذبية

(١٦٣) نفس المرجع - ومن المهم أن نذكر أنه في مدى السنوات الخمس الماضية اعتمدت فرنسا حوالي ٢٧٪ من دخلها الوطني لثل هذه المساعدة مقابل ١٣٪ لبريطانيا ، ولو أن هذا الرقم يشمل بالطبع الجزائر . . ان هذه الأرقام تميل الى التضخم بسبب بعض التحايلات مثل احتساب القروض التجارية الى جانب الاضافة دون خصم الاقساط المدفوعة وهذا صحيح بالنسبة لكل الدول بما فيها بالطبع الاتحاد السوفيتي . .

لمصدرى الولايات المتحدة (١٦٤) . والهدف الاساسى من التكامل الاوروبى على اى حال ليس هو مساعدة المصدرين الامريكيين ، بل تمكين أوروبا من التغلب على عوائقها الموروثة فى عالم أصبحت فيه الدولة ذات الحجم المحدود والسيادة غير المحدودة تبتعد بسرعة عن الطراز الحديث . وبفضل رأى العام الأمريكى أصبحت هذه النظرة مقبولة بوجه عام ، وبقدر ضئيل للغاية من الاحتجاج أو الاعتراض .

أوروبا وأفريقيا :

لا يمكن كما لا حاجة الى أن يقال الشئ الكثير عن اقتصاديات علاقة أوروبا بأراضي مستعمراتها السابقة فى أفريقيا ، أما القليل الذى يجب أن يقال فله علاقة وثيقة بالمشكلة التى سبق بحثها فى الأقسام السابقة . أن التجارة الأوروبية مع أفريقيا لا تختلف فى الواقع عن التجارة الأوروبية مع آسيا أو أمريكا اللاتينية ، ولكن الإطار السياسى هو الذى يختلف . وتكفى نظرة الى الخريطة لتوضح السبب فى ذلك . ومن البت الاحتجاج بأن السياسة يجب ألا تكون لها علاقة بالأمر . فهى ليست كذلك . أن علاقة أوروبا الغربية بأفريقيا أشد ارتباطا من علاقتها بآسيا أو أمريكا الجنوبية . لقد كانت العلاقة التقليدية من نوع مختلف ، والاحكام الاقتصادية التى وردت فى معاهدة روما هى نتيجة لهذه الحقيقة . وحتى بدون المبالغ الطائلة من الاموال (Conscience money) التى تستحق أن تحصل عليها بلاد مثل الجزائر ، فإن الروابط الاقتصادية السياسية قوية . والمستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية السابقة يختلف بعضها عن بعض بشأن الحكمة فى المشاركة الوثيقة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية . وهى لا تختلف بشأن أهمية ضمان الوصول الى الاسواق الأوروبية والحصول على أموال استثمار ، حتى لو كانت طلباتهم قد وضعت فى الصيغة التهديدية الخاصة بالاشتراكية الأفريقية ، ان اليد يد عيساو ، ولكن الصوت صوت يعقوب ، ويعقوب يضمن أن مطالبه سوف لا تهمل .

وتكشف خريطة أفريقية السياسية عن مشكلات حدود عرضية بدرجة تكثر أو تقل ، فضلا عن مرتفعات جغرافية فرضت فيها الحكومات الاستعمارية فى الماضى أنظمتها الاقتصادية واللغوية ، وأفريقية المستقلة كما تتكون الآن - اذا تركنا جانبا المقاطعات البرتغالية وجمهورية جنوب أفريقيا الخاضعة للسيطرة الأوروبية - تنقسم الى ما لا يقل عن ٢٦ دولة مستقلة و ٩ أو ١٠ أراض مستعمرة .

(١٦٤) بخصوص الصعوبات المحتملة انظر جاس ، وبخصوص مشكلة المدفوعات الامريكية قبل

سنة ١٩٦٢ انظر بنوا ص ١٢٥

(كلها تحت الحكم البريطاني) ستحصل على الحكم الذاتي في خلال سنوات قليلة . وهي كدول فرادى لا تستطيع كل منها أن تخصص من مواردها ما يكفي لتصنيعها ، ولكنها مجتمعة تستطيع أن تنهض بنفسها في مجهود مشترك ، لو ساعده الغرب ، وبالاخص الرابطة الاقتصادية الاوروبية ، وهذا يتطلب مرة اخرى تخطيطا قوميا (فوق الوطني) ، وقبل كل شيء بذل مجهود من أجل التغلب على الحواجز اللغوية والسياسية التي تفصل بين الاراضي الفرنسية والبريطانية السابقة . والآخرى أثقل وزنا من ناحية تعدادها (نيجيريا بالاضافة الى غانا في الغالب ضعف عدد سكان جميع المستعمرات الفرنسية السابقة) ، ولكن من ناحية الحجم ، فإن الكتلة الفرنسية بالاضافة الى الكونجو البلجيكي السابق يكون معظم كتلة اراضي افريقيا الغربية والوسطى ، وفي الجانب الآخر من التقسيم القاري يوجد الاتحاد المتكلم باللغة الانجليزية في اراضي افريقيا الشرقية على وشك الظهور على ما يبدو ، ويخترق الانحياز السياسي بين التجمعات التي تسمى « بالمعتدلة » و « الراديكالية » هذه الحدود الجغرافية والثقافية فربط بين غانا التي تتكلم الانجليزية بغينيا التي تتكلم الفرنسية (بالاضافة الى وبكيفية غير متلائمة ، مصر والمغرب) ، مقابل نيجيريا والكونجو ومعظم الاراضي الفرنسية السابقة . والآخرى هي التي تكون ما يعرف حاليا باسم (بورافريكا) وهو بداية اتحاد دائم بين أوروبا الغربية وبين مستعمراتها السابقة (١٦٥) .

ومن الناحية الاقتصادية فإن هذه الاقسام السياسية والثقافية غير مرتبطة بدرجة كبيرة ، ولكن هذا لا يعنى أنها عديمة الأهمية . فإذا نظر الانسان الى الموضوع من زاوية رجل الاقتصاد يبدو واضحا بدرجة كافية أن التصنيع لا يمكن أن يسير بكيفية فعالة اذا لم ينفذ بكيفية مشتركة وبمساعدة دول الأطلنطي ، او على أى حال بواسطة الرابطة الاقتصادية الاوروبية (وبريطانيا فيها) . ولسوء الحظ أن الاستقلال قد تم تحقيقه على حساب التماسك الاقليمي . فان تفتت الاتحاد التجارى السابق بين الاراضي الفرنسية السابقة في افريقيا الغربية والاستوائية لم يساعد ، كما أن عدم نجاح الدول المتحدثة بالانجليزية في التعاون فيما بينها وبين الدول الفرنسية السابقة يعتبر علامة مشؤومة . ومن الواضح ان الحل المعقول هو تكوين تجمع ثلاثى من الدول الأفريقية في غرب افريقيا ووسطها ، وشرقيها يتجاهل الحواجز اللغوية . واذا لم يتم احراز التنسيق في مرحلة مبكرة

(١٦٥) انظر باربارا وارد جاكسون - افريقيا الحرة والسوق المشتركة ، في مجلة الشئون الخارجية بتاريخ ابريل ١٩٦٢ - ولامبيرت (الرابطة الاقتصادية الاوروبية والدول الافريقية المتحدة) في مجلة « العالم اليوم » بتاريخ اغسطس سنة ١٩٦١

فإن الحدود الاقتصادية ستزداد حدة ، وستجرى عملية التصنيع بواسطة وحدات « وطنية » تكون أصغر وأضعف من أن تحقق نتائج هامة ، ولكن هذه هي الخطوة الأولى التي لها أهميتها .

فأين تقف الرابطة الاقتصادية الأوروبية من كل هذا ؟ لقد كانت تسودها إلى الآن رغبة فرنسا في السير بالتنمية على أساس مزدوج الأطراف : أي باتحاد المستعمرات السابقة بأوثق ما يمكن مع أوروبا ، وكان معنى هذا من الناحية العملية أن الأراضي الفرنسية السابقة تكون قد حصلت على حرية دخول منتجاتها إلى أسواق دول الرابطة الاقتصادية الأوروبية . وطبقا لمعاهدة روما حصلت هذه الأراضي أيضا على منح مباشرة ضخمة من الرابطة ، وعلى حق حماية صناعاتها الناشئة بواسطة فرض الضرائب على الواردات الأوروبية . على ألا تقوم هذه الضرائب على التفرقة ، وهكذا فإن « اتحاد أراضى ما وراء البحار » مخول له الآن أن يصدر بحرية إلى : فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنلوكس ويستورد منها بينما كانت صادراته تحت النظام الاستعماري توجه إلى فرنسا ، وكانت سوقه الداخلية يحتفظ بها فعلا للبضائع الفرنسية . وهذا يعتبر تغييرا هائلا ومرغوبا فيه . على أنه في سنة ١٩٦٠ كانت فرنسا لا تزال توجه ٣٠٪ من تجارتها الخارجية إلى مستعمراتها ومحمياتها السابقة ، ولو أن النسبة أخذت في التضاؤل (١٦٦) . وبالنسبة لشركاء فرنسا في الرابطة الاقتصادية الأوروبية فإن هؤلاء « المشاركين » يعتبرون أقل أهمية بدرجة كبيرة ، وقد يكون هذا من بين الأسباب التي جعلت ألمانيا وهولندا غير متحمستين عندما اقترح الفرنسيون في مؤتمر الوزراء الأوروبيين والممثلين الأفريقيين المنعقد في بروكسل في إبريل سنة ١٩٦٢ ، زيادة المعونة المخصصة بواسطة منشآت الرابطة الاقتصادية الأوروبية لهؤلاء المشاركين للرابطة ، على مدى الخمس السنوات التي تبدأ من سنة ١٩٦٣ إلى حوالي ١٢ بليون دولار أو أكثر من ضعف المبلغ الذي خصص لها لمدة الخمس السنوات التي انتهت في ديسمبر سنة ١٩٦٢ (١٦٧) .

(١٦٦) انظر ستاتيسيت عدد ١٣ أبريل ١٩٦٢ ص ١١ .

(١٦٧) نفس المرجع ص ١١١ - بمقتضى اتفاقية روما تكفلت فرنسا بمعونة إجمالية قدرها ٥٨١ مليون دولار للأراضي المتحدة فيما وراء البحار (الفرنسية سابقا) في مدة الخمس السنوات المنتهية ١٩٦٢ وكذلك حرية دخولها إلى منطقة ضرائب السوق المشتركة والحماية من الضرائب الجمركية على مصنوعات ضد المتنافسين الأوروبيين والأفريقيين . وفي يولييه سنة ١٩٦٢ التزمت الدول الست في الرابطة الاقتصادية مؤقتا بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار (ورفع بعد ذلك إلى ٨٠٠ مليون دولار) مساعدة للدول الأفريقية المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ من يناير سنة ١٩٦٣

وظهر مثل هذا الانقسام حول الاقتراح (الذى أيدته بحماس الولايات المتحدة باسم حرية التجارة) الخاص بخفض نظام الامتيازات الاوروبية الجمركة الممنوحة للدول الافريقية المشتركة مع فرنسا . وقد رغب الفرنسيون فى تخفيض الامتيازات الممنوحة للدول الافريقية بمقتضى (التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاوروبية) ولكنهم توقفوا عند التخفيض بنسبة ٥٪ وسيتم فى المستقبل تسوية كل هذه الخلافات بواسطة تخفيض جوهري للضريبة مقترنا بارتفاع هام فى اعتمادات التنمية كتعويض . ويتعارض هذا مع رغبة واشنطن فى التخلص من اعتمادات المعونة « المقيدة » ولكن فائدة مثل هذه المساعدة للدول الافريقية الجديدة هى أعظم جدا بالنسبة لهم بحيث أنهم لا يرفضونها لدواعي مذهبية فقط . وللسبب نفسه ، بالطبع ، أظهرت معظم هذه الدول الحديثة أنها قليلة الاكتراث نسبيا بالدعاية المضادة للغرب ، ولو أنها أبدت رغبتها فى قبول المساعدة من الاتحاد السوفيتى وحتى من الصين (١٦٨) .

ويمكن شرح المزايا المباشرة للدول الافريقية من تعاونها الوثيق مع أوروبا الغربية بالأرقام . وهذا واضح جدا فى حالة الاراضى الفرنسية السابقة التى تعتبر من بين الدول التى تحصل على أعظم قدر من المساعدات المالية فى العالم . وبالرغم من أن (الدائرة المخلقة) لمنطقة الفرنك ، التى يشكل فيها الوطن الأم والمستعمرات وحدة نقدية واقتصادية ، قد قطعت ، إلا أن الاستثمارات الفرنسية قد قفزت صاعدة . وفى خلال الحقبة الماضية بلغ مقدار رأس المال (العام) وحده الذى تدفق من فرنسا الى مستعمراتها الافريقية السابقة جنوبى الصحراء الكبرى - أى بدون المغرب وتونس والجزائر - رقما هائلا هو ٣٠٠ مليون دولار سنويا (١٦٩) وفى نفس الوقت كان هبوط الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية سببا فى جعل كل هذه الدول تعتمد بكيفية مضاعفة على الاسواق المضمونة ، وجعلت الاسعار ملائمة لهم بمقتضى معاهدة روما . وأخيرا فإن التعريفة الخارجية المشتركة للرابطة الاقتصادية ستتيح لهم ميزة تنافسية على أمريكا اللاتينية وغيرها من الدول الموردة ، ولا عجب اذا كانت معظم الدول الافريقية السابقة قد بقيت على ولائها بكيفية ملحوظة لكل من فرنسا ولبدا الحماية (المعروف الآن

(١٦٨) كولين ليجوم « اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، تقرير نجاح » - العالم اليوم بتاريخ يولييه سنة ١٩٦١ - والتر كولارز ضغط الشيوعية على أفريقيا الغربية - الشئون الدولية - لندن - أبريل سنة ١٩٦٢

(١٦٩) جاكسون - وهذا لا يشمل البالغ المتزايدة باضطراب التى دبرها صندوق السوق المشتركة للتنمية خلال الخمس السنوات الماضية ، وهذه الدفعات الأخيرة بلغ معدلها السنوى ١٠٠ مليون دولار للمستعمرات السابقة وكلها فرنسية تقريبا .

بالتخطيط (١٧٠) ، ولما شجعت أفريقيا الغربية البريطانية على أن « تقف على قدميها » اقتصاديا ، وأن تستغنى عن المساعدات المالية ، لم تخضع أبدا لأغراءات مماثلة وأظهرت مزيدا من الارتباب في قيمة التعقيدات الأوروبية (١٧١) .

أن « يور أفريقيا » هي في الواقع فكرة فرنسية . وأنصارها قليلون في بون . حيث يشاطر الدكتور إيرهارد واخوانه واشنطن في اهتمامها بالأضرار منتجات أمريكا اللاتينية باستمرار بسبب المزايا الممنوحة لمستعمرات فرنسا الأفريقية السابقة . (والحادث فعلا هو أن أمريكا اللاتينية سوق المانية هامة) وكذلك لم تثر الفكرة كثيرا من التحمس في لندن حيث يعتقدون أن الاقتداء بفرنسا معناه تكبد نفقات باهظة للغاية في المنح المالية والمعونة الفنية . وحتى في فرنسا تواجه التكاليف المتزايدة لمساعدة هذه الأراضي عن طريق المنح المباشرة ، ومساعدات الاسعار ، والاعانات المالية من جميع الأنواع ، تواجه بعض المقاومة على الأقل في المستوى البرلماني . كما أن مساويء « يور أفريقيا » هو ما تنطوي عليه من إحياء لكثير من الوطنيين الأفريقيين - بالإيعاز الشيوعي أو بدونه - بأن النية هي أن تظل أفريقيا بمثابة الشريكة الفقيرة في تحالف تسحب فيه اللول الأوروبية الاحتياطات الأفريقية من المواد الخام ، من أجل مصلحة مصانعها . والطريقة المثلى للتغلب على هذه الشكوك هي أن تدعم الرابطة الاقتصادية الأوروبية منحها المباشرة ، وأن تجمع الدول الأفريقية مشروعاتها التصنيعية . ومن الواضح أنه لا معنى لأن تقوم ٢٦ دولة مختلفة - وستزد عاجلا - بالنهوض بمثل هذه المشروعات كل على انفراد . لأنه بالرغم من أنه من الممكن موافقة كل الأطراف على المبدأ ، إلا أنه ليس من السهل تنسيق سياسات مناطق مثل (موريتانيا) « حيث يعتمد ٦٠٠.٠٠٠ نسمة على منجم حديد وخط سكة حديد » مع سياسات (نيجيريا) عملاق أفريقيا الغربية التي يقرب تعداد سكانها من ٤٠ مليون نسمة (١٧٢) .

(١٧٠) الاستثناءان المعروفان هما (غينيا) التي خرجت في سبتمبر سنة ١٩٥٨ من الاتحاد الذي كان قائما وقتها . و (مالي) التي كانت قبلا السودان الفرنسي التي اقتفت أثرها بعد ذلك بقليل . وهناك شواهد على أن كليهما تفكران الآن تفكيرا آخر . وعلى أي حال فإن ما يسمى بالاتحاد بين غانا وغينيا الذي انضمت إليه مالي فيما بعد لم يزد أبدا عن أن يكون مجرد وجود خيالي ، وأظهر أخيرا ما يدل على الرغبة في الرجوع إلى ولائه القديم . بينما وقعت مالي بروتوكول المشاركة مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية .

(١٧١) جاكسون - لما كان الهدف النهائي من الاستعمار البريطاني هو إعداد الأراضي للحكم الذاتي ثم الاستقلال في النهاية ، فإن دولا مثل غانا أو نيجيريا لم تسحب لحو نظام اقتصادي مركزي يدار بواسطة بريطانيا ، فلقد كان عليها أن توازن حساباتها وأن تغطي (نفقاتها) مصروفاتها .

(١٧٢) الايكونوميست ٢٠ يناير سنة ١٩٦٢

ولا يزال للغرب ، اذا احتسبنا الولايات المتحدة معه ، الثقل الاقتصادى الساحق فى التجارة مع أفريقيا . واذا تركنا غينيا جانبا ، حيث أحرزت الكتلة السوفيتية موضع قدم - ولكنه ربما يكون متضائلا - فان كل دول أفريقيا الغربية تتعامل فى أكثر من ٨٠ ٪ من تجارتها الخارجية مع أوروبا وأمريكا ، وحصّة الدولة الأم السابقة تصل عادة الى حوالى ٥٠ ٪ ، وفى الواقع أنه فى بعض مستعمرات فرنسا السابقة لا تزال تصل الى حوالى ٩٠ ٪ (١٧٣) ، وفى أفريقيا الوسطى والشرقية ، بما فيها الكونجو المضطرب ، نجد نفس الحالة . وتعتمد كل هذه الدول بدرجة كبيرة على الخبرة الغربية وبالأخص فى التعليم . والنخبة المثقفة منهم ، مهما كان تفكيرهم متطرفا ، فانهم مع ذلك يتطلعون بصفة أساسية نحو الغرب . وترجع المتاعب الى الآن الى أن الدول الغربية قد عمدت الى أن تلقى بخلافاتها فى الوسط الأفريقى . وكان هذا صحيحا حتى بعد تشكيل الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، لأن مساعدة فرنسا لمستعمراتها السابقة كانت على مثل هذا النطاق الهائل بحيث قطعت علاقاتها التجارية مع الاراضى البريطانية السابقة . وكان هذا من بين الأسباب التى حدثت بالائتني عشرة دولة « مجموعة برازافيل » التى اجتمعت فى مارس سنة ١٩٦٢ فى مؤتمر (باتجوى) - الجمهورية الوسطى الأفريقية - أن تنشئ سوقا مشتركة خاصة بها ووضعوا علما لاتحادهم (الاتحاد الأفرو - ملاجاش) وألحوا على عقد اجتماع سنوى مع الرئيس ديغول على غرار الكومنولث البريطانى . وبالإضافة الى ذلك فان الدولتين الخارجيتين وهما غينيا ومالى كانتا تندفعان ثانية نحو فرنسا - والسبب الرسمى نتيجة الاعتراف الفرنسى باستقلال الجزائر - وأخذت أفريقيا المتحدثة بالفرنسية مرة أخرى تبدو أشبه بكتلة . ولما كانت الروابط الفرنسية الأفريقية تتخطى الحواجز الأفريقية فقد صدرت صرخات احتجاج من غانا وأقل منطقتا - من القاهرة - التى تعتبر نفسها مركز رياضية المعسكر المضاد للغرب . أما فى أى مكان آخر فان الاتحاد الجديد قد لقي استقبالا مختلطا . وبالأجمال فان الاراضى التى كانت تحت الحكم البريطانى سابقا تتجه نحو الارتياح من (يور أفريقيا) والرابطة الاقتصادية الأوروبية (وهذا صحيح حتى فى حالة نيجيريا التى على نقيض ذلك تقف فى صف المجموعة « المحافظة » : مجموعة « مونروفيا » مقابل كتلة الدار البيضاء « المتطرفة ») . ولذلك فان هناك خطر الانقسامات السياسية الذى يزداد شدة على امتداد الحدود الاستعمارية القديمة .

ويمكن أن يوجد بعض العلاج ، فى المعونة غير التفضيلية على أساس اطلنطى أى باستقرار الاسعار العالمية للمنتجات الاستوائية ، وبالأجمال تسعيم القرض

(١٧٣) نفس المرجع .

الفرنسي الذي يعتبر الآن غير ملائم بالنسبة لما يجري عمله بواسطة دول أطلنطية أخرى ، واتجه الى وضع الاراضى الفرنسية السابقة فى وضع ممتاز . ومن حيث المبدأ ليس هناك أى سبب يمنع من امكان تحقيق هذا . أن مجموعة دول الدار البيضاء - مصر والمغرب وغانا وغينيا ومالى - وهى تشمل فى مالى دولة تعتبر فى آن واحد عضوا فى منطقة الفرنك ، وعضوا منتسبا فى السوق المشتركة . وسياسة المجموعة - التى تعتبر فى حالة مصر على أى حال هدامة بحتة وغير متلائمة كلية مع المشكلات الأفريقية الحقيقية - لا يقتضى أن تتداخل فى مبدأ الإقليمية الاقتصادية حتى اذا قررت نيجيريا وكذلك غانا أن تبقى خارج السوق المشتركة ، ومن الخطأ البحت مناقشة هذا الموضوع من ناحية « الراديكالية » ضد « التحفظ » وطبقا للمستويات الغربية - وبالطبع بمقتضى المستويات الأمريكية - فان كل هذه الدول الجديدة تعتبر « راديكالية » فالسنغال (ليوبولد سينجور) لا يقل عن غينيا (سيكوتورى) ، وكلها عاكفة على مختلف أنواع التخطيط المركزى واشراف الدولة على الاقتصاد ، والمذاهب الاشتراكية الوطنية (١٧٤) ولكن غانا وغينيا فقط اتخذتا اتجاها مسائرا نحو الكتلة السوفييتية ولكنهما أقل بكثير مما سجلته كوبا فى هذا الاتجاه . وبطبيعة الحال يمكن الاعتقاد بأن ما أظهرته الحكومتان البريطانية والفرنسية ازاء هذه الاتجاهات كان له تأثيره على تلطيف شدة تحمسهما للمثل السوفييتية ، ولكن السبب الأسهل هو أنه ما من دولة أفريقية يمكن أن تكون حقا صالحا بكيفية فعلية لأشكال السيطرة الشيوعية . فقد أبدى سيكوتورى اهتماما بالغا بالألا تكون فى بلاده معركة الطبقات لأنه لا توجد طبقات فعلا . وعندما تصف هذه الحكومات أنفسها بأنها اشتراكية فانها انما تقصد ببساطة القول بأنها تفضل التخطيط المركزى مقابل نوع من الحرية للجميع، التى يعتبرها رجال الأعمال والاقتصاديون فى الغرب الشكل الطبيعى الوحيد والسليم للتنمية (١٧٥) .

(١٧٤) لمعرفة حقيقة نظرة النخبة من ذوى الثقافة الفرنسية فى افريقيا الغربية الى هذا الأمر أنظر خطاب سينفور فى اجتماع فى شاتام هاوس وما تلا الخطاب من مناقشات فى الشؤون الدولية بتاريخ ابريل ١٩٦٢ فقد أظهر الرئيس السنغالى الجناح الموالى للغرب من الوطنية الأفريقية انه منعكس فى سياسات مجموعة دول برازافيل من الاراضى الفرنسية السابقة ولكن دون أن يجعله هذا أقل اشتراكية

(١٧٥) يرى مستر كولارز بحق أن سيكوتورى وموديبو كيتا اللذين يعجبان كثيرا بالنظم الروسية والصينية ليسا أعظم تحمسا على الأرجح للتخطيط الاقتصادى من رئيس الوزراء السنغالى (محمد ضيا) الذى يشتق الهامه من الفلسفة الشخصية لايمانويل مونير . . ويضيف الكاتب أن نيكروما نفسه وكذلك موديبو كيتا وسيكوتورى سيعملون على أن تصبح الأحزاب الديمقراطية الوطنية فى غرب افريقيا ناضجة لاستيلاء الشيوعية عليها .

وكما أنه من الخطأ اعتبار الانشقاق بين كتلة مونروفيا - وكتلة الدار البيضاء - على أنه خلاف حول « الاشتراكية » ، كذلك من الخطأ الافتراض أن الأراضي البريطانية السابقة مثل نيجيريا في الغرب أو تنجانيقا في الشرق من المحتمل أن تتبع بريطانيا إلى السوق الأوروبية المشتركة . وفي الواقع أن كلا منهما قد أئذرت بإمكان ترك الكومنولث إذا انضمت المملكة المتحدة إلى معاهدة روما . فإذا نفذت هذه التهديدات ، فإن الانقسام السياسي بين الدول الأفريقية المتكلمة بالفرنسية والمتكلمة بالإنجليزية سيسير في موازاة التجمع الاقتصادي الذي يضم بعض الدول الأفريقية بكيفية وثيقة مع أوروبا ، بينما يترك البعض الآخر على حدة ، ولو أنه يمكن الافتراض أن الولايات المتحدة قد تقدم على معونتها . وفي هذه الحالة قد تندفع الأفريقية الشاملة ضد الحواجز الاقتصادية والسياسية الممتدة من أوروبا عبر البحر المتوسط إلى داخل أفريقيا الوسطى ، ومما لا شك فيه أن الكتلة الصينية السوفييتية ستعمل كل ما في وسعها لتفاقم التوترات والعداوات المترتبة على ذلك . وإذا تطلع الإنسان إلى الامام إلى ما بعد سنة ١٩٦٧ عندما ينتهي أجل الدورة الجديدة من الاتفاقيات التفضيلية التي يجري التفاوض بشأنها حاليا بين الرابطة الاقتصادية الأوروبية وشريكاتها الأفريقية ، فإنه من الممكن توقع حالة يشعر فيها دافع الضرائب الأوروبي - وبالأخص الفرنسي - بالضجر من عبء الحمل ، بينما يشعر الزعماء الأفريقيون بالقوة الكافية للاستغناء عن المعاملة التفضيلية . والاندماج البريطاني المستقبل في أوروبا قد يجعل من الأسهل في المدى الطويل - ولو أنه يكون من الصعب في المدى القصير - ادماج الكتلتين المتحدتين بالإنجليزية والمتحدتين بالفرنسية . على أن الأراضي الفرنسية السابقة تحصل على مزايا هائلة من مشاركتها المستمرة مع فرنسا (وعن طريق فرنسا مع الرابطة الاقتصادية الأوروبية) بحيث لا يرى الإنسان ما يدعوها لأن تتخل عن ذلك حتى من أجل الأفريقية الشاملة . وعلى أي حال فهناك فكرة عن تكوين (ولايات متحدة أفريقية) ويبدو أنها تلاقى قبولا في الوقت الحاضر .

وليس فيما ذكر إلى الآن ما يتعلق - إلا بكيفية غير مباشرة - بمشكلات الجزائر والدولتين العربيتين الوجوديتين فيما كان يعرف سابقا بشمال أفريقيا الفرنسية ، وهما المغرب وتونس . والمغرب عضو - كما يدل على ذلك اسمها - في مجموعة الدار البيضاء التي تضم دولتين عربيتين وثلاث دول أفريقية في تحالف غير متماسك . ولكن روابطها التقليدية مع تونس والجزائر ، والآخر هي المقدر لها على الأرجح أن تصبح أقوى دول شمال أفريقيا . والمسألة في نهاية الأمر تتعلق بالاختبار السياسي فيما إذا كانت هذه الاقاليم تنحاز إلى باقي القارة في تجمع أفريقي شامل أم تفضل اتجاهها عربيا اسلاميا يربطها مع الشرق الأوسط

من ناحية ، ومع دول البحر المتوسط مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا من ناحية أخرى . وليس هناك سبب اقتصادى مقنع يبرر أى التصرفين ، ولو أن اعتماد الجزائر على بترول الصحراء ، واستثمار رأس المال الفرنسى قد يكون فيه مبررا محتملا . والدول الثلاث وهى من أراضى شمال أفريقيا الفرنسية السابقة مع نخبة سكانها ذوى الثقافة الفرنسية ، ومع روابط اقتصادية مع فرنسا ، مصيرها على أى حال بفاعلية الطبيعة والتاريخ أن تكون اتحادا فيدراليا . وإذا سارت الأمور على ما يرام ، فإن هذا الاتحاد قد يصبح الطرف الشمالى من (يور أفريقيا) . ولا حاجة الى القول : ان الامور قد لا تسير على ما يرام .

* * *

ويمكن أن يلاحظ أن الأمر يبدو كما لو كان الفرنسيون أكثر حذرا مع شعوبهم السابقة العربية والأفريقية أكثر مما يبدو لقارئ الصحافة الانجلو أمريكية من المعلومات التى يقف عليها من هذا المصدر فى السنوات الأخيرة . ومن الملاحظ حقا أنه بعد حرب طاحنة دامت أكثر من سبع سنوات ، فإن العلاقات الفرنسية الجزائرية ليست سيئة بدرجة كبيرة ، وقد ظهر أخيرا أن تكتيكات الجنرال ديغول المفرعة بطرد غينيا من الاتحاد الفرنسى فى سبتمبر سنة ١٩٥٨ لم تسبب ضررا دائما ، بينما أن بريطانيا لم تحصل الا على قدر ضئيل من الشكر من أجل معاملتها الأكثر تفاهما لحد بعيد التى منحتها للدكتور نكروما فى غانا المجاورة . ولعل مغزى هذا أنه طالما كان الزعماء الأفريقيون يحصلون على ما يريدون ، فإن الشكليات لا تهمهم كثيرا . ومن الممكن أيضا ان السياسة الفرنسية التى تعول على التشجيع بالثقافة الفرنسية لها قيمتها فى المدى الطويل ، وقد أدت بالفعل الى خلق نخبة مثقفة ما زالت تتطلع الى باريس أكثر مما تتطلع الى القاهرة أو موسكو أو بكين .

فهل يمكن أن يضع الانسان ميزانية مؤقتة لأى من (يور أفريقيا) أو الاتحاد الكونفيدرالى للمغرب (الجزائر - تونس - مراکش) اذا تركنا جانبا الاتحاد الأفريقى الشامل المقترح فى القاهرة وأكرا ؟ يتضح مما تقدم ذكره أن الفرقة بين الدول الأفريقية ذات الاتجاه الفرنسى والأخرى ذات الاتجاه الانجليزى انما هى من ناحية تركة من العهد الاستعمارى ، ومن ناحية أخرى انعكاس للانقسام الأوروبى الى الكتلتين المتنافستين من الدول الست والدول السبع . فإذا أمكن التئام التصدع الأوروبى فسيصبح على الأقل من الميسور ازالة الخلافات القائمة بين الاراضى الفرنسية السابقة ، والاراضى البريطانية السابقة فى أفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى . أما اذا استمر هذا التصدع فإن الحدود الاقتصادية

ستزداد حدة على امتداد الحدود القديمة السياسية واللغوية ، وسيصبح من المستحيل غالبا التوصل الى حل معقول - يشمل ايضا التخطيط المشترك للموارد . ومن وجهة النظر الاوروبية فان دخول بريطانيا فى الرابطة الاقتصادية الاوروبية يقتضى أن يجعل من الاسهل اقامة منطقة تجارة حرة تضم الرابطة الموسعة ومعظم الدول الافريقية التى كانت قبلا تحت حكم لندن وباريس بالإضافة الى الكونجو البلجيكى سابقا . على أن وضع نظام للامتيازات التى تمنح من جانب أوروبا الغربية كلها ، الى أفريقيا كلها (أو فى الغالب كلها) قلما يعتبر الحل المثالى من وجهة نظر الولايات المتحدة ، لأنه سيعمل ولا مناص ضد صادرات أمريكا اللاتينية . ويرى الانسان من هذا المثال مدى الصعوبة فى التوفيق بين المصالح الاوروبية والاطلنطية . ومع ذلك فان (يور أفريقيا) هى فكرة أعظم أهمية من أن تضحى على مذبح حرية التجارة والاكثر من ذلك ، أنه لا الرابطة الاقتصادية الأوروبية ولا الكثير من الافريقيين ذوى الوعى السياسى يرحبون بالتضحية بها . ومن السهل جدا استنتاج أن « أفريقية الشاملة » أكثر جاذبية فى المدى الطويل ، ربما كما هى الآن فعلا (١٧٦) ولكنها فى نفس الوقت لا تفعل شيئا لمساعدة الافريقيين على حل أشد مشكلاتهم الاقتصادية الحاحا ، بأكثر مما نجحت الامريكية الشاملة فى مساعدة دول أمريكا اللاتينية على التصنيع . والواقع يبدو أن فى العقيدتين كثيرا من التشابه . فكل منهما تنادى بالوحدة المرتكزة على أساس تاريخى وجغرافى ، ولو أنه فى حالة أفريقيا من الصعب أن نرى ما هى علاقة المشابهة بين الدول العربية الواقعة على امتداد البحر المتوسط ، وبين باقى القارة ، سوى أنها واقعة فى منطقة استعمل الجغرافيون اسما تقليديا مشتركا لها . ولعل فكرة أن المغرب ترتبط مع غانا بعلاقات أوثق من علاقاتها بجارتها تونس قد يقدر لها أن تنفجر بأسرع مما يعتقد استراتيجيو الحرب الباردة فى القاهرة وأكرا . ومن الناحية الاقتصادية أن انقسام أفريقيا الى الكتلتين المتنافستين: المدار البيضاء ، ومونروfia غير منطقي ولا يستند الى أى شىء سوى الاطماع الزائلة لبعض شخصيات سياسية قليلة . فليس له أى أساس : جغرافى ، أو ثقافى ، أو لغوى ، وقد نشأ فقط نتيجة للخلافات بين السياسيين . والدرس الذى يؤخذ من الماضى القريب ، هو على أى حال وحدة المغرب العربى ، وما يقابله من التكامل الاقتصادى لأفريقيا السوداء فى تجمع اقتصادى تعاونه الرابطة الاقتصادية الاوروبية الموسعة - بما فيها بريطانيا - وسواء وصفت هذه الترتيبات بأنها (يور أفريقية) أم لا ، فهذه نقطة قليلة الأهمية . وليس من المهم اذا كانت دولة أو أكثر من الدول المذكورة تستمر فى التعلق « بالحياد الايجابى » كالصورة

(١٧٦) جاكسون نفس المرجع .

الخارجية « للاستراكية الافريقية » . وما لم يعتقد الانسان اعتقادا صادقا أن أي تشارك بين أوروبا وأفريقيا لابد أن يكون ضارا بالشعوب الناشئة الموجودة فيما كان يسمى طويلا بالقارة السوداء ، فلا يبدو أن يكون هناك سبب في عدم امكان تصفية تلك التركة الخاصة المتبقية من العهد الاستعماري بكل سهولة ، وبكيفية تساعد على تنمية كل من استقلال الدول الافريقية الجديدة ، وتصنيعها .

ولا تنشأ المشكلة ، كما هي الآن ، من تركة الاستعمار بقدر ما تنشأ عن عدم التوازن الدائم بين المركز المصنع للعالم الغربي وبين أقاليمه الزراعية التابعة له . ومن هذه الناحية لا تعتبر أمريكا اللاتينية التي حررت نفسها من السيطرة الأجنبية منذ قرن ونصف قرن بأفضل من أفريقيا وآسيا . وقد اهتمت الدراسات الدولية الحديثة وحرصت (١٧٧) على استمرار تلك الحالة التي أصبحت بالتدريج مألوفة للعالم : الفائض المتزايد للمواد الغذائية في الدول الغنية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، بالإضافة الى استراليا - نيوزيلاند ، بينما يلح النقص في هذه المواد وسوء التغذية في كثير من باقي الدول التي يطلق عليها المتخلفة أو غير المتقدمة (١٧٨) . ويبدو أن هناك كل سبب للاعتقاد أنه في سنة ١٩٧٠ سيزداد الفائض الغذائي في الدول الصناعية . ومن ناحية أخرى يوجد أيضا فائض متوقع في المنتجات الاستوائية مثل السكر والكاكاو التي تستطيع بكيفية مثالية مساعدة الدول المتخلفة في الحصول على المواد الغذائية والاسمدة والماكينات التي تحتاج إليها ، ولكنها لا تحصل عليها اذا خفضت الاسعار ، ومن هنا نشأت الرغبة في اسعار عالمية مستقرة أو أسواق تصدير مضمونة . وهذا يتطلب الضغط بشدة على الدول الفقيرة بأكثر منه على الدول الغنية ، التي تستخدم الآن وسائل الانتاج الفنية الحديثة في الزراعة مما يؤدي الى هذا التأثير الجيد ، وهو أن سكانها الزراعيين يتضاءلون عددا ومع ذلك تزيد فائضاتهم الزراعية . فمن المقرر

(١٧٧) انظر بصفة خاصة التقرير الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في مايو سنة ١٩٦٢ عن امدادات الأغذية المحتملة في العالم سنة ١٩٧٠ .

(١٧٨) اذا راعينا عدد الناس الذين يعملون في التنقيب عن المعيشة في كل فدان من الأرض في مصر أو الهند أو الصين نجد وضعاً عجيباً ولا سيما في التباين بين الحشود الهائلة من سكان هذه البلاد وبين المساحات الشاسعة الموجودة في أمريكا الشمالية والأرجنتين وأستراليا . من الواضح أن «التنمية» تعبر له قيمته . وقد يكون أكثر دقة القول بأن الدول الفقيرة كانت منذ قرون تقوم بالتنمية بطريقة خاطئة . على أنه في فترة الانتقال الى شكل من الحياة الاقتصادية أكثر تنوعاً ، كانت زراعاتهم ذات الحصول الواحد تمثل أفضل فرصة لتكديس رأس مال استثماري كالسكر الذي ينتج بكيفية تنافسية في الظروف الاستوائية ، ولا يحتاج الانسان الى أكثر من أن يفكر في أهميته بالنسبة لكوبا .

الآن فى أمريكا الشمالية أن سكان المدن لا يستطيعون استهلاك كل المواد الغذائية التى تنتج بالرغم من الانكماش المتعمد للمساحة المزروعة : وأوروبا الغربية - ولكن ليست الشرقية - من المرجح أن تصل الى نفس هذه المرحلة فى سنة ١٩٧٠ وفى نفس الوقت فإن السوق فى هذه الدول أمام المنتجات الاستوائية (بما فيها شبه الكمالية مثل الكاكاو والبن) لا تنمو بالسرعة الكافية بحيث تستطيع أن تستوعب فائض أقاليم أمريكا اللاتينية والأراضي الاستعمارية السابقة فى أفريقيا وآسيا . ولما كانت حاصلاتها المعاشية غير ملائمة ، بينما تواجه صادراتها أسواقا غير مرنة ، فإن هذه الدول تواجه صعوبات متزايدة فى كل مرة يقرر فيها رجالها السياسيون الخروج عن الطوق بالاستثمار الفادح فى مشروعات التصنيع الطموحة (١٧٩) ، وحتى لو تحولت الاستثمارات من الصناعة الى الزراعة ، فليس من المحتمل أن تغطى معظم الدول المذكورة فى سنة ١٩٧٠ حيز الفاقة أى أن تتجاوز الحد الذى تستطيع عنده انتاج ما يكفى أهلها من الغذاء الذى يحفظ حياتهم بالكاد من الموت جوعا .

والحل المتحرر السليم لهذه المشكلة مألوف معروف . « ان الطريقة لتقديم الطعام الى هونج كونج أو الهند هو شراء منسوجاتها . والطريقة لتقديم الطعام الى نيجيريا أو تنجانيقا هو بالنسبة للأوروبيين استهلاك المزيد من القهوة والشيكولاته . وهذا يمكن تأديته - بإزالة الضرائب الوقائية وضرائب الانتاج الأمريكية وفى السوق المشتركة - وفتح الأبواب بأى ثمن يتكبده عمال المطاط الأمريكيون والفلاحون الأوروبيون ، والمصالح المكتسبة فى كل من جانبي الاطلنطى (١٨٠) ، ولسوء الحظ أن هذا لا يتضمن جوابا على السؤال عما يحدث لو أن العمال الأمريكيين والفلاحين الأوروبيين أظهروا العناد والقسوة . ان أحد أهداف السوق المشتركة هو تقليل اعتماد أوروبا على الواردات الخارجية ، ولو أن هذا أمكن موازنته بواسطة منح امتيازات خاصة لمستعمرات أوروبا السابقة فى أفريقية . ولكن مثل هذه المزايا تكون مضادة لعالمية المدرسة المتحررة . كما أنه

(١٧٩) « اشرب قهوتك » ليست هذه العبارة ردا على مجاعة فى الأرز أو الغلال - مقال افتتاحي فى صحيفة التايمس بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٢ - والكلام ينصب بالطبع على الصين وكوبا وكذلك الهند ونيجيريا - والواقع أن العلاقة الصينية السوفيتية لم تبتعد كثيرا فى هذه الناحية عن العلاقة التقليدية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة كما تريد الدعاية الشيوعية أن تجعل الناس يعتقدون فما زالت الصين تعتمد على روسيا كثيرا بنفس الطريقة التى تعتمد بها الهند على الغرب . وبالطبع أن مثل هذه الحقائق الواضحة قلما يصرح بها علنا .

(١٨٠) التايمس - نفس المرجع .

لا يتبين بشكل أكيد كيف سيكون رد الفعل لدى هذه المدرسة لو افترض أن الأوروبيين والأمريكيين يمكن أن يستهلكوا مزيدا من السكر والقهوة والكاكاو والأغذية الاستوائية الأخرى ، لو أن مواطنيهم كانوا فعلا على تلك الدرجة من « الميسرة » التي يميزون بها بواسطة الاقتصاديين الأحرار في أكثر أوقاتهم التوسعية (١٨١) . ويبدو أن الحقيقة هي أن « الميسرة » الغربية ليست بذات بال عندما يتعلق الأمر بمشتري الحاصلات المصدرة من الدول الأفقر - إلا عندما تكون الاعتبارات السياسية هي التي قد أخلت الميزان كما في حالة (يور أفريقيا) . وفي النهاية يبدو محتملا أن تفعل الولايات المتحدة من أجل أمريكا اللاتينية ، ما تفعله حاليا أوروبا الغربية لأراضيها الأفريقية : فتصب فيها الأموال الاستثمارية اللازمة ، في شكل منح بدلا من القروض ، وفي نفس الوقت تزودها بسوق مضمونة لحاصلات التصدير . وحتى مع ذلك فإنها ستكون بمثابة شيء مغلق . لأن أوروبا الغربية - وهي مثقلة فعلا بالحاجة إلى اجتذاب إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا وشمال غرب أفريقيا إلى العالم الحديث - فإن الحاجة الإضافية للاهتمام بمصالح أفريقيا السوداء جنوب الصحراء تفرض عليها عبئا ديمقراطيا يجد النخبون أنه من الصعب احتماله ، ومع ذلك لا يمكنها التنصل منه . وقد يساعد هذا للتدليل على الحقيقة أن السلطات التشريعية الوطنية في مختلف الدول الأوروبية تكرر وقتها بكيفية متزايدة للشئون الداخلية البحتة .

ما وراء الامبريالية :

يبدو من المناسب أن نختم بحث هذا الموضوع ببعض تأملات مختصرة في النظرية البالية عن الامبريالية . فهل أنزل الستار فعلا على فصل الاستعمار ؟ أو أنه يوجد شيء من الحقيقة فيما يؤكدون من أن علاقات الغرب مع الدول المتخلفة، الاستوائية وشبه الاستوائية لم يكن أكثر من مجرد إعادة صقل سطحي ، وإنها حاليا على وشك أن تدخل في المرحلة التي يصفونها « بالاستعمار الجديد » للاستغلال الاقتصادي المقنع تحت زخارف شكلية للاستقلال ؟ وعندما يوجه هذا الاتهام إلى بريطانيا وفرنسا يكون أقرب إلى المعقول إذ يمكن القول : أن شيئا من هذا القبيل قد شاب العلاقات بين الولايات المتحدة ومعظم دول أمريكا اللاتينية طوال القرن الماضي . كما يمكن الاعتقاد أيضا ، بغض النظر تماما عن علاقات

(١٨١) جاس - ولنفس الكاتب أيضا « خط الحدود الجديد وإنجا ٥١ » مجلة كومنتاري ، بتاريخ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، وبالأخص ملاحظاته عن مدرسة الفكر التي يمثلها البروفسور جون جالبريت ومستر آرثور شلزنجر .

القوى ، ان التبادل « العادى » للبضائع والخدمات بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة يعمل ولا مناص على دمار الأخيرة ، ما لم يبذل مجهود واع لتصحيح اختلال التوازن (١٨٢) .

على أن نقطة البحث ليست ما اذا كان استثمار رأس المال الغربى فى الماضى - سواء بالسيطرة السياسية او بدونها - أى الامبريالية بالمعنى الدقيق للعبارة - قد دمر اقتصاديات المناطق المتخلفة وأفسدها، بل هو ما اذا كانت تلك المرحلة قد أفسحت الطريق الآن أمام نوع مختلف للعلاقة . لقد ندد الاشتراكيون تقليديا بالعلاقة الرأسمالية الامبريالية ، دون أن ينكروا أنها كانت السبب فى درجة ما من التقدم . أما الخلاف الحالى فيتحول الى مسألة ما اذا كانت (تنمية التخطيط) - كما وضعت ضمن غيرها بالعلاقات بين الرابطة الاقتصادية الاوروبية والدول الافريقية - تمثل شيئاً يعتبر جديداً أصلاً ، أم أنها استمرار (للعلاقة القديمة غير المتعادلة) ، ولكنها على مستوى أعلى . ان الاشتراكيين الاوروبيين الذين اشتركوا بدور هام فى المساعدة على تصفية النظام الاستعماري القديم يستطيعون مبدئياً المساهمة فى كل الاتهامات أو معظمها التى وجهت ضدها بواسطة اللينينيين والوطنيين المتطرفين ، ولا تزال تقول بأنه من السخف والتحدث عن الاستعمار الجديد عند التأمل فى علاقة آسيا أو افريقيا بأوروبا تحت الظروف الحاضرة . وهم يستطيعون الجدل أيضاً بأنه من الخطأ أن نأخذهم بخطايا «المشروعات الخاصة» (Private enterprise) للولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، ان المشابهة كانت تصلح فقط لو أن العلاقات الافريقية الاوروبية كانت تتسم بما كان يجرى فى الكونغو البلجيكي سابقاً منذ سنة ١٩٦٥ ولكن فى الواقع أن الاعمال غير العادية فى (اتحاد التعدين) فى كاتنجا تمثل نوعاً من نشاط (الاحتكار الرأسمالى) الذى مضى وقته الآن . ان فكرة أن ذلك النوع من الاستغلال البدائى تمثل ما تسير عليه الحال اليوم غير جديرة حتى بمناقشتها . كما أنه ليس من الواضح أن تلك الاعمال القديمة ، لها اليوم الطابع العالمى الذى يمكن بأى حال أن تنطبق عليه الآراء اللينينية أى محاولة من جانب « الاحتكاريين وحكوماتهم » للاستيلاء على المواد الخام الاستراتيجية .

(١٨٢) للوقوف على بيان لوجهة النظر اللينينية بهذا الموضوع انظر بول باران « الاقتصاد السياسى للنمو » نيويورك سنة ١٩٦٠ - وللوقوف على بحث أكثر اتزاناً انظر بيرت هوسلتز « تقدم المناطق المتخلفة » شيكاغو سنة ١٩٥٢

وتؤدي هذه النقطة الى ما يعتبر نقطة الاعتبار الحاسم اى الشلوذ المتزايد للآراء النظرية المشتقة من عهد ما قبل سنة ١٩١٤ أو حتى قبل ١٩٣٩ . ان كل سنة تمر تظهر بشكل أوضح أن العجز في المواد الخام الاستعمارية يثير ضرورة الاستلاء عليها بأي وسيلة، ولكنها لا تنطبق على وصف حقيقة الرأسمالية الصناعية في الوقت الحاضر ، سواء كانت مخططة أو غير مخططة . ان الحالة هي على العكس تماما : فان كثيرا من هذه المواد الخام قد تم استبدالها بالوسائل الفنية الصناعية ، باستخدام المنتجات الميسورة في الدول المتقدمة صناعية نفسها . والخطر الحقيقي الذي يواجه الدول المتخلفة هو أن صادراتها ستضغط نتيجة لتقدم الصناعات التركيبية . وتدل الاحصائيات الخاصة باستهلاك المواد الخام في الدول الصناعية منذ أوائل حقبة الخمسينيات على أن استعمال المواد الخام : (القطن والصوف والمطاط والجوت والنحاس ألخ) قد تعثر كثيرا خلف استهلاك المصنوعات التركيبية وغيرها من المواد المحضرة : (المطاط المصنع ، الألمنيوم ، مواد البلاستيك وألياف الفبر ألخ) ونتيجة لهذه التطورات ، يتحول تدفق رأس المال عن الصناعات المستخلصة (كالتعدين والزراعات) الى الصناعة . وعند الموازنة يتبين بوضوح أن هذا في مصلحة الدول النامية ، ولو أنه بالطبع لا يفعل شيئا لحل مشكلة فائضها في الأيدي العاملة . وترتبط الأشكال الجديدة من الاستثمار الأجنبي بكيفية مباشرة بالأساليب الفنية الحديثة وتتطلب أيضا عمالا ذوي مهارات حديثة ، ولو أنهم أقل عددا عما كان في الاقتصاد التعديني والزراعي القديم ، الذي وصل الى قمته قبيل حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ - وحتى اذا قيل : أن هذا التدفق الداخلي لرأس المال الأجنبي يؤدي الى مشاركة سياسية مع البورجوازية المحلية فان هذه الأخيرة على أي حال تتحول الى طبقة أعمال أصيلة (أو في التعبير الشيوعي البورجوازية « الوطنية ») بدلا من أن تكون طبقة رجعية ، تعيش على فئات الاستغلال الأجنبي . وفي الحقيقة أن هذا بالضبط هو ما يحدث : وأنه كان لا بد أن يحدث لأن المجتمع الغربي الصناعي قد حدث به نفسه انقلاب ثوري ، بواسطة الأساليب الفنية الحديثة ، الأمر الذي يطابق تماما المبادئ الماركسية ولو أن الدعاة السوفييت ، لأسباب واضحة ، لا يهتمون بإعلان هذه الحقيقة (١٨٣).

ان النموذج اللينيني للرأسمالية الغربية الراكدة المتشبثة بحبل الانقاذ من الفوائد المركبة الاستعمارية قد تجاوز بعض ملامح العهد الذي جاء في أواخر ١٩١٤ / ١٩١٨ ، ولو أنه حتى في ذلك الوقت لم تكن معظم أموال الاستثمار

(١٨٣) للوقوف على نقد ماركسي لوجهة النظر اللينينية التقليدية انظر (الاشتراكية الدولية)

لندن - صيف سنة ١٩٦٢ .

الاجنبى تذهب الى المستعمرات ، بل لتنمية دول أوروبا أو أمريكا . ومنذ ذلك الحين تضاعفت الأهمية الاقتصادية لأراضي المستعمرات الى الحد الذى أصبحت فيه عبئا سياسيا كبيرا على الكتل المتنافسة (الشرقية والغربية) يقتضى زيادة الاعتمادات العامة لأغراض التنمية ، وبالأكثر على أمل (قد يخيب) تأمين المساعر السياسية ، وتجنب انفجار يائس من جانب الدول التى ازممت فيها حاله سوء التغذية مع ازدهارها بالسكان ، ومنل هذا الاستثمار الخاص الذى يمكن اعداده - ليس دون صعوبة - لاستغلاله فى أراضي المستعمرات يغل فائدة اقل مما تدره رؤوس الاموال المستثمرة فى أوروبا أو أمريكا الشمالية . ولا نخل الاستثناءات القليلة لهذه القاعدة - والبترول بصفه أساسية - بهذه الصورة العامة بدرجة كبيرة . وتتبع استثمارات البترول فى الواقع المرحله الاسبق وهذا هو السبب فى أنها تذكر دائما بواسطة الكتاب الدين يريدون التدليل على أن المثل اللئيمى لا تزال له فاعليته ، وفيما يختص بالمشكلات الخفيفة التى نواجهها دول مثل الهند أو البرازيل فهذه بالطبع هامشية بحتة . وحيث يكون لها اهمية أصيلة - كما هى الحال فى الشرق الاوسط وفى شمال أفريقيا - فان حاله ما بعد الاستقلال تجعل من المحقق بأنها ستستخدم لغرض تمويل التصنيع ، وعلى خلاف ذلك فان الألعاب الخيالية التى ما زالت تلعب فى شبه الجزيرة العربيه وعلى امتداد الخليج الفارسى بواسطة المشيخات الجديدة الغنية بالبترول تصلح موضوعات طيبة لرجال الصحافة والدعاية ولكن ليست لها أى أهمية سياسية .

وفى عصرنا هذا حيث تصبح الدول الناشئة مطالبة باستثمارات رأسمالية وتحجم الاوساط الصناعية المتقدمة عن اعطائها ، قد يبدو عجيبا أن يواصل الوطنيون اشاداتهم بنظريات لينين حول الاستغلال الاستعماري على أنه الطابع الذى تتسم به « أعلى » مرحلة للرأسمالية المتحضرة . على أن مثل هذا التخلف الثقافى ليس بالأمر غير العادى . وعلاوة على ذلك يمكن القول : أنه من حق الدول الناشئة أن تطالب باستثمار عام مخطط فى الخدمات الأساسية والصناعات الحديثة بدلا من الاستثمار فى النظام القديم المسرف ، الذى كان ينمى قطاعات قليلة من الاقتصاد ويتلف أو يهمل شأن القطاعات الأخرى . وهذا جدل مشروع بين الدول الغربية والطبقات الحاكمة فى دولها التوابع السابقة . وليس لهذا الجدل علاقة بالفكرة المستهجنة القائلة بأن أفريقيا هى أرض للقفر « للاحتكارين » سعيا وراء فوائد لا يحصلون عليها فى وطنهم ، وتنشأ المشكلة الحقيقية من المطالب الجديدة التى تفرض على الدول الأوروبية من شريكاتها الاقل تقدما ، التى تتعجل التصنيع وتواجه فى نفس الوقت انفجارا سكانيا متضخما .

ولنضرب مثلا واضحا في حالة الجزائر ، قد حسب انه للاحتفاظ بالمستويات المعيشية على حالتها الحاضرة في مواجهة تزايد السكان الذي تضاعفت من ٥ الى ١٠ ملايين منذ سنة ١٩٢٠ وينتظر أن يرتفع الى ١٥ مليونا في سنة ١٩٨٠ - فان الدولة الأم السابقة استثمرت ما بين ٥ بليون دولار و ٦ بليون دولار في الصناعة الجزائرية - لا يدخل في ذلك انتاج البترول وانشاء خط الانابيب - في خلال العشرين سنة الماضية ، والخطة لرفع مستوى المعيشة بمعدل ٢ ٪ سنويا تتطلب استثمارا يبلغ ١٠ بليون دولار ، ورفع المستويات بمعدل ٤ ٪ سنويا يتطلب حوالى ٢٠ بليون دولار في سنة ١٩٨٠ . وواضح أن مثل هذه الجهود من الأرجح أن تعمل (اذا عملت) بواسطة نظام حكم شبه استبدادى في فرنسا وليس بواسطة ديمقراطية برلمانية تتوقف على أصوات الناخبين ، وقد يكون هذا من الأسباب التي من أجلها تفضل جميع الاحزاب الوطنية الجزائرية نظام الحكم الديجولى بدرجة كبيرة على الانظمة السابقة .

واذا كانت الطريقة اللينينية في معادلة الصادرات الرئيسية مع الاستثمار قد فات زمانها ، تكون النظرية الوطنية القائلة أنه بدون التطعيم الشامل برأس المال العام لا يمكن كسر الدائرة الفاسدة التي تضم الفاقة وازدحام السكان والاستثمار غير الملائم ، تكون هذه الحجة قائمة على أساس سليم . وكذلك الاصرار على ضرورة توجيه مثل هذه الاستثمارات الى القطاعات الهامة للاقتصاد أى ألا تترك لاعتبارات الاستفادة القصيرة المدى ، وعلى أنها في نطاق هذه الاعتبارات المألوفة للاشتراكيين الاوروبيين ، ستزداد وضوحا للمثقفين من المحافظين والاحرار أيضا ، وقد أصبحت هذه الحجة تؤكد ذاتها . وهى لن تريح شيئا من أن تظهر في شكل خلافات مبتذلة بين اللينينيين وبين انصار حرية التصرف أو عدم التقيد الاقتصادي ، والآن وقد تجردت الدول الاوروبية الكبيرة من ممتلكاتها الاستعمارية (دون معاناة الكارثة المهددة) بينما تمارس دولها التوابع السابقة اقتصاديات « مختلطة » عامة وخاصة ، فقد أصبح ممكنا أن يتجاوز الجدل مسألة « الامبريالية كأعلى مرحلة للرأسمالية » . ومن الواضح أن فصل الاستثمار قد أسدل عليه الستار بينما أن نضج الاقتصاد الصناعى الاوروبى ينطوى على معدل فائق السرعة للنمو ، وعلى التخلص الواعى من تلك الحالة التي كانت توصف « بفوضى الانتاج » أن أى امبريالية أخرى كان يمكن أن توجد ، من الواضح أنها لم تكن المرحلة الأخيرة في تنمية المجتمع ، الذى يوشك الآن أن يعطى نفسه تنظيما سياسيا (فوق الوطنى) .

الفصل الخامس

النظام الاجتماعي الجديد

السياسة في عصر الخطة :

« سوف لا نحاول أن نغير مجتمعنا الحر الى نوع من الدول الفاشستية او الشيوعية . ولن نطلب سلطات لأجل تحديد جميع الاجور والمرتبات في كل الانحاء . ولن نحاول السيطرة على جميع الاسعار . أننا سنعمل على تنمية (سياسة الايرادات) بالكيفية المشروعة الوحيدة التي يقرها النظام الديمقراطي الحر ، وذلك باقناع الناس بأنه الاجراء السليم ، وأنه لمصلحتهم » .

هذا ما قاله رئيس وزراء بريطانيا في خطاب ألقاه في مؤتمر نساء حزب المحافظين في مايو سنة ١٩٦٢ . وكان قد وجه لوم الى مستر مكميلان لانهماكه في (مبدأ عدم التقدم الاقتصادي) وكانت صحيفة التايمز اللندنية قد كتبت الكثير عن تطور التفكير السياسي في أوروبا منذ ١٩٤٥ . وقد ألقى ذلك ضوءاً على الثغرة التي تفصل بين السياسة الأوروبية والسياسة الأمريكية في حقبة الستينيات . وظاهر الامر أنه ليس هناك أقرب الى المعقول من قول رئيس الوزراء الا أن اللسان التقليدي للمحافظين كتبت تقول :

« ان هناك سلطات واجراءات شتى أدنى بكثير من السيطرة الكاملة على الاجور والاسعار تستطيع الحكومة أن تتخذها طبقاً لسياسة اجتماعية عادلة ، واقتصادية فعالة ، وغير تضخمية في تكوين الاجور . أما اقناع الناس أن شيئاً ما صحيح ، وأنه في مصلحتهم فليس في الواقع أبعد ما تستطيع الحكومة القيام به بكيفية مشروعة ، في النظام الحر الديمقراطي . هناك أيضاً الوسيلة العادية الخاصة بالارغام . فان الضرائب لا تجمع في هذه البلاد بل ان الناس يدفعونها لمصلحتهم . والادعاء بأن الاتفاق بشأن الاجور هو في هذه البلاد أو في أي بلاد أخرى يتم بمجرد اقناع الناس بأنها في محلها عن حرية تامة ، بحيث أن انقاصها

يهدد أساس مجتمع حر ، انما هو تأكيد جرىء في عصر يتطلب رباطة الجأش ، بل يتطلب في الواقع درجة عالية من التنظيم الاقتصادي للدولة (١٨٤) .

وقد لاحظ الدكتور جونسون انه اذا عرف انسان انه سيشنق في مدى أسبوعين ، فان هذا يدعو الى تركيز ذهنه بدرجة عجيبة . ولم يكن الاقتصاد البريطاني في سنة ١٩٦٢ في مثل هذه الحالة الشديدة من التوتر اليأس بالضبط ، ولكنه كان يواجه المشكلة الواقعية للغاية الخاصة بتنمية التقدم العاجل دون تضخم الاجور والاسعار . وربما لم يكن مما يدعو الى العجب في هذه الظروف أن صحيفة البلاد الكبرى قد ألقت كل ثقتها الى قضية التخطيط ، أي ، الرقابة المركزية ، لأن هذا يعتبر المسألة العظيمة في الحياة الوطنية . أن تنظيم الدولة للاجور والاسعار هو فقط مثل متطرف - وربما كان غير عملي - لاتجاه جعل من الضروري في السنوات الاخيرة أن يعاد التفكير في المبادئ التي ينبغي أن تركز عليها السياسة الديمقراطية . ولم يكن من الممكن ، في بريطانيا عام ١٩٦٢ وضع هذه المبادئ في شكل متحرر كلاسيكي :

« عندما نشهد الحرية يكون هناك شيء من الاختلاف فيما اذا كان يتم التركيز على مفهوم التحرر التقليدي ، أم على مفهوم الاشتراكية (الليبرالية) . ان أي مقترح حديث لتدخل الدولة يهدد بكتب حرية التصرف الخاصة . أما وجهة النظر الاشتراكية ، بشكل اجمالي ، فتقول بأن النقود هي التي تشتري الحرية ، وحرية التصرف هذه وهم خداع بدرجة كبيرة لأولئك الذين تنقصهم الوسيلة للاستفادة منها . وطبقا لوجهة النظر هذه ، تؤدي سياسة تدخل الدولة التي يكون هدفها تنمية الرخاء العام ، الى توسيع لا اضمحلال مجال الحرية » (١٨٥) .

وليس في هذا المقال الافتتاحي أي شك في أن جميع مقررات التحررية (الليبرالية) قد استعملت غالبا للدفاع عن فكرة معينة هي كيف ينبغي أن يعمل الاقتصاد : « قد يسمع الانسان أن تعديلات الاجور يجب أن تكون حرة ، والا فان نظام عمل السوق سيتعثر . وهذا الاستعمال لكلمة « حرة » هنا يجب أن يدرك على أنه جزء من وصف نظرية معينة في النشاط الاقتصادي » .

ومنذ قرن مضى كان لهذه النظرية المعينة صفة العقيدة على الاقل بالنسبة لجمهور العصر الفيكتوري الذي يقرأ التايمز ، وبعد ذلك بقليل أصبحت توصف

(١٨٤) مقال افتتاحي لصحيفة التايمز بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٦٢ .

(١٨٥) نفس المرجع .

بـ « ليبرالية مانشستر » أو حرية العمل الاقتصادى - واعتاد المحافظون وكذلك الاشتراكيون على الابتعاد بأنفسهم عن عواقبها غير المرغوب فيها ، ولو أن قلة من الناس تساءلوا جدياً عن أسسها المذهبية . وقد أدى الكساد العظيم فى السنوات الثلاثينيات للحكومات والبنوك المركزية الى فكرة كينز التى تقول بأن مستوى العمالة يمكن أن ينظم بواسطة ضبط جهاز الميزانية المالية ، بينما يترك أمر تحديد الاجور والاسعار لحركة الدفع والجذب لقوى السوق ، (التى كانت أيضاً قوى طبقية ، ولو أن هذا لم يكن يذكر بصفة عامة علناً) . وفى حقبة الستينيات ، لم تعد البطالة مشكلة ، ولكن النتائج التضخمية للعمالة الكاملة ، قد أثارت فى نفس الوقت تهديداً من نوع آخر . هل كان النمو الاقتصادى ملائماً للاستقرار النقدي لو ترك الموظفون والاتحادات أحراراً لمواجهة قوى السوق ؟ هل كان هناك اختيار بين التضخم والركود ؟ أو اذا لم يكن الامر كذلك فهل كان الحل الحقيقى - النمو السريع مع استقرار الاسعار - ممكناً فى ظل الديمقراطية المتحررة ؟ ألم يكن من الضرورى فرض سياسة أجور وأسعار ، على الموظفين والاتحادات على حد سواء ، ومن الذى كان عليه أن يفرض الامر ؟ كان أمامنا مثل هولندا والسويد ، حيث طبقت هذه السياسة بكيفية اختيارية وتمسكوا بها الى حد ما باصرار ، ولكن نفذ ذلك فى السويد تحت نظام حكم اشتراكى ديمقراطى ، أصبح عمره الآن (فى سنة ١٩٦٢) ثلاثين عاماً . وفى هولندا كان يرتكز على التفاهم الكاثوليكي الاشتراكي ، الذى كان يعمل أيضاً فى بلجيكا والنمسا ، وكان يتجه الى أن يصبح الحقيقة السياسية السائدة فى كل أنحاء أوروبا الغربية القارية (١٨٦) ومع اسكنديناوا التى كانت تحت حكم الاشتراكيين - لأن الدانمرك والنرويج كانتا اشتراكيتين ديمقراطيتين ، وفنلندا كانت تقرب من ذلك النمط - وكانت معظم أوروبا ، بما فيها إيطاليا ، منجذبة نحو ائتلاف أنظمة الحكم مع اشتراك مجموعة الرابطة الاقتصادية الأوروبية ، والدول السبع الاصلية صارت لا حل لها بالنسبة لما أصبح يعتبر الآن بالمشكلة الاساسية . مشكلة كيف يمكن اقامة التوازن بين الليبرالية والاشتراكية ، قوى السوق والرقابة المركزية ، القطاع الخاص والتخطيط ؟

(١٨٦) كان هذا فى ألمانيا الغربية يغتفى تحت قناع استمرار نظام حكم أديناور . ولكن قليلاً من المراقبين كانوا يشكون أنه فى سنة ١٩٦٥ على الأكثر ، ستحكم الجمهورية الفيدرالية بواسطة ائتلاف « أسود - أحمر » كاثوليكي اشتراكى على النظام النمساوى . . . وفيما يتعلق بفرنسا فإن اقتصادها شبه المخطط كان يبدو ناجحاً ، بالقياس الذى تحولت به عن نظامها التقليدى المتحرر ، وكان النظام الديجولى نفسه ملتزماً بمبدأ التوجيه . . .

وحقيقة امكان وضع المسألة عام ١٩٦٢ فى هذا الوضع - ليس كاستنتاج ولكن كموضوع مجرد تكون فيه الحكومات رأيها بما فيها الحكومة البريطانية - هذه الحقيقة قد دلت على المدى البعيد لتحول السياسة الأوروبية الآن كما كانت عليه قبل الحرب وعن الجدل عبر الاطلنطى . لأنه بالرغم من أن الأخير يمس نفس المسائل - على الأقل منذ قدوم حكومة غير راغبة فى تضحية النمو الاقتصادى من أجل السلامة المالية - إلا أن الأوضاع التى جرى بها تمشى مع جو ما قبل الحرب سنة ١٩١٤ فى بريطانيا فى عهد ادوارد ، أكثر منه مع جو أوروبا فى حقبة الستينيات . وبالنسبة للأمريكيين كان يبدو أن المسألة هى ما اذا كان يمكن جعل الليبرالية تتعامل مع التوجيه الواعى والهادف للمجتمع . أما بالنسبة للأوروبيين فكانت الفلسفة الليبرالية عنصراً فى حالة تجاوزت الأطار التقليدى لحرية العمل والاعتماد على السوق . وكان السؤال هو : ما مقدار الحرية التى يمكن استخلاصها للفرد - العامل الصناعى أو الموظف ذى الأجر وكذلك المقاول الخاص - داخل اقتصاد مخطط حيث تتخذ القرارات الأساسية فى المركز ؟ . وإلى هذا الحد فإن اشتراكية الحياة الاقتصادية - التى أخذت حتى الكنيسة الكاثوليكية توليها تأييدها بحرص بقرار بابوى فى سنة ١٩٦١ يبرر الاتجاه الجديد - قد اعترف بها صراحة كاتجاه لا ينقص . وترك للحكومات والأحزاب السياسية مهمة خلق الجو العقلى الذى يمكن فيه اقناع المصالح المنظمة الكبرى بالتخلي عن « حريتها » فى انحراف الاقتصاد بدفع المساومات أو الصفقات الموضعية إلى ما بعد حد الأمان . وكانت المشكلة هى هى نفسها فى بلجيكا الحرة التعامل وفى السويد الاشتراكية (التى عملت على تنفيذ التخطيط الاقتصادى دون تأميم صناعاتها الأساسية) وفى الدرجة التى تتقاطع فيها مع الانحيازات السابقة ، وكان ذلك يربك جميع الأحزاب الديمقراطية الأساسية ، إلا أن واحداً منها لم يكن يستطيع أن يدعى علناً أن عقائده المحترمة يجب أن تكيف فى الممارسة مع تفاهم أو اتفاق ليبرالى اشتراكى .

ولا حاجة إلى القول أن الشيوعيين كانوا خارج هذا النقاش إذ أن عقيدتهم الصلبة تلزمهم بفكرة أن أى تطور أساسى للمجتمع الغربى غير مستطاع من غير انقلاب سياسى عنيف وقيام « دكتاتورية الطبقة العاملة » على مثال حزبهم . وبينما بدأت هذه العقيدة العنيدة - كما فى إيطاليا - أن تتفتت من أطرافها ، فإن ما تلا ذلك من انتشار سياسة التنقيح كان يبدو منذراً بأزمة عامة من الشك (١٨٧) وفى الأماكن الأخرى ، كفرنسا مثلاً ، كان الاحتفاظ بالعقيدة اللينينية - الستالينية ،

(١٨٧) انظر ليوبولد لايدز « التنقيح - إعادة النظر » : مقالات فى تاريخ الآراء الماركسية (لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢) وبالأخص الجزء الرابع .

على حساب صلابة مذهبية عظيمة الى حد انها أزعجت أعضاء الحزب الأكثر ثقافة ومرونة ، دون أن تؤثر مع ذلك على تمسك الزعامة العنيدة بسياسة تعارض كلا من التجديد الديمقراطي والاقتصادى . وفى كل من الدولتين كانت المنازعات المذهبية بين « التحفظية » والتنقيحية x تتناسب بوضوح مع التصدع السياسى بين الستالينيين المتشددين ، وبين العاملين على التحرر ، مع ارتباط الأولين ليس فقط بالتحول الفجائى النظرى بل أيضا بسياسة مدبرة لمنع النمو الاقتصادى .

وإذا أحرزت هذه الاستراتيجية تأييد العاملين ، فقد يتأخر التجديد فى أوروبا الغربية وتضعف مقاومتها للكتلة السوفيتية . ومن هنا نشأت الصعوبة أمام الحزب الشيوعى الايطالى بالقرار الصادر فى أوائل سنة ١٩٦٢ بأن يقدم الاشتراكيون تأييدهم لحكومة ديمقراطية مسيحية حاولت أن تنشئ شيئا أشبه ما يكون بالاقتصاد المخطط . ومن هنا ، أيضا ، نشأت المعركة الثلاثية الاطراف : بين نظام الحكم الديجولى ، وبين أحزاب المعارضة الديمقراطية ، وبين الشيوعيين فى فرنسا . والطرفان الأولان يلتزمان بالنمو الاقتصادى والتخطيط ، والاخر يتمسك بشدة بمنع سير العملية لكى يمنع ظهور مجتمع صناعى حديث « يذبل » فيه الحزب الشيوعى اذا لم يطور نفسه الى شيء حديث ، لم يشاهد حتى الآن - أى حركة شيوعية تتلاءم بكيفية أصلية مع الديمقراطية . وتتطلب مصلحة العمال الفرنسيين والايطاليين فى هذه المعركة المشاركة الديمقراطية فى مجهود المجتمع لتجديد نفسه ، بينما يتجه الاهتمام الاستراتيجى فى العالم الشيوعى الى الاتجاه المضاد . ومن هنا نشأ التصدع فى داخل هذه الاحزاب ، ولم تعد تقيد الفرص البعيدة المدى لتحول داخلى يستبدل الزعامة الستالينية القديمة بأخرى اصلاحية تنقيحية بواسطة آراء خيالية وهدامة لثورة شاملة .

على أن الستالينية ليست فى حلقة الستينيات بالمشكلة الكبرى فى سياسة أوروبا الغربية . ان ارتباطها بالاتحاد السوفيتى والدول التابعة يجعلها غير جذابة الا لأشد الاقاليم تخلفا غربى الحدود الجغرافية . والحزب الشيوعى قوى فى اليونان وايطاليا ويعتبر تهديدا محتملا فى أسبانيا والبرتغال ولكنه فى موقف الدفاع فى معظم أوروبا الغربية . على أنه بالرغم من أن له فى فرنسا قوة انتخابية كبيرة ، فإن قوة صحيفته غير متناسبة مع سيطرته الفعالة على العمال الصناعيين . وبينما هو يكبر فى الحجم ، نتيجة لظروف الرواج ، وارتفاع مستويات الدخل : ولكنه يشير الى تغير فى الاتجاه عميق الجذور من شأنه أن يدمر عقيدة جماعات الحزب ، كما يبدو أنه بدأ يفقد قوة قبضته فى نفس الوقت . وليس هذا مجرد

x ترجمت Orthodox بالتحفظية تبعا للسياق وهى تعنى أصلا استقامة الراى « المراجع » .

دليل على حالة رواج في الدخول أو ارتفاعها • وإنما يشير هذا الى تغيير عميق في الموقف يؤدي مع مرور الوقت الى أن يمتص ايمان أعضاء الحزب بالنسبة لفاعليته الاستراتيجية التقليدية • • وكما أصبحت الطبقة العاملة أشد اندماجا في المجتمع الجديد الذي ينمو الآن على اطلال أوروبا القديمة ، لا يستطيع أن يحتفظ الحزب الشيوعي بكيفية قاطعة باتجاه كان مفهوما في الجو العجيب لحقبة الأربعينيات • فلا بد له - إذا أراد تجنب كارثة كبرى - من أن يقبل حقيقة المجتمع الذي يزداد تجديدا وازدهارا ، والذي لم يعد يعيش فيه العمال الصناعيون كطبقة على هامشه ، بل بالاحرى يكونون الكتلة الرئيسية في المجتمع الجديد وطبقاته السياسية • ويجب باختصار أن يصبح « اصلاحيا » أو يواجه خطر خسارته لجزء كبير من أتباعه • وحيث لا يعتبر مجرد شيعة ، كما هو الحال في بريطانيا واسكنديناوا ، بل حركة ضخمة ، وأن يكون هذا الاختيار أكثر الحاحا لأن العمال يتوقعون من حزبهم أن ينمى التغيرات التأسيسية المشتركة بكيفية مبهمة مع « الاشتراكية » • وإذا لم يوفق الحزب الشيوعي في أن يكون أداة لاحداث هذا التغيير ، كما لم ينجح من قبل في أن يكون أداة للثورة ، فما هي إذن فائدته لانصاره الذين يتبعون تعاليمه ؟ •

ويجب ألا يظن أن المشكلة تعزى فقط للرواج الاقتصادي ، أو أنها تؤثر فقط على الحزب الشيوعي • وبقدر ما بدأت أوروبا الغربية تشبه الولايات المتحدة من ناحية مستويات الدخل والميوعة الاجتماعية ، واضمحلال طبقة الوراثة والتكوين الطبقي - يتجه مجتمعنا الى اظهار بعض اشكال الديمقراطية الصناعية الحديثة التي يالفاها الأمريكيون • وتظهر مشكلة إعادة تعديل التقسيم التقليدي الى احزاب المحافظ الزراعي ، والبورجوازي الليبرالي ، والعمالي الاشتراكي (أو الشيوعي) • وقد نشأت هذه التقسيمات من « الثورة الصناعية الاولى » وقد أصبحت الآن جزئيا غير متفقة مع العصر ، على الأقل في المناطق الأكثر تقدما في أوروبا الغربية • ان التكوين الطبقي التقليدي على أساس أصحاب الأراضي ، الملاك البورجوازيين في الصناعة والتجارة ، البروليتاريا الصناعية هو التكوين الذي ينطوي عليه التقسيم الماركسي المألوف للثلاث الطبقات ، قد بدأ ينحل تحت ضغط التغيير التكنولوجي والانقلاب الاجتماعي ، وفي نفس الوقت قد تغير أيضا دور الدولة : من لجنة تنفيذية للبورجوازية « (في عبارة ماركس المعروفة - التي أطلقت أصلا في سنة ١٨٤٨ عندما كان لويس فيليب على عرش « الملكية البورجوازية » لفرنسا) وتحول الى (حكم) مجتمع يتقابل فيه رأس المال مع اليد العاملة كنديين متعادلين ، بينما تتطلع الطبقة الادارية الى الدور التنسيقي • ومن هنا نشأت مشكلة تكوين مذهب سياسي يتجاوب مع الموقف المتغير دون التخلي عن الاتصالات التقليدية •

والمشكلة ليست جديدة كلية ، من ناحية انها كانت تشغل بال المفكرين السياسيين في أوائل سنوات هذا القرن ، وهي الفترة أيضا التي عرفت فيها حركة الاشتراكية الأوروبية لأول مرة المذاهب « التنقيحية » ولكن كان بعد الحرب العالمية الثانية فقط عندما بدأ التفكير فعلا في ادراك الحقائق . وما زلنا حتى الآن تنقصنا النظرية الملائمة عن كيفية عمل الديمقراطية الصناعية ، أو كيف يمكن جعلها تعمل ، في عصر التخطيط الاقتصادي على المستوى العالمي : ولكننا على الأقل بدأنا نحصل على أساس احدهما ، فقد أصبح من الواضح مثلا أنه لم يعد يمكن التفكير في الدولة على أنها رجل البوليس « الذي يمسك الحلقة » بينما تحاول المصالح الخاصة المتنافسة أن تصطاده منه في السوق . أو كأداة للطبقة المالكة في الرقابة على وسائل الانتاج . أن مثل هذه الآراء - التي كانت ملائمة الى حد ما في القرن التاسع عشر ، عندما بدأت الثورة الصناعية الاولى تضغط على أوروبا - لا تصلح في ظروف الوقت الحاضر . والديمقراطية الصناعية النامية تماما ذات التنظيمات الشاملة تحت اشراف نخبة من الزعماء المختارين لا يمكن وصفها بكيفية ملائمة وبعبارات مشتقة من الفلسفة الليبرالية الكلاسيكية . على أن المذهب الاشتراكي التقليدي الذي يعمل بصفة كلية في وسط يشبه في كثير من الاعتبارات الوسط الذي كان يتوقعه اتباع سانت سيمون والماركسيون لا يصلح كذلك . ونظرا لأن الكثير من تنبؤاتهم قد تحققت - ليس لأن الأمور ، قد سارت بكيفية مختلفة - فإن المذاهب الاشتراكية قد بدأت تكتسب مظهرا عتيقا نوعا ما . وكنظرية تتعلق بكيف تعمل الثورة الصناعية بنجاح على هدم طبقة الوراثة ، فإن الاشتراكية - مثل الايجابية التي عرفت في نفس الوقت في الحقتين من السنوات الثلاثينيات والأربعينيات قد برزت تماما . على أن مسألة أين بدأت تغيرها في السنوات الأخيرة فيرجع الى عدم قدرتها على اعطاء حساب متناسق لما بدىء يطلق عليه الآن « الثورة الصناعية الثانية (١٨٨) » .

المجتمع الصناعي :

ان مفهوم المجتمع الصناعي مفهوم غير معين ولا محقق فيما بين النظامين الاقتصاديين المتنافسين الرأسمالية والاشتراكية ، ولهذا السبب فإنه ينظر اليه بشيء من الارتياب من ناحية الاقتصاديين والسياسيين على السواء ، ولا يمكن وصف هذا الاحساس بعدم الثقة بأنه ليس له ما يبرره . على أنه يمكن القول بأن

(١٨٨) في هذا الصدد وبالفصل التالي انظر بين موضوعات أخرى جان-فورا ستيه «التحول العظيم للقرن العشرين» - باريس سنة ١٩٦١ ورايموند أرون «المجتمع الصناعي للحرب» - باريس سنة ١٩٥٨ ووالف واهرن دورف «التنازع الطبقي في المجتمع الصناعي» - لندن سنة ١٩٥٩ الخ .

المجتمع الصناعى له تكوين خاص به . ولا حاجة الى التساؤل عما اذا كانت المجتمعات يجب أن تعتبر « كلا عضويا » قائما بذاته ، أو اذا كان يمكن في الواقع التفريق بين « القاعدة الاقتصادية » وبين التكوين الاشتراكي الأعلى . وهناك طرق متبادلة للنظر في مثل هذه الامور ، ولكن لما كان جميع المختصين متفقين على ان مفاهيم « النمو » و « التطور » قابلة للتطبيق على النظام بجملته ، فلا يهم كثيرا بأي أسلوب تعبر عن أن « الكل » له كيفية معينة في العمل . أن الصعوبة تكمن على الأرجح في تحديد المرحلة التاريخية الخاصة التي تم الوصول اليها في لحظة معينة نتيجة لانقلاب سياسي كبير يتفق مع تغيير أساسي في التكوين الاجتماعي ، ويبدو أن وطأة الحريين العالميتين على المجتمع الاوروبي قد احدثت « تغيرا تاريخيا » أصيلا ، بقدر ما عجلت في انهيار النظام الاجتماعي القديم السابق لسنة ١٩١٤ ، الذي كان ، على وجه الاجمال ، يرتكز على العناصر البورجوازية المختلفة . وأهمية هذه الحقيقة عرضة لمختلف التفسيرات التي تتوقف على ما اذا كان يمكن قبول فكرة أن المجتمع البورجوازي ليس نظاما يستطيع أن يعول نفسه بكيفية تامة بل يحتاج الى حكم سياسي من طبقة غير بورجوازية تكون غالبا مشتقة من طبقة النبلاء الاقليمية القديمة أو البيروقراطية وأتباعها (١٨٩) .

وليست هذه المشكلة خاصة بأوروبا فان لها مقابلا في أمريكا اللاتينية ، ومع أنها ليست في الولايات المتحدة الا أنه لاسباب تاريخية نجد لها أهمية قصوى بالنسبة للاوروبيين الغربيين ، لأن أوروبا الغربية هي الجزء الوحيد في العالم الذي عمل على تطوير مجتمع رأسمالي بورجوازي على انقاض الماضي الاقطاعي . ولنفس السبب ، أنها القارة الوحيدة التي تواجه فيها الاحزاب المحافظة والاحرار والاشتراكية (أو الشيوعية) بعضها بعضا . أما في الاماكن الاخرى فان الواحد أو الآخر من هذه العناصر لا يتوافر عادة . ولذلك فان الولايات المتحدة لم تطور الى الآن حركة عمالية اشتراكية (ولو أن استراليا قد فعلت ذلك ، ويبدو أن كندا على وشك أن تتبعها) بينما في بعض الدول التي تمر بمرحلة « ما قبل التصنيع » فان الاحزاب أو الحركات التي توصف بالاشتراكية ليست أكثر من مجرد تنظيمات مكونة من الصفوة السياسية ، التي لا تهتم اطلاقا بمصالح الطبقة العاملة (التي قد لا يكون لها وجود) ، والحالة المتطرفة - ولو أنها لا تعتبر الآن غير شائعة - هي الخاصة بحركة اشتراكية وتتسلح في الواقع على شكل رأس حربة موجهة الى الشكل الرأسمالي للتنمية الاقتصادية . ويمكن للانسان أن يخمن أنه في كثير من الدول المتخلفة ، ان لم يكن كلها ، ان هذا الشكل الخاص من الوهم

(١٨٩) جوزيف شومبيتر « الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية » لندن ونيويورك سنة ١٩٥٠

ص ١٣٤ - ولنقد شومبيتر انظر آلن سيلرز « الثورة والتطور والنظام الاقتصادي » .

أو من الخداع الذاتي (أو الايديولوجي في المفهوم الماركسي الحقيقي) هو الذي يحتمل أن يكون له المدى الطويل ، وردا على التساؤل اليائس « كيف يمكن أن نبيع الرأسمالية الى الجماهير ؟ » يبدو أن الرد الواضح هو « بأن نسميها اشتراكية » ومثل هذه الحيل لا تحتاج لأن تكون واعية ، ومن الأرجح في الواقع أن يقرر لها النجاح اذا كان شارحو العقيدة الرسمية على ايمان وثيق بها . ولكن لاسباب واضحة لا يستطيعون العمل الا في الدول المتخلفة فقط ومع هيئات انتخابية غير مزيفة الى حد ما (اذا كانت هناك حاجة لمشاورة الناخبين بحال ما) . وحيث تكون الديمقراطية والتعليم قد عانيا تجربة أو مخنة ، فالحتم أن يرى معظم الناس من خلال هذه المناورات الواعية أو غير الواعية التي تسعى بواسطتها الصفوة السياسية الى تعبئة التأييد لسياسات التصنيع التي تقتضي أن تتطلب مبدئيا تضحيات ثقيلة وبالاخص من طبقة الفلاحين . ان الدولة المتخلفة نسبيا التي تدخل جهاز الديمقراطية البرلمانية قبل أن يتم فيها التصنيع قد تجد في الواقع أنه بينما تكون النخبة الحاكمة من ضباط الجيش والسياسيين والمثقفين في جانب مشروع التجديد الاجباري ، لا يكون للناخبين من الفلاحين شأنه في ذلك . وفي مثل هذه الحالة تواجه النخبة الاختيار الكئيب بين نيل الديمقراطية وبين التجديد . وتركيا مثل لهذه النقطة ، وفي هذه الحالات اذا قررت الاقلية الحاكمة أن تعجل التحديث ضد ارادة الاغلبية المتخلفة ، فقد تجد أنه من الضروري أن تسعى الى التبرير الشرعي تحت ستار « الاشتراكية » . ان عقيدتها السياسية ستكون عندئذ غير ديمقراطية، وقد تحمل بعض الشبه اما للفاشية واما للسنالينية حسبما تكون الحالة ، ولو أنها من ناحية الواقع تعمل على تعجل التصنيع ، ومن المحتمل كثيرا أن تضع أسس تنمية تالية على الخطوط العادية للرأسمالية (١٩٠) .

ان هذه المشكلة الخاصة تتعلق بشكل واضح بطابع التأخر . وفي أوروبا غير السوفييتية تبدو أهميتها فقط في تركيا ويوغوسلافيا واليونان وفي شبه جزيرة ايبيريا . أما أوروبا الغربية بالذات بما فيها ايطاليا ، التي عانت آخر انتكاستها تحت الفاشية - فقد خرجت من نطاق التخطيط الاجباري للتحديث أو التجديد ، ودخلت الى عصر التقدم السريع في الاكتفاء الذاتي واعاشة نفسها في الظروف التي بدأ فيها التصنيع يعطي ثماره . وفي حالة من هذا القبيل يجيء التهديد الحقيقي الوحيد للاستقرار السياسي من جانب البطالة الجماعية (التي تؤذي العمال) ومن التضخم (الذي يؤثر مبدئيا على الطبقة المتوسطة ذات الأجور) . وتتجه الانحيازات السياسية تبعاً لذلك الى تكييف أنفسها حول المشكلات

(١٩٠) انظر روستو نفس المرجع ، الذي يعتبر أن « الوطنية الاداة الاولى » للتحديث ولا يولي اهتماما كبيرا لدور الحركات شبه الاشتراكية .

المزدوجة الخاصة بالعمالة التامة والاستقرار النقدي . وفي المتجمع التام التصنيع، فان مذهب المحافظين يعنى ليس فقط الدفاع عن المصالح الرأسمالية السابقة (في الزراعة مثلا) بل بالاحرى يعنى صيانة القيم والمثل الخاصة بالطبقة المتوسطة مثل ملكية المنازل ، والمزايا التعليمية ، ومختلف المزايا المتعلقة بالملكية الفردية . ويمكن أن يقف مبدأ « الليبرالية » محل التخطيط الاقتصادى - وهو صيحة بعيدة من كوبدنيث أو أورثوذكسية جلادستون . « وتعنى الاشتراكية » الاهتمام بحالة ذوى الاجور المنخفضة ، بينما الهدف التاريخى « للملكية الخاصة لوسائل الانتاج » قد تم التخلي عنه ضمنا ، على الاقل طالما بقى الاقتصاد محتفظا بحالة العمالة التامة . والصورة الكلاسيكية لذلك هى اسكنديناوا تحت الادارة الاشتراكية الديمقراطية ، ولكن بريطانيا وباقي أوروبا الغربية تبدى الدلائل على أنها ستتبعها أيضا وفي الظروف التى من هذا القبيل ، وتفقد الاشتراكية حداثتها الثورية مع نمو حالة الثراء التى تدعو الى الهلوع السياسى ، ولذلك فإنها تترك فى النهاية الى أقلية من النقابين وبعض المتحمسين لكى يحتفظوا بشعلة العقيدة مشتعلة . على انه من الخطأ أن يعزى هذا التغير فى الجو السياسى الى (البورجوازية) من جانب العمال أو زعمائهم . فالحقيقة أن مجتمعا من هذا النوع ، ولو أنه يمكن أن يظل رأسماليا ، لا يمكن أن يوصف بعد بأنه بورجوازى .

ان الارض المشتركة التى تحتلها الطبقات الاجتماعية والاحزاب السياسية فى أوروبا الغربية المعاصرة ، هى حالة الرفاهية . وهذا التعبير يقتضى ان يفهم على أنه يدل على شيء أبعد من سن تشريع عن الاسكان العام والتعويض عن البطالة، والضريبة التصاعديه وغير ذلك من الاجراءات التى تهدف الى تعادل الدخول وضمان حد أدنى من الاستقرار الاجتماعى . وبصفة أساسية يتعلق بالمحافظة التامة على العمال فى « اقتصاد مختلط » الذى لا يزال رأسماليا بمعنى ان أغلبية قرارات الاستثمار توضع بواسطة الهيئات الخاصة . وبالمقارنة مع حقبة سنوات الثلاثينيات عندما انهارت اقتصاديات السوق فى جميع أنحاء العالم الغربى يعتبر التغير مزدوجا : ففي المكان الأول ، تعترف السلطات الآن بمسئوليتها عن المحافظة على شيء مثل العمالة التامة ، وثانيا توسيع القطاع العام بالاضافة الى أن الرقابة الحكومية على البنوك المركزية تمكنهما (البنوك) من اتباع اجراءات دائرية مضادة حتى لو كانت الاعمال فى مثل القطاع الخاص تنقصها الثقة الضرورية للاستثمار . ان تكويننا من هذا النوع لا يزال أساسيا اقتصادا سوقيا من ناحية أن معظم القرارات لا مركزية وتتخذ بواسطة الافراد العاديين ، ولكن التدخل الحكومى يحد من حرية التلاعب بالسوق لمصلحة الاستقرار الاجتماعى ولايجاد معدل ملائم من النمو ، ولإعادة توزيع الدخل ، عن طريق فرض الضرائب وتوسيع الخدمات الاجتماعية ، ولتحقيق هدف مزدوج هو تأمين النمو الاقتصادى والحد من حالات

التفاوت أو عدم المساواة • وينشأ تبرير هذه السياسه من الاعتراف بأن المفارقات الكبيرة التقليدية فى الدخل لم تعد لازمة من أجل الادخارات الضرورية للاستثمار الرأسمالى • ويزداد الآن اضطلاع الحكومة بهذا الدور وكذلك بواسطة منشآت الادخار التى من النوع الذى لا يعتمد على الثروة الخاصة • وهكذا فان حالة الرفاهية تركز على اقتصاد مختلط ، حيث يعتبر القطاع العام كبيرا لدرجة أنه يستطيع أن يحتفظ مع سرعه النمو بالخطى التى يرغب فيها المجتمع •

وكان الرواج الاوروبى فى حقبتى الخمسينيات والستينيات يرجع جزئيا الى اتباع هذه الدرجة من الرقابة الواعية على الاقتصاد • وهكذا كان له من ناحية اخرى ضغط أصبح الآن عقبة رئيسية فى طريق النمو المتوازن ، ثم أن الاقتصاد المختلط يضع الأهداف التى يعتبر من الصعب توافقها وهى : العمالة التامة ، والاستثمار العالى ، وتوزيع الدخل المتعادل ، واتخاذ القرارات بكيفية ديمقراطية ، واستقرار الاسعار • وحالة الجذب بين المصالح العامة والخاصة ، والحركة بين الأحزاب السياسية المتنافسة تؤدى الى مسألة وضع ميزانية صحيحة ، ولا يوجد مبدئيا فى هذه الصورة ما لا ينطبق على الولايات المتحدة وكذلك على أوروبا الغربية • وقد قادت أمريكا العالم أثناء الكساد العظيم فى حقبة الثلاثينيات وفى عملية ادخال العمالة التامة واجراءات الرفاهية التى تلت تلك الحقبة (ولو أنها تحملت الحرب من أجل أن تنهض بالاقتصاد من ركوده) • ومنذ سنة ١٩٤٦ كانت الولايات المتحدة ملتزمة رسميا بهدف الاحتفاظ بحالة العمالة التامة ، الى حد محدود ، ومع ذلك فانه لأسباب تتعلق بالتكوين الاجتماعى السياسى - وبالأخص المكانة العظمى لرابطة الاعمال بالمقارنة مع أوروبا - كان التحول الى اقتصاديات على أساس فكرة كينيذى أى حالة الرفاهية ، متسما بالفتور ، بينما اتبعت حكومات أوروبا الغربية الاقتصاد المختلط بمثابة التوجيه للسياسة العامة (حتى ان ألمانيا الغربية قد عملت ذلك فعلا ولو دون الشكل) • ان المذهب « الكينيذى » بأن الاقتصاد السوقى غير المنظم سيتجه الى التوازن عند مستوى ينخفض عن الحد الاعلى أو حتى المتوسط للتشغيل التام لرأس المال واليد العاملة ، هذا المذهب لا يعارض جديا فى أوروبا • ولما كانت البطالة الجماعية لم تعد محتملة سياسيا ، فقد اتبعت نحوها الحكومات المختصة ، الى حد ما ، الاجراءات الضرورية لضمان معدل من الاستثمار يلائم حالة العمالة التامة • ولا تقتضى هذه الاجراءات ، بالضرورة ، عجزا مستديما فى الميزانيات ولكنها تؤدى الى مستوى من الانفاق العام يحول دون العودة الى الضرائب المنخفضة ، كما أنها تتطلب جهدا دائما فى توزيع الدخل حتى يمكن الاحتفاظ بالقوة الشرائية • وتدل الاختصاصات على أنه عندما لا يختل النظام بالحروب التى تؤدى الى تقلبات فجائية للاسعار ، فانه

يستطيع أن يواجه التضخم ، مع المحافظة على معدل سريع للنمو . وسر النجاح هو الرقابة العامة وليس آلية السوق ، التي تتجه في حد ذاتها الى حالة من الكساد الدائري ، ونحو معدل نمو منخفض بدرجة واضحة عن المستوى المطلوب .

ومن الناحية الثقافية فان الاقتصاد المختلط تبرره العقيدة « الكينيزية » في الشئون الاقتصادية ، وهو من الناحية السياسية يتناسب مع الضغوط الناشئة عن الديمقراطية ذات الحركة العمالية المنظمة القوية . ولما كان هذا الاقتصاد غير محدد فيما بين الرأسمالية والاشتراكية ، فمن الممكن تشغيله بواسطة المحافظين ، والاحرار ، والاشتراكيين على السواء . ويضمن الاستقرار احترام الاحزاب لقطاعي الاقتصاد الخاص والعام مع احتفاظ السلطات بحق وضع الخطوط التوجيهية العامة التي يطلبها الراي العام (أى التي يقتضيها حكم الاغلبية في النظام الديمقراطي) . واذا كان العمال في الحكم ، فان النظام يكتسب اتجاهها « عماليا » لا يغير خاصيته بدرجة تكفى لان تجعل الاشتراكيين يشعرون بأنهم على وفاق تام معه . والعمالية ليست هي الاشتراكية ولو أنها تتجه نحوها ، وهي في حد ذاتها تمثل حلا وسطا ، يقبل المجتمع بمقتضاه ترك وسائل الانتاج الرئيسية - غير المرافق العامة السياسية مثل السكة الحديدية ومحطات القوى - بين الايدي الخاصة على أن يكون مفهوما ضمنا ان الاقتصاد السوقى المنظم سيؤدى الى حالة من العمالة التامة أو شبه التامة . وما تفرضه الحكومة من معدل النمو الملائم للغرض ، ينتج عن اكتشاف (لا ينكره الآن الاقتصاديون المعروفون) بأن الاقتصاد السوقى في حد ذاته يتجه الى الاستقرار دون مستوى العمالة التامة . وسيحكم على النظام الناتج عن ذلك بطبيعة الحال من قدرته على تنمية معدل أسرع للنمو ، بل وتبعا للارتفاع فى مستويات المعيشة أسرع منه فى الاقتصاد السوقى فى « الليبرالية » . واذا تحقق النجاح فى هذا الصدد ، فان النتيجة السيئة من وجهة النظر الاشتراكية التقليدية تنشأ عن الحاجة الى تبعية المساواة الاجتماعية (ولو مؤقتا على الأقل) للكفاية الاقتصادية . وهناك أسباب نظرية قوية وعملية تدعو الى الشك فيما اذا كان المجتمع الاشتراكى الاصيل - الذى يهدف بوعى الى ازالة التنازع الاقتصادى ونهايا الى المساواة الحقيقية بين جميع المواطنين - يستطيع أن يكفل معدلا سريعا للنمو ، وربما كان عليه أن يشتري المساواة الاجتماعية بالاستقرار الاقتصادى . ولو وضعت هذه الصورة أمام جمهور الناخبين فى الدول الصناعية فالارجح أنهم سيرفضونها من أجل نظام أقل مساواة يكفل الوفاء بمطالب المستهلك . وقد يكون هذا فى ظل الظروف الديمقراطية عقبة فى طريق التحول الى الاشتراكية التامة ، وتهديدا أساسيا لأهداف الاشتراكية التقليدية .

ولا داعى للتأكيد أن كل هذا يتعلق فقط بالمجتمعات العالية التصنيع التامة الديمقراطية . وفى الظروف السابقة للتصنيع كان لتدخل الدولة دور مختلف للغاية ، ولو أن الفارق تكشف عنه العادة المألوفة بوصف كلا حالتى الرفاهية فى الدول المتقدمة ، والاستبدادية فى الدول المتخلفة ، بالاشتراكية . وفى الحالة الأخيرة تهدف رقابة الدولة على الاقتصاد الى دفع عجلة السير فى التصنيع ، بينما فى الرفاهية الديمقراطية المتقدمة للغاية من النوع الغربى ، تنشأ الحاجة الى الرقابة المركزية على الاقتصاد السوقى نتيجة لنضج المجتمع الصناعى الذى تجاوز مرحلة التحررية ، ويوجد فى الواقع عامل مشترك يربط النوعين من ناحية أنه فى كل من الحالتين يكون عدم توفيق السوق فى تحقيق معدل سريع للنمو هو الذى يستلزم تدخل السلطات العامة . وفى هذا المعنى العام يمكن وصف فرض التخطيط المركزى فى الدول المتخلفة بأنه « اشتراكية » ، ولو أنه فى المدى الطويل يمكن أن يؤدى الى اقتصاد سوقى رأسمالى « عادى » . ولكن يجب التمييز بدقة بين الحالتين لأغراض نظرية ، ولو فقط ، لأن الحركات المضادة للديمقراطية تتغذى من حالة الاختلاط فى المعنى الناشئ عن وصف أى شكل من الرقابة الحكومية بالاشتراكية بغض النظر عن معناه السياسى . وإذا كان الامر يتعلق بالاشتراكية الديمقراطية الغربية ، فانه يجب أن يكون من الواضح أن النضج الصناعى من بين شروطها ، كما أنه يجب أن يكون من الواضح أن الدكتاتوريات « الاشتراكية » تلازم التخلف وأن نوع الاشتراكية الملائم للمجتمع الصناعى هو الديمقراطية ، وبالعكس فإن الاقتصاد المختلط الذى يتناسب مع الضغوط الديمقراطية فى ظروف النضج الصناعى يتسم بالاتجاه الاشتراكى : وليس ذلك لأن الجو الثقافى يعتبر معاديا للأعمال الخاصة كما يؤكد الكتاب المحافظون من أتباع شامبيتر وهايك ، ولكن بالاحرى لأن القطاع الخاص يرى أنه يلعب دورا ثانويا فى تعبئة الموارد الاقتصادية للمجتمع وتأمين كفاية مطالب الجماهير . وظهور هذه المشكلة الخاصة فى ظروف النضج الصناعى التام - أى بعد مرحلة التكديس البدائى لرأس المال - من شأنه أن يغير بكيفية طبيعة الجدل بين أنصار الاقتصاد السوقى وخصومه . والنزاع بين الاشتراكيين والليبراليين يحدث بعد أن تكون الديمقراطية الليبرالية قد استقرت ، ويتعلق بمشكلة حماية حريات الافراد والمجموعات داخل اقتصاد مخطط ومركز . وبغض النظر عن الاصطلاحات الفنية فإن هذا الجدل ليس له الا علاقات عادية بالجدل الذى يدور حول الحكم الدكتاتورى فى الدول المتخلفة ، حيث يقتضى أن تعصر القيم الفائضة من الفلاحين المترددين بقصد تكوين التمويل الصناعى . ومع استعمال تعبير (شومبيتر) « أن التحويل الى الاشتراكية فى دولة ناضجة ، هو مشكلة من خصائص الثقافات التى تجاوزت هذه المرحلة البدائية . وهذا هو السبب النهائى فى اتجاه المجادلات

التي تدور بين الشيوعيين الشرقيين والاشتراكيين الغربيين الى أن تكون غير
مجدية ، وحتى عندما يستعمل الطرفان اللغة الماركسية فانهما في الواقع لا يتكلمان
عن شيء واحد (١٩١) .

ولحظة أخرى مع الاقتصاد المختلط وحالة الرفاهية : انه بالرغم من كل
الاتجاهات الاشتراكية فانها تختلف جذريا عن النظام الاشتراكي الاصيل ، من
ناحية أن السلطات العامة لا تشترك بنفسها في عملية الانتاج ، بل تعمل بالارجح
على اتاحة الاسواق للسلع التي تنتج بواسطة الملكية الخاصة للصناعة والزراعة .
والى غاية ما يجيء به هذا التمييز فانه حتى يوغوسلافيا في ظل نظام حكم شيوعي
خاص بذاته لا يمكن أن تعتبر اشتراكية تماما . على أنه ليس من الضروري للنظام
الاشتراكي أن يستغنى عن التسعيرة والسوق ، وحدث هذا في الاتحاد السوفييتي
لا يدل على شيء الا على العقلية الجامدة لواضعي الخطط . وبالمثل لا تحتاج السلطات
الاشتراكية للاستغناء عن الزراعة الخاصة . ومن المستطاع من حيث المبدأ للحكومة
السوفييتية ارجاع الملكية الخاصة في الزراعة (وعلى نطاق صغير في الصناعة
والتجارة) دون الاضرار بطبيعة النظام الاشتراكي . واذا كان هذا لم ينفذ فليس
لذلك من سبب سوى التعصب المذهبي ، والنتيجة الوحيدة لذلك زيادة عدم
الكفاية وعدم التعقل . ان النظام الاشتراكي يتلاءم مع اقتصاد السوق بشرط أن
توضع القرارات الاساسية بواسطة واضعي الخطط، وبشرط أن يكون القطاع العام
مسيطرا ، وهذا يعنى من الناحية العملية أنه يجب أن يشمل الصناعة وأعمال
البنوك على نطاق واسع - وبالعكس لا يعتبر الاقتصاد المختلط في أوروبا الغربية
اشتراكيا طالما أن الحكومات تعمل لمجرد ضمان مستوى عالي من الطلب الاجمالي
وبذلك تتيح الوقود للاستثمار الخاص (١٩٢) وطالما أن تكديس رأس المال يستمر

(١٩١) انظر شومبيتر ص ٢١٩ و سيفرز ص ٣٧ وكارل بولياني « التحول العظيم » (بوسطن
سنة ١٩٥٧) ص ٢٢٣ وقد أوضح بولياني أن انهيار الاقتصاد السوقى غير المنظم في حقبة الثلاثينيات
لم يكن مصادفة بل كان يمثل نهاية فصل في التاريخ الاقتصادى وافتتاح فصل جديد . واستنتاجاته
مصبوغة بالطبع بافتراضاته الاشتراكية ، ولكنها لا تختلف بدرجة كبيرة عن افتراضات شومبيتر
المضادة للاشتراكية .

(١٩٢) سيفرز ص ١٠٠ « الى الحد الذى تزداد فيه حالة الرفاهية للمستهلكين بدخل اضافى على
اساس دائرى ، فانه يساعد ايضا على استقرار نظام السوق » انظر ايضا هنرى سميت (الاقتصاديات
الاشتراكية واعادة النظر فيها) لندن ونيويورك سنة ١٩٦٢ - وهناك اضحوكة معروفة تقول بأن
النظريات « الكينزية » تنطبق باعجاب على الاقتصاد الاشتراكي ، ولكن لا يمكن تشغيلها بكيفية سليمة
في ظل الرأسمالية بسبب الكراهية الغريزية من جانب رابطة الأعمال لكل ما يبدو عليه شبهة التخطيط
المركزي .

تحت الرقابة الخاصة مبدئياً ، فلا يمكن الكلام عن الاشتراكية . ان الدلالة أو التسمية الصحيحة للأحزاب السياسية التي تعمل على تحقيق حالة الرفاهية الديمقراطية التي من هذا القبيل هي « العمالية » أكثر من « الاشتراكية » ، وقد أظهر حزب العمال البريطاني حكمة في الاحتفاظ بتسميته التقليدية ، ولو أنه يستطيع أن يصف نفسه بحق « بالاشتراكي الديمقراطي » دون التضييل بأحد وقبل كل شيء فالديمقراطيون الاشتراكيون الألمان والسكندنافيون قد أوضحوا منذ زمن بعيد أن عملية الاقتصاد المختلط عن طريق الرقابات الديمقراطية تحدد نوع المجتمع الذي يريدون الاحتفاظ به . ويعكس هذا الاتجاه بوضوح أكثر الحرص السياسي لطبقة الزعماء . وينسجم مع الأهداف المحددة لجماهير الناخبين ، التي تهدف حالياً ومبدئياً الى كفالة مطالب المستهلك وتحقيق مستويات معيشة الطبقة المتوسطة . والاقتصاد المختلط ملائم لهذه الأغراض ، وطالما أنه يغفل فوائد اقتصادية فإن معظم الطبقة العاملة ستكون عديمة الاكتراث بأنه ليس « اشتراكية » (المفهوم بأنها عبارة عن ازالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ورقابة العمال في الصناعة) . ويمكن أن تعتبر الديمقراطية نفسها بأنها نظام اشتراكي كامل ، ولكن لم يحدث هذا حتى الآن . والارجح أنه لن يحدث الى أن يصبح المجتمع غنيا بدرجة تكفي للاستغناء عن تعجل النمو الاقتصادي . وعندئذ يمكن تخصيص الفائض المتبقى في الأغراض غير الاقتصادية (وغير العسكرية) ومن الواضح أن هذا يعتبر هدفاً بعيداً بالنسبة لمعظم الدول .

ان التوترات التي تنشأ في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي تعتبر مشتركة بين كل المجتمعات المختلطة ، سواء كانت محكومة بواسطة احزاب المحافظين أو الاحرار أو العمال . وهي تنشأ بصفة أساسية من المشكلة غير المحلولة الخاصة بإنشاء جهاز اجتماعي يمكن عن طريقه تنسيق المطالب المتضاربة لمختلف الهيئات دون الاضرار بالصالح العام . ولا يستطيع اقتصاد السوق في حد ذاته أن ينظم أكثر من القوى المادية للمجتمع . ولما كانت هذه القوى غير متناسقة فإنه يقتضى أن تتقرر ، وبمجرد أن تتحقق حالة الرفاهية ، يقع دور التقرير أو التحكيم على عاتق الحكومة . والمصالح الاقتصادية العظيمة عبارة عن « تكتلات تضامن » عديدة تضغط بمطالب هيئاتها على السلطات . وفي ظل ليبرالية القرن التاسع عشر حلت هذه المشكلة نفسها بطريقة آلية لصالح طبقة أصحاب الأعمال ، التي كانت في الواقع تراقب الاقتصاد السوقى وتستطيع أن تنزل بالمجتمع أزمات « ثقة » وبطالة جماعية ، كلما أهملت مطالبها . وفي ظل ديمقراطية الرفاهية ، التي يقف فيها رأس المال في مواجهة اليد العاملة كنديين متعادلين أو شبه متعادلين ، فإن مساومتها الجزئية تتجه الى تنمية ضغوط التضخم الدائم ما لم تتدخل الحكومة ، والتضخم يفيد أقوى القطاعات - الصناعية

الاحتكارية ، وأقوى الاتحادات العمالية - على حساب أعضاء المجتمع الأشد فقرا والاكثر عددا ، وقد يجعل ارتفاع الاجور والاسعار الناشئ عن التضخم اللولبي بضائع الاستهلاك مرتفعة الاسعار بدرجة لا يطيقها جمهور المشتريين، وذلك يعجل بالتدهور الدائري المؤلف الذى يرجع الى عدم كفاية الطلب ، واذا لم تعد النظم التقليدية للمنافسة والبطالة ملائمة لقمع المنازعات الطائفية فى المجتمع الكامل للديمقراطية ، يكون على السلطات العامة أن تتدخل وتفرض الرقابة على الاسعار والاجور . ومن هنا كانت الحساسية القصوى للحركات العمالية بشأن سياسة الاجور ، التى بدونها لا يمكن تشغيل النظام . فيمكن فى الواقع فى المدى الطويل أن يكون لفائدة الاتحادات العمالية والاحزاب العمالية اتخاذ المبادأة فى وضع مثل هذه السياسة التى تعتبر على أى حال متمشية مع المبادئ الأساسية للاشتراكية. ولكن عند هذه النقطة بالذات لا توفق العقيدة الاشتراكية والمصالح العمالية فى أن تنسجج معا . ولا شئ أقرب الى المعقول من القول بأنه يجب على المجتمع ، كملجأ آخر ، أن يقرر كيف يحتاج الى مكافأة عمال المناجم والمرضى ورجال البوليس الخ ، ولكن فى الناحية العملية فان « المجتمع » يثور ضد الحكومة الحاضرة وضد سلطات التخطيط ، مهما كانت الرقابة الديمقراطية التى تحكمها . وبأى معيار - خلاف معيار السوق الذى يمكن أن يصبح غير فعال - يستطيع الانسان أن يقرر مقدار ما يدفع الى المدرس أكثر مما يدفع الى الكناس ؟ . ومن أين يجب أن يبدأ كل شئ ؟ ان التقدم المباشر سيكون تجريبيا وبطيئا . وحتى اذا كانت الآراء ذات القيمة النسبية تقبل من جانب الجمهور ، فان تطبيقها فى المجتمع الحر لن يكون آليا (١٩٣) ويحتاج اليه على وجه التحديد ، لأن المجتمع الغربى الصناعى مجتمع حر وديمقراطى بحيث أن عمل الاقتصاد المخطط يثير مشكلات غير مسموع عنها بتاتا فى الاراضى التى ليست فيها الحرية الا اسما .

ان عدم القدرة على ادراك هذه الحقائق من بين علامات التفكير السوفييتى ، الذى لا يزال يعمل بعقلية التنازع الطبقي البورجوازي البروليتارى ، كما وكأنه لم يحدث أى شئ منذ سنة ١٩١٤ ، والصورة العكسية لهذه الغلطة يقع فيها أولئك المفسرون للحكمة التقليدية - والاكاديميون الامريكيون فى مقدمتهم - الذين يناقشون حالة الرفاهية كما لو كانت تعنى فقط (طبقا لعبارات فى بحث حديث سبق ذكره) « مسئولية الحكومة فى أن تكفل لجميع المواطنين مستوى معيشة صحى ولائق وضمانا أساسيا ضد الأحداث الاقتصادية فى الحياة » (١٩٤)

(١٩٣) جون كول « سياسة الدخل » صحيفة الجارديان ٨ يونيه سنة ١٩٦٢

(١٩٤) ديو هيرست نفس المرجع ص ٨٦٣

ولو أن هذه الأهداف كانت تصور باستمرار في الأدب الفابي « والليبرالية الجماعية » من قبل سنة ١٩١٤ ، فلا يستتبع ذلك بأنها تصف بكيفية ملائمة حالة الاوضاع الراهنة في أوروبا الغربية . (انها قد تدل على الأهداف والحدود الحالية للتحولية الأمريكية ، ولكن هذه مسألة أخرى) . وفي الواقع أن تشريع الرفاهية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل هي من مظاهر عملية التحول الى الاشتراكية الذي يحدد أو يحيط بعملية اقتصاد السوق . والنصف الآخر من هذه العملية عبارة عن التوسع في الملكية العامة ، وإقامة التوازن بين القطاعين العام والخاص . وما تنطوي عليه الحركة كلها هو التوتر الملح بين القيم الاجتماعية والسوقية ، مع استيلاء الأولى تدريجيا على السلطة العليا . ومن الخطأ أن يوصف هذا بالقول بأن « البروليتاريا في قاعدة الهرم الخاص بالدخل ، وإن الأغنياء الكسالى في قمته قد اختفى كلاهما ، وأن الناس في كل مكان قد أحرزوا عادات الطبقة المتوسطة وميولها مع دخل الطبقة المتوسطة (١٩٥) » وهذه لغة الدعاية السياسية . لم يكن أمر « الأغنياء الكسالى » يهم أحدا ما إلا الصحفيين مشيرى المشاعر ، واختفاء البروليتاريا لا يحول الطبقة العاملة الى طبقة متوسطة (فإذا كانت في « الوسط » فمن يكون في القاع ؟) . وقبل كل شيء هل يستتبع ذلك أن يحتفظ المجتمع الصناعي بهيئة « بورجوازية ؟ » لا يمكن أن تكون هناك بورجوازية بدون بروليتاريا ، وإذا كانت احدهما تتلاشى ، فهكذا تكون الثانية ، ولنفس السبب ، فإن المجتمع الصناعي الحديث لا يتطلب أيًا منهما . ومن العبث الادعاء بأنه يمكن أن يوجد مجتمع بورجوازي بدون طبقات ، أو مجتمع مرتب طبقيا يتبع فيه كل فرد الى :

(أ) الطبقة المتوسطة .

(ب) لا طبقة اطلاقا . ويبدو أن علم الاجتماع الأمريكي موجه بدرجة كبيرة الى المهمة الميثوس منها وهي تأكيد كل من هذين الافتراضين المتناقضين . وبذلك يهدد بأن يصبح الصورة المعكوسة في المراة للتفكير السوفييتي الذي يحاول أن يقاتله .

والواقع أن المجتمع الصناعي المعاصر يزداد « بورجوازية » بالنسبة للتكوين الطبقي للقرن التاسع عشر ، متجها الى الانحلال مع نشوء الاعمال الخاصة التي يدور حولها . ومن هنا نشأت حالة الشك التي تؤثر كثيرا في التفكير السياسي

(١٩٥) نفس المرجع .

الحال . « وازمة الاشتراكية » هي ايضا ازمة الليبرالية ، اذا لم نذكر المدافعين المحافظين عن التقاليد الصناعية ، التي تتميز حاليا في الدول المتخلفة . « ومذهب المحافظين » في أوروبا الغربية ذاتها سواء في نظام المحافظين البريطانيين الذي يقابل التكوينات الديمقراطية المسيحية في القارة الأوروبية - هو أساسيا بلا طبقات بأكثر من أن يكون ارسقراطيا . وهو من الناحية العملية تنظيم دفاعي للطبقات الوسطى القديمة والجديدة . ومثل باقى الحركات السياسية الاخرى فانه يتمزق بين المطالب المتضاربة للقيم الاجتماعية والسوقية ، ولو أن الدور المسيطر لرابطة الاعمال داخل الطبقة المتوسطة يتجه الى ترجيح الثقل نحو اتجاه واحد . وعلى العكس فان تطور الحركة الاشتراكية التقليدية قد سار منذ سنة ١٩٤٥ على خطوط تحولها الى تحالف عمالى منظم مع قسم من الطبقة المتوسطة المهنة ، ومع كون الطبقة المثقفة الفنية ليه وجوهره . وهذا التحول هو الذى يميز الاشتراكية الحديثة عن مختلف الاتجاهات السابقة لسنة ١٩٤٥ التى جعلت شخصيات سياسية مثل مستر جيتسكل أو مسيو منديس فرانس أن يقفا هذا الموقف الغريب للغاية ضد القاعدة الخلفية للوعى الطبقي المطابق تماما لموقف الحركة العمالية التقليدية (١٩٦) .

واذا كانت الملاحظات السابقة تعالج أساسيا المطالب المتضاربة للتفكير الليبرالى والاشتراكى ، فالسبب هو انه لا يمكن الكلام جديا عن علم الاجتماع عند المحافظين ، اذا تركنا جانبا المذهب الكاثوليكي التقليدى ، الذى يبدو أن تطبيقه فى الوقت الحاضر قد تنكب بين الشواطىء الرملية ومستنقعات « الدولة المتحدة » والديمقراطية المسيحية فى غرب أوروبا هي « كتلة تضامن » لمصالح الطبقة المتوسطة والفلاحين ، ارتبطت معا بالرغبة فى ابطاء سرعة التغير الاجتماعى وذلك لجعله محتملا لأولئك الذين يعنيه ذلك ، بالإضافة الى الجناح اليسارى لاتحادات العمال الكاثوليكية ذوات الاتجاهات شبه الاشتراكية . ان عقيدته اختبارية بالضرورة ولو أنها على وجه الاجمال ديمقراطية . وفى غير ذلك فان مبدأ المحافظين يظهر بمثابة اندماج بين الاتجاهات الصناعية التقليدية ، وبين الاعمال الكبرى الحديثة . « والتفكير » الذى توحى به هو من النوع الذى يرتبط

(١٩٦) كانت هزيمة حزب العمال البريطانى فى الانتخابات العامة سنة ١٩٥٩ سببا فى جدل حاد فى هذا الصدد ، وصل فى أحد مراحله الى التهديد بتصديق الحزب الى أن حصل « العاملون للتجديد » على السلطة العليا . كما أدى الى ظهور مطبوعات هامة ، انظر بصفة خاصة (مارك ابرام) و (ريتشارد روز) « هل ضرورى أن يخسر العمال ؟ » لندن وبلتيمور سنة ١٩٦٠ . ولييسيت « هل يجب أن يريح المحافظون باستمرار ؟ » نيوليدر عدد ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٠

بالطبقات المحظوظة في كل أنحاء العالم ، والاعلبية تشقى دون أن يتغير الوضع الراهن - وقد يكون مما لا جدوى منه التحرى في مذهب المحافظين البريطانيين اذ أن نهاية الامبراطورية قد حرمت من سبب وجوده التقليدى . وعلى أى حال فانه لا يملك نظرية معينة للمجتمع الحديث . ويمكن أن يقال المثل عن الاحزاب المحافظة الاخرى الملتزمة بالدفاع عن الطبقات الحكومية التقليدية والقيم المقررة . والديجولية استثناء جزئى لذلك . ان رجالها المثقفين والمتحدثين باسمها يبدو أنهم يتحركون نحو مذهب تختلط فيه الاصداء الفنية مع الآراء الاستبدادية للتخطيط ورقابة الدولة . انهم يبدوون على الاقل أنهم قد أدركوا الحقيقة - التى من الواضح أنها لا تزال خافية على ناقدىها الاحرار - بحيث لم تعد الحكومة البرلمانية من النوع الكلاسيكى تعتبر عملية ، وهى عند هذه النقطة تصطدم بخصومها فى الجناح اليسارى الذين يلتزمون مثلها بالتخطيط المركزى ، ولو مع مزيد من التأكيد على المشاركة الشعبية . وعلى وجه الاجمال فان الأحزاب المحافظة ومدارس الرأى تبدو معلقة فى حالة من الشك بين الاتجاهات الليبرالية السابقة واللاحقة، وبين مختلف صور التفكير . وعند أقصى الطرفين تقيم الشعارات الفاشية لحكم الصفوة والشعارات الشيوعية التى تكرر الحديث عن الصراع الطبقي ، تقيم هذه وتلك ضجة متنافرة . وقد أخذت هذه الحركات الاستبدادية ، بسبب قسوة ألفاظها وعنفها ، تبدو فى وقتها نوعا ما ضد المجتمع الغربى المعاصر ، ولو أنها لا تزال قادرة على التأثير فى النخبة المثقفة فى الدول المتخلفة وارباكها . وتحصل الفاشية على بعض المزايا القصيرة المدى من مشاركتها التقليدية « للوطنية » ولكنها لم توفق فى ذلك قطعا فى المدى الطويل . واعدادها الثقافى على أى حال أضعف بكثير من أن يتطلب اعتبارا جديا . والحركة الاستبدادية (أو الاحتكارية الشاملة) فى حالة فوضى وقتية ، والستالينية منبوذة فى أوروبا الغربية ، مما يسبب للحزب الشيوعى مشكلة تجديد مذهب المتحجر أى جعله مطابقا للعصر . وهكذا نجد أنفسنا نواجه الخلاف بين النظريات الليبرالية والاشتراكية بأكثر مما كان يحدث لتكوين أوروبا التقليدى ، وكذلك مع الفلسفات السياسية المشتقة على التوالى من الليبرالية الكلاسيكية ومن اشتراكية القرن التاسع عشر وهذه الاخيرة هى بالطبع ماركسية أساسا ، ولو أنها كذلك بصفة مطلقة .

وقد يغرينا عند هذه النقطة أن نشغل ببحث انتقصادى لما كان يحدث للنظرية الاشتراكية منذ تكوينها فى بادى الامر بواسطة سانت سيمون وبروديهون وماركس فى القرن الماضى . ولكن يجب مقاومه هذا الاغراء فان هذا الموضوع لا نهاية له ويتطلب معالجة منفصلة . ولكن اذا قيل الكثير عنه فى سياق هذا التحليل للتطورات الاوروبية منذ سنة ١٩٤٥ حول تحول اقتصاد السوق الى

شيء يشبه تكويننا من الرأسمالية الليبرالية والاشتراكية فقد يمكن أن تكون كلمة تحذير في محلها : لقد بدأ الأمر يبدو كما لو كان الاقتصاد المختلط يمكن أن يصبح مقدمة لشيء وأشبه باقتصاد مخطط ، ولكن ليس من الضروري أن ينتج عن ذلك أن الاشتراكيين الديمقراطيين سيكونون أسعد حالا من الأحرار ببعض النتائج السياسية لهذا التطور . وإذا تركنا جانبا الفلك السوفييتي الذي ربما كان غير ناجح سياسيا واقتصاديا لتأدية غرضنا - فإن الكثير من مشكلات نموه ترجع إلى عدم توافر رأس المال ، والشواهد الماثلة على التخلف - إلا أنه لا يزال من الممكن القول : أنه بالرغم من نمو التخطيط المركزي إلا أن الأشكال الديمقراطية للحياة العامة قد تم الاحتفاظ بها بل حتى تقويتها . على أنه لا يمكن أن ننكر أنه توافرت في السنين الأخيرة زيادة ملحوظة في حصيلة الاتجاهات الفنية وبخاصة في دولة مثل فرنسا لا يتوقع فيها هذا ، والمقصود بعبارة (تكنوكراتيك x) الاتجاه نحو التنظيم الطغواني للحياة الاقتصادية ، بكيفية ليست ليبرالية ولا اشتراكية ، والتي لا يكون محررها لا الموظفون ولا العمال الصناعيون ، ولكن واضعو الخطط أنفسهم ومن يتبعهم ، بالإضافة إلى الطبقة الإدارية في مجموعها . وإذا استمر هذا الاتجاه دون عائق ، فإن رقابة الدولة قد تعنى ... مؤقتا على أي حال - حكم فئة جديدة ذات امتيازات (ليست « طبقة » وبالطبع ليست « طبقة جديدة » ، بل بالاحرى نخبة سياسية ذات وظائف فنية وشبه محتكرة لعالم التخصص . وقد تكون هذه لمحة بارقة غريبة لبعض الآمال الموعودة ولكن الشيء السيء هو أن مثل هذه الحالة يمكن أن تعتبر «متقدمة تاريخيا» طالما بقيت . وإلى الآن ليست هذه الحالة إلا سحابة كبيرة في الأفق . والأرجح أنها ستتوقف على النضج السياسي للنخبة الديمقراطية إذا تحقق التهديد .

الحرية والمساواة :

كان معظم أوروبا بعد الثورة الفرنسية بخمسة وأربعين عاما قد استوعب عواقب تلك الثورة ، وأصبحت الليبرالية محترمة ولو أن الديمقراطية لم تحصل على هذه النتيجة . ويقتضى أن نتساءل عما إذا كان بعد أربع حقبات ونصف الحقبة بعد طوفان ١٩١٧ هل توقفت الثورة الروسية عن أن تبدو مبشرة أو منذرة ، ولا شك أن النقطة التي لم توفق فيها المقارنة تحددها العلاقة السياسية الفعلية بين

x في الأصل Technoctic وتعنى النظرية أو العقيدة لنظام حكم مقترح يعتبر صالحا للعصر الذي تكون فيه كل الموارد الاقتصادية وكل النظام الاجتماعي تحت سيطرة العلماء والمهندسين «المراجع»

الاتحاد السوفييتي والغرب . وفي الثلاثينيات من القرن الثامن عشر نشطت
اليقووية وامتنعت فرنسا عن ازعاج جاراتها ، وفي حقبة سنوات ١٩٦٠ بدت
البشفية غير متفقة مع العصر ، ولكن الاتحاد السوفييتي كان أبعد من أن يؤكد
وجوده ، ومن هنا نشأت العادة الملحة الخاصة بالنظر الى كل التغيرات الاشتراكية
المعاصرة اذا كانت منطبقة مع تنبؤات الماركسية - اللينينية . على أنه من الواضح
أن هذه طريقة خاطئة في معالجة الموضوع . فان الماركسية الكلاسيكية قد
استوعبتها بهدوء الاشتراكية الديمقراطية ، وجزئيا الفلسفة الاكاديمية وعلم
الاجتماع . وفيما يختص باللينينية فهي غير متعلقة بالموضوع . وما من أحد مهما
كانت ميوله السياسية يمكن أن يدرك المظهر الاوروبي اليوم بتطبيق المستويات
اللينينية . أن الطريقة الوحيدة المنطقية هي غرض النظر كلية عما يقوله الكتاب
السوفييت عن الشئون الخارجة عن بلادهم ، ومعالجة أوروبا الغربية كمجتمع
اجتاز المرحلة الخاصة بالتنازع الطبقي الذي كان يتصل بالمراحل الاولى للثورة
الصناعية . والقول بهذا لا يعنى الاتفاق مع الرأي الاكاديمي الحالي الذي يدعى
بأن مثل هذا العهد لم يوجد اطلاقا ، بل لمجرد الاعتراف بأن ذلك العهد قد
انتهى الآن .

واذا ما استقر ذلك ، يمكن للانسان أن يبدأ في التقدم بأسئلة لها معناها .
فمثلا يمكن أن يسأل بأي معنى يمكن أن يقال عن أوروبا الغربية أنها قد مارست
تحولا اجتماعيا خلال نصف القرن الأخير ؟ . لقد تناقش اخصائيو الاجتماع في
بريطانيا وغيرها في السنوات الاخيرة حول هذه المسألة ووصلوا الى اجابات ،
مع كل الخلافات التي لا مناص منها والتي تعزى الى وجهات النظر المتضاربة ،
الا أن بينها كثيرا من أوجه الشبه المشتركة ، تبعت على الاعتقاد بوجود اجماع في
الرأي الى حد ما حول الامور السياسية (١٩٧) ولذلك يمكن الاختلاف حول مدى
ما غير تشريع الترفية فعلا من ظروف حياة الأغلبية ، مع الاتفاق على أن شيئا
أشبه بثورة اجتماعية قد حدث ، بالمقارنة مع العهد السابق لسنة ١٩١٤ عندما
كانت البطالة الجماعية وحالة الفقر هي القاعدة . وقد رأى نصف القرن نفسه
تحسينا أساسيا في الظروف الصحية ، وهنا ، مرة أخرى ، يمكن التساؤل
كم من هذا يعزى الى التغيير التكنولوجي ؟ وكم يعزى الى ازدياد الثروة ؟ وكم يعزى

(١٩٧) انظر كتب كول و آرون و دارندورف و بيتر لاسليت « الثورة الاجتماعية في عصرنا »
صحيفة ليستنر بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٢ - ريتشارد وولهم « الاشتراكية والثقافة » - لين
« ثورة الياقة البيضاء » ليستنر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١

الى التشريع الاجتماعى ؟ (١٩٨) . وكيفما كانت الاجابات الدقيقة على هذه الاسئلة المتشابهة ، فان قلة من الناس ينكرون ان الأوروبيين الغربيين يعيشون اليوم في وسط يختلف اختلافا عظيما عن العصر قبل سنة ١٩١٤ ولناخذ مثلا لذلك : ان عدد الأطفال الذين ولدوا لكل عائلة في بريطانيا في اواخر القرن التاسع عشر كان فوق الأربعة بينما حاليا لا يصل الى اثنين ونصف ، وهذا الاختلاف لا يدل فقط على توقع حياة أعظم بالنسبة للأغلبية ، بل يحدث تغييرا جذريا في كيان المرأة ، ولا سيما طبقة المرأة العاملة التى كان نصف عددها يضع حوالى عام ١٩٠٠ من ٧ الى ١٥ طفلا . وكل فرد حر فى أن يدعى أن هذا كان بكيفية اساسية نتيجة لتشريع الترفيه ، ولكن لا يستطيع أحد ان ينكر انه يرجع الى التحول فى : ظروف المعيشة ، والعادات الاجتماعية ، والطوابع العقلية . ويمكن ان يقال نفس الشيء عن السرعة فى تملك المنازل والحصول على مواد الاستهلاك الدائمة ، وذلك بنمو فئة من العمال شبه المهرة ، والموظفين ذوى الياقات البيض ، والفنيين الذين لم يعودوا يتعرضون للبطالة المتوالية . والدليل على ان هذا ليس « الاستقرائية العمالية » التى كانت فى تصور لينين ، ان الأحزاب الشيوعية فى ممارستها العملية اليومية قد عودت نفسها على وجود هذه الفئة ، بل انها كانت تحصل على تأييدها . وهنا ايضا ، يمكن ان يتساءل الانسان عما اذا كان هناك أكثر من تعجل من الاتجاهات المنظورة قبل عام ١٩١٤ ، ولكن الحقيقة البارزة هى ان التعجيل قد اقترن بالتغيرات الاجتماعية السياسية السابق ذكرها . والى الحد الذى تعمل فيه العمالة التامة على مساواة خلاقات الدخل ومستويات المعيشة بين العمال المهرة وغير المهرة او بين العمال والموظفين الكتابيين ، فان التغيرات الاجتماعية ستصل الى تغيير التكوين الطبقي ، الذى بدوره يعتبر ملائما من الناحية السياسية . ان المساواة الاجتماعية تعمل على المساواة السياسية ، وهكذا تجعلها فى النهاية أكثر سهولة على تشغيل نظام ديمقراطى يرتكز على درجة معينة من القبول والتفاهم المشترك . والى الحد الذى يحصل فيه هذا تتوقف الديمقراطية عن أن تصبح «ديمقراطية بورجوازية» دون أن تصبح بذلك اشتراكية . وهذه هى الحالة الوحيدة لمشكلة (تطور

(١٩٨) ليسليت يذكر انه فى سنة ١٨٩٨ بينما لم يكن الا اقل من ١٣٠٠٠ شخص فى انجلترا وويلز يموتون من الجدرى ، هبط هذا العدد فى سنة ١٩٤٨ الى حوالى ٣٠٠ شخص . بينما هبطت وفيات الدفتريا من ٧٥٠٠ شخص الى ١٥٠ شخص ويرى ان مثل هذه التغيرات لا يمكن الا ان تدل على تحول واعى ، ولو ان الوصف بكلمة « ثورى » ليست بالضرورة ملائمة لها .

المعاني) التي يواجهها اختصاصيو علم الاجتماع الذين يعالجون هذه الأوضاع بصفة جدية . وليس هناك عيب في التعبيرات بل يحدث أن يكون بعضها في حاجة الى تكييف نظرا لأن الحالة قد تغيرت (١٩٩) .

وعندما نأتى الى تقدير الملاءمة السياسية للأنواع التي تغيرت للدخل او العمالة ، نواجه المشكلة المألوفة الخاصة بالتفرقة بين البيانات الخيالية والبيانات ذات القيمة ، وليس من السهل دائما تمييز ما يحدث من نتائجها الاحتمالية او الافتراضية . ولنأخذ مثلا آخر من الملاحظات الاحصائية ، التي تدل على أنه بينما كانت الخدمة الشخصية في سنة ١٩٠٠ هي العمل الرئيسي لكل النساء العاملات في إنجلترا - حيث كان يوجد ١٣٥ مليون خادمة من بين ٤ ملايين من النساء العاملات - وقد اختفت في سنة ١٩٦٠ الخدمة النسائية في الغالب ، بينما في نفس الوقت بلغ عدد النساء المشتغلات في المكاتب مثل عدد الخادومات منذ ١٦ سنة مضت وهذا حسن الى الآن . على أن الامر الأكثر صعوبة هو تقرير ما اذا كانت النسبة العالية من النساء العاملات في الاعمال الكتابية مرتبطة بحقيقة « أن ثلثي الموظفين غير النظاميين في بريطانيا عبارة عن طبقة ذوى الياقات البيض (٢٠٠) » وهناك افتراض واضح بهذا الصدد ولكن يحتمل أيضا أن تكون الاتجاهات المضادة للاتحادية تؤثر على الموظفين الكتابيين من الرجال والنساء على حد سواء . على أنه في السنوات الاخيرة اتحدت العمالة التامة ، والمساواة الاجتماعية ، والتضخم ، والتشغيل الآلى في المكاتب على ازالة الفوارق بين العمال ذوى الياقات الزرق وذوى الياقات البيض ، وقد سهلت مهمة منظمى الاتحاد واغرت فئة المقاومة على ممارسة المساواة الجماعية بل حتى على الأحزاب . وهذه الميول المتضاربة تعمل كلها في وقت واحد . ومدارس علم الاجتماع والفلسفة السياسية - تبعا لاتجاهها - ستفسر مطابقتها بكيفية مختلفة . وأغلب ما يمكن قوله ، دون تحيز : هو أن المحافظين سيؤكدون الفوارق ، ويحاولون العمل على وجود سلم طبقي مدرج ، بينما سيركز الأحرار على أهمية المهارة وأن « المستقبل مفتوح أمام المواهب » وسيركز الاشتراكيون ، كما كان شأنهم قبلا ، على المساواة وتحقيق أعظم حالة من الرضاء لأكبر عدد . وسيطالب كل حزب ، باخلاص واضح ، بأنه يهتم « بالعدالة الاجتماعية » - وللتعبير بالعدالة قيمته ولذلك فهو في النهاية مسألة فلسفية . على أن جميع

(١٩٩) بخصوص بعض التعقيدات لهذا الانشقاق بين القوة العمالية الحديثة انظر كول نفس المرجع ص ٢٦ .

(٢٠٠) ان نفس المرجع .

المختصين يعتمدون على نفس المجموعة من الحقائق ؟ ويجب بكيفية ما أن يكيّفوا سياساتهم لتضع في حسابها الميول الاجتماعية المفتوحة جزئياً فقط أمام التوجيه الواعي .

وبالطبع أن هذا الهامش من الحرية - حرية تشكيل الظروف التي يعيش ويعمل فيها الناس - هو الذي يكون الحقل الحقيقي للتضارب السياسي . ومبدأ المساواة الاشتراكية ، والاصرار الليبرالي على المنافسة الحرة ، وتفضيل المحافظين للفوارق التقليدية ، ملائماً طالما كان هناك مجال للاختيار الفعلي . والمفروض أن هناك مدى معيناً للاحتتمالات - منتصف الطريق بين « الواقعية المادية » « والفوارق المذهبية » - حيث يستطيع الناس أن يقرروا عملياً كيف يريدون أن يعيشوا أو ما هي التضحيات التي هم مستعدون لبذلها ؟ والافتراض صحيح بالنسبة لبعض الأفراد في معظم الظروف ، وفقط في الوسط السريع التطور والمتسم بالسيولة اجتماعياً يكون معظم الناس على وعى به كامكانية حقيقية . وربما كان هذا أقرب ما يمكن الوصول إليه لوصف ما تعنيه « الديمقراطية » فعلاً بالنسبة لجمهور الناخبين في المجتمع التام التصنيع . انه يعنى بوضوح شيئاً يختلف نوعياً عن تنظيم المصالح الطبقية والطائفية، ولو أن هذه لا تغيب عن النظر اطلاقاً . وعندما يكون هناك قليل من الأمن ، اذ تكون الاحتياجات المادية الأساسية مكفولة أو مضمونة مبدئياً ، الى حد ما ، فإن الديمقراطية تتخذ شكل الجدل والتنازع حول الطرق المتناوبة لتنظيم الحياة الاجتماعية . والاسكان والتعليم يمكن أن يصبحا اذن أكثر أهمية عن مستوى الدخل . ومن الجنون الادعاء أن أوروبا الغربية في مجموعها قد سبق أن مرت في هذه المرحلة ، ولكن بعض أجزائها قد مرت فعلاً ، ومن الواضح أن الميل يتجه الى هذه الناحية . واذاً هذه الصورة الخلفية فإن المنازعات المتخلفة الراكدة بين « الديمقراطيين المسيحيين » « والديمقراطيين الاشتراكيين » ، وبين « المحافظين » و « الأحرار » تقلل من نفسها في محاولة للبحث عن طرق تبادلية لتنظيم الحياة الجماعية لرابطة ذات مشاركة أساسية في القيم التي تتقاسمها الطبقات المتوسطة والعامة على السواء .

وتتعلق سلامة هذه الصورة - من وجهة نظر الاختصاصي الاجتماعي - الى حد كبير لفكرة الانسان عن مدى أهمية البناء الطبقي المتوارث ، أم أننا في الحقيقة لا نتقدم نحو الحالة التي لا توجد فيها تلك الأهمية التقليدية للطبقات . ان الأحرار بطبيعة الحال لم يظهروا أى اهتمام عظيم بالطبقية ، بينما الاشتراكيون - ولأسباب مختلفة - التقليديون قد استغلوا الى أقصى حد . وتعتبر

الاختلافات الطبقيّة في المذهب الليبرالي الفردي من الرواسب المؤسفة والوقتيّة أو الانتقاليّة للمجموعات الثابتة في المجتمع الصناعيّ ، بينما يميل الاشتراكيون على العكس إلى التأكيد بأن الطبقات ظهرت إلى الوجود نتيجة للسير في عملية التصنيع التي تقف موقف التضاد من مالكي وسائل الإنتاج ومن العمال ذوي الأجور الذين لا يملكون شيئاً . ويعاني الأحرار والماركسيون والارثوذكس الكثير من نفس التحديد بأكثر مما حدث فيما بين ١٨٣٠ ، ١٩٣٠ عندما حولت الثورة الصناعيّة المجتمع الأوروبي إلى نزاع حاد بين البورجوازية والبروليتاريا . والنتيجة أن كلتا المدرستين تستمران في المجادلة حول مشكلة تتحول بسرعة إلى أن تصبح هامشية : وهي ما إذا كان المجتمع البورجوازي الصناعيّ ينشق إلى طبقات ، وقد يكون أقرب إلى المعقول التساؤل عن نوع التقسيم الطبقي الذي يحتمل أن يأخذ مكانه بمجرد أن يتم استيعاب الثورة التكنولوجية ، ولكن النظرية الاجتماعيّة تكون دائماً متخلفة بضع خطوات عن الحقائق . وفي دولة مثل بريطانيا حيث احتفظت الارستقراطية الصناعيّة القديمة بمزاياها الاجتماعيّة وبعض النفوذ السياسي ، كان يمكن أن يوجد أناس يجادلون بكل جدية حول ما إذا كانت ألقاب الشرف يجب أن يستمر منحها لرجال الأعمال وزعماء الاتحاد ، كل هذا يتعلق بأجوانب الجدّية والهزلية للحياة الاجتماعيّة ، وليس له أي أهمية سياسيّة ، إن « الطبقيّة » كتجسيم للرقابة الاجتماعيّة بواسطة أقلية متميزة ، « والطبقيّة » كاختياريّة الوهميّة كثيراً أو قليلاً لعلاقات تقليديّة من التمييز الاجتماعي ، ولكن هذه مسألة أخرى ، فالأولى هي مسألة نظرية وعملية خطيرة . وأما الثانية فالأفضل أن تترك للصحفيين والروائيين المشهورين (٢٠١) .

وإذا كان للانسان أن يستخلص من أمور تافهة مثل « حالة الوعي » أو « الثقافة المقررة » التي تتعلق في الواقع بالفئة أو الطائفة أكثر مما تتعلق بالطبقة ، فإنه سيواجه مشكلة تمييز مجتمع لا يزال إلى حد كبير رأسماليا ولكنه

(٢٠١) وتجنباً لسوء الفهم ، يجب التأكيد من أن هذه الملاحظات تشير إلى أوروبا الغربيّة ، أما في الولايات المتحدة - على قدر ما يمكن للمشاهد الخارجيّ أن يحكم - فإن العقيدة الرسميّة تصف الرأي في هذا الصدد بأنه :

(أ) في الديمقراطيّة لا توجد طبقات .

(ب) إن كل فرد يتبع أو يقتضي أن يتبع الطبقة المتوسطة .

(ج) يتوقف كلية على تقدير الفرد لكيانه الاجتماعيّ الشخصي ، ما هي الطبقة التي يتبعها . والفكرة الأخيرة لأسباب واضحة ، هي المعروفة بين المؤلفين الروائيين ، وفي المدة الأخيرة أحرزت أيضاً بعض الرواج بين الكتاب السياسيين الأوروبيين .

لم يعد بعد بورجوازيًا • وفي مثل هذا المجتمع ، يتجه التقسيم الطبقي الى أن يتناسب جزئيًا مع ملكية رأس المال ، وجزئيًا الى أن يقف في درجات السلم الطبقي الصناعى ، مع استغلال المنظمين والعلماء والفنيين بعض امتيازات فئة أصحاب الاعمال القديمة • ولو أن هناك أسبابا وجهية لرفض الفكرة المشهورة عن « الثورة الادارية » - ولو كان ذلك بسبب احجام « المديرين » حتى الآن عن التفكير فى العمل كمجموعة (٢٠٢) فان هذا الظهور لسلم طبقي يرتكز جزئيًا على المهارة الفنية يكون شيئًا جديدًا • كما أنه يفرض مشكلة بالنسبة لانصار جميع المدارس السياسية الكبرى القديمة • ان المحافظين يميلون فطريا الى الترحيب بفكرة الدرجات الطبقيه ، ولكن مشاعرهم كانت حتى الآن متجهة نحو الثقافة الصناعية والارستقراطيات الأرضية • ومن الصعب أن نجعل فلسفة برك او هيجيل تنسجم مع حقيقة المجتمع الحديث • ويتجه الليبراليون بكليتهم نحو التقدم الصناعى والادارة العلمية ، ولكن معظمهم ما زال يتجنب « الفنية » والتخطيط المركزى • ويحبد الاشتراكيون التخطيط والملكية العامة ، ولكنهم يحجمون عن تبرير الاختلاف فى المكانة الاجتماعية والاختلافات فى الدخول • وربما كانت الفاشية العقيدة الوحيدة الموجودة للصفوة - قد صار التنديد بها بواسطة الجنون الاجرامى من جانب اتباعها • والستالينية كملهدب تتفق جيدا مع حقيقة الحكم غير المقيد لنخبة سياسية مأخوذة الى حد كبير من الفئة الموجهة الجديدة ، ولكن معظم الشيوعيين ، لأسباب سياسية ، يضطرون الآن للادعاء بأنهم يعارضونها ، وحتى أكثرهم ثقافة وانتقادا لم يدركوا لغاية الآن الاهمية الاجتماعية للحكم الستالينى • اننا نعيش فى وسط قد تحول بواسطة التغير الفنى نتيجة لحربين عالميتين وانقلاب اجتماعى ، ولكن السياسيين والكتاب يواصلون مناقشة المسائل بكيفية مشتقة من الخلافات السابقة • ومن المفيد أن تكون هناك درجة من التحفظ فى مثل هذه الامور ، لأنه توجد ، قبل كل شيء بعض العوامل التى لا تتغير ، على أنه فى الاعتبار الهامة تعتبر النظرية الاجتماعية الآن خارجة عن الأوضاع بكيفية خطيرة • وكما أن كثيرا من الأوروبيين من الجيل الماضى لم يهضموا بعد حقيقة أن الدولة الوطنية ذات السيادة قد أصبحت عديمة القيمة • كذلك يوجد احجام ملحوظ للاعتراف بأن مسألة الحرية والمساواة لا يمكن فرضها بعد الآن بالاسلوب التقليدى للقرن التاسع عشر ، ان الديمقراطية فى أوروبا الغربية قد أصبحت الآن مستقرة وموطدة ، ولكن لا يزال يوجد الكثير مما يتطلب التوضيح النظرى • وهذا لا يرجع فقط الى الماركسيين ، ولو أنهم فى السنوات الأخيرة زادوا من حالة الارتباك بأن

أغمضوا أعينهم عن بعض التغيرات الاجتماعية الظاهرة ، وتجاهلوا ملاحظات
ماركس على الموضوع • وهذه غلطة جميع الأحزاب • انها تحجم عن الاعتراف
بأن الحقيقة التي تواجههم لم تعد بعد هي الحقيقة التي كانت معتقداتهم في يوم ما
متفقة معها •

وكانت المحاولات الأخيرة لإعادة النظر في العقيدة الاشتراكية لجعلها متلائمة
مع الماركسية الحالية مثلاً واضحا على هذا التخلف، وقد اتخذ هذا في ألمانيا الغربية
شكل تخلي اجماعى ليس فقط عن بقايا التعبيرات اللغوية الماركسية بل حتى عن
الالتزامات الاشتراكية التقليدية بالملكية العامة (ولو أنه لا يشمل الرقابة العامة
على اقتصاد السوق) وقد شهدنا في السنوات الأخيرة في فرنسا ، من ناحية
أخرى ، ذلك المشهد العجيب لمنديس فرانس - وهو ليبرالى « كينيزى » ليس
له مثيل - يخرج كزعيم لأشد الحزبين الاشتراكيين يسارية • والواضح أن هذا
يعزى - بغض النظر عن العوامل الشخصية - الى الاعتقاد المتزايد بين الاقتصاديين
التقدميين وواضعى الخطط بأن الاقتصاد الفرنسى يتطلب مزيدا من التوجيه
المركزي الحيوى أكثر مما يحتمل أن يحصل عليه تحت النظام الديجولى المحافظ
نوعا ما ، وفي ايطاليا يبدو أن الاشتراكيين يتحركون نحو المشاركة مع الحزب
الديمقراطى المسيحى الحاكم ، وبذلك يعززون الاتجاه العام لأوروبا الغربية •
أما الموقف البريطانى فهو أفضل ما عرف من بينها جميعا ولو أنه ليس بالضرورة
أفضلها من ناحية قربها الى الفهم • وهو يفسر عادة بمعرفة حول الالتزام التقليدى
لحزب العمال بالملكية العامة للصناعة (الذى وصف بالماركسية فى بعض الهيئات
ولو أن الأساس قد وضع بواسطة زعيم الفابية سيدنى ويب (٢٠٣) على أنه
يوجد سبب للاعتقاد بأن محاولة تجديد شكل الحزب قد تؤدي الى نزاع شديد ،
حتى لو لم تكن الزعامة قد اختارت أن تضع هذه المسألة فى البرنامج • ان النزاع
يدور فى الواقع حول ما اذا كانت «الاشتراكية» تعنى أكثر من الرقابة المركزية ،
وإدارة اقتصاد « مخطط » يكون أيضا اقتصادا « مختلطا » ولكن الاشتراكيين
المنقحين الحديثين يحجمون عن الاعتراف بذلك علنا فى الوقت الحالى ، والهدف
العملى الوحيد هو كيف يجعلون الاقتصاد المختلط يعمل ؟ وليس مما يتفق مع
مذهبه أن يعترف أن هذا الطريق الوسط هو أعظم ما يمكن أن يؤمل فيه ،

(٢٠٣) ان البند الواضح فى وثيقة سنة ١٩١٨ الذى التزم فيه حزب العمال لأول مرة بالعقيدة
الاشتراكية ، يشير باختصار الى « الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وأفضل الوسائل التى يمكن
الحصول عليها للإدارة الشعبية والرقابة على كل صناعة أو خدمة » انظر هنرى بيللنج - تاريخ
مختصر لحزب العمال - لندن ونيويورك سنة ١٩٦١ - ص ٤٤

بالمثل ، كما يحجم المحافظون والأحرار عن الاعتراف بأن هذا يصبح من عاداتهم أيضا . ونلاحظ مرة أخرى أنه حتى الاقتصاد الاشتراكي المخطط أى الاقتصاد الذى يسيطر فيه الاقتصاد العام على الميدان ويشمل كل الصناعة الواسعة المدى أو معظمها ، يمكن أن يقصر عن احراز الدخل المثالى الاشتراكي وحالة المساواة . وفى الواقع أنه قد يتعارض معه من ناحية أن الكفاية الاقتصادية ستسبب فوارق كبيرة فى الدخل (ولو لم تكن فى الثروة الخاصة المملوكة) وفى السلطة . واننا فى الحقيقة نعالج ثلاث مشكلات مختلفة : الاقتصاد المختلط ، والتخطيط الاشتراكي ، ثم استهداف مجتمع تختفى منه المنازعات الاقتصادية ، والمشكلة الأخيرة فقط هى التى تتلاءم مع الاشتراكية كهدف أدبي مثالى ، تميزا لها عن الاقتصاد المرسوم والمصمم على الورق .

ولأسباب واضحة ، ترتبط هذه المسائل بكيفية وثيقة بالتسلط الاجتماعى والقوة السياسية . وفى المجتمع المفتوح تماما اما أن يختفى الوعى الطبقي واما أن يتوقف على العمل الوقتى لكل فرد . ولكن مثل هذا المجتمع غير موجود - على الأقل فى بريطانيا حيث يروح النظام الاجتماعى تحت وطأة اختلافات غير مقبولة ولا ملائمة تقع فوق رأس البناء الطبقي الموروث . وعلى أى قياس فان بريطانيا تعتبر أقل ديمقراطية من معظم الدول الاوروبية ، اذا لم نذكر الولايات المتحدة . وهى من ناحية أخرى تامة التصنيع بكيفية تتيح أعظم ثقل سياسى كامن للطبقة العاملة المنظمة . ولهذا فان ما فى هذه الطبقة من ضعف أو ما تواجهه من تحذيرات ، وما لهذا من أثر فى الحزب ليدو واضحا للعين المجردة . ويمكن القول : أن التجربة القصيرة لحكم العمال فى بريطانيا بعد الحرب كانت تعليمية وبالاخص من ناحية تأثيرها فى اظهار عدم النضج السياسى للطبقة العاملة . وان لم يكن من شك من ناحية أخرى فى أن الاقلية المفكرة داخل الحركة العمالية تتجه فطريا نحو الأهداف التى تتجاوز فى النهاية حالة الرفاهية ، ثم الى شئ ربما أمكن أن يوصف بالاشتراكية . وسواء أكان يمكن تحقيق هذا عمليا فى الجيل الحالى (وفى دولة تعتمد الى مثل هذا الحد على التجارة العالمية مثل بريطانيا) فان هذا شئ آخر ، أما اذا تبين أنه مجرد توقع خيالى فمن الممكن أن يتوقع الانسان بثقة تقدا أبعد للتمرد الرومانتيكى بين الاقلية من الاشتراكيين النشطين الذين يلتزمون بشئ آخر يختلف جذريا عن الوضع الحالى . فان الرومانتيكية وتخيل اسمى الآمال يسيران جنبا الى جنب . والغرض الذى يتعذر احرازه يبدو وكأنه أحب الآمال ، وعلى العكس نتعجل رغبات المستقبل ، لان الحاضر اما أن يكون غير جذاب واما أن يكون غير قابل للتغير . وقد يحدث أن تواجه الاشتراكية

الأوروبية « أزمة وعى » اذ يزداد وضوحا ان التفاهم الاجتماعى الحالى هو أفضل ما يمكن تحقيقه فى الوقت الحالى ، وعلى أى حال فان هذه من بين المسائل الحقيقية تميزا لها عن المسائل المزيفة التى كثيرا ما يروجونها فى الصحف والنشرات الانتخابية(٢٠٤) .

واذا كان الاشتراكيون فى ورطة بشأن «العمالية» واستمرار حالة الرفاهية، فهذه أيضا حالة خصومهم . ولكى يكونوا متمسكين فان عليهم أن يؤكدوا أن الادارة المركزية للاقتصاد ، والاعداد الغام للخدمات الاجتماعية انما هى وسائل غير مرغوب فيها ، تتبع بصفة وقتية لداعى الضرورة ولكن دون أن يحتفظ بها لحظة واحدة بعد الحاجة اليها . وهذا القول المعاد هو فى الواقع النظرية الملحة للطراز القديم من بلاغة المحافظين او الاحرار ، ليس فى بريطانيا وحدها . ويمكن تلخيصه فى العبارة القائلة : « ان الهدف الحقيقى من حالة الرفاهية بالنسبة للاحرار هو تعليم الناس أن يستغنوا عنها(٢٠٥) » . اما مدى اعتقاد أنصار المساعدة الذاتية الذين على قيد الحياة - والمرتبطين الآن مع خصوم المخططين فى معركة للساق (المؤخرة) فى الوقت الذى يحيط بهم من كل جانب هذه الانسياق المضطرب للاحداث - فى القيمة الواقعية لمثل هذه الشعارات فهذا امر آخر . ومن السهل التاكيد بأن الفرد يجب أن يكون المسيطر على مصيره ، وأن يكون حرا فى انفاق دخله بالكيفية التى يراها ، وأن حرية الشخصية تكون مكفولة على أفضل وجه بواسطة ملكيته لممتلكات . وعندما نجىء الى حد تنفيذ هذه الآراء عمليا ، يصبح للفردية بصفة عامة معناها ، وبالاخص بالنسبة لاولئك الذين لديهم بعض الممتلكات ، على أنها بالنسبة لغيرهم فانها تتحول الى فكرة أن الافضل أن يعهدوا

(٢٠٤) نشرة حزب العمال الانتخابية فى سنة ١٩٥٦ « نحو المساواة » التى كانت فاتحة التراجع عن الاشتراكية التامة ، وصفها ناقد بكيفية غير ودية بأنها محاولة غير ناجحة لاستبدال ماركس بفرويد وخلف هذا النوع من التوريات التهكمية كان الادراك المتعب لبعض المحافظين بأن بريطانيا التى يحاولون المحافظة عليها هى دولة غير ديمقراطية بكيفية واضحة . . . وحقيقى ان حزب العمال كان يبدو مهتما فى السنوات الأخيرة بالمساواة الاجتماعية أكثر من الملكية العامة ، وصحيح ايضا ان العدالة الاجتماعية هى ما يكرهه بعض المحافظين أكثر من أى شيء آخر .

(٢٠٥) البروفسور الان بيكوك وقد ذكرها مستر تاوسند فى مجلة نيوسيتسمان ١٤ أبريل سنة ١٩٦١ ، وللوقوف على ادق عرض واوفاه لذهب حرية العمل وعدم التقيد *Laissez faire* انظر المؤلف العظيم لمستر هايك « دستور الحرية » لندن وشيكاغو سنة ١٩٦٠

بمخدراتهم الى هيئات الترفيه والتأمين الخاصة بدلا من الاعتماد على المجتمع .
 أما لماذا يجعلهم هذا أكثر استقلالا ، فغير واضح . كما لم يقل أحد أبدا : لماذا يكون
 المدارس الخاصة أفضل من المدارس الحكومية (الا للسبب الواضح وهو أنها يمكن أن
 تتيح تعليما أعلى للأقلية الغنية) . والحقيقة هي أن الليبرالية الأوروبية في الغالب
 تظل بعناد طبقة متوسطة في مظهرها : وتخيالاتها لا تلائم واقعية مجتمع أغليته
 من ذوي الأجور الذين يكون الاختيار الوحيد أمامهم اما تقديم الخدمات العامة
 واما لا شيء اطلاقا . وهذه الخدمات في كثير من الحالات قد تكون في المرتبة الثانية
 اذا قورنت بأفضل ما يمكن أن تقدمه الاعمال الخاصة . ولكنها أفضل من لا شيء .
 وهذا الاشياء هو بالضبط ما يمكن أن يحصل عليه الناس ولو أنهم تعطلوا عن
 عملهم . وفي هذه الحالة فان التنازع بين الحرية وبين المساواة الاجتماعية يفسر
 نفسه بوضوح في الجدل الناشب بين الأقلية المتميزة وبين الأغلبية العظيمة بحيث
 لا يكون مدهشا أن نجد الناخبين الديمقراطيين يحولون ظهورهم بحزم للأحزاب
 الملتزمة بالليبرالية الطبقة (٢٠٦) .

وبالتعبير الثقافي - ولو لم يكن بالتعبير السياسي - فان الحالة بالنسبة لمبدأ
 المحافظين الحديث أسهل ايضا . والمحافظون الاصليون يشعرون بسعادة في
 عدم الاعتقاد لا في الحرية ولا في المساواة ، باستثناء أقلية منهم ، ولذلك فان
 هذه المشكلة الخاصة بالنسبة لهم غير موجودة . واذا كانوا يملكون شجاعة
 اعتقاداتهم لكانوا يقصرون حقوق التصويت على أصحاب الملكية بالإضافة الى
 الطبقات العليا من سلم الدرجات الادارى . ولما كان هذا ليس ممكنا عمليا فانهم
 يعتمدون على تصرفات المؤخرة وتقوية مواقع التضامن والمزايا . وأخيرا فانه من
 المفروض أن تؤدي فترة طويلة من حكم المحافظين الى التدمير التدريجي للديمقراطية
 الليبرالية وقيام «حكومة متضامنة» مع تولى الاتحادات الكبيرة الرقابة على الحكومة
 وعلى الاقتصاد ، وهذه الحالة فيها كثير مما يجذب الطبقات الراكدة
 والاشخاص ذوي العقلية التقليدية وقد تغرى أيضا قليلا من رجال الاعمال .
 والمشكلة الوحيدة فيها هي أنها يمكن أن تعمل على زيادة الركود الاقتصادي الذي
 لا تستطيع دولة صناعية حديثة أن تواجهه ، خشية أن يتغلب عليها المنافسون
 الأكثر حيوية . وهكذا يخيب « مبدأ المحافظين » أمل أنصاره المذهبيين الذين

(٢٠٦) الا عندما اعدوا صقل مبادئهم (كما حدث أخيرا في إنجلترا) لمراعاة وجود أصحاب

الأجور . ولكن في مثل هذه الحالات يصبح استمرارهم على وصف أنفسهم « بالأحرار » موضع نظر .

يتوقون الى سلم طبقى مستقر ذى مراكز ثابتة مع أقل جدال علنى . وعندما يكون المحافظون فى الحكم ، وتحت ضغط الحصول على التأييد الشعبى فإنهم يحاولون الحصول على صفة « التقدمية » . والمحافظون التقدميون فى الواقع لا يختلفون كثيرا عن الاحرار . والحكم التضامنى لم يتعرض أبدا لاغراء جدى الا فى ظل الفاشية ، وحتى عندئذ يسفر عن الفشل . والحقيقة أن الناجين الحديثين، لا يمكن اقناعهم بمثل هذه الادعاءات الزائفة ، ويتطلب الامر قدرا من الموافقة ولا يمكن أن تسير مثل هذه التجربة الا فى الدول الاكثر تخلفا وركودا .

فهل يعنى كل هذا أنه ليست هناك مشكلات حقيقية ، وأن مجتمع أوروبا الغربية قد أحرز الآن نوعا من الاستقرار السياسى ؟

ليس الامر كذلك بالضبط . ان الديمقراطية الجماعية قد جاءت فى الواقع لكى تبقى ، بل أنها تبدو عميقة الجذور بحيث أن معظم الناس سيعجزون سريعا عن ادراك أى نوع آخر لادارة الشئون العامة . على أن الاستقرار ما زال يخدعنا، ويعزى هذا جزئيا للتوترات الدولية التى تعكس أنفسها، ولا مناص ، على المستوى الأوروبى ، وتنشأ جزئيا عن دينمائية المجتمع الصناعى وعن المشكلة المتعددة على الحل الخاصة « باقتران » خصائصها الفنية العلمية بالمنشآت السياسية والاجتماعية التى تستطيع أن تعبر عن الارادة الشعبية ، كما يمكن القول جزئيا بأنها تنشأ عن الظرف السيمى الذى لا تزال تجهله الارادة الشعبية ذاتها .

ولو بدأنا بالاعتبار المذكور أخيرا ، فليس من المؤكد بحال ما أن الشعور الشعبى - وهو غير « الرأى العام » الرسمى - قد ارتضى زوال السيادة الوطنية، كما ارتضى دور أوروبا المتلاشى فى المجال العالمى وبهذه العلاقة الجديدة بين القوى الامبريالية القديمة ورعاياها السابقين ، والواقع أن الاهتزازات الشديدة التى حصلت فى فرنسا بسبب الحرب الجزائرية هى أعراض للفوضى التى توجد فى أى مكان آخر بشكل أخف ، فانه يمكن مشاهدتها فى بريطانيا المعاصرة كلما أتيحت فرصة للعنصرية أن ترفع رأسها . فلقد كان لانهاء الامبراطورية وقع شديد على قطاع هام من المجتمع . ولا يزال التساؤل عن مدى ما يستطيع الوعى الأوروبى الجديد أن يملأ بكيفية فعالة الفراغ المؤثر الذى خلفه انحلال الروابط التقليدية . ولسوء الحظ، أنه من الوهم - الذى يميل نحوه المثقفون من الاحرار والاشتراكيين - أن نفترض أنه فى مثل هذه الامور يمكن الاعتماد على العقلية الشعبية لكى تقبل

على تأييد المفكرين التقدميين والاقليات التقدمية . ولا شك أنه من الصحيح أن الديمقراطية تجب الاستنارة وإزالة التوترات في المدى الطويل ، ولكنها تفعل ذلك فقط لو أعطيت القيادة بواسطة أولئك الذين يتولون الاشراف ، وأيدت بواسطة الطبقة المثقفة ، واتجاه الاخرة هو على الأرجح العامل الفعال . وهذا يعتبر من ناحية تفكيرنا مؤمنا اذ يقتضى أن يكون البحث المنطقي هو الذى يؤثر فى النهاية على تكييف الاتجاهات الشعبية ، ولكنه يوضح أيضا الخطر من الاعتماد على الحظ . ان الاقليات الحاكمة من النوع الخاطيء يمكن أن تسبب ضررا خطيرا دون مواجهة أى مقاومة هامة . وتجربة ألمانيا أثناء الرايخ الثالث لدليل على ذلك . وعلى خلاف الاسطورة الشعبية العاطفية ، فإن « الرجل العام » لا يكون حتما فى صف الاستنارة . واهصائيو الاجتماع يعلمون أن اتجاهات الطبقة العاملة تكون بصفة أساسية أكثر تحفظا من اتجاهات الطبقة المتوسطة ، والقيم التى يحافظون عليها ليست جديدة بالاعجاب بصفة كلية . ان الديمقراطية تقدم الآلية (الميكانيزم) التى بواسطتها يمكن تغيير هذه الميول فى الوقت الملائم ، ولكن الآلية فقط . ان الآلة تقتضى أن تزود بالقوة بواسطة الاشخاص الذين يشعرون بأنهم أقوياء بدرجة كافية من ناحية معتقداتهم وعدم اكتراثهم بانعدام الشهرة وقتيا . ومن المحتمل أنه يمكن المجازفة بالتعميم بأنه فى داخل كل طبقة اجتماعية تجىء المقاومة الرئيسية للتقدم من القاع وليس من القمة . ان ميول الاغلبية دائما متضادة تجاه موضوع التغيير . وحتى « البروليتاريا الثورية » حيث لا تزال توجد فى الدول المتخلفة التى قبل الآن على المرحلة الاولى من الثورة الصناعية) تكون من افراد يرتبطون فى حياتهم الخاصة بالقيم التقليدية ، وهم فى الغالب ثائرون سياسيا لان طريقته المعتادة فى الحياة قد اضطربت . ولكن حتى فى الظروف الغربية ، فالأرجح أن تحفظ الطبقة العاملة يعتبر عقبة أمام الحركات المتحررة وأمام الاشتراكية بدرجة أكبر من جميع الدسائس الحقيقية أو التصورية للرجعيات المتأصلة . ولا تستطيع الاخرة فى الواقع أن تعمل بدرجة ما من النجاح ان لم تستطع إثارة المشاعر الشعبية العميقة الجذور . وبالاخص فى العلاقة بالأجانب أو بأفراد من الاجنساس الاخرى ، تلك المشاعر المعادية فطريا - مهما أكد العاطفيون عكس ذلك .

والآن يمكن التساؤل عما اذا كان من الأسهل معالجة مثل هذه المشكلات الخاصة بتغيير التكييف فى الظروف التى لا يتوافر فيها التزام قوى بالمبادئ أو القيم المقبولة ضمنا من جانب المجتمع بأكمله . ان الديمقراطية الحديثة جماعية

ليس فقط من ناحية سماحها للناس بأن يقسموا حصصهم على كثير من الاتحادات الحرة ، بل أيضا من ناحية اتجاهها الى الاستغناء عن اطار المعتقدات والعقائد المشتركة عالميا . ان الوجه العكسي لليبرالية هو النسبة الثقافية x وبينما تعمل هذه على التسامح فانها تعمل أيضا على التشكك فى المبادئ الاولى . وربما لا يوجد سبب مباشر لعدم قيام المجتمع الغربى المعاصر بتنمية وعى جديد يحل محل التكامل الدينى المتلاشى ، ولكن يقتضى الاعتراف بأننا نجتاز فى الوقت الحاضر مرحلة وسطى وغير مريحة على الأرجح ، يفقد فيها الموالون التقليديون أرضا ، دون أن يأخذوا شيئا محمدا مكانها . وقد استمر هذا الاجراء فى أوروبا الغربية لمدة قرنين تقريبا ، ولكن قد أدى هذا أيضا الى الاسراع الاخير الى تغيير جوهرى فى المشاعر . وبينما كان الشك فى الامور السياسية محصورا فيما قبل فى النخبة الصغيرة المثقفة فانه قد أصبح الآن ديمقراطيا وعاما الى حد أن الانسان لا يفتح أى صحيفة أو يدير الراديو دون أن يقف على مناقشة (عادة ما تكون غير مرضية) عن « فقدان الثقة » أو « الضياع الروحى » فى العصر الذى يعرف بشكل مبهم « بالعصر الحديث » . ويبدو أن هذه الحالة خاصة بالدول ذوات المدنية العالية ، وكذلك فقد تصبح أكثر حدة . وسيلوم المحافظون بالطبع التقديميين على تفاقم هذه الحالة بتدميرهم المعتقدات التقليدية . بل حتى قد يشعرون بالاغراء بالتمسك باتحاد مصطنع مع المجتمعات التى تبتعد تطوراتها عن المعتقدات الدينية . ويبرر مثل هذه الرغبات أن التغيير التكنولوجى والاجتماعى السريع قد يهدد استقرار المنشآت التى كان استمرارها أمرا مقروا منذ زمن بعيد . ومثلا ليس من المحقق أن تستطيع العائلة البقاء والتغلب على انهيار طريقة الحياة البورجوازية . وهنا نستطيع تلخيص ما يعنيه هذا من ناحية الضغوط الثقافية والتغيرات السيكولوجية .

واخيرا اذا أراد أحد أن يناقش مستقبل أوروبا الغربية كحضارة منفصلة ، فهناك تأثير التعليم الجماهيرى أو نصف التعليم ، على ثقافة كانت منذ زمن طويل موزعة بين الصفوة وبين باقى الناس . وهذه مرة أخرى مشكلة عامة ولكنها احدى المشكلات التى يهتم بها الأوروبيون بصفة خاصة ، لأن نمو المساواة يفرض قيودا

x *Relativism* تعنى اصلا نظرية المعرفة التى تقول بأن أساس الحكم على الاشياء نسبى

يختلف تبعا للحوادث أو الأشخاص « المراجع » .

خاصة على مجتمع تشكلت أوضاعه تحت ظروف مختلفة للغاية • وحتى الى اليوم مع انتشار التعليم الجماهيري فان هذا المجتمع لم يبدأ فعلا فى سد الثغرة القائمة بين النخبة المتميزة وبين الجماهير ، بل أنها تزداد اتساعا فى بعض المناطق • وهنا أيضا تفرض الاختيارات السياسية أنفسها فى نفس الوقت الذى تصبح فيه الديمقراطية حقيقة واقعة بالنسبة للأغلبية – الأغلبية التى أخذت الآن فقط تدخل فى تركة الطبقات الحاكمة السابقة ، ولا معدى من وجود بعض توترات الاتجاهات نحو التطرف سواء أكان ديمقراطيا أم استبداديا • ولا يتمتع جميع المحافظين باخلاص كليف بيل الذى قرر منذ سنوات مضت « أن المدنية تتطلب وجود طبقة لا تعمل ، وان هذه الطبقة العاطلة تتطلب وجود عبيد • وعلى نظرية عدم المساواة هذه قامت جميع المذنيات • فأهل أثينا كان لهم عبيدهم • والطبقة التى أعطت فلورنسا ثقافتها كانت تعتمد على البروليتاريا التى ليس لها حق التصويت ، على حين كان الاسكيمو ومن على شاكلتهم يتمتعون بمزايا العدالة الاجتماعية » . ومثل هذه المشاعر اذا أخذت جديا ، حتى نتائجها النهائية ، تتجه الى الفاشية أو شكل آخر من الطبقة الممتازة • ويمكن الخطر بالنسبة للديمقراطيين فى افتراض أن هذه الآراء يمكن أن تواجه بكيفية فعالة بالتوعية عن المساواة التامة • بينما أنه يمكن للمساواة الراديكالية فى الواقع مع المستوى الحالى للثقافة الجماعية الا أن تؤدي الى تفهقر عام الى شئ يقل بوضوح عما لدينا • وحتى لو تحسنت المستويات التعليمية فانه يظل صحيحا أن القوة الخلاقة كانت وستكون دائما من مزايا الاقلية (ولو لم تكن متميزة اجتماعيا) ان العلاقة بين المجتمع وثقافته – (أو اذا أريد القول نخبته المثقفة) فهى ولا مناص علاقة لغوية : ويقتضى أن يتواجد توتر وكذلك موافقة • والفشل فى الاعتراف بهذا من بين الاسباب التى من أجلها تعتبر الثقافة السوفيتية ثقيلة بدرجة تفوق الوصف • ولكن الواقعية الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ليست المثل الوحيد على مبدأ المطابقة ومبدأ التوسط التى تحت الرعاية الرسمية . وهنا تقوم مشكلة قد تصبح فى نفس الوقت تشرف على وسائل المواصلات أو الهيئات التجارية التى لا غرض لها الا الحصول على أقصى حد من الفائدة . ومرة أخرى لا يوجد شئ أوروبى معين حول هذا الموضوع ، ولكن يحدث أحيانا أن رأى العام فى أوروبا الغربية بدأ الآن فقط يبدى الاهتمام به •

وتلخيصا للموضوع – أخذت أوروبا الغربية مؤخرا « تؤمرك » نفسها وهى تركز فى هذه العملية شيئا من الضغوط أو الجهود ذوات الخصائص المعنية وكذلك المظاهر المألوفة للمجتمع التام التصنيع ، التدريجى ، والتراجع من الامبراطورية

وراء البحار ، والسيادة الوطنية غير المحدودة هذه كلها تفرض ضغطها الى حد ما في وقت واحد . وهذا من بين الأسباب التي من أجلها بقيت الانحيازات السياسية الأوروبية أكثر تحديدا وأيديولوجية عن نظيرتها الأمريكية . وعندما يوضع مجتمع تقليدي في البوتقة ، سيكون رد فعله أشد وقعا من رد فعل الحضارة التي لا تزال تسير قدما بدافع قوتها الذاتية وعلى الخطوط المألوفة . ان الحياة الأمريكية العامة قد أذهلت الأوروبي لتحررها النسبي من التنازع الخطير ، ولنفس السبب تعتبر الحياة غير مثيرة . ان هذه الحالة قد تتغير كلما ازداد انقسام الأمريكيين بسبب المسائل الأصلية الخاصة بالسياسة الخارجية ، والمساواة العنصرية ، والتنظيم الاجتماعي وذلك غير المسائل الادعى لاثارة خلافات أخرى كانت الى الآن تحتكر اهتمامهم . ومع ذلك يبدو محتملا أن أوروبا ستواصل التمشي في تكييف المسائل المحدودة في الفلسفة السياسية، ثم أن نطاق الموضوعات الثقافية والوطنية العميقة التباين - ويكفي أن يذكر الانسان الخلافات التاريخية التي تفضل مثلا السويد عن أسبانيا - قد بلغ حدا يجعل الحياة الأوروبية مهما ارتفعت تكنولوجيا - لا يمكن أن تصل الى التجانس النسبي الذي بلغته الولايات المتحدة . كما لا يوجد أي سبب معقول يدعو الى ذلك ، وفي عالم تسوده التكتلات القارية ، فان النوع الأوروبي المعقد من الاختلافات الوطنية والاقليمية ليس هو بأقلها طرافة واثارة للاهتمام .

وهناك أيضا الضغط غير المتساوي من التوترات العالمية السياسية على مختلف أعضاء العالم الأوروبي - الاطلنطي ، ومع أن « حياذ » أوروبا الغربية يعتبر وهما أو أملا باطلا ، فليس من البعيد عن المعقول الاعتقاد أن كلا من الدول العالمية العظمى يههما عدم اغراق حضارة أوروبا الغربية العالية التصنيع . وان كانت سهلة القضم والعطب . على أنه تبعا للمعايير الذرية تعتبر الدولة الوطنية الأوروبية على أي حال خطأ تاريخيا بالنسبة لهذا العصر .

وبينما تساعد هذه الحقيقة على تنمية المشروعات الأوروبية الشاملة على المستوى الأوروبي . فانها تجعل من الدول المختصة أكثر ادراكا بالحاجة الى السلام والنظام الدولي . وهكذا فان هذه الدول ستصبح على الأرجح داعية للسلام بحركات تهدف الى تخفيف التوترات العالمية ، ونعطي مزيدا من السلطة للهيئات فوق الوطنية كالأمم المتحدة . وأن الانسان ليرى هذا الاتجاه يعمل في دول صغيرة محبة للسلام مثل هولندا وأيرلندا وما من شك في أنه مع الوقت سيعم كل

أوروبا الغربية • ان الديمقراطية والسلام يتجهان الى تقوية أحدهما للآخر ، وخاصة في دول لم تعد تقوم بدور كبير على المسرح العالمى • ويبدو أن الامر البديل بقيام كتلة عسكرية صناعية متماسكة وقوية بحيث تستطيع منافسة دول أقوى منها ، يبدو ، غير محتمل لأسباب جغرافية واستراتيجية • ومن المحتمل أن يبقى قدر محدود من الانقسام - ويبقى معه القدرة على تجربة الاشكال الاجتماعية المختلفة والانواع السياسية والمعتقدات الثقافية • ومثل هذه الجهود الاستطلاعية يمكن في المدى الطويل أن تفيد القوى الكبرى المتنافسة ، المتجمدة حاليا في اتجاهاتها الصلبة بواسطة الضغوط والاطار الناجمة عن التنازع الفضائي ، والامر المتناقض أنه في هذا العصر الذرى ، تعتبر الدول المتوسطة والصغيرة أكثر حرية في محاولة ابتكار آراء جديدة أكثر من الدول العملاقة • وعلى أى حال فإن المفكرين الاوروبيين يتطلعون الى المستقبل في نطاق هذه الآراء • والامر البديل هو مالا يرغب معظمهم في التأمل فيه • وقد يكون في رفضهم الاعتقاد بأن نهاية الدولة الوطنية هو أيضا نهاية التاريخ الاوروبى يكونون أكثر تعقلا من المتشائمين •

الخاتمة

بعد ١٨ سنة من انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اختفت بعض التوترات التي كانت قد نشأت عن هذا الاضطراب . وحلت محلها غيرها . ومن أهمها حالة الجمود الذرية التي تتجه الى تجميد الحدود الوطنية والانحيازات الدولية . وفي أوروبا المنقسمة الى شطرين نتيجة لتقدم الامبراطورية السوفيتية الى صميم قلب المانيا ، قد فرض هذا الاجراء التجميدى على المواجهات المسلحة التابعة للمعسكرين الدوليين الكبيرين ، على امتداد خط يسير تقريبا عبر منتصف القارة . ولو أن أوروبا تظل حقيقة واقعة تحت هذا التقسيم المصطنع المسبب عن الحرب الباردة الا أنه أصبح من الواضح لحقبة تاريخية كاملة أن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية عليهما أن يسلكا طريقين مختلفين . والاعتراف بهذه الحقيقة يكمن فى المناقشات الحالية حول وضع أوروبا الغربية داخل نطاق عالم الاطلنطى لأنه يكون من غير المعقول مناقشة هذا الامر على افتراض ان الستار الحديدي يحتمل أن يقام فى المستقبل القريب . وأوروبا التي تستطيع فيها الآراء أن تنتقل بحرية من جبال البرنيز الى جبال الاورال - أوروبا التي كانت موجودة قبل الانقسام العظيم فى سنة ١٩١٤/١٩١٨ - لن تكون فى حاجة الى الحماية الامريكية ضد التهديد الدائم للتوسع السوفيتى ، وهذا التهديد هو الذى يفرض على دول أوروبا الغربية (بما فيها بعض الدول الكبيرة السابقة التي نزلت الآن الى المرتبة الثانية بسبب الثورة التكنولوجية للعصر الذرى) الحاجة الى تجميع انفسها داخل حلف الاطلنطى . والحديث عن حياد أوروبا فى هذه الظروف يعتبر غير معقول بكيفية مزدوجة . فانه لا يتجاهل فقط التهديد الذى تنطوى عليه الاتجاهات والسياسات السوفيتية ، بل يشق ايضا من وجود الدول الاوروبية الشرقية التابعة حاليا للاتحاد السوفيتى . ولكى يكون « للحياد » معناه يقتضى أن يشمل هذه الدول أيضا وهو ما يعنى القول أن الاتحاد السوفيتى ينبغى أن يفرى على الانسحاب ، وأن يسمح بأن يستبدل النظام السياسى المفروض على الدول التابعة بشئ آخر أشبه بالديمقراطية . ويتطلب هذا قدرا من التفاؤل للاعتقاد بأن هذا يمكن حصوله ، على الأقل فى الحقبة القادمة ، والى أن يحدث هذا فإن كل حديث عن « عدم الارتباط » و « الحياد » انما هو من عالم الخيال .

وهكذا فرض الحلف الاطلنطي على أوروبا الغربية نتيجة لعوامل خارجة
 عن ارادتها . وهذا الظرف هو العقبة الكبرى أمام انسجام العلاقات بين الولايات
 المتحدة وبين الدول الأوروبية الرئيسية التي كانت إلى المدة الأخيرة مسيطرة على
 مصيرها وحررة في الارتباط مع أي تحالف تراه ملائما لها . وعلى قياس أن هذه
 الدول - أو نخباتها السياسية والثقافية التي تعبر عن طريقها عن مشاعرها
 وأطماعها الجماعية - تحتفظ بذكريات هذا الماضي القريب ، فانها ملتزمة أن
 تنظر إلى الولايات المتحدة كسيد وقتي متسلط كان ارتفاعه الفجائي إلى مصاف
 السيادة لا يتناسب مع فضائل غريزية ولا مع المصالح البعيدة المدى للعالم
 الغربي في مجموعه . وعندما يقال ويفعل كل شيء ، يكون هذا الشعور هو
 المصدر الرئيسي للمشاعر المضادة لأمريكا في الجهات التي تتردد في الاعتراف
 بأن التحالف الاطلنطي ضرورة سياسية . وإذا توقف الاتحاد السوفييتي عن
 الظهور بمظهر التهديد الدائم للكيان المستقل لجميع الدول الأوروبية وحرريات
 الديمقراطية ، فمن المحقق أن هذا الفجر الكامن سيجرم نفسه فورا إلى تصميم
 على العمل مع وجود أمريكا الطبيعي في أوروبا . وعلى العكس أن التحقق من أن
 الضغط السوفييتي من المحتمل أن يستمر ، ربما لجيل آخر ، فإن هذا يدعم
 التحالف . كما أنه يجعل الأوروبيين أكثر وعيا بالحاجة إلى تحقيق قدر أعظم من
 الوحدة السياسية فيما بينهم . لأنه ، بغض النظر عما إذا كانت المظلة الواقية
 الأمريكية تعتبر أو لا تعتبر جزءاً مستديماً من المظهر السياسي ، فلم يعد من الممكن
 الشك في أن الدولة الوطنية الأوروبية في حد ذاتها غير مبنية على المدرج الذي .
 وتشارك في هذا الاعتقاد الحكومات الأوروبية - مهما كان ما تقوله علانية -
 (وفي مقدمتها الحكومتان البريطانية والفرنسية) اللتان تؤكدان الحاجة إلى « قوة
 وطنية رادعة مستقلة » . والواقع أنه من أجل يقين جميع المعنيين من أن أوروبا
 تتحرك في اتجاه التكامل ، فإن السباق يجري بين المتنافسين التقليديين مثل
 بريطانيا وفرنسا للوصول إلى هدف « فوق الوطنية » مع أقصى حد من التكنولوجيا
 الحديثة . أن الاتجاه السياسي للتجمع القادم لأوروبا الغربية المكون قبل من دول
 ذات سيادة ، يجب أن يعتمد إلى حد ما على الثقل النوعي لأقسامه الكبرى التي
 يتكون منها . فمثلاً مسألة ما إذا كانت القوات الذرية لبريطانيا تبقى منطوية
 تحت القيادة الجوية الاستراتيجية لأمريكا ، أو أن تصبح جزءاً في القيادة الأوروبية
 المتحدة - مسألة لها وزنها على المظهر السياسي على حكومة أوروبا المستقلة وبرلمانها،

على فرض أن مثل هذا التكوين سيظهر في حوالى سنة ١٩٧٠ أو ما حولها ، عندما يتم التوحيد الاقتصادى لأوروبا الغربية ويكون العمل الجسدى لخلق التكوين السياسى الفيدرالى يسير فى مجراه .

وبهذه الاعتبارات وازاء هذه الصورة الخلفية فإن البحث المستفيض السابق فى التوقعات الاقتصادية لأوروبا الغربية فى الفصول من الثانى الى الرابع ، يمكن أن يجد ما يؤكده . فقد كان الفرض منه وصف التكوين الداخلى لأوروبا الغربية المتكاملة فى المستقبل . ويقتضى هذا بعض الافتراضات السياسية عما يمكن وعما يحتمل أيضا - ولماذا نكرر ذلك ؟ - قدر من الاختيار فيما يختص بالمرغوب فيه . ويتصادف فى هذه المناسبة أن النتيجة الأكثر احتمالا - وهى أوروبا الكونفدرالية التى تشمل بريطانيا - تبدو أيضا فى نظر المؤلف ، هى المرغوب فيها أكثر من أى شىء ، ولكن الجدل الذى ورد فى الفصول السابقة يمكن أن يقف حتى فى الحالة غير المحتملة التى يقرر فيها البريطانيون أن يكتفوا فقط بمجرد المشاركة الاقتصادية مع جيرانهم فى القارة . ان التكوين السياسى الذى يتركز ، للوقت الحاضر ، على المركز القديم لأوروبا الغربية سيكون أفضل حل ثان . ولكنه مبدئيا يمثل اخلافا شديدا بالتقليد الخاص بالوطنية ذات السيادة كاتحاد فيدرالى أكثر انحلالا يضم بريطانيا واسكنديناوا . وزيادة على ذلك فانه من الصعب الاعتقاد بأنه فى المدى الطويل لن يمتد ليشمل الحدود السياسية لأوروبا الغربية . وعلى أى حال من الصعب أن تحتمل بريطانيا تركها خارجا . ان مزايا الانضمام قد لا تكون واضحة للغاية ، ولكن اضرار بقائها على الخطوط الجانبية تزداد وضوحا .

وانها لمسألة مختلفة أن نفترض أن مثل هذه الدرجة من التوحيد السياسى ، التى تأتى فى قمة التكامل الاقتصادى الذى يجرى الآن ، يجب حتما أن تحسن العلاقات بين أوروبا الغربية الفيدرالية أو الكونفدرالية وبين الولايات المتحدة ، ولا توجد سابقة لاتحاد وضع تديره بحرية من دول كانت ذوات سيادة، ولا يزال من غير المؤكد إلى أى مدى يمكن أن يستبدل المفهوم الوطنى القديم بوعى جديد يعتبر فى آن واحد أوروبيا وديمقراطيا . وكيفما كانت الظروف الدقيقة ، فإن بعض التوقعات يحتمل أن تكون مخيبة للآمال : فإن أوروبا الغربية الديمقراطية بكيفية أصيلة يمكن أن تصبح من فورها اشتراكية الى أقصى حد وسليمة أكثر مما يلائم الذوق الأمريكى ، وأوروبا التى تكون فيها النخبات من الطبقات المحافظة

والارستقراطية القديمة قد لا تكون حليفا مريحا ، واوروبا المشوكة (المشيكة)
التي يخضع تنظيمها الاجتماعى للعلماء ، أوروبا ذات المعدل السريع للنمو
الاقتصادى ومستويات الاستهلاك المرتفعة ، قد تصبح مشابهة للولايات المتحدة ،
الى حرمان الامريكيين من عذرهم المحبب اليهم فى قضاء أجازتهم فى الخارج ،
ولعل الامر الحقيقى الوحيد الذى يمكن ابدائه بضمير صاف هو توقع أن تستمر
أوروبا الغربية فى أن تكون مثيرة لاصدقائها عبر الاطلنطى ، ولغزا محيرا يتعذر
على الحل بالنسبة لحكماء السرفييت والشرق الاقصى ، دون أن تعير ما فيها من
تعقيداتها لمعادلة متواضعة مثل « الرأسمالية » ضد « الاشتراكية » ، والأرجح أن
تطورها المقبل سيحير العقول المنظمة لرجال الدعاية وأصحاب النظريات السياسية
فى المراكز الجديدة للقوة العالمية . ويمكن الاعتماد على النزاع بين الشرق والغرب
فى الاحتفاظ بحلف الاطلنطى فى حالة صحية جيدة ، وأى تنبؤات الى ما هو أبعد
من هذه الحقائق شبه المؤكدة لمصيرها عدم تحقيقها حتى قبل أن تعرف طريقها
فى الغالب الى مداد المطبعة .



فهرست

صفحة

٣	• • • • •	هذا الكتاب •
٥	• • • • •	مقدمة •
٩	• • • • •	الفصل الأول : أصل تاريخي •
٩	• • • • •	القارة أم الحضارة •
١٧	• • • • •	امبراطورية في مرحلة تحول وانتقال •
٢٥	• • • • •	تيارات الأطلنطي المتعارضة •
٤٣	• • • • •	الفصل الثاني : نحو التكامل الأوروبي •
٥٠	• • • • •	معاهدة روما •
٥٣	• • • • •	الدول الست والدول السبع •
٥٩	• • • • •	منشآت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي •
٦٤	• • • • •	السوق المشتركة •
٨٣	• • • • •	الفصل الثالث : تكوين أوروبا الغربية •
٨٣	• • • • •	الملامح العامة •
٩٦	• • • • •	أوروبا الشمالية الغربية •
١١٩	• • • • •	جنوب أوروبا •
١٢٩	• • • • •	الفصل الرابع : رابطة الأطلنطي •
١٢٩	• • • • •	بعض العوامل الأساسية •
١٣٨	• • • • •	حرية تجارة الأطلنطي •
١٤٨	• • • • •	أوروبا وأفريقيا •
١٦٠	• • • • •	ما وراء الامبريالية •
١٦٥	• • • • •	الفصل الخامس : النظام الاجتماعي الجديد •
١٦٥	• • • • •	السياسة في عصر الخطة •
١٧١	• • • • •	المجتمع الصناعي •
١٨٤	• • • • •	الحرية والمساواة •
٢٠١	• • • • •	الخاتمة •



الثنى ٢٠ قرشا